

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الرابعة

العدد الثالث : من أبريل إلى يوليو سنة ١٩٥٣

الطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي
١٩٥٤

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، والمستشارين مصطفى حسن وحنان دارد
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأليس غالى أعضاء .

(٢٤٥)

القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٢ القضائية :

هود . غش لبن . الحكم على عائد بالحبس دون نشر الحكم . لا يسمح

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦
لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائيا ، ثم ارتكب
في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض ابن مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة
١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩
من قانون العقوبات ويتمين الحكم عليه — مع دقوبة الحبس — بنشر الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه عرض للبيع ابنا مغشوشا باضافة ١٨٪
ماء إليه مع علمه بذلك حالة كونه عائدا . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩
من المرسوم بقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت فيها
غيبيا — عملا بمواد الاتهام — بحبس المتهم شهرا مع الشغل و ٢٠ قرش كفالة
لوقف تنفيذ العقوبة والمصادرة بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه وقضى
في معارضته برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنفت
النيابة هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية قضت فيه بحضوره بتأييد الحكم
الابتدائي بلا مصاريف . فطعن الأستاذ توفيق محمود عبد الكريم رئيس نيابة
السويس في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وقد تأيد الحكم في المعارضة واستأنفت النيابة هذا الحكم لعدم ورود السوابق ، وأمام المحكمة الاستئنافية تبين من صحيفة السوابق ومن اعترافه أن له سابقة مماثلة أصبح الحكم فيها نهائيا ورغم أن الحكم الاستئنافية أثبت هذه الواقعة فقد قضى بالإيدون نشر الحكم كما يوجب القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه في يوم ٢٧ يوليوسنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الأربعين عرض للبيع لبنا مغشوشا باضافة ١٨ ٪ من الماء إليه وطابت النيابة معاقبته بالمواد ٣ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والمصادرة . فعارض وقضى في المعارضة بالتأييد . فاستأنفت النيابة والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة أنه سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش ابن وقد اعترف المتهم بمجلسة المحاكمة بأنه دفع الغرامة وأصبح الحكم نهائيا ، لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه" فان المتهم يكون عائدا طبقا للمادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم إذ قضى بعقوبة الحبس وحدها دون الشر قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك تصحيح ما وقع من الخطأ والقضاء بنشر الحكم تطبيقا للمادتين ٢ و ١٠ من القانون المذكور .

جاسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٢٤٦)

القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم المختص على غرار القرارات الصحيحة . تزوير فى ورقة رسمية .

إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس التنظيم الذى زورت إمضاؤه كان قد ندب للخدمة فى دائرة القسم الذى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بهدمه ، وأن مظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة ، فهذا يعد تزويرا فى ورقة رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - زكى تادرس صليب و ٢ - حسين عبد النعيم (الطاعن) و ٣ - عبد العزيز على سيد أحمد بأنهم اشتركوا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى ورقة أميرية هى قرار الهدم رقم ١٢٤٦٥ وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم واستعانوا بالمتهم المجهول على اصطناع قرار هدم على غرار القرارات التى تصدرها مصلحة التنظيم بإزالة المنزل رقم ١١ حارة الدحديرة قسم الخليفة لخلال فيه يقتضى هدمه فكتب هذا المتهم المجهول بيانات القرار ورقمه وذيله بتوقيع مزور نسبته كذبا لحضرة مهندس التنظيم محمد حافظ وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك

المساعدة ثانيا : الأول والثاني امتحلا هذه الورقة المزورة بأن قدماها لعبد المنعم الحسينى على الاستناد إلى ما جاء بها مع علمهم بتزويرها ثالثا : ولأنهم جميعا ترصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٧٥ جنيها من عبد المنعم الحسينى على وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المحنى عليه المذكور بوقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة واتخاذ صفة كاذبة وذلك بأن تقدم المتهمان الأول والثانى إلى المحنى عليه يزعمان أن المنزل رقم ١١ بحارة الدحديرة مملوك للمتهم الثالث الذى انتحل اسم على اسماعيل وادعى بهذه الملكية وأيد كل منهم مزاعم الآخر كما قدموا قرار الهدم المزور المبين فى الفقرة أولا من هذا الوصف إلى المحنى عليه المذكور حتى انخدع لحيلتهم المشتركة وسلمهم المبلغ المذكور ، وطابت من قاضى الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لما كمة المتهمين الأول والثانى بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ وللثالث بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٣٣٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك وقدادعى عبد المنعم الحسينى بحق مدنى قبل المتهمين متضامين وطالب القضاء له بتعويض صاغ على سبيل التعويض ومحكمة جبايات مصر قضت فيها حضوريا للأول والثانى وغايبا للثالث عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من زكى تادرس صليب وحسن عبد النعيم وعبد العزيز على سيد أحمد المتحل اسم على اسماعيل بالسجن مدة ثلاث سنين وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى عبد المنعم الحسينى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض مع المصاريف ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة .

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة دانتة شريكا مع مجهول فى تزوير ورقة رسمية دون أن تسند إليه عملا يفيد هذا الاشتراك واعتبر الحكم أيضا قرار الهدم ورقة رسمية مع أن المنزل الذى بيعت أنقاضه

واقع بدائرة قسم الخليفة والمهندس المنسوب توقيعهُ على القرار هو مهندس تنظيم قسم السيدة ولا اختصاص له بتحرير ذلك القرار ، ولم يَقم الحكم كذلك الدليل على أن الأختام الموقع بها على الورقة هي أختام مزورة وقد قرر المجنى عليه أفعالا تنفي عنه تهمة استعمال الورقة المزورة وهذه الأقوال صريحة في أن من عدا الطاعن من المتهمين هما اللذان قدما الورقة المزورة وكذلك الشأن في تهمة انصبب النى أسندت إلى الطاعن فلا دليل عليها لحلو الدعوى من أوراق تثبت استلام الطاعن لأى مبلغ من المجنى عليه ، وأضاف الطاعن أخيرا أن الدفاع عن المتهم طلب ضم قضية تأييدا لدفاعه فقررت المحكمة بضمها ثم قضت في الدعوى دون تنفيذ قرارها ودون أن ترد بما يبرر رفض هذا الطلب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بأن الطاعن وآخر عرضا على المجنى عليه شراء أنقاض منزل زعماء أن مالكه وابق على بيعه بالثمن الذى عرضاه وأحضرا إليه شخصا زعماء أنه المالك للمنزل وحرر الطاعن بخط يده عقد البيع بينه وبين المجنى عليه والمالك المزعوم وأنه أوعز إلى إحدى الساتكات أن تدعى عند معاينة المنزل أنه سيخلى من مكانه وأعدم العقد الذى حرره بخطه واستبدل به عقدا آخر كتبه مجهول وذلك حتى لا يؤخذ بما كتبه بخطه واستخلص الحكم أيضا أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم وتزويره والتوقيع عليه بإمضاء منور لمهندس التنظيم وتقديم هذا القرار للمجنى عليه ، لما كان ذلك وكان مهندس التنظيم قد قرر في مذكرته كما أثبت الحكم أنه نذب للخدمة بدائرة قسم الخليفة في شهر يونيو وكان مظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة وزورت إمضاء المهندس عليه كل ذلك لإيهام المجنى عليه بما زعمه الطاعن وزملاؤه ، فإن ما ذهب إليه الحكم من اعتبار تزوير هذا القرار هو تزوير لورقة رسمية يكون صحيحا في القانون - لما كان ذلك وكان الحكم أثبت اشتراك الطاعن مع مجهول بطريق الاتفاق في التزوير بما تتوفر به أركان هذه الجريمة كما بين واقعتي النصب واستعمال القرار المزور بيانا أوضح فيه عاصر هاتين الجريمتين وأورد الأدلة على ثبوت وقوع هذه الجرائم من الطاعن وهى أدلة من شأنها أن تؤدى

إلى مارتبه الحكم عليها فان ما يشير الطاعن في هذا الوجه ليس إلا مناقشة في وقائع الدعوى وفي أدلة الثبوت فيها على أن الطاعن لا يجدي به جداله في ثبوت جرميتي الاستعمال والنصب مادامت المحكمة لم توقع عليه إلا العقوبة المفروضة قانونا لجرمة التزوير في الأوراق الرسمية تطبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن ما يشير الطاعن في الوجه الأخير مردود بأن الدفاع ترفع في الموضوع ولم يتمسك بضم القضية التي طلب ضمها فليس له بعد ذلك أن ينهى على المحكمة أنها أخلت بدفاعه ولم تجبه إلى ما طاب .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٤٧)

القضية رقم ٢١١ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . معارضة . استظهار الحكم المطعون فيه أن إعلان الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه . قصره البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أو في غير موطنه . عدم استظهار ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة . قصور .

إن المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأن تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية المبادرة في المخالفات والجناح من المتهم في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي . فإذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه بحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة . وإن في كل حال الحكم المطعون فيه ، مع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل لشخص الطاعن ، قد اقتصر على البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه ،

أم في غير موطنه ولم يستظهر ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان ،
وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه طبقا للقانون — فإن
الحكم يكون قاصرا واجبا تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه اختلس المحصولات المحجوز عليها
قضائيا لصالح صالح خليل السنجق مع علمه بالجزر . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨
و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح إيشواى الجزئية قضت فيها غيابيا
عملا بمادتي الاتهام — بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل والنفاذ . فعارض
وقضى في معارضته بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما هو منسوب
إليه بلا مصادريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية
قضت فيه غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا
بلا مصادريف . فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول
معارضته في الحكم الغيابي ، لتقديمها بعد الميعاد ، رغم تمسكه بأنه لم يعلن بالحكم
لشخصه ، ولا في موطنه ولم يعلم بحصول الإعلان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن عند نظر
معارضته من أنه لم يعلن بالحكم إعلانا صحيحا ورد عليه بقوله إنه تبين من أوراق
القضية أنه أعلن بالتهمة ، وبالحضور أمام محكمة أول درجة بعنوانه بناحية
المقراني في ٢ يناير سنة ١٩٥١ فأجاب شيخ البلدة وشيخ الحفراء بأنه يقطن
بالفيوم بمنزل نجيب غالى بالحادقة ، وقد تم إعلانه في هذا العنوان الأخير أكثر
من مرة أمام محكمة أول درجة مما يدل على عدم صحة دفاعه . ولما كانت المادة

٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنقضى بأن تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجناح من المتهم في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي فإذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه بحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه مع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل لشخص الطاعن قد اقتصر على البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أم في غير موطنه ولم يستظهر ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه طبقا للقانون - فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٢٤٨)

القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٣ القضائية :

إجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . أدانة المتهم دون سماع شهود . لا يصح .

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وإذن فمنى كان يبين من حاضرات الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة تأجيل نظر الدعوى لسماع شهادة الشاهد ، ولكن المحكمة لم تستجب له ، وقضت بادانته دون أن تسمع شهودا ، أو تجري تحقيقا ، وكذلك فعلت المحكمة الاستئنافية فقضت في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، دون أن تسمع هي الأخرى شهودا ، فإن الحكم يكون معيبا واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الغنى دسوقي هلال (الطاعن)
و ٢ - عبد الحافظ محمد ابراهيم بأنهما بددا البطيخ المبيّن في محضر المحضر الادارى
المتوقع لمصاحبة وزارة المالية اضراراً بها وكانت قد سلمت إليهما على مهيل
الوديعة لحراستها وذلك حالة كونهما مالكيين . وطابت عقابهما بالمادتين ٣٤١
و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الصف الجزئية قضت فيها غيابياً
عملاً بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرًا واحدًا مع الشغل وكفالة ٣ جنيهات
لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما برفضها وتأيد
الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المتهمان هذا الحكم في يوم صدوره وكانت
النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت فيهما حضورياً
برفضهما وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاديف . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بأدائه
دون أن يسمع شهادة الصراف وهو شاهد الاثبات في الدعوى وشهادة مليجي
أحمد المليجي الذي أعلنه الطاعن للشهادة وتمسك أمام المحكمة بضرورة سماعهما .
وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن طلب بإسناد محاميه من
محكمة أول درجة بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٢ تأجيل نظر الدعوى لسماع
شهادة الصراف ، ولكن المحكمة لم تستجب له وقضت بأدائه دون أن تسمع
شهودا أو تجرى تحقيقا وكذلك فعلت المحكمة الاستئنافية فقضت في الدعوى
بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هي الأخرى شهودا ، ولما كان الأصل
في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة
وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا وكانت محاكمة الطاعن قد تمت بدرجتها
دون أن تجرى المحكمة فيها تحقيقا أو تسمع شهودا . لما كان ذلك فان الحكم
المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه من غير حاجة للتعرض لأوجه
الطعن الأخرى .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٢٤٩)

القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٣ القضائية :

تفتيش . إلقاء المتهم الجوزة من يده بمجرد رؤيته سيادة البوليس . هذا تحمل منه عن حيازتها .
فخص الجوزة وتبين أن بها حشيشا . تفتيش المتهم على أثر ذلك : صحيح .

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة
التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يثبت تخليا منه عن حيازتها ، فإذا
ما ثبت من فخص هذه الجوزة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر تكون
متلبسا بها ، ويكون تفتيش هذا المتهم صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ
قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢١
سنة ١٩٢٨ . ومحكمة جناح الاسماعيلية الجزئية قضت فيها حضوريا - ببراءة
المتهم مما أسند إليه والمصادرة بلامصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم
ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت فيه حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ٢/٣ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به
من براءة المتهم وبجسده سنة واحدة مع الشغل وتفريره مائتي جنيه وبتأييد الحكم
فيما قضى به من مصادرة وأدعت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه خطأ في الاستدلال . وفي بيان ذلك قال إن المحكمة اعتبرت الطاعن متخليا عن الجوزة بتركها لها وهربه داخل المقهى وأنه بضبطها بعد تخليه عنها ، يكون في حالة تلبس تجيز تفتيشه بمد أن تبين وجود قطعة من الحشيش عالقة بما عليها من الدخان وأخرى بحجز الجوزة ، وقد أخطأ الحكم في ذلك لأن الضابط الذي أجرى التفتيش لم يدرك أن مع المتهم مخدرا بحاجة من الحواس ، ولأن ما ذهب إليه الحكم من قوله إن المتهم ألقى بالجوزة أرضا غير صحيح وإلا لما وجد المخدر عليها ولما كان قد انتثر من مواضعه من عنق الالتقاء ، وعلى ذلك فلا محل للقول بأن المتهم تخلى عن الجوزة التي كانت ما تزال في حيازته وضبطها على الصورة التي ضبطت بها غير سائق ، وأضاف الطاعن إلى ذلك أن اعتراف المتهم الذي عولت عليه المحكمة لا دليل فيه متى لوحظ أنه ألقى في أعقاب ذلك التفتيش الباطل ولا يجوز الاستشهاد به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فقال : وحيث إن الثابت من شهادة اليوزباشى عبد الغنى رزق والكونستابل حسين عبد الله والبوايس المالكى عبد الحليل محمد على أن المتهم قد ألقى بالجوزة وتركها داخل مقفاه بمجرد رؤيته لسيارة البوليس — وحيث إن ترك المتهم للجوزة يعتبر تخليا منه لحيازتها وإذن فلا معنى للقول بأن الضابط قد كاف البوليس المالكى عبد الحليل محمد بضبط المتهم وإنما التكليف قد انصب على فحص الجوزة التي كانت ملاقة دون حائزها وقد امتدح بعد ذلك من فحصها أن بها حشيشا — وحيث إن الجريمة ذاتها بعد اكتشاف المخدر أصبحت في حالة تلبس — وحيث إن تفتيش المتهم

قد حصل والجريمة في حالة تلبس وبالتالي يكون قد تم صحيحا ويتعين رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد أثبتت تخلي الطاعن عن الجوزة قبل ضبطها وهي مسألة موضوعية ، وكان ما رتبته على ذلك صحيحا في القانون ، فإن ما أورده الطاعن في الوجهين الأول والثاني من طعنه لا يكون له أساس .

وحيث إن ما أورده الطاعن في الوجه الأخير من طعنه بشأن الاعتراف مردود بان الواضح من الحكم أن الاعتراف كان في محضر تحقيق البوليس مما يفهم منه أنه كان منقطع الصلة بإجراءات التفتيش ، ولما كان التفتيش ذاته صحيحا لابطلان فيه ، وكان الاعتراف وحده يصح الأخذ به باعتباره مستقلا عنه وقد انصب كل من الدلائل على واقعة غير التي انصب عليها الآخر إذ تبين من التحليل أن الجوزة التي تخلي عنها الطاعن بها أثر الحشيش كما تبين أن ما ضبط بحجب الطاعن واعترف هو بحيازته بمحضر البوليس المشار إليه هو كذلك مخدر ، ومن ثم فإن هناك واثمين تكون كل منهما جريمة الانحراز وثبتت كل منهما بدليل صحيح ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل أعضاء.

(٢٥٠)

القضية رقم ٢١٥ سنة ٢٣ القضائية :

محلات. مقلقة للراحة والمضرة بالصحة . محاكمة المتهم عن إدارة مستودع البقالة (ترانسييت)
بدون ترخيص . تقديمه رخصة محل بقالة . تبرئته على أساس أن هذه الرخصة تسرى على المستودع . خطأ .
إن محلات البقالة ومستودعات البقالة بالجملة قد نص عليها في القسم الثالث
من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة تحت النوع المروزل به بحرف (ا) وإذا كان كل من
هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلا عن الآخر وقائما بذاته ، فقد
دل ذلك على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث
لا يغني الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص
خاص بالنوع الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه : أدار محلا مستودعا (بقالة)
بدون رخصه . وطلبت عقابه بالمواد ٧٣ و ٧٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٤
ومحكمة المخالفات الجزئية قضت فيها غيابيا — عملا بمواد الالتزام — بتغريم
المتهم خمسين قرشا والاعغلاق على نفقته بلا مصروفات جنائية . فعارض وقضى
في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فاستأنف
المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضوريا بالغاء
الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أرمده اليه . فطعنتم النيابة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم من تهمة إدارته مستودع بقالة بدون رخصة استنادا إلى أن القانون قد سوى بين محال البقالة بالجملة وبين محال البقالة بالتجزئة وأن رخصة محل البقالة المقدمة من المتهم تسرى على مستودع البقالة المرفوعه بشأنه الدعوى . وتقول الطاعنة إن هذا الذي ذهب إليه الحكم ينطوى على مخالفة للقانون لأن الجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٠٤ قد اشتمل على كل من النوعين على حدة وما كان هناك محل لهذا التحديد أو أن مراد الشارع هو عدم التفرقة بينهما .

وحيث إن محلات البقالة ومستودعات البقالة بالجملة قد نص عليها في القسم الثاني من الجدول الملاحقه بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، تحت النوع المرموز إليه بحرف (أ) ولما كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلا عن الآخر وقائما بذاته ، فقد دل ذلك على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث لا يغنى الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر . لما كان ذلك وكانت التهمة التي وجهت إلى المتهم — حسبما ورد بالحكم المطعون فيه — هي أنه أدار مستودعا للبقالة "ترانسيت" بدون ترخيص ، وكان الثابت بحضر جاسة ١٩ مايو سنة ١٩٥١ أن الرخصة التي قدمها المتهم لمحكمة أول درجة هي عن محل بقالة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تأسيسا على أن هذه الرخصة تسرى على المستودع موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الثابت بحضر المخالفة أن محل موضوع الدعوى هو مستودع بقالة "ترانسيت" ولم يعرض المحكم الابتدائي والاستئناف لبيان المعنى المقصود من بقالة "ترانسيت" مما يجعل واقعة الدعوى مجهولة لا تستطيع معه محكمة النقض تطبيق القانون على تلك الواقعة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جاسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأبى غالى أعضاء .

(٢٥١)

القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٣ القضائية :

تفتيش . مواد مخدرة . ضبط المتهم ببيع المخدر فى الطريق العام . تلبس . تفتيشه والقبض عليه بواسطة ضابط من إدارة مكافحة المخدرات . وقوع هذه الحادثة بعد القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . صحة إجراءات القبض والتفتيش .

إن ضبط المتهم يورض المخدر للبيع فى الطريق العام على الكونستابل الذى تنكر فى زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة تلبس بها . وإذا كان الذى اتخذ إجراءات التفتيش والقبض على المتهم هو أحد ضباط إدارة مكافحة المخدرات ، وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذى جعل ضباط تلك الإدارة من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها ، فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلام من : ١ - السيد أحمد على و ٢ - محمد أحمد على و ٣ - إحسان أحمد محمد (الطاعة) بأنهم - أولا - الأول والثانى أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) بغير مسوغ قانونى - وثانيا - المتهمان الأول والثانى أيضا باعا جواهر مخدرة (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح فيها قانونا . ثالثا -

المتهمة الثالثة — أحرزت جواهر مخدرة (أفيونا) بغير مسوغ قانونى . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الثالثة (الطاعة) ببطلان القبض والتفتيش الذى تم بدون إذن من النيابة وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها جضوريا عملا بمواد الانهام — برفض الدفع الفرعى ببطلان التفتيش وبحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة مائتى جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية قضت فيه جضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأعفت المتهمين من المصاريف . فطعنتم الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات الضبط والتفتيش فى الدعوى وقت باطللة إذ قام بها رجال إدارة المخدرات وهم ليسوا من مأمورى الضبط القضائى — وأن الحكم التفت عن دفاع الطاعة بأنه ليس مقبولا أن تقف أمام باب منزله ومعهما المتهمان الأول والثانى يعرضون المخدرات بالطريق العام أمام المارة وأن ظروف الدعوى تدل على أن الضابط قصد إلى المتهمين مباشرة وأنه هاجم منزل الطاعة وقبض عليها دون قيام حالة التلبس التى يدعى بها وأن شهود النفى الذين سمعهم محكمة أول درجة — وهم الذين عمل رجال البوليس على عدم سؤالهم فى محضر ضبط الواقعة — شهدوا بأن الطاعة كانت بمسكنها عند حضور رجال القوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وتعرض لما دفعت به الطاعة من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بما يفيد أنها والمتهمين معها شوهوا متلبسين بالجرىمة . لما كان ذلك وكان ما أثبتته من واقعة الدعوى والحالة التى كانت عليها الطاعة والمتهمون عند ضبطهم يعرضون المخدر للبيع فى الطريق العام

على الكونسابل الذى تنكر فى زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة تجعل الجريمة متلبسا بها ، وكان الحادث قد وقع بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها مادة جديدة هى المادة رقم ٤٧ مكررة أصبح بموجبها ضباط إدارة مكافحه المخدرات من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام ذلك القانون ، فإن إجراءات التفتيش التى اتخذها ضباط تلك الإدارة فى حالة التلبس باحراز المخدر تكون صحيحة . ولما كانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع الطاعة والرد على ما شهد به شهود النفى بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من قضائها بادانتها لما تبينته من أدلة . لما كان ذلك فإن ما تنعاه الطاعة لا يكون له محل إذ هو منها جدل فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه مرضوعا .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن دارد وأئيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٥٢)

القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . طلب النيابة من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم . الحكم على المتهم
بالإنذار . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز . تحدى النيابة أمام المحكمة الاستئنافية
بأن المتهم عائد . لا يجوز اداמת هى لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية .

إن قضاء محكمة النقض بإجازة استئناف الأحكام الصادرة بإنذار المتهم متى
كان عائدا مبناه تطبيق القواعد العامة للاستئناف في غير الحالة المنصوص عليها
في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ اتى تحيل على الفقرة
الأولى من المادة الثانية دون الفقرة الثانية . وبمقتضى قانون تحقيق الجنايات
الملغى كان حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجنح غير مقيد ، أما وقد
وضع قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٢ منه (قبل تعديلها بالمرسوم
بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢) قيودا على حق النيابة في استئناف الأحكام
الصادرة في الجنح والمخالفات ، وجعله منوطا بطلباتها أمام محكمة أول درجة ،
فانه يتعين مراعاة هذه القيود . وإذن فإذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة
الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم للأوراق أوتبين لها أن
المتهم عائد ، فأوقعت المحكمة عقوبة الإنذار اتى أجاز لها القانون في المادة
الثالثة من ذلك المرسوم بقانون توقيفها بدلا من العقوبة المنصوص عليها في الفقرة

الأولى من المادة الثانية ، فإن حكمها يكون غير قابل للطعن . ولا يجوز للنيابة أن تتحدى أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد تنطبق عليه الفقرة الثانية لا الأولى مادامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية ولم تطلب إليها تطبيق عقوبة العود .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا — عد متشردا بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش . وثانيا — جمع بقصد البيع فضلات سجاير متخلفة عن الاستعمال الشخصي . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت فيها غيابيا — عملا بمواد الاتهام — بانذار المتهم بأن يغير من أحوال معيشته التي جعلته في حالة تشرد عن التهمة الأولى وتخريمه مائة قرش والمصادرة عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم جوازه . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر بانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي جعلته في حالة تشرد قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أن صحيفة سوابق المتهم التي تثبت سبق الحكم عليه في جريمة تشرد بالمراقبة كانت بين أوراق الدعوى عند نظرها استئنافية مما كان يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول استئناف النيابة وتصحيح الوصف القانوني للواقعة باعتبار المتهم عائدا وانزال حكم القانون عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن النيابة العامة قدمت الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى قبل ورود صحيفة سوابق المتهم وطلبت إليها توقيع العقوبة عليه طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فكان صحيحا ما قضى به الحكم المستأنف تطبيقا للمادة الثالثة من ذلك المرسوم بقانون التي تجيز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية أن يصدر حكما غير قابل للطعن بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد وأنه لذلك يكون استئناف النيابة العامة للحكم غير جائز. ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحا في القانون وكان قضاء هذه المحكمة من إجازة استئناف الأحكام الصادرة بالإنداز متى كان المتهم عاندا مبناء تطبيق القواعد العامة للاستئناف في غير الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة التي تحيل على الفقرة الأولى من المادة الثانية دون الفقرة الثانية. وبمقتضى قانون تحقيق الجنايات الملغى كان حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجناح غير مقيد، أما وقد وضع قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٢ منه قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ قيودا على حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجناح والمخالفات وجعله منوطا بطلباتها أمام محكمة أول درجة فإنه يتعين مراعاة هذه القيود. ولما كانت النيابة قد طابت من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من ذلك المرسوم بقانون دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم للأوراق أو تبين لها أن المتهم عائد فأوقع القاضي عقوبة الإنذار التي أجاز له القانون في المادة الثالثة منه توقيعها بدلا من العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية فإن حكمه بذلك لا يكون قابلا للطعن ولا يجوز للنيابة أن تتحدى أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد تنطبق عليه الفقرة الثانية لا الأولى مادامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك للمحكمة الجزئية ولم تطالب إليها تطبيق عقوبة العود. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة يكون سليما.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأئيس غالى أعضاء .

(٢٥٣)

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

متشردون ومشتبه فيهم مراقبة . عقوبة المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بدء تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . النص في الحكم على أن مدة المراقبة يبدأ تنفيذها من يوم صدوره . خطأ .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية ، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . فإذا كانت الحكم المطعون فيه قد جرى . منطوقه بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها . ويتعين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ المراقبة من اليوم التالى لعقوبة الحبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد لحالة لاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في عدة قضايا لسرقات . منها القضية رقم ١٧٧٥ استئناف اسكندرية سنة ١٩٥٠ . رغم سبق الحكم عليه بالمراقبة والحبس لعود لاشتباه في القضية رقم ١٨٠٢ .

سنة ١٩٤٩ استئناف الاسكندرية . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة جنح كروز الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة وبوضعه تحت مراقبة البوليس سنتين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ مع النفاذ . فعارض وقضى في معارضته برضاها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة من اليوم في المكان الذي يعينه وزير الداخلية .

قطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نص على أن مدة المراقبة التي قضى بها على المتهم تبدأ من يوم صدوره مع أنه قضى مع عقوبة المراقبة بحبس المتهم ستة شهور .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية مما مقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى منطوقه (بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم) ، وكان مقتضى ذلك أن ينفذ بعقوبة الحبس والمراقبة معا من يوم صدور الحكم . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أمر في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره مما يترتب عليه أن لا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيح الخطأ بجعل تبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة الحبس .

جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن دارد ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء

(٢٥٤)

القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢٣ القضائية :

اجراءات . محاكمة . يجب أن تؤسس الاحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التى تجريها
المحكمة بالجلسة . ادانة المتهم دون اجراء تحقيق ما . لا يصح .

إن الاحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة
بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . وإذن
فنى كان الواضح من الحكم الابتدائى ان المحكمة قد اسست قضاءها بادانة الطاعن
على اقوال الشهود فى التحقيقات الاولى دون أن تسمعهم بالجلسة ودون أن
تجرى أى تحقيق فى الدعوى وكانت المحكمة الاستئنافية من جانبها لم تستكمل هذا
النقص ، فان الحكم يكون باطلا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعدد فى قتل ، اهر
محمد ناصر وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد
سيارة بسرعة زائدة ولم يطلق آلة التنبيه فصدم المحبى عليه وأحدث به الاصابات
الممينة بتقرير الصفة التبشيرية التى أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨
من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الواسطى الجزئية قضت فيها بحضور يا عملا
بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ .

فاستأنف المتهم ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل. فطعن الاستاذ اسرائيل معوض المحامي الوكيل عن الطاعن بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

... حيث إن ممأ ينعاه الطاعن الحكم المطعون فيه أنه دانه رغم أن محاكمته تمت في جميع أدوارها دون سماع شهود الدعوى فلم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى مع ثبوت حضورهم أمامها . كما أن المحكمة الاستئنافية لم تستوف هذا النقص من جانبها ، ولذا فإن حكمها بادانة المتهم يكون معيبا واجبا نقضه .

وحيث إن النائب بمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية المؤرخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ أن الشهود حضروا ولكن المحكمة لم تسمعهم وحجرت القضية للحكم ثم اصدرت حكمها بادانة الطاعن بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٥٢ . ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، و كان الواضح من الحكم أن المحكمة قد أسست قضاءها بادانة الطاعن دلي أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون أن تسمعهم بالجلسة ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى ، وكانت المحكمة الاستئنافية من جانبها لم تستكمل هذا النقص — فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك باطلا متعيينا نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مهدي طفي حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٥٥)

القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . حجز القضية للحكم مع تقديم مذكرات . ورود قرار المحكمة بذلك بصفة عامة دون تصريح بأن الحكم سيكون مقصورا على الدفع الذي أدلى به المتهم . القضاء برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لا يجوز للتمم أن يدعى إخلالا بحقه في الدفاع . الأصل أن المتهم يجب عليه إبداء ما لديه من وجوه الدفاع جميعا .

إذا كان محامي الطاعن قد دفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة وورد بتقديم مذكرة فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات ، وفي تلك الجلسة قضت برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، فلا يجوز له من بعد أن ينعي على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع ، إذ الأصل أن المتهم يجب عليه أن يبدى كافة ما لديه من وجوه الدفاع ، ومادامت المحكمة إذ أمرت بحجز القضية للحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصورا على الدفع فقط بل ورد قرارها بضيعة عامة ، فإنه لا يقبل من المتهم التعلل بأنه إنما قصر دفاعه على الدفع فقط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - حلمي محمد بيومي (الطاعن) و ٢ - رشاد محمد بيومي بأنهما أولاً : المتهم الأول ضرب عمدا أحمد علي طه فأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد السلاصتين الأخيرتين بالأصابع الوسطى ليداه اليمنى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠٪ . ثانيا : المتهم الأول أيضا

والثاني ضربا عمدا كلا من محمد علي طه وأحمد علي طه فأحدثا بأولهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وبثانیهما باقى الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جنح الوایل الجزئية هذه الدعوى بعد أن أحيات إليها من قاضى الإحالة ثم قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات أولا — عن التهمة الأولى المنسوبة إلى المتهم الأول بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وكمالة مائتى قرش وثانيا — براءته والمتهم الثانى من باقى التهم المنسوبة إليهما . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى فى معارضته برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم الأخير وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابى الأول . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ سليمان عبد الحليم اليماني المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو إخلال بحق الدفاع ذلك أن محامى الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة استنادا إلى نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فى هذا الدفع وصرحت للطاعن بتقديم مذكرة عنه ، ولكن الطاعن لعذر طرأ عليه لم يتقدم بمذكرته ، فقضت المحكمة فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بالعقوبة دون أن تفصل فى الدفع أو تشير إليه فى أسباب حكمها ، وكان عليها أن تفصل فى الدفع أولا ، فإن رفضه ، أجلت الدعوى لجلسة أخرى ليتمكن الطاعن من إبداء دفاعه فى الموضوع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن دفع بملسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بانهضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ووعده بتقديم مذكرة، فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالملسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ وصرحت بتقديم مذكرات وفي تلك الجلسة قضت برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف. ولما كان الأصل أن المتهم يجب عليه أن يبدى كافة ما لديه من وجوه الدفاع وكانت المحكمة إذ أمرت بحجز القضية للنطق بالحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصورا على الدفع فقط، بل ورد قرارها بصيغة عامة، فانه لا يقبل منه التعلل بأنه إنما قصر دفاعه على دفع من الدفع، ولما كانت جريمة العاهة المستديمة المسندة إلى الطاعن والتي وقعت - حسبما هو ثابت بالحكم المطعون فيه - بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ لم تنتقض بعد بمضى المدة لأنها جناية لا تنتقض الدعوى فيها بالتقادم في غير حالات الانقطاع إلا بمضى عشرين من يوم وقوعها طبقا للسادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسدة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من جاسدة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحجرات المستشارين حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٣٠٧ سنة ٢٢ القضائية :

قاض . الطعن فى الحكم لاشتراك غزو فى إصداره ينسب إليه الطاعن أقوالا مرسله لم يؤيدها
بدليل . لا يقبل أمام محكمة النقض .

إذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها إيطاعن إلى قاض من الهيئة
التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسله ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب
من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى ، وكان لم يسلك سبيل
الرد الذي رسمه القانون — فان ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

انهت النيابة العامة كلا من ١ — عبد الحكيم عبد الرجال ٢ — عبد التواب
عبد الرجال (الطاعن) بأمرهما قتيلا أحمد محمد أبو بكر وشرعا فى قتل محمد عبد الحافظ
وكان ذلك مع سبق الإصرار بأن عقدا النية على قتلها وأعدا لذلك سلاحين ناريتين
(بنادق) وتوجها إلى حيث يوجدان وأطالنا عليهما عدة أعيرة أصابت أولها وأحدثت به
الإصابات والموضحة بتقرير الصفة الشريحية والتي أودت بحياته وخاب أنرا لحرمة
لثانيهما بعدم أحكام الرماية وطلبت من قاض الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات
لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك
ومحكمة جنايات أسبوط قضت فيها حضوريا للاثم الثانى وغيابيا للثم الأول

بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة المتهم الثانى (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة وذلك عملا بمواد الاتهام . فظعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مؤدى الوجه الأول من أرجح الطعن هو أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا لأن من بين أعضاء الهيئة التى أصدرته عضوا بينه وبين المتهمين — ومنهما الطاعن — خصومة قائمة ، إذ سبق أن اتهما بختف ابن عمه وجكم عليهما بسبب ذلك بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، كما أن ابن زوج ابنته وبين المتهمين المذكورين خصومة قائمة أيضا هى نزاع على بندقية أخذها منه ، ولأن مديله هو ابن عم والد القتل ، فكان يتعين عليه أن يتنجى عن نظر الدعوى ، ولولم يردده أحد من الخصوم ، وذلك اعمالا لنص المادة ٢٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية والمادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه من أمور ينسبها الطاعن للقاضى قد ساقه قولا مرسلا ولم يقدم دليلا على قيام سبب من الأسباب التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسلك سبيل الرد الذى رسمه القانون للخصوم عند قيام سبب من أسبابه فان ما يثيره فى هذا الوجه لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إن محصل الأوجه الثانى والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه استند فى ادانة الطاعن وفى إثبات الضغينة وسبق الإصرار إلى أن للمتهمين ابن عم سبق أن اعتدى عليه آخر هو ابن عم المجنى عليهما مع أن هذه القرابة لاوجود لها أصلا ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع وطالب بتحقيقه ولكن المحكمة التفتت عنه . واستند الحكم أيضا فى إثبات سبق الإصرار إلى أن المتهمين ترقبا عودة المجنى عليهما وتعقباهما ثم انتظراهما على باب المنزل الذى يقول الحكم إن الحادث وقع فيه ، كما استند إلى وجود ضغن بين الفريقين ، وليس لهذه العناصر جميعا

أصل في التحقيقات . ويضيف الطاعن أن المحكمة استخلصت من أدلة قولية متضاربة أن الأعيمة أطلقت على المجنى عليهما في داخل المنزل واستندت في تأييد ذلك إلى معاينة النيابة وتقرير الصفة التشريحية مع أنه يؤخذ منهما دكس هذا الاستدلال .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن كما استدل على توافر سبق الإصرار بقوله "إن سبق الإصرار ثابت عند المتهمين من الضغينة السابقة الثابت وجودها بينهما وبين المجنى عليهما وهي تعدى جاد عبد الجابر قريب المجنى عليهما بالضرب بالسكين وبالعصا على دروبش حسن قريب المتهمين قبل الحادث بأيام قليلة مما أوغر صدر المتهمين على المجنى عليهما وقر يدهما وجعلاهما يصممان على الانتقام منهم بقتلهم عندما تسنح لهم الفرصة لذلك وقد سمحت للمتهمين تلك الفرصة في يوم الحادث عندما شاهدا المجنى عليهما وهما عائدتان من حقلمهما (كما هو ثابت من شهادة المجنى عليه محمد عبد الحافظ) فأسرعا إلى إحضار بندقيتيهما وتعقبا المجنى عليهما المذكورين إلى منزل الشاهد عبد السميع فرجاني وانتظراهما خارجة قصد الاعتداء عليهما ولما وجداهما قد عادا إليه دخلا وراءهما وأطلقا النار عليهما بالكيفية الثابتة في التحقيق مما لا يدع مجالا للشك في إصرارهما السابق على قتلهما ومن ثم يكونان مسئولين عما وقع من نتيجة لذلك من قتل المجنى عليه أحمد محمد أبو بكر والشروع في قتل محمد عبد الحافظ " . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يمتنعه وكانت الأسباب التي أوردتها لها سندها من التحقيقات من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما فإن ما أورده الطاعن في طعنه لا يكون له محل لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجهين الخامس والسادس إن المحكمة أخذت بأقوال الشهود التي أدلوا بها في التحقيقات مع أنهم عدلوا عنها بالجلسة، وبرت عدولهم باحتمال وقوعهم تحت تأثير الخوف من بطش المتهمين ، مع مجازاة هذا التبرير لا يطق إذ أن الطاعن كان وقت أدائهم الشهادة أمام المحكمة مقبوضا عليه

وكان المتهم الآخر ما يزال هاربا ، ويقول الطاعن غير ذلك إن المحكمة أخذت برواية صاحب المنزل التي رواها عن الحادث في التحقيق الابتدائي والتي عدل عنها بالجلسة ، ولم تأخذ بشهادته أمام المحكمة رغم مطابقتها للوقائع الصحيحة ولتقرير الصفة التشريعية ورغم ما قرره فيها من أن الأقوال التي أبداهما في التحقيق الابتدائي إنما صدرت منه تحت تأثير ضغط العمدية وتمدى ضابط النقطة عليه ، فإذا كان الحكم قد نفى وقوع إكراه مادي على الشاهد لعدم وجود أثر ضرب بجسمه فإنه لم يتعرض الادعاء بوقوع إكراه أدبي عليه من العمدية فانطوى الحكم بذلك على فساد في الاستللال وقصور في التسبيب .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين ليس له محل لأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانه واقتناعها ، أما ما يزعمه الطاعن من أن الحكم لم يتعرض لما قرره صاحب المنزل بالجلسة من أن الأقوال التي أفشى بها في تحقيق النيابة كانت وليدة إكراه أدبي وقع عليه من العمدية فإنه مردود بأن الحكم تعرض لماقشة هذا الادعاء ونفى صحته بألة سائغة مقبولة فالطعن عليه بهذه الصورة لا يكون إلا جدلا موضوعيا بحثنا مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن لذلك كله يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة: بن حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : مصطفى حسن
رحمن دارد وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٣٦٤ سنة ٢٢ القضائية :

غش . عود . إدانة المتهم لأنه حال دون تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته . سبق الحكم
عليه فى جريمة غش لبن . وجوب اعتباره عائدا والقضاء عليه بعقوبة الحبس ونشر الحكم
أولصقه .

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش
والتدليس تجرى بما يأتى "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠
من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر
الحكم أولصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم
المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص
عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة فى العود " . وقد
صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف
إليه المادة ١٢ مكررة ونصها "يعاقب الحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة
من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحداها كل من حال دون تأدية الموظفين
المشار إليهم فى المادة السابقة أعمال وظيفتهم سواء بمنعهم من دخول المصانع
أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى " . وإذن فتى كانت هذه الجريمة
الآخيرة هى التى دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم
عليه حكما نهائيا بتغريمه خمسمائة قرش فى جريمة غش لبن ، فان المتهم يكون عائدا

طبقا للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاما على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بمقبوض الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة آتية الذكر ، أما وهي لم تفعل وانتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضدها المذكورة في قضية الخنعة بأنها حالت دون تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته بأن سكبت اللبن الذي كانت تعرضه للبيع متربة بذلك من أخذ عينة منه . وطلبت عقابها بالمواد ١/٢ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ و ١٢ مكررة والمضافة بالقانون رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ ومحكمة جناح روض الفرع قضت فيها غيابيا - عملا بمواد الاتهام - بتغريم المتهمة خمسمائة قرش بلا مصاريف جنائية . فعارضت وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن ، فاستأنفت النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيابيا بإلغاء المصادرة (كذا) وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . فعارضت وقضى في معارضتها برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الأستاذ عبد الخالق علام رئيس نيابة شمال القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه حكم على المتهمة ابتدائيا بتغريمها خمسمائة قرش في الجريمة المنسوبة إليها وهي أنها "حالت دون تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته بأن سكبت اللبن الذي كانت تعرضه للبيع متربة بذلك من أخذ عينة منه" فاستأنفت النيابة لكون المتهمة عائدة لسبق الحكم عليها في جريمة غش لبن وطلبت من محكمة ثاني درجة تطبيق المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف رغم أن صحيفة سوابق المتهم كانت تحت نظرها .

وحيث إنه يبين من صحيفة سوابق المتهم المؤرخة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتي اطلعت عليها هذه المحكمة ، سبق الحكم على المتهم حكما نهائيا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٥٠ بتغريمها خمسمائة قرش في جريمة غش ابن ولما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتي : "مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للأوازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس بمثابة في العود" . وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٣ مكررة ونصها : "يعاقب بالحبس الذي لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحداها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على دينات أو أية طريقة أخرى" . ولما كانت هذه الجريمة الأخيرة وهي التي دانت بها المتهم تعتبر من حيث العود بمثابة جريمة غش الابن وذلك طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس مما ينمى مقتضاه أن تكون المتهم عائدة . فقد كلفنا على المحكمة — وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها — أن تقضى بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر — أما وهي لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يمين معه نقض الحكم وتطبيق القانون على الواقعة كما هي مثبتة به تطبيقاً صحيحاً .

(٢٥٨)

القضية رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) نصب باتخاذ صفة كاذبة . يجب أن تكون الصفة الكاذبة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للتهم .

(ب) نصب . طرق احتيالية . شرط توفرها . استخلاص المحكمة أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه حقيق ومريح . لا تتوافر هذه الطرق .

(ج) دعوى مدنية . قضاء المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لكون النزاع مدنيا . لا خطأ في ذلك .

(د) حكم . تسببه . اتهام المتهم في نصب وشروع فيه . إقامة التهمتين على وقائع واحدة . إدانته ابتدائيا في التهمتين وعقابه عليهما بعقوبة واحدة . إلغاء هذا الحكم استئنافيا وتبرئة المتهم . ذلك فصل في التهمتين .

١ - إن جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تحقق الا اذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للتهم .

٢ - إن القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فمادامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيق جدى فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

٣ - إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وأن السند الذي يتمسك به الطاعن متنازع على صحته ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

٤ — إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه ان تبرئة المتهم من تهمة النصب قد أسست على انتفاء الاحتيال وسلب مال الطاعن ، وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمة النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهمة الشروع في النصب ، وكان الحكم الابتدائي اذ ادان المتهم في التهمتين قد عاقبه عليهما بعقوبة واحدة ، فان إلغاء هذا الحكم وبراءة المتهم تأسيسا على انعدام الاحتيال في الوقائع المسندة الى المتهم والمبينة في صدر الحكم القاضي بالالغاء — ذلك يكون فصلا في كلتا التهمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أبو زيد سليمان مكاوي (المطعون ضده) و ٢ — سميجيه محمود شريف بأنهما : أولا — استوليا بطريق الاحتيال على مبلغ ألف جنيه من المدعى بالحق المدني كما هو وارد في عريضة الدعوى . وثانيا — الأول شرع في الاستيلاء على مبلغ ألفي جنيه بطريق النصب وخاب اثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى جمال أحمد أبو علي بحق مدني قبل المتهم الأول وطلب القضاء له بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وقد ترك المدعى بالحق المدني دعواه المدنية قبل المتهم الثانية ومحكمة جنح روض الفرج الجزئية قضت فيها بحضور يا للمتهم الأول وغايبيا للتهمة الثانية عملا بالمادة ١/٣٣٦ عقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ منه — بالنسبة الى المتهم الأول — أولا بحبسه ستة شهور مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ألف ومائة جنيه على سبيل التعويض وعشرة جنيهات أتما بالمحكمة والمصروفات المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات على اعتبار أن مبلغ المائة جنيه المحكوم به زيادة على الألف جنيه هو ربح لمبلغ الألف جنيه بواقع عشرة في المائة . وثانيا — بالنسبة للتهمة الثانية باثبات ترك المدعى المدني دعواه قبلها وبراءتها من التهمة المسندة إليها . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة والمدعى بالحق المدني وفي أثناء نظر الاستئناف دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة وبعد أن أتمت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية نظرها

قضت فيها حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية مع الزام رافعها بمصاريفها بلا مصروفات جنائية . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الوجهين الأول والثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم من جريمة النصب المستندة إليه وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بمقولة إن مجرد احتمال المتهم لتقرب دكتور في هندسة المسارح والسينما لم يكن هو السبب في امتيلاء المتهم على المبلغ من المحنى عليه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك لأن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة كاف وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، وأنه ما دامت المحكمة الاستئنافية لم تبين في حكمها وجود سبب آخر لامتيلاء المتهم على المبلغ فإن التلازم الطبيعي والتسلسل المنطقي للوقائع يؤديان إلى أن الاستيلاء إنما كان نتيجة لازمة لاتخاذ المتهم لتلك الصفة . أما ما قاله الحكم المطعون فيه من أن الشروع الذي كان يعرضه المتهم وكانت زوجته شريكة فيه ليس مشروعاً وهمياً بل هو مشروع حقيقي وأنه لا جريمة في ذلك ، فهو قول غير سديد . إذ أن ثبوت الشركة الأصلية هو صلب الاحتيال على الطاعن لا ابتزاز ماله بإيهامه بوجود مشروع وهمي يقوم على الشركة الأصلية وهو مشروع المحاصة الوهمية — هذا فضلاً عن أن الكذب وحده يكفي لتكوين الطرق الاحتمالية إذا كانت صفة من صدر عنه تحمل على الثقة به — فعلاقة المصاهرة بين المتهم والمحنى عليه تكفي لتكوين الطرق الاحتمالية في جريمة النصب — وأنه إذا كانت المحكمة في تعرضها لبحث معيار الغش قد رأت أن المحنى عليه ذو مستوى عال معين من الثقافة لا يمكن أن يؤدي إلى خدعه ، فإن هذا النظر مردود بأن خدع المتعلم أو المثقف يمكن أن ينتج آثاره إذا ارتفعت الوسائل الاحتمالية إلى مرتبته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قيام جريمة النصب المستندة إلى المتهم لعدم توافر أركانها القانونية استناداً إلى ما قاله في ذلك من عدم قيام

ورابطة السببية بين طريق الاحتيال الذى سلكه المتهم وبين الاستيلاء على مال الطاعن لأنه وإن تبين من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن المتهم كان يحتل منصب دكتور وهو غير حاصل عليه إلا أن مجرد احتمال المتهم لهذا اللقب الكاذب لم يكن هو السبب فى إعطاء المجنى عليه له المبلغ فلا تتوافر به وحده جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة — كما أن المشروع الذى كان يعرضه المتهم والذى كانت زوجته شريكة فيه ليس مشروعاً وهمياً بل هو مشروع حقيقى ولم يقدّم الطاعن الدلائل على أن المتهم قد تغالى عند عرضه وأوهمه بربح لا يتحققه أمثال هذه المشروعات كما أن تردد المتهم على المجنى عليه بحكم الصلة العائلية وهو أخو زوج أخت المجنى عليه وتقديمه أوراق المشروع السينمائى الصحيحة لا يمكن أن تعد بحال من الاعمال المسادية التى تؤيد الكذب وخاصة إذا لوحظ أن المجنى عليه وهو طاب بكلية الحقوق على درجة من الثقافة لا يمكن معها سهولة خدعه “ إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك يكون قضاؤه صحيحاً فى القانون لأن جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هى التى خدعت المجنى عليه وحماته على تسليم المسألة لاتهم . كما أن ما قاله الحكم من أن المشروع الذى عرضه المتهم على المجنى عليه هو مشروع حقيقى وليس مشروعاً وهمياً وأنه لم يغال فى تقديره وتقدير ما تحققه المشروعات المسائلة له من أرباح — ما قاله الحكم من ذلك تنفى به جريمة النصب باستعمال الطرق الاحتيالية . ذلك لأن القانون قد نص على أن تلك الطرق يجب أن يكون من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل المحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فما دامت محكمة الموضوع قد استخلصت فى حدود سلطتها أن المشروع الذى عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال ، هو مشروع حقيقى جدى ، فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة وكذلك لم يخطئ الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ما دامت المحكمة قد أسست ذلك على أن النزاع مدنى وأن السند الذى يتمسك به الطاعن متنازع على صحته . ولما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن المتهم قدم للمحاكمة عن جريمتين الأولى جريمة النصب التامة والثانية جريمة الشروع في النصب ، وقد قضت محكمة الدرجة الأولى فيهما بحكم واحد بعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أما المحكمة الاستئنافية فقد تعرضت للجريمة الأولى وقضت فيها بالبراءة ولم تتعرض للثانية ولم تلغ حكم محكمة الدرجة الأولى فيها ولم تبرئ المتهم من هذه التهمة الأخيرة ولو سلم بأن الحكم قد انصب على الجريمتين مما فقد خلا الحكم من أسباب لبراءة المتهم من تهمة الشروع في النصب .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بما أثبتته المحكمة الابتدائية ، والاستئناف المطعون فيه بصدد الوقائع التي انبنى عليها توجيه تهمة الشروع في النصب إلى المتهم إذ الواضح بجلاء أن تبرئة المتهم من تهمة النصب مؤسسة على انتفاء الاحتمال وسلب ثروة الطاعن فما دام هذا الاحتمال منعدما في الجريمة التامة فلا يمكن أن يكون أساسا للشروع في تهمة أخرى إذ أن المشروع والوسائل المؤسسة عليهما واقعة النصب هما بذاتهما المؤسسة عليهما تهمة الشروع في النصب . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي إذ دان المتهم في التهمتين قد عاقبه عنهما بعقوبة واحدة ، فإن الحكم الاستئنافية إذ قضى بإلغاء هذا الحكم وبراءة المتهم تأسيسا على انعدام الاحتمال في الوقائع المسندة للاثم والتي بينها في صدره بما يشمل التهمتين معا يكون قد نصل في كليهما ولا محل لما يذهب إليه الطاعن من أنه لم يفصل في تهمة الشروع في النصب أو أنه لم يذكر أسبابا خاصة بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥٩)

القضية رقم ٢٢٧ سنة ٢٣ القضية :

(١) حكم . صدوره باسم الملك دون الاشارة إلى هيئة الوصاية . صحيح .
(ب) قتل عمد . نية القتل . توفرها . موضوعي .

١ — إن قانون نظام القضاء قد نص صراحة في المادة ٢٨ على أن الأحكام تصدر باسم الملك ، وما يثيره الطاعن من وجوب الإشارة إلى هيئة الوصاية لا أساس له ، لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك باسمه لا بأسمائهم .

٢ — إن توافر نية القتل أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب مادام أنها أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها .

الوقائع

أهمت النيابة العامة كلا من : ١ — إبراهيم عبد العاطى عبد الجليل طوبر (الطاعن) و ٢ — عبد العزيز عبد العاطى عبد الجليل طوبر و ٣ — بسيوني محارب محمد فضل و ٤ — أبو سيف عرابي سيف النصر و ٥ — عبد الستار عرابي سيف النصر و ٦ — مبروك مجلى سيف النصر بأنهم : المتهمان الأول والثاني إبراهيم عبد العاطى عبد الجليل طوبر وعبد العزيز عبد العاطى عبد الجليل طوبر شرعا في قتل شليل عرابي وعبد السلام مجلى سيف النصر عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتلها ثم أحضر أحدهما بندقية وأطلق منها مقذوفات نارية على كل من المجنى عليهما فاصدا قتلها فأحدث بكل منهما الاصابات الموصوفة بالنقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهمين وهو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج والمتهم الثالث بسيوني محارب محمد فضل اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر وذلك بأن اتفق معهما على ارتكابها ثم توجه وإياهما إلى محل الحادث حاملا بندقية من البنادق البعيدة المرمى

يشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة والمتهم الأول إبراهيم عبد العاطى عبد الحليل طوبر ضرب مجلى سيف النصر طوبر فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى واتى أعجزته عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما والمتهمون الرابع والخامس والسادس يوسف عرابى سيف النصر وعبد الستار سيف النصر ومبروك مجلى سيف النصر ضربوا عبد العزيز عبد العاطى عبد الحليل طوبر المتهم الثانى فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى واتى لم يتمقرر لما علاج. وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤١ و ٢٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٠ و ٢/٤٠ — ١ و ٣ و ٤١ و ٢٣ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فأصدر قرارا بذلك وقد ادعى كل من ١ — عبد السلام مجلى سيف النصر و ٢ — مجلى سيف النصر طوبر و ٣ — أبو سيف عرابى سيف النصر و ٤ — عبد الستار عرابى سيف النصر و ٥ — مبروك مجلى سيف النصر بحق مدنى وطلبوا القضاء قبل المتهمين الأول والثانى بالتضامن بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات دمنهور قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤١ و ٢٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول — أولا — بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وإلزامه بأن يدفع مبلغ أربعين جنيها تعويضا مدنيا لعبد السلام مجلى سيف النصر ومجلى سيف النصر مضافة مع المصاريف المدنية وهـ جنيهات بمقابل أتعاب المحاماة ورضى ما عدا ذلك من الطلبات وقد استبعدت بذلك ركن سبق الاصرار . ثانيا . بتغريم كل من المتهمين الرابع والسادس مائة قرش وذلك عملا بالمادة ٢٤٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ثالثا — براءة المتهمين الثانى والثالث والخامس مما أسند إليهم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول فى الوجه الأول من أوجه الطعن إن الحكم المطعون فيه إذ صدر باسم أحمد فؤاد الثانى ملك مصر والسودان دون أن تشار فيه إلى هيئة الوصاية ، قد شابه البطلان لاغفاله بيانا جوهريا .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن قانون نظام القضاء قد نص صراحة في المادة ٢٨ على أن الأحكام تصدر باسم الملك ، وما يثيره الطاعن من وجوب الإشارة إلى هيئة الوصاية للأساس له لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك باسمه لا بأسمائهم .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى هو أن الدفاع عن الطاعن تمسك بانتقاء نية القتل لبعد المسافة التى أطلق منها المقتول بحيث يستحيل أن يصيب مقتلا من المجنى عليهما ولأنه أطلق على الأجزاء السفلى وهى ليست بمقاتل ، كما أن أحد المجنى عليهما اتفق وجوده فى اتجاه سير المقتول فأصيب منه مصادفة دون قصد فالواقعة إذن هى جريمة إحداث جروح عمدا بالنسبة لأحد المجنى عليهما ، وإحداث جروح خطأ بالنسبة للمجنى عليه الآخر ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن كان فى ثورة غضب شديد . كما قال بذلك الحكم — ودل الكشف الطبى على أن جروح المجنى عليهما سطحية — وذلك كله ينهى عن الطاعن نية القتل ، وبالرغم من ذلك جاء الحكم وليس فى أسبابه ما يصلح ردا على كل ما تقدم مما يجعله قاصرا قصورا معيبا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجنائية الشروع فى القتل العمدا التى دان الطاعن بها وساق الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوتها والى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ومن هذه الأدلة قوله فى توافر نية القتل « إن المتهم لما تشاحن مع شليل على إدارة الكباس أعماه الغضب وثار وعز عليه هذا الموقف فأسرع إلى دثرله وهو قريب فأحضر بندقية وهى آلة قاتلة بطبيعتها وصوبها وهى معمرة على مقتل من جسم كل من المجنى عليهما ثم أطلقها عمدا على كل منهما قاصدا قتله فأصاب كلا منهما بالأصابات سالفة الذكر . وهذا الذى ذكره الحكم يكفى ردا على ما أثاره الطاعن من انعدام نية القتل لما كان ذلك وكان توافر هذه النية أمرا موضوعيا تفصل فيه محكمة الموضوع من غير مقتب طالما أنها وردت الأدلة التى استخلصت منها ثبوتها ، فيكون الجدل على الصورة الواردة فى الطعن جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الواقعة المسندة إلى الطاعن حسبما جاء بالوجه الثاني — هي جنحة انقضت الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة وقد تمسك الطاعن بهذا لدفع ولكن الحكم سكت عن الرد عليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة اعتبرت الواقعة جنابة شرع في قتل عمدا للأسباب التي بينتها في حكمها والتي تسوغ هذا التكييف، وهذا الاعتبار يكفي بذاته ردا على هذا الدفع .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الطاعن استند في نفي التهمة إلى أقوال المتهم الثاني عبد العزيز عبد العاطي وإلى أقوال شهيرة إبراهيم حسن وإلى تقرير الطبيب الشرعي الذي أيدهما في تصويرهما للحادث ، ولكن المحكمة اغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال بعض الشهود وأن تطرح أقوال من عداهم دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها أو الرد على الدفاع الموضوعي الذي يكون الرد عليه بعدم اطمئنان المحكمة إليه مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت المبينة بالحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الداعن دلي غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلف: من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأندس غالى أعضاء .

(٢٦٠)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٣ القضية :

إثبات . شهادة . فهمها على غير حقيقة والاعتماد إلى ما حصاته من ذلك في الإدانة . فساد
في الاستدلال .

إذا كانت المحكمة - على ما هو ظاهر من حكمها ذاته - قد فهمت شهادة الشاهد
على غير ما يؤدي إليه محصلها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه
واعبرته دليلا على الإدانة -- فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما - أولا - ضربا عمدا محمد حسين بهنسى
بعضا غليظة على رأسه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ولم يقصدا
من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثانيا - المتهم الأول أيضا
ضرب عمدا محمد حسن النافقة فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
والتي استلزمت علاجا يزيد على العشرين يوما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما
إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لنص المواد ٢٣٦/١ و ٢٤١/١ من قانون
العقوبات نقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمهور نظرت هذه الدعوى ثم قضت فيها
حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة
كلٍّ من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات فطعن الطاعنان في هذا الحكم
بطريق التماس ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في الاستدلال وفي ذلك يقولان إنهما دفعا التهمة بما ظهر من التحقيق الذى أجراه المحكمون ، والذى أسفر عن أن لا يدلها في الحادث ، وقد سلم الحكم بأن هذا التحقيق لم يقطع بادانة المتهمين وإكتمه دانهما رغم ذلك دون بيان سبب اطراح شهادة شهود مجلس التحكيم سوى ما دونه الحكم من أن رئيس المجلس قضى على أهل المتهمين بالدية في حين أنه قرر في الجلسة بناء على مناقشة المحكمة له أن لدية لا تؤدي عن قتل لا يعرف من قتله وواضح أن هذا الشاهد قطع أمام المحكمة بأن الدية لم تدفع خلافا لما فهمته المحكمة ، وكان من نتيجة ذلك أن المحكمة لم ترتب على شهادته ما ينبغى أن ترتبه عليها مما يتفق مع الثابت في الأوراق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سألت رئيس مجلس التحكيم فقال : ” طابت من أهل المجنى عليه إثبات الأدلة فلم يقدموا أدلة فطابت اليمين على أن عائلة الناقة هم الضاربين لتحكم بالدية فلم يحلفوا — نقلت نتصالح وبعد ذلك قالت لعائلة الناقة ما دام حصل صلح من الواجب أن يجمعوا شئ من بينهم و يعطوه لأهل المجنى عليه لأن هناك شخص توفي — وكان غرضي ترضية النفوس باعتبار أن شخصا توفي “ . لما كان ذلك وكانت المحكمة إذ أشارت إلى شهادة هذا الشاهد في حكمها قالت ” وحيث إن الدفاع عمد أيضا إلى إشهاد بعض الشهود الذين حضروا مجلس الصالح لكي يحققوا الحادث ويعملوا على إزالة آثار الخصومة بين الفريقين — وقد شهد هؤلاء الشهود بما مؤداه أن تحريات المجلس لم تقطع بادانة المتهمين في واقعة قتل المجنى عليه ، ولكن رئيس المجلس حسين درويش أقر بأنه قضى على أهل المتهمين بأن يدفعوا الدية إلى أهل القتل وفي هذا من دلالات الإدانة ما لا يخفى على كل ذي بصر “ . وهو ما يدل على أنها فهمت شهادة الشاهد على غير حقيقتها فاستخاضت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلا على الإدانة ، ولذا فإن حكمها يكرن مشوبا بفساد الاستدلال مما يعيبه وليستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ؛ وحضرات المستشارين اسماعيل محدي
ومحمود ابراهيم اسماعيل وأندرس غالي ومصطفى كامل أعمام .

(٢٦١)

القضية رقم ١٠٥٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . تمسك المتهم بانتفاء مسئولية عن التويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة الخدم
بالخادم . - ملته على أساس قيام هذه الصلة دون إيراد الدليل عليها . قصور .

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئولية عن التويض
لأنه لا تربطه بالمتهم صلة الخدم ، ومع ذلك حملته المحكمة المسئولية
عن التويض استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم قولا منها
بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث في خدمة الطاعن ووظيفته
دون أن تورده الدليل على قيام هذه الصلة والأصل الذي استقت منه هذا الدليل
من أوراق الدعوى - فن حكما يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة شفيق عبد السميع الحاي بأنه : تسبب من غير قصد
ولا عمد في إصابة حسن محمد السامكاوي وكان ذلك ناشئا عن رعونته وإهماله
وعدم مراعاته اللوائح بأن اندفع بسيارته بحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة شديدة
فصدم الحبي عليا أثناء عبوره الطريق وأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير
الطبي المرفق . وطلبت عقابه بأوامر ٢٤٤ من قانون العقوبات و ٥٤ و ٥٥
من لائحة السيارات . وقد ادعى حسن محمد السامكاوي بحق مدني قدره ١٠٠ ج
قبل المتهم وعبد السميع الفكها في بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية على سبيل

التعويض ثم عدل طلباته إلى مبلغ ٥٠٠ ج . ومحكمة مصر الجديدة قضت فيها بحضور يا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدني بالمصروفات المدنية وبمبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيابيا للاستأنف عليه الأول شفيق عبد السميع الحلبي وحضوريا للاستأنف عليه الثاني المسئول عن الحقوق المدنية عبد السميع الفكها ني بالغاء الحكم المستأنف وبالزام المستأنف عليهما بأن يدفعوا متضامين للاستأنف مبلغ ٣٠٠ ثلاثة جنيه تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتبره مسئولاً على وجه التضامن مع المتهم عن التعويض المحكوم به استناداً إلى نص المادتين ١٥٠ و ١٥٢ من القانون المدني القديم ، بقوله إن المتهم كان وقت وقوع الحادث في خدمة الطاعن مع أن هذه الصلة التي جعلها الحكم أساساً للمسئولية عن التعويض لا سند لها من أوراق الدعوى ، وقد بين الطاعن في المذكرة التي قدمها للمحكمة أن المتهم لم يكن في خدمته ولم يستلم منه السيارة إلا على - بيل العارية مما كان يقتضي عدم الحكم عليه بأي تعويض .

وحيث إنه بين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئوليته عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة الخدم بالخدام ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد حملته المسئولية عن التعويض استناداً إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم قولاً منها " بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث في خدمة الطاعن ومؤدياً لأعمال وظيفته " دون أن - تورد الدلائل على قيام هذه الصلة والأصل الذي استقت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبييه ويستوجب نقضه ، دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(٢٦٢)

القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ القضية :

اختلاس أشياء محجوزة . مجرد عدم نقل المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع . لا يكفي
تقيام هذه الجريمة . ثبوت أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله . نقض الحكم القاضي
بإدانته وتبرئته .

إن المحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان المحجز الى مكان آخر
ليعه فيه . وإذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة تبديد المحجوزات لمجرد عدم
نقلها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ، وكان حكمها بذلك خاليا مما يثبت تصرف
الحارس في الأشياء المحجوزة مما لا يمكن معه عده مرتكباً لجريمة الاختلاس
وكان الثابت أيضا أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله — فهذا الحكم يكون خاطئا
حيث عين نقضه وتبرئة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد محصول القطن المبين المقدار والقيمة
بالمحضر والمملوك له والمحجوز عليه إداريا والذي سلم إليه على وجه الوديعة فاختمه
لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من
قانون العقوبات . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت فيها بحضوريا عملا بمادتي
الالتزام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا
مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح
فيه هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت فيه
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض .. الخ

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وفي الاستدلال ذلك لأنه حين دانه في تهمة التبيد أسس قضاءه على اعترافه وعلى أقوال الصراف في حين أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه أنكر التهمة وقال إنه سدد الأموال قبل اليوم المحدد للبيع وإن القطن لا يزال موجودا بحملة دمنهور ونقل إليها بتصريح من الصراف . كما يبين من مراجعة أقوال الصراف في محضر جلسة محكمة أول درجة أنه لا يذهب للسوق الا إذا أخبره الحارس بنقل المحجوز إليه وهو لا ينقل الا بتصريح وأن القطن لا يزال موجودا ومن أقواله أمام المحكمة الاستئنافية إنه تحدد لإجراء البيع سوق بندر دمنهور وأنه لم ينبه على الطاعن بنقل القطن المحجوز الى سوق بندر دمنهور قبل اليوم المحدد للبيع وأنه لم يبلغ عن التبيد الا في شهر فبراير سنة ١٩٥٢ بسبب اهمال المتهم للسداد ولم يحدد له يوما آخر للبيع بعد ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥١ . ويضيف الطاعن على ذلك أنه غير مكف بنقل القطن المحجوز من مكان حجزه الى المكان المحدد لبيعه على بعد يزيد عن عشرة كيلو مترات .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأدانة الطاعن في جريمة التبيد المستندة إليه على مجرد عدم نقله القطن المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع وكان الحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان الحجز الى مكان آخر لبيعه فيه وكان الحكم خلوا مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة مما لا يمكن معه عدده مرتكباً لجريمة الاختلاس بمجرد عدم تقديم تلك الأشياء في السوق ، وكان الثابت أيضاً أنه أوفى بالدين المحجوز من أجله . لما كان ذلك فان الجريمة الى دين فيها الطاعن تكون غير متوفرة الأركان ويتعين نقض الحكم وبراءته .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل محمد ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٦٣)

القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك الطاعن بأنه كان مريضا فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد . عدم تقديمه دليلا على صحة دعواه . عدم تصديق المحكمة لدفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . من ملاحظاتها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية ان الطاعن وإن قرر أمامها بأنه كان مريضا بمنزله فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد إلا أنه لم يقدم للمحكمة دليلا على دعواه ، فأخذ الحكم بناء على ذلك وعلى أنه لم يقرر بالاستئناف إلا بعد ضبطه لتنفيذ الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة مما رأتها المحكمة دليلا على عدم صدق دفاعه — متى كان ذلك وكان للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : بصفته مالكا لقمح من محصول سنة ١٩٥١ لم يسلم الحكومة الجزء المحدد في الميعاد المعين . وطلبت عقابه بالمواد ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ١١٠ ، ١٢٠ ، ١٤٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بيا الجزئية قضت فيها غاييا عملا : واد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل

وكفالة ١٠٠ قرش . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كانت لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، مع أنه كان مريضا في اليوم المحدد لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة . وأضاف أنه قام بتوريد القمح المفروض عليه تسليمه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن وإن قرر أمامها بأنه كان مريضا بمنزله فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد إلا أنه لم يقدم للمحكمة دليلا على دعواه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد آخذه بنسأ على ذلك وعلى أنه لم يقرر بالاستئناف إلا بعد ضبطه لتنفيذ الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة مما رأته المحكمة دليلا على عدم صدق دفاعه فتمضت بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان للمحكمة أن لاتصدق دفاع المتهم الذي يديه أمامها غير مؤيد بدليل . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ولا يكون مقبولا من الطاعن بعد ذلك ما يقوله في طعنه من أن لديه شهادة مرضية من قبل يوم نظر المعارضة ما دام أنه لم يقدمها إلى المحكمة ولم يطلب إليها تحقيق ما ادعاه من مرض — كما أنه لا وجه لما يثيره غير ذلك في طعنه لوروده على غير الحكم المطعون فيه .

(٢٦٤)

القضية رقم ٢٤٨ سنة ٢٣ القضاية :

استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه لا يعرف المواعيد . رفض دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح . ادعائه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان مريضا في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن اعتذر من تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه لا يعرف المواعيد ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون ، وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد ، فإنه لا يكون مخطئا في القانون . ولا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد في الميعاد حصة الحكومة من محصول القمح الناتج من زراعة عام ١٩٥١ . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة ببا الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم قبوله شكلا لتقريره بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع أنه كان مريضاً في اليوم المحدد لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة - وأضاف أنه قام بتوريد القمح المفروض عليه تسليماً .

وحيث إنه لا يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن دافع أمام المحكمة بمرضه في اليوم الذي كان محمداً لنظر المعارضة وإنا هو اعتذر من تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه لا يعرف المواعيد - ولما كان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وكان قد آخذ بناءً على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة وهو نظر صحيح في القانون - لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس ولا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى ، كما أنه لا وجه لما يثيره غير ذلك في طعنه اوروده على غير الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى أعضاء .

(٢٦٥)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . محكمة استئنافية . قضاؤها بالغاء الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة . وجوب
اشتغال حكمها على الأسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة ، وأن يرد على أسباب
الإدانة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل
الحكم — سواء أكان صادرا بالإدانة أو البراءة — على الأسباب التى بنى عليها
مما يوجب على المحكمة الاستئنافية — إذا هى قضت بالغاء حكم ابتدائى ولو كان
صادرا بالإدانة ورأت هى تبرئة المتهم — أن تبين فى حكمها الأسباب التى جعلتها
ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة ، وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسبابا
يصح فى العقل أن تؤدى إلى الإدانة فيجب على المحكمة الاستئنافية أن ترد على
تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها ولم تقتنع بها أو
تطمئن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (عمر أحمد هيكى) بأنه أولا : ارتكب
تزويرا فى محضر عرق بطريق الاصطناع ووضع إمضاء مزورة وذلك بأن أنشأ
إقرارا نسب صدوره زورا إلى عبد الرؤوف حمادة الناحل وضمنه إقرار الأخير
بأن التمهيد الموقع عليه "من المتهم" لمصاحته وآخرين والمؤرخ فى ٧ مايو

سنة ١٩٤٧ والخاص بتوزيع الصفقة المشتراه من الجيش البريطاني أصبح لاغيا بالنسبة له لعدم قيامه بدفع نسبيته في تلك الصفقة ثم وضع على ذلك الإقرار إمضاء مزورة لعبد الرؤف حماده الناحل . ثانيا : استعمل هذا الإقرار المزور بأن قدمه كمستند في القضية المدنية رقم ٣٢٤٦ سنة ١٩٤٨ تظلمات كلى مصر وذلك مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الرؤف حماده الناحل بحق مدنى قبل المتهم وطلب أن يقضى له بمبلغ خمسة وعشرين جنيتها مع أيضا . وثقنا ثم عدل طلباته إلى واحد وخمسين جنيتها . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح شبرا الخيرية دفع المتهم بوقف نظرها إلى أن يفصل فى دعوى البطلان المرفوعة منه بطاب الحكم ببطلان عقد ٧ مايو سنة ١٩٤٧ وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الانهاك مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولا : برفض الدفع المقدم من المتهم بطاب وقف هذه الدعوى إلى أن يقضى فى دعوى البطلان المرفوعة منه يطلب الحكم ببطلان عقد ٧ مايو سنة ١٩٤٧ . وبالسير فى نظرها . ثانيا : بحبس المتهم ستة شهور بالشغل عن التهمتين المسندتين اليه وقدرت مبلغ خمسين جنيتها كفالة لوقف التنفيذ وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . ثالثا : بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التوىض المؤقت وألزمته بالمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمتين المنسوبتين اليه ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريفها عن الدرجتين وعشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الأستاذ أحمد رشدى المحامى الوكيل عن الطاعن (عبد الرؤف حماده الناحل) فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة فيه أيضا... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون وجاء قاصرا إذا عتبرت محكمة الدرجة الأولى أن المعاملات التى نشأت بين المتهم والمدعى بالحق المدنى كانت ذات أثر مباشر

في ثبوت جريمة التزوير واتخذت المحكمة مما أبانت من ظروف تلك المعاملات دليلا على اقتناعها بالتزوير وهي في ذلك تصدر عن مطلق حتمها في استخلاص الدليل وتتمس أوجه الاقتناع من أى طريق مشروع ولكن محكمة لدرجة الثانية خالفت محكمة الدرجة الأولى في هذا الشأن وأعرضت عن الملاحظات التي صحبت التعامل ومنعت نفسها من أن تخوض فيها لاستخلاص الدليل سواء للمتهم أو عليه ، كما إنها لم تناقش حكم محكمة الدرجة الأولى في هذه الأساليب واكتفت بمجرد الاعراض ، ويضيف المدعى بالحقوق المدنية في هذا الشأن أن المحكمة بعد أن قالت إنها لن تتعرض لمبحث المسائل المدنية التي لم يفصل فيها بعد إلا بالقدر الذي يمس تهمة التزوير لم تلبث أن خرجت على ذلك بما قالته بالنسبة إلى بعض الوقائع التي استند إليها المحكم الابتدائي من أنها لا تمس إلا الدعوى المدنية مع أن الواقع أنها ذات أهمية قصوى في تهمة التزوير ، وقد خرج الحكم بذلك على قواعد القانون التي تقضى بحرية القضاء الجنائي وأنه هو الذي يوقف المدنى مما يعتبر من المحكمة امتناعا عن تقدير دفاع المدعى المدنى وسكوتا عن بحث الأدلة التي اعتمد عليها حكم محكمة أول درجة .

وحيث إن ما بنى عليه طعن النيابة والمدعى بالحقوق المدنية مما سلف بيانه صحيح ، ذلك بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر بأدانة المتهم في تهمة تزوير توقيع المدعى بالحقوق المدنية على ورقة التنازل عن عقد شركة ، أنه استند في ذلك إلى أمور عدة بينها مفصلة كما بين وجه الاستدلال بها على أن العلاقة بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم لم تكن تتفق مع تحرير ذلك التنازل مما رآته محكمة أول درجة ، ويبدأ رأى الخبراء الذي أخذت به ، ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءة المتهم قد اقتصر على الاستناد في ذلك إلى عدم ثقة المحكمة بتقرير الخبراء التي أخذت بها محكمة أول درجة وإلى عدم مساهمة رأى تلك المحكمة بالنسبة إلى الظروف التي قال المتهم إن ورقة التنازل حررت وحصل التوقيع عليها فيها وأعرض عن كثير من الأدلة التي استند إليها الحكم الابتدائي فلم يشر إليها بآية إشارة ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشمل الحكم — سواء أكان صادرا

بالإدانة أو البراءة — على الأسباب التي بنى عليها مما يوجب على المحكمة الاستثنائية إذا هي قضت بإلغاء حكم ابتدائي ولو كان صادرا بالإدانة ورأت هي تبرئة المتهم أن تبين في حكمها الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رأته محكمة أول درجة ، وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسبابا يصح في العقل أن تؤدي إلى الإدانة فيجب على المحكمة الاستثنائية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها ولم تقتنع بها أو تطعن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم . لما كان ذلك فإن اغفال الحكم المطعون فيه للأدلة المشار إليها التي استندت إليها محكمة أول درجة في إدانة المطعون ضده وعدم بيان رأى المحكمة فيها بجملة قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين ابراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٦٦)

القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

معارضة . معارضة المتهم فى الحكم الغيابى الصادر عليه وتأجيل نظر المعارضة لإعلانه . معارضته
مرة أخرى فى ذات الحكم . تعجيل المعارضة الأولى ونظر المعارضتين والحكم فيها باعتبارها كأن
لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوسا يوم الحكم . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
يكون باطلا .

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق ان الطاعن قد قرر بالمعارضة فى الحكم
الصادر عليه غيابيا وأجل نظر معارضته بجلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ لإعلانه ،
ثم عاد فقرر مرة أخرى بالمعارضة فى ذات الحكم ، مع أنه ما كان يجوز له أن
يقرر مرة ثانية بالمعارضة فيه ، إلا أنه قد حددت لنظر هذه المعارضة الأخيرة
جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وعجلت المعارضة الأولى لذات الجلسة وفيها
صدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان يبين من كتاب
النيابة أن الطاعن كان فى ذلك اليوم محبوسا بالسجن تنفيذًا للحكم الصادر عليه
فى قضية أخرى ، فان الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون باطلا ويكون
طعنه مقبولا شكلا مادام انه لم يعلن بذلك الحكم ولم يثبت علمه رسميا بصدوره
قبل تقريره بالطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا بترع ١٤ ٪ من دسمه مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٧ و ٢ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة عابدين الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المنهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر ضده بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥١ وتمدد لنظر معارضته جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ ثم طالت القضية تتداول بالجلسات إلى أن حدد لنظرها أخيرا جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ ولكن الطاعن قرر مرة أخرى بالمعارضة في نفس الحكم فحددت لنظر هذه المعارضة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ وعلمت إليها المعارضة الأولى ثم حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن مع أنه لم يكن يصح قبول معارضة أخرى منه وأنه كان محبوسا في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ الذي نظرت فيه المعارضة فكان عدم حضوره راجعا إلى سبب قسري وقد قرر بالطعن بمجرد علمه بهذا الحكم .

وحيث إنه تبين من اطلاع هذه المحكمة على الأوراق أن ما يقوله الطاعن صحيح فإنه بعد أن كان قد قرر بالمعارضة في الحكم الصادر عليه غيابيا في ١١ مارس سنة ١٩٥١ في القضية ٦٤٦٤ سنة ١٩٥٠ استأنف في القضية ٢٢٦٥

جنح عابدين سنة ١٩٥٠ وأجل نظر معارضته أخيرا بجلاسة ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ لإعلان الطاعن ؛ عاد الطاعن فقرر مرة أخرى بالمعارضة في ذات الحكم ومع أنه ما كان يجوز للطاعن أن يقرر مرة ثانية بالمعارضة في نفس الحكم إلا أنه قد حددت لنظر هذه المعارضة الأخيرة جلاسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ وعجلت المعارضة الأولى لذات الجلاسة وفيها صدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ولما كان يبين من كتاب نيابة جنوب القاهرة المؤرخ في ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ أن الطاعن كان في ذلك اليوم محبوسا بالسجن تنفيذيا للحكم الصادر عليه في القضية ٤٦٢٤ سنة ١٩٤٩ جنح مصر فان الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون باطلا ويكون طعنه مقبولا شكلا مادام أنه لم يعلن بذلك الحكم ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل تقريره بالظعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار ابراهيم خليل رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى
حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٦٧)

القضية رقم ٣ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . الجرائم التى يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . تحطيم حانة .
ليست من الجرائم المذكورة .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى فى المادة الأولى منه على
"أن يعنى عفو شامل عن الجنايات والجناح والشروع فيهما التى ارتكبت لغرض
أو لسبب سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك فى المدة من ٢٦
أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وتأخذ حكم الجريمة السابقة كل
جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآهب لفعالها أو
تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب والتخلص
من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة". وإذ كان مؤدى هذا النص
أن الجرائم التى ارتكبت لسبب أو غرض سياسى هى التى تستهدف أغراضا
سياسية أو تقوم على سبب سياسى، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن الجريمة
المسندة للطاعين (تحطيم حانة) لم ترتكب تحقيقا لهذه الأغراض بل ارتكبت
لتحقيق غرض دينى بحت وأسس قضاءه على ذلك برفض النظم — لا يكون قد
أخطأ فى شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعين بأنهما : أتلفا مع آخرين بالقوة الإجبارية
زجاجات نمرية متنوعة للخواجه بنى كوميدس حالة أنهم يكونون عصابة اتفقت
على ارتكاب الجريمة وذلك بأن ذهبوا متجهين إلى محله وضرروا عامله

واقترحوا المحل عنوة وأتلفوا بعض ما فيه من أوعية الخمر . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٣٦٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك ولم يفصل فى قضية الجناية الآن . وقد تقدم المتهمان مع باقى المتهمين فى القضية إلى لجنة العفو الشامل الى كانت مشككة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٢ للنظر فى العفو عن الجرائم التى وقعت فى المدة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ إلى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ . فظرت تلك اللجنة تظلمهما وقررت بقبول التظلم شكلا وبرفضه موضوعا لأن هذه الجريمة لا يشملها العفو ، فرفع الطاعنان تظلمهما إلى النائب العام لعدم إدراج اسميهما فى كشف العفو الشامل عن التهمة التى نسبت إليهما فقرر إحالة هذا التظلم إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيه . ومحكمة جنايات القاهرة حكمت فيه حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا . فطعن المتظلمان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المشكلة

... حيث إن الطاعنين يقولان فى طعنهما إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تظلمهما على أساس أنهما ارتكبا الجريمة ضمن عصبة اتفقت على تحطيم حانة "بني كوميدس" مما لا يمت للسياسة بسبب ، قد خالف القانون ، ذلك بأنه فضلا عن أن الثابت من أقوالهما أنهما لم يرتكبا جريمة الاتلاف هذه فإن المتهم الأول فى الجريمة وهو المرحوم "حسن محمود" كان عضوا فى حزب مصر الفتاة وهو حزب سياسى ومحزرا فى جريدة الحزب وكان المتهم الرابع الأستاذ أحمد حسين رئيسا لذلك الحزب ، وأن ما نسب إليهم بفرض التسليم به جدلا إنما عمل لحساب الحزب بقصد تحقيق غرض سياسى هو محاربة المنكرات عن طريق الدين الأمر الذى يجعل الجريمة المنسوبة إليهما سياسية يشهدها أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى برفض تظلم الطاعنين على أساس أنهما "ارتكبا الجريمة المنسوبة إليهما بعامل الرغبة فى إصلاح المجتمع المصرى عن

طريق نهيهِ عن تعاطي الخمر والمسكرات والأخذ بتعاليم الدين وأن ما وقع منهما لا يمت للسياسة بسبب “ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ أن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى في المادة الأولى منه على “أن يعفى عفوا شاملا عن الجنائيات والجنح والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك في المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآهب لفعالها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة” وكان مؤدى هذه النصوص أن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو غرض سياسي هي التي تستهدف أغراضا سياسية أو تقوم على سبب سياسي وكان الحكم المطعون فيه في خصوصية هذه الدعوى قضى بأن الجريمة المسندة للطاعنين لم ترتكب تحقيقا لهذه الأغراض بل ارتكبت لتحقيق غرض ديني بحت وأسس قضاءه على ذلك برفض النظم — فانه لا يكون قد أخطأ في شيء — ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٦٨)

القضية رقم ٦ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصها على أن
يتبع في نظر الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية . وجوب التقرير
بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه .

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل
تنص على أن يتبع في نظر الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض في المواد
الجنائية ، وتنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب التقرير
بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط
الحق فيه . وإذن فتمت كان الحكم قد صدر حضوريا من محكمة الجنايات بتاريخ
٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣
ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه بعد ذلك ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الضاعنين في قضية الجناية العسكرية بأتهما : نهبا وأتلفا
مع آخرين مجهولين بالقوة الإجبارية ضمن جماعة محلات جاك وبند لندن هاوس
وبزايون وناشيونال وذلك بأن هشموا أبوابها بآلات صلبة وتمكنوا بذلك من
دخولها ونهب الأمتعة منها وإتلاف البعض الآخر بتحطيمه وإشعال النار فيه .
وثانيا : اشترك مع آخرين مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص

وكان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم مع العلم بهذا الغرض وقد استعمل المتجمعون القوة والنفوذ وكان بعضهم يحمل أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة وذلك بأن تجمعوا ضمن عدد كبير من الجمهور واتجهوا إلى المحلات سالفة الذكر حاملين أسلحة ومقصات وقطعا من الحديد والعصى واقتحموها عنوة بعد كسر أبوابها وارتكبوا فيها جرائم النهب والاتلاف والحريق العمدة تنفيذا للغرض من التجمهر وقد امتدت الزيران إلى المحلات الأخرى المبينة بالمحاضر . وطابت عقابهما بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن التجمهر والمادة ٣٦٦ ، ٢٥٢ من قانون العقوبات للأول مع تطبيق المادتين ٣٢ فقرة ثانية و ١٧ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين والمحكمة العسكرية العليا بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها بحضور يا عملا بمواد الانهام بمعاينة كل من محمد الغريب السيد عبد الله وكمال محمد إبراهيم البهنساوى بالسجن لمدة أربع سنين . فتظلم الطاعنان من عدم إدراج اسميهما في كشف العفو الشامل . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فيهما بقبول التظلم شكلا بالنسبة للتظلم الثانى محمد الغريب السيد عبد الله وبعدم قبوله شكلا بالنسبة للتظلم الأول كمال محمد إبراهيم البهنساوى لرفعه بعد الميعاد ووضوعا بالنسبة للتظلم الثانى بعدم جوازه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صادر بحضور يا من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعنان الطعن فيه بطريق النقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ولكنهما لم يتدما أسبابا لطعنهما بعد ذلك . ولما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل تنص على أن يتبع في نظر الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية وكانت المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المناظرة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٦٩)

القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك المتهم بأنه كان مريضا بالمستشفى يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . وجوب تحقيق ذلك . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا دون تحقيقه . خطأ .

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا لعذر تهرى ، وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا من يوم علم المحكوم عليه به رسميا لا من تاريخ صدوره . وإذن فمتى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن عندما سئل عن سبب عدم استئنافه الحكم في الميعاد قرر أنه كان مريضا بالمستشفى وعولج به عشرين يوما ثم تردد على عيادته الخارجية أياما أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يعنى يبحث ما إذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا حقيقة لمنازع المرض أم لا ، فإن الحكم يكون قاصرا مبنيا على الخطأ في تأويل القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مالكا لقمح من محصول سنة ١٩٥١ لم يسلم الحكومة الجزء المحدد في الميعاد المعين . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة ببا الجزئية

قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش . فعارض المتهم في هذا الحكم الفيافي وقضى في موارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم قبوله للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد مع أنه كان مريضا بالمستشفى في اليوم المحدد لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن عندما سئل عن سبب عدم استئنافه الحكم في الميعاد قرر أنه كان مريضا بالمستشفى وعولج به عشرين يوما ثم تردد على عيادته الخارجية أياما أخرى . ولما كان لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا لعذر قهري وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا من يوم علم المحكوم عليه به رسميا لا من تاريخ صدوره ، وكانت المحكمة لم تحقق ما ادعاه الطاعن من وجوده بالمستشفى لمرضه وتاريخ وجوده به اكتفاء بقولها " إن الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٢ ولم يستأنفه المتهم إلا في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وإن دفاعه بالمرض على فرض صحته لا يمنع من مساءلته لأنه استأنف الحكم بعد أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ صدوره " وقضت بناء على ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تعنى في حكمها يبحث ما إذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا لحقيقة لمانع المرض أم لا . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا ومبذرا على الخطأ في تأويل القانون ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من : حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى وحسن داورد ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٧٠)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة المتهم فى هذه الجريمة بناء على أنه صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته . عدم بيان الاصابات ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور .

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته دون أن يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت الوفاة ، فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة وديع قناوى بباوى (الطاعن) و ٢ — عزيز نادرس بشاى : بأنهما تسببا فى قتل عبد العزيز اسماعيل يونس بغير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم مراعاتهما القوانين واللائح بأن ترك المتهم الثانى يقود سيارة قيادته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة فقادها بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر دون أن يستعمل آلة التنبيه فصدمت المجنى عليه فأحدثت به الاصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . وطلبت عتابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى اسماعيل يونس بحق مدنى قدره ٢٥ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنح

الوإلى قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام للأول والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثاني أولا : بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف تنفيذ العقوبة بلا مصاريف جنائية . وثانيا : براءة المتهم الثاني مما نسب إليه . وثالثا : بالزام المدعى عليهما في الدعوى المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيها والمصاريف المدنية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيهما حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المحكوم عليهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم الطعون فيه قصوره عن بيان الركن المادى لجريمة القتل الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ وبين وفاة المجنى عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته ، وأشار إلى شهاد شهود الإثبات والنفى فإنه قد انتهى إلى إدانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت الوفاة . لما كان ذلك فإن الحكم يكون على هذه الصورة قاصرا متعينا نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جاسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وبحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس غالى أعضاء .

(٢٧١)

القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . متهم أعلن قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل . طلب محام عنه التأجيل للاستعداد
لأنه وكل حديثا . استيفاء دفاع، بحام آخر . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .
لا يقبل .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٣٧٤ إعلان المتهم
بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم
للاستعداد وليوكل المحامى الذى يرى توكيله ، فإن لم يفعل فالمحكمة أن تكتفى
بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة . فإذا كان الثابت أن الطاعن
قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى أشار اليه في طعنه والذي طلب
التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثا ، فانه لا يكون لهذا الطاعن أن ينعى على
المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعنين بأهم ضربوا على عثمان عبد المجيد عمدا مع
سبق الإصرار على ذلك والرصد فأحدثوا به الإصابات الميينة بالنقرير الطبي
الشرعى والتي تخلف لديه بسببها عادة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء
من عظام الجمجمة من شأنه أن يجعل المصاب أكثر عرضة للتأثر بالمؤثرات

الخارجية فضلا عن تعرضه للضاعفات الوضعية مما يقلل من قوة احتمال المصائب على العمل بما يقدر بحوالى ٢٠٪ ، وطلبت من قاضى الاحالة إحانتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيو ط قضت فيها حضوريا عملا بمادة الانهام بمعاينة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعنين وفى بيان ذلك قالوا إن محاميههم وكل حديثا فى الدعوى ولما كان لم يستطع الاستعداد ، طاب التأجيل ووافق زولاؤه على هذا الطلب ولكن المحكمة رفضت التأجيل فلم يتمكن المحامى من أداء واجبه فانضم لزميليه .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب فى المادة ٣٧٤ اعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام فانه بذلك قد حدد المدة الكافية لالتهم للاستعداد وايوكل المحامى الذى يرى توكيله وإلا فللمحكمة أن تكتفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة ، لما كان ذلك وكان الطاعنون قد استوفوا دفاعهم بمعرفة محامين آخرين غير المحامى الذى يشير اليه فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بسماع شهادة الشاهد الثانى الذى لم يحضر بالجلسة فرفضت المحكمة التأجيل لاعلانه لعدم الاهتداء إلى محل إقامته فى حين أن أقوال المجنى عليه تشير إلى وجود الشاهد بالقاهرة ، وكان يجب على المحكمة أن تؤجل القضية لتحرى عن عنوان الشاهد واحضاره أما وهى لم تفعل فقد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أنه عندما قال الدفاع إنه متمسك بسماع الشاهد المشار اليه قالت النيابة إن الشاهد لم يستدل عليه وإن

المحكمة اطاعت على الإجابة المدونة على إعلانه فاتضح لها أنه متغيب عن البلدة من مدة كبيرة ثم سألت المحكمة المجنى عليه عن محل إقامة الشاهد فأجاب بأنه متغيب عن البلد منذ سنة ونصف ولا يعلم عنه شيئاً ، ثم أمرت المحكمة بتلاوة أقوال هذا الشاهد بالجلسة وبعدئذ ترفع الدفاع عن الطاعنين في موضوع التهمة دون أن يثير شيئاً عن هذا الشاهد أو يبين أن له مثلاً معروفاً ويطلب إعلانه فيه وهذا ما يفيد اقتناعه بصحة ما قيل من عدم الاعتداء إلى الشاهد ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون في شأن عدم سماع هذا الشاهد يكون غير مقبول .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المجنى عليه أصيب بأصابة واحدة من ضارب غير معلوم من بين المتهمين الثلاثة ، ولكن المحكمة قضت على المتهمين رغم شيوع الاتهام وعدم تحقق المجنى عليه ممن ضربه الضربة التي أحدثت العاهة واستندت المحكمة في ذلك إلى مشاجرة سابقة بين المجنى عليه وأحدى المتهمين منذ خمسة عشر يوماً سابقة على الحادث ولو كان المتهمون مصرين على الاعتداء لما تأخروا عن إيقاعه طول هذه المدة .

وحيث إن الحكم قد أورد من الوقائع ما يفيد اتفاق المتهمين وإصرارهم على الاعتداء على المجنى عليه وترصدهم إياه ، لما كان ذلك فإنه إذ اعتبرهم جميعاً مسؤولين عن العاهة التي نشأت عن ضرب المجنى عليه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجملة على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣

المولقة من حضرة رئيس المحكمة احمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٧٢)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ القضائية :

هناك عرض . جان من المتولين تربية المحبى عليه . تشديد العقاب . يكفى لذلك أن تكون
التربية عن طريق إلقاء دروس خاصة ولو فى مكان خاص مهما كانت مدة التربية قصيرة .

لا يشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة هناك العرض التى يكون فيها
الجانى من المتولين تربية المحبى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمحبى
عليه مع ذيره من التلاميذ أو أن تكون فى مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفى أن
تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المحبى عليه ولو كان ذلك فى مكان
خاص ومهما يكن الوقت الذى قام فيه الجانى بالتربية قصيرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه هناك عرض... .. الذى
لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن استدرجه إلى منزله وهدده بالأذى
وأولج عضو تناسله فى دبره حالة كون هذا المتهم مدرسا للمحبى عليه ومن المتولين
تربيته وملاحظته وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمادتين ٢/٢٦٧ و ٢٦٨ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة
جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢/٢٦٩ من قانون
العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر الطاعن من ذوى السلطة على المجنى عليه لمجرد أنه يتلقى عنه دروسا خصوصية فقط في إجازة الصيف وأن الحكم أخذ بأقوال المجنى عليه مع أن له روايات مضطربة واختلفت مع أقوال والده ولم يرد على دفاع الطاعن الذى جرح به أقواله وأنه مع تكذيبه المجنى عليه فيما ادعاه من استعمال القوة في ارتكاب الجريمة فإنه أخذ بشهادته فيما عدا ذلك .

وحيث إنه لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التى يكون فيها الجانى من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس خاصة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفى أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذى قام فيه الجانى بالتربية قصيرا — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في شق منها وأن تطرح باقية لعدم ثقتها فيه وكان لها أن تعول على رواية لشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون ما قاله في مرحلة أخرى إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه دون أن تلتفت عنه بغير أن تكون مطالبة ببيان الأسباب أو ملزمة بتبعية دفاع المتهم والرد عليه في كل جزئية يثيرها ، إذ يكفى أن يكون ذلك مستفادا من قضائها بإدانتها لما بينته من أدلة — لما كان ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن لا يكون له محل إذ هو جدل في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٧٣)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . خطأ فى الإسناد بيب الحكم . مثال .

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إدانة المتهم بإحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فتال إنه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على أنها هى بنفسها التى كان يحملها المتهم ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الإثبات وسألته هل هذه البندقية هى التى كانت مع المتهم ، فأجاب أنه لا يعرف فى السلاح ، ولا يعرف أى التى كانت معه أم غيرها - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد انطوى على خطأ فى الإسناد ، يعيبه ، ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه (١) أحرز سلاحا ناريا يطلق لرصاص "بندقية ذات ماسورة مششخنة" بدون ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه .
و (ب) أحرز ذخائر "طقات الرصاص" مما يستعمل فى البندقية سالفة الذكر ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٣/١ وه ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة السلاح . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانته إلى غير ما هو ثابت في الأوراق ، إذ نسب إلى الشاهد كامل محمود أنه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة وقال إنها هي بذاتها التي كان المتهم يحملها ، في حين أن أقوال هذا الشاهد ، كما هي مدونة في محضر الجلسة ، لا تؤدي هذا المعنى .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة ، أن المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الإثبات ، كامل محمود إبراهيم ، وسألته هل هذه البندقية هي التي كانت مع المتهم ، فأجاب أنه لا يعرف في السلاح ، ولا يعرف أهي التي كانت معه أم غيرها . ولما كان الحكم قد استند إلى شهادة هذا الشاهد فقال إنه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على أنها هي بنفسها التي كان يحملها المتهم ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في الاسناد ، يعيبه ، ويستوجب نقضه ، من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٧٤)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٣ القضائية :

إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة .

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ،
بل يجوز أن يكون استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق الاستنتاج وترتيب
النتائج على المقدمات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - عبد العال حسين راشد (الطاعن) و ٢ - تهادى
محمد عبد العال بأنهما : أحرزا وحازا مواد مخدرة (حشيشا وافيونا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا وذلك بقصد الاتجار ، وطابت عقابهما بالمواء ١ و ٢ و ٣
و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى
نظر الدعوى أمام محكمة البدارى الجزئية دفع المتهمان ببطلان القبض والتفتيش
ويعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق
الجنائيات بقبول الدفع وبطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهمين وأمرت
بالمصادرة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه ومعاينة المتهمين بمواد
الاثام . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت حضوريا : أولا - وباجماع آراء
حضرات أعضاء الهيئة بإلغاء الحكم المعئناف بالنسبة لاثام الأول ورفض الدفع

ببطلان القبض والتفتيش وصحتها وحبسه سنتين مع الشغل وتفريمه مائتي جنيه .
وثانياً — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم الثانى ومصادرة
المواد المخدرة المضبوطة . فطعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً مخطئاً فى الإسناد ،
إذ قال إن الطاعن أقر فى جميع مراحل الدعوى بأنه كان يحمل المقطف الذى عثر
فيه على المخدر ، مع أن الطاعن وإن قال ذلك فإنه قرر أنه كان يجهل محتوياته
وتأيد دفاعه بهروب صاحب المقطف الذى كان يرافقه وأن الحكم أخذ فى رفضه
الدفع ببطلان التفتيش بأن الطاعن قد تخلى باختياره عن المقطف الذى عثر فيه
على المخدر مع أن العسكرى عطيه على شاهد بأن رجال البوليس قبضوا على المتهم
ومعه المقطف ، وأنه لم يلقه على الأرض إلا بعد القبض عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حقه
أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها ، ولما كان الحكم قد أورد
وؤدى اعتراف الطاعن بحمل المقطف بما لا يخلف عما يقوله الطاعن فى طعنه ،
وكان للحكمة أن تقدره بوصف كونه دليلاً فى الدعوى وأن تأخذ منه بما تطمئن
إليه وترتب عليه ما تراه مؤدياً إليه من ثبوت الواقعة إذ لا يشترط فى الدليل
أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يجوز أن يكون
استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات ،
وكان الحكم فى بيانه للواقعة قد أثبت أن تخلى الطاعن عن المقطف كان باختياره
وقبل القبض عليه أو التعرض لحريته ، ورد ما قاله إلى أصله الثابت فى الأوراق
ومن ذلك ما شهد به العسكرى عطية على مجاهر أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان للحكمة
أن تأخذ بأقوال شاهد فى إحدى مراحل الدعوى ، دون ما شهد به فى مرحلة
أخرى — لما كان ذلك ، فإن ما ينمى الطاعن لا يكون له محل ، إذ هو مجادلة
فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كابل أعضاء .

(٢٧٥)

القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٣ القضائية :

عاهة مستديمة . استخلاص الاستدامة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى . احتمال
ملكه بنسيج ليفي . استخلاص سائع .

إذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد العظمى
بنسيج عظمى ، وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج ليفي ، وذلك بناء على
رأي الطبيب الشرعي الذي أشار الحكم إلى تقريره — فذلك استخلاص سائع ،
ولا يصح أن يعاب به الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما : الأول : ضرب بدير على الهرميس عمداً
ببلاطة على رأسه فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخاف عنها عاهة مستديمة
بالجهة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظامه في مساحة مستديرة الشكل قطرها
١٥ سنتيمتراً لا ينتظر ملؤها بنسيج عظمى وقد أصبح المصاب بسبب هذا
الفقد عرضة لحدوث مضاعفات كالتهاب السحايا ونزاعات المخ ونوبات
الصرع كما أصبح المخ موضع هذا الفقد أشد تأثراً بالإصابات الخفيفة التي قد تقع
على هذا الجزء الفاقد لوقيته الطبيعية والتي ما كانت تؤثر عليه أو ظل محمياً بالعظام
وتقدر هذه العاهة بنحو ٧٪ (سبعة في المائة) وهي تعرض حياة المصاب للخطر

والثاني : ضرب المجنى عليه بدير على الهرميس عمدا بمصا فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة أقل من عشرين يوما . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى بدير على الهرميس بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمادتي الاتهام سالفتي الذكر بمعاقة السيد المحمدي المرمي الجيار بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقة السيد السيد البربري بالحبس مع الشغل لمدة شهرين وبالزامهما متضامين بأن يدفعوا لدير على الهرميس المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول يقول إن بالحكم المطعون فيه قصورا وإنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه في جريمة إحداث جرح تخلفت عنه عاهة مستديمة مكنتها في وصف العاهة بقوله إن ما نشأ عن الجرح من فقد عظمى لا ينتظر ماؤه بنسيج من العظام ومؤدى ذلك أنه يحتمل أن تعود الحالة إلى أصلها غاية ما في الأمر أنه احتمال ضعيف ولكنه لا يصل إلى استحالة ملئه بالعظام وتعذر الشفاء ثم إنه قضى للمجنى عليه بتعويض على الطاعن مع أنه استشهد بشاهد نخله واستشهد بانحر فقال إنه لم ير شيئا ولو رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لرفضت . ومن حيث إنه عن القصور فإن الطاعن يبنيه على تعدد روايات المجنى عليه عن ضربه وعن سبب الحادث وعن أشهادهم على وقوع الضرب وعدم موافقتهم له على ما أراد أشهادهم عليه وانتقادات المحكمة عن الرد على مدفع به الطاعن تأديسا على هذا التضارب .

ومن حيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تعمل على رواية شاهد بعينها دون غيرها من الروايات متى اطمأنت إليها وكان المجنى عليه قد أسند إلى الطاعن

في أقواله التي أبداهها أمام المحكمة أنه هو الذي أحدث به الإصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة، ولما كان أخذ المحكمة بهذه الأقوال يعنى ضمنا اطراح المطاعن التي وجهها الدفاع عن الطاعن إليها فن ما يثيره هذا الأخير في هذا الوجه من طعنه لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض هذا الوجه .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول فإن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد أدلة الدعوى انتهى إلى القول "ومن حيث إنه لما تقدم يكون قد ثبت لهذه المحكمة أن المحمدي الجيار في الزمان والمكان سألني الذكر ضرب بدير على الهرميس عمدا ببلاطة على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة بالجبهة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجبهة في مساحة مستديرة الشكل قطرها ١,٥ سنتيمترا لا ينتظر ماؤها بنسيج عظمي ... إلخ" ولما كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد بنسيج عظمي وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج ليفي وهو استخلاص مقبول ومبنى على ما رآه الطبيب الشرعي الذي أشار الحكم إلى تقريره — لما كان ذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الوجه الثالث لا يخرج عن كونه جدلا في تقدير أدلة الدعوى على زعم أنها لو رفعت أمام المحاكم المدنية لما قضى له بالتعويض المقضى به لافتقار الدعوى إلى الدليل وهو زعم لا أساس له من القانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلا ورفضه موضوعا وعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الثاني شكلا .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٧ سنة ٢٣ القضائية :

خيانة أمانة . تبديد . تحرير سند باسم المتهم وإيداعه لديه على وجه الأمانة لتحويله لصاحب الحق فيه عند تحقق الشرط المتفق عليه . تسليمه السند للدين اضراراً بصاحب الحق فيه . إدانة المتهم . صحيحة .

متى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبديد وإن تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق تم بين المدعى المدني من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يأدى في أن المدعى بالحق المدني يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك إقرارا سلمه للمتهم على أن يقوم الأخوان الآخران بدفع عشرين جنيها للمدعى المدني عن طريق المتهم عند تسليمهما الإقرار منه وأن يحجرا له عقدا ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفع له مبلغ مائة جنية زيادة عن العشرين الأولى وهى التى كتب بها السند باسم المتهم واتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدني إذا نفذ الأخير ما التزم به وحكم بصحة التعاقد وامتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد استظهر أيضا أن المدعى المدني قد وفى بالتزاماته ، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنهما امتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدني وأن المتهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضراراً بالمدعى المدني ، كما استظهر أن تسليم السند للدين وإن تم فى الظاهر بناء على شكوى منهما لا بوليس فى حق المتهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل فى واقع الأمر

باتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الإفلات من الالتزامات التي رتبها عقد الوديعة في ذمة المتهم للاضرار بالدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد — متى كان ذلك فإن إدانة الطاعن بجرime التبديد تكون صحيحة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون السند قد حرر باسم الطاعن ما دام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ٢ يناير سنة ١٩٥١ بدائرة مركز ميت غمر بدد الأوراق الموضحة بالمحضر لمحمود محمد سليمان الجعيرى والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحفظها فاختلسها لنفسه اضراراً به وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى محمد محمود سليمان الجعيرى بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وألزمته بأن يدفع لادعى بالحقوق المدنية قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية و ٣٠ قرش أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ثانى يوم صدوره كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضورياً بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزام المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين دانه في جريمة التبديد المسندة إليه . ذلك لأن من أركان الجريمة المذكورة فعلاً مادياً من أفعال الاختلاس أو الاستعمال وركناً معنوياً وهو نية

الغش ولم يقارف الطاعن الفعل المادى المكون للجريمة إذ أنه لم يتصرف تصرف المالك فى الشئ المسلم إليه ولم تتوافر عنده نية الغش لأنه سلم السند بمحضر رسمى ثم إنه شكأ إلى محكمة الموضوع أن المحجنى عليه زور فى محضر جلسة المحاكمة الابتدائية المؤرخ فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ بأن غير كلمة "وفيه" فى عبارة وردت على لسان الطاعن نصها "إن فيه كميالة بمبلغ ١٠٠ ج لصالح مجد" إلى كلمة "معه" واستغل هذا التزوير فى جلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٢ وطلب إلى المحكمة تحقيق هذا التزوير لما ينطوى عليه من إيجاد شبهة التواطؤ بين الطاعن وبين عبد الخالق محمود سليمان وبالتالى شبهة توافر القصد الجنائى لديه على الاضرار بالمحجنى عايه ومع ذلك فإن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عايه .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبيد وإن تحرر باسم الطاعن ولكنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأميناً لتنفيذ اتفاق تم بين المدعى المدنى من جهة وبين أخيه عبد الخالق محمود الجعيرى وأخته نجيه من جهة أخرى يتأدى فى أن المدعى بالحق المدنى يصادق لأخيه عبد الخالق محمود الجعيرى وأخته نجيه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك إقراراً سلمه للطاعن على أن يقوم الأخوان الآخرون بدفع عشرين جنيهاً للمدعى المدنى عن طريق الطاعن عند تسلمهما الإقرار منه وأن يحجرا له عقداً ببيع ربيع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعاه له مبلغ مائة جنيه زيادة عن العشرين الأولى وهى التى كتب بها السند باسم الطاعن واتفق على أن يقوم الطاعن بتحويلها للمدعى المدنى إذا نفذ هذا الأخير ما ألزم به وحكم بصحة التعاقد وامتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربيع المنزل له ولما كان الحكم قد استظهر أيضاً أن المدعى المدنى قد وفى بالتزاماته وأنه قد حكم لأخويه عبد الخالق ونجيه فى جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٥١ فى الدعوى ٣٠٨ سنة ١٩٥١ مدنى ميت غمر بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنها امتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد ببيع ربيع

المنزل للمدعى بالحق المدني وأن الطاعن تواطأ مع عبد الخالق محمود وسلم له السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضرارا بالمدعى المدني ولما كان الطاعن لا ينكر واقعة التسليم ويدفع بأنه سلم السند عن طريق ضابط البوايس بناء على شكوى مقدمة من المدين وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عناصر الدعوى أن تسليم السند للمدين وإن تم في الظاهر بناء على شكوى مقدمة من المدين للبوايس في حق الطاعن بشأن السند المذكور ولكنه في واقع الأمر حصل باتفاق بين المدين والطاعن بقصد التحايل على الإفلات من الالتزامات التي رتبها عقد الوديعة في ذمة الطاعن للاضرار بالدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على صحة ذلك بأدلة استخلصها من أوراق الدعوى وتؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ولما كان تحرير السند باسم الطاعن لا يقدح في سلامة تلك النتيجة طالما أن تحرير السند على المدين وإيداعه لديه كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الوجه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على العبارة الواردة في محضر جلسة المحاكمة الابتدائية والمقول بأحداث التغيير فيها ولم يتخذها دليلا ضده .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ؛

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة أحمد مج. حسن رئيسا والسادة المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٧٧)

القضية رقم ٢٣ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . عود إلى التشرّد . طلب النيابة معاقبة المتهم بالفقرة الثانية من المادة الثانية
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم عليه بالإندار . لا يجوز . جواز استئنافه .

إن محكمة النقض سبق أن قررت أن المادة السابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٥ إذ خولت القاضى أن يصدر حكما غير قابل للطعن بإندار المتهم فإن محل
ذلك أن تكون الفقرة الأولى من المادة السادسة هي المنطبقة على واقعة الدعوى
أى عندما يكون للقاضى الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو استبدال الإندار بها .
أما فى حالة العود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية فإنه لا يجوز للقاضى أن يحكم
بالإندار فإن فعله فإن حكمه يكون مخالفا للقانون ، ويكون استئنافه جائزا .
وإذ كانت المادة السابعة قد أنت فى أحوال الاشتباه بذات أحكام المادة الثالثة
المنعقدة بالتشرّد ، فإن الحكم الصادر بإندار المتهم لا يكون جائزا وممتنعا استئنافه
إلا حيث يكون للقاضى أن يحكم به ، أى فى حدود المادة الثالثة والفقرة الأولى
من المادة الثانية أما حيث تكون الحالة من أحوال العود فإنه لا يجوز له أن يحكم
بالإندار ، بل يجب تطبيق الفقرة الثانية ، وإذن فإذا كانت النيابة قد طلبت
معاقبة المطعون ضده بالفقرة الثانية التى تقضى بأن العقوبة فى حالة العود
تكون هى الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
عن خمس سنوات ولم يحكم بما طلبت فإن الحكم يكون قابلا للاستئناف طبقا
لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة جابر ابراهيم أحمد "المطعون ضده" بأنه — أولاً — جمع بقصد البيع فضلات سجاير متخلقة عن الاستعمال الشخصي ، وثانياً — عاد لحالة التشرد بأن لم يتخذ له وسيلة مشروعة للتعيش رغم سابقة الحكم عليه بالمراقبة في قضية اللجنة رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٠ الاسكندرية ، وطلبت عقابة بالمادتين ١ و ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ عن التهمة الأولى وبالمواد ١ و ٢/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عن التهمة الثانية .

ومحكمة العطارين الجزئية قضت غيابياً أولاً بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة عن التهمة الأولى وبإذاره بأن يغير من أحوال معيشته التي جعلته في حالة تشرد عن التهمة الثانية ، وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر مع المادة ٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ومعاقة المتهم بالحبس ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بعدم جوازه . فطنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة للحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإذار المطعون ضده تطبيقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ذلك لأنه يبين من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه غيابياً بالمراقبة لمدة ستة شهور ، وأن هذا الحكم أعلن إليه الأمر الذي يجعله عائد ويوجب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة الثانية ، ويكون الحكم بإذاره مخالفاً للقانون ، وكان يجب على المحكمة الاستئنافية قبول الاستئناف وتطبيق القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً بالحكم بالحبس والمراقبة المنصوص عليهما في الفقرة الثانية .

وحيث إن الدعوى رفعت على المتهم بطلب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأنه في ٥ يناير سنة ١٩٥٢ عاد لحالة التشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للعيش رغم سبق الحكم عليه بالمراقبة في الـجنة رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة العطارين الجزئية قضت في أول أبريل سنة ١٩٥٢ بانذاره بأن يغير من أحوال معيشته وذلك تأسيسا على أن الحكم السابق صدوره عليه "ما زال غايبا" فاستأنفت النيابة ، وطلبت إلى المحكمة الاستئنافية توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون لحالة العود ، والمحكمة الاستئنافية أصدرت الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المحكمة الجزئية إذ طبقت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وقضت بانذار المتهم بعد استبعادها وصف العود لعدم إعلان الحكم الغيابي ، فإن حكمها يكون غير قابل للطعن حسبما تقضى به المادة الثالثة المشار إليها ، وإن جاز الطعن فيه ، فإنما يكون ذلك بطريق النقض .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قررت أن المادة السابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ خوات القاضي أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المتهم ، فإن محل ذلك أن تكون الفقرة الأولى من المادة السادسة هي المنطقة على واقعة الدعوى ، أى عندما يكون للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو استبدال الإنذار بها . أما في حالة العود المنصوص عليها في الفقرة الثانية ، فإنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بالإندار ، فإن فعل ، فإن حكمه يكون مخالفا للقانون ، ويكون استئنافه جائزا ، لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة قد أتت في أحوال الاشتباه بذات أحكام المادة الثالثة المتعلقة بالتشرد ، فإن الحكم الصادر بانذار المتهم لا يكون جائزا وممتنعا استئنافه إلا حيث يكون للقاضي أن يحكم به ، أى في حدود المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية . أما حيث تكون

الحالة من أحوال العود ، فانه لا يجوز له أن يحكم بالإندار ، بل يجب تطبيق
الفقرة الثانية — لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد طالبت معاقبة المطعون ضده
بالفقرة الثانية التي تقضى بأن العقوبة في حالة الدود تكون هي الحبس والوضع
تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ، ولم يحكم
بما طلبت ، فان الحكم يكون قابلا للاستئناف طبقا لنص المادة (٤٠٢) من قانون
الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين
لذلك نقضه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٧٨)

القضية رقم ٦٨ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية . متى يجوز النيابة استئنافها ؟
معنى الطلب في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات .

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت على سبيل الحصر الاحوال التي يجوز فيها للنيابة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح ، والطلب الذي علق عليه هذه المادة جواز الاستئناف إنما هو ما تطلبه النيابة صراحة في الجلسة أو في ورقة التكليف بالحضور ، أما مجرد طلب النيابة تطبيق نص القانون على واقعة الدعوى فلا يحقق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما قصده المشرع .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية حسين عبد الحليم أبو سيدهم (المطعون ضده) بأنه ضرب محمود سيد حسن فأحدث به الإصابات الميمنة بالمحضر والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة بتغريم المتهم ١٥٠ قرشا فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت غيابيا بعدم جواز نظره .

فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة قد أسست طعنها على أن النيابة إذ طلبت توقيع العقوبة المقررة في المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهي الحبس والغرامة وكلاهما يدخل فيما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولأن تحديد العقوبة لا يدخل في سلطة النيابة لأنه من صميم عمل القاضى والمعول عليه في نوع العقوبة في الجنب هو مقدار الحد الأقصى المقرر في القانون ولم يرد الشارع بما نص في المادة ٢/٤٠٢ المذكورة أن يخرج عن القاعدة التي كانت مقررة في المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات السابق والتسوية بين الجنب التي لا تزيد فيها العقوبة على خمسة جنهات وبين المخالفة وذلك بقصد منع الاستئناف في الجرائم القليلة الأهمية وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف القانون .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت في الطعن رقم ١٠٢٩ س ٢٢ قضائية بأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها للنيابة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنب ، وأن الطالب الذي علق عليه هذه المادة جواز الاستئناف إنما هو ما تطلبه النيابة صراحة في الجلسة أو في ورقة التكليف بالحضور وأن ما تذهب إليه النيابة من أن مجرد طلبها تطبيق نص القانون على واقعة الدعوى لا يحقق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما قصده المشرع ، ولذا فإن هذا الطعن لا يكون مقبولا ويتعين لذلك رفضه .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من المستشار ابراهيم خليل رئيسا والمستشارين اسماعيل مجدى وحسن دأود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال أعضاء .

(٢٧٩)

القضية رقم ٢٤ ٤ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . سرقة . النعدي عن نية السرقة استقلالا . لا يلزم .

إن التعدي عن نية السرقة استقلالا ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما دامت الواقعة التي أثبتتها المحكمة تفيد تعمد اقتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : اختلس الزرارة المبينة بمحضر الجوز والمحجوز عليها قضائيا لصالح البنك السويسري . وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة سوهاج الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة سوهاج الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول والثالث والسادس من أوجه الطعن إن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المجز وقع عليه بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٥١ ولكن الدائن لم يقيد دعواه بعد فلم يتم البيع في خلال الستة أشهر التالية لتوقيعه مما يستتبع اعتباره كأن لم يكن طبقاً للمادة ٥١٩ من قانون المرافعات كما أن جريمة الاختلاس لا تبدأ إلا من تاريخ امتناع المتهم عن رد الشيء بعد طلبه ، والطاعن لم يطالب برد المحجوزات ، ويضيف الطاعن أن قيمة الزراعة المحجوزة تبلغ آلاف الجنيهات ولم يكن الطاعن حارساً عليها ، وليس هناك سند كتابي يفيد استلامه لها مع أن الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات يفترض فيه أن يكون المسال المختلس تحت يد الجاني وهو ما لم يتوافر في صورة الدعوى ، هذا إلى خروج الحكم على قواعد الإثبات المنصوص عليها في المادة ٤٠٠ من القانون المدني ، إذ لم يثبت بدليل كتابي أن الطاعن قد استلم المحجوزات مع أن قيمتها تزيد على عشرة جنيهات ويقول الطاعن في باقي أوجه الطعن إن الحراس على الزراعة المحجوزة اتهموا بجنى الزراعة أشخاصاً ليس من بينهم الطاعن ومع ذلك دأته المحكمة تأسيساً على ما قاله في محضر البوليس من أنه معين حارساً على الزراعة المحجوز عليها وأنه على استعداد للسداد ، دون أن تبين في وضوح واقعة الدعوى على حقيقتها وأداة الإدانة فيها وركن الضرر وصفة الطاعن ، كما لم تعرض المحكمة للقصد الجاني الذي لا يتحقق إلا بتوافرية التبديد هذا فضلاً عن قيام الطاعن بسداد الدين المحجوز من أجله مما ينهض دليلاً على حسن نيته .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه وعرض لدفاعه وفنده ، لما كان ذلك ، وكان مفهوم أوجه الطعن أن الأمر قد التبس على الطاعن فبنى طعنه على أساس

أن المحكمة دانتته بجريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها إذا كان معيناً عليها حارساً وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات مع أن الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه ودانتته المحكمة فيها هي جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ويعتبر الاختلاس فيها في حكم السرقة ولو كان الاختلاس حاصلًا من مالكها، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من اشتراط مطالبة الطاعن برد المحجوزات وعدم جواز الإثبات بغير الكتابة فيما زادت قيمته على عشرة جنيهات لا يكون له محل، أما ما يثيره بشأن اعتبار المحجز كأن لم يكن فإنه مردود بما أثبتته الحكم من أن المحجز وقع على الطاعن بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وأنه ارتكب الاختلاس في ١٣ من الشهر نفسه أي بعد المحجز بأربعة أيام فقط ووقت أن كان قائماً — ١ — كان ما تقدم، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة مادامت الواقعة التي أثبتتها الحكم عليه تفيد تعمد اقترافه الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك، وكان الوفاء بالدين المحجوز من أجله بعد وقوع جريمة الاختلاس لا يؤثر في قيامها، وكان باقي أوجه الطعن ليس إلا بدلاً في موضوع الدعوى وأدلتها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

جاسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٣٥٢ سنة ٢٢ القضائية :

قد . استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى . منوط تحريره .

إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت على أنه "يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوپونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التى يعينها وزير المالية بقرار منه" إنما جعلت منوط التحريم أن تكون أوراق النقد المصرى أو الأجنبى مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية . فإذا كانت الواقعة الثابتة فى الحكم المطعون فيه هى أنه ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أثناء تروجه من الجمرى أوراق من النقد المصرى ، وكان دفاع الطاعن بـ على ما بيته الحكم — قد قام على أنه تاجر وأنه دخل إلى الجمرى فى الصباح ومعه نقود لشراء صفقة حديد من السياحة المعدة للبيع داخل الجمرى ولم يشتر شيئا عاد بنقوده، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأنه لم يحصل فى يوم الحادث بيع ولا شراء فى الجمرى وأنه لا عذر للطاعن فى عدم الإخطار عما يحمله من نقود ما دامت تريد على المقرر له حمله وهو عشرون جنيها ودائه بناء على ذلك وحده بجرمة الشروع فى استيراد أوراق

النقد المصرى المضبوطة . معه دون أن يعنى بحث ما إذا كانت أوراق النقد المضبوطة هى فى الواقع مستوردة من الخارج أم لا — فهذا الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع فى استيراد أوراق النقد المصرى المبينة بالمحضر دون اتباع الشروط والأوضاع التى يعينها وزير المالية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام وقرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٥٣ لسنة ١٩٤٩ مع تطبيق المادتين ٥٠ و ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة جنيه مصرى والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن نصوص قانون الرقابة على عمليات النقد الخاصة بالاستيراد والتصدير لا تنطبق على حالة الطاعن أو غيره من التجار الذين يدخلون ساحة الجمر كحاملين أوراق نقد مصرى للقيام بعملية البيع والشراء لأن وجود اللقود معهم مما يستلزمه عملهم .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠

إذ نصت على أنه "يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يبينها وزير المالية بقرار منه" إنما جعلت مناط التحريم أن تكون أوراق النقد المصري أو الأجنبي مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية ، ولما كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي أنه ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أثناء خروجه من الجمرک مبلغ ١٨٩ جنيها من أوراق النقد المصري ، وكان دفاع الطاعن — على ما بينه الحكم — قد قام على أنه تاجر وأنه دخل إلى الجمرک في الصباح ومعه نقوده لشراء صفقة حديد من الساحة المعدة للبيع داخل الجمرک ولما لم يشتري شيئا عاد بنقوده ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأنه لم يحصل في يوم الحادث بيع ولا شراء في الجمرک وأنه لا عذر للطاعن في عدم الإخطار عما يحمله من نقود ما دامت تزيد على المقرر له حماله وهو عشرون جنيها ودانته بناء على ذلك وحده بجرمة الشروع في استيراد أوراق النقد المصري المضبوطة معه دون أن يعنى بحث ما إذا كانت أوراق النقد المضبوطة هي في الواقع مستوردة من الخارج أم لا — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويتمين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٢٨١)

القضية رقم ٧٨ سنة ٢٣ القضائية :

سب وقذف . حصولها في فناء منزل . متى تتوافر العلانية ؟

إنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجمهور بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مداخله ويختافون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ، إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فناء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلا عاما على الصورة المتقدمة . فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - نجية أحمد السلاخ (الطاعنة) و ٢ - بهية على حسن بأنهما مع أخرى حكم عليهما - الأولى - قذفت في حق السيدة نظيرة سالم سبع بأن أسندت إليها أمورا لو كانت صادقة لأوجببت احتقارها عند أهل وطنها بأن قالت لها بصوت جهورى وعلى مسمع من الناس "يا بتاعة محمد أفندى اللي بيتردد عليك لقل الفحشاء على إمرأى ومسمع من زوجك المعرص" - والثانية - سبت علنا المجنى عليها سالفة الذكر بأن قالت لها

بصوت جهورى وعلى مسمع من الناس "ياشرموطة" وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وقد ادعت نظيرة سالم سبع بحق مدنى قبل المتهمتين وطلبت القضاء لها قبلهما بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض وذلك بطريق التضامن . ومحكمة طنطا الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بتغريم كل من المتهمتين ٢٠٠ قرش فيما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية وبالزام المتهمتين متضامتين بأن تدفعا للدعوى بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠ قرش صاغ على سبيل التعويض المدنى والمصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أضرار الحاماة . فاستأنفت النيابة والمدعية بالحق المدنى كما استأنفته المتهمة الأولى . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمتين شهرا واحدا مع الشغل وتغريمهما عشرين جنيتها وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم مع إلزامهما بأن تدفعا متضامتين للدعوى بالحق المدنى ثلاثين جنيتها مع إلزامهما بالمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعابا للحاماة . نطعت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا عن بيان ركن العلانية وإقامة الدليل على توفرها وأن كل ما ذكره من ذلك هو أن السب وقع فى فناء المنزل ثم قال إنه وقع فى مسقط السلم والحوش المجاور للباب مما يدل على أن المحكمة لم تثبت من مكان وقوع الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لركن العلانية فى جريمة السب التى دان الطاعة بها قد قال إن المجنى عليها سمعت وهى فى مسكنها الطاعة تسبها بالألفاظ التى أوردها وأن ذلك وقع من الطاعة فى فناء المنزل الذى تقطنه أكثر

من عائلة واحدة ثم قال إن السب حدث من الطاعنة بصوت مرتفع في مكان مسقط السلم والحوش المجاور للباب وقد سمعته إحدى الشاهدات أثناء دخولها البيت .

وحيث إنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجمهور بالفاظ السب في فناء منزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مداخله ويختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عدددهم — إلا أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فناء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلا عاما على الصورة المتقدمة — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعنة بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة احمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٨٢)

القضية رقم ٦١ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف :

(أ) حكم بعقوبة في حدود ما طلبت النيابة تطبيقه . لا يجوز استئنافه .
(ب) متى يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى إما بعدم اختصاصها لكون المتهم عاندا وإما
بالنطبق للمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات ؟

١ — متى كانت النيابة قد طالبت من محكمة أول درجة مساءلة المطعون ضده
بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ١٧٣/١ من قانون العقوبات دون تحديد
لمقدار العقوبة التى تطلب توقيدها عليه ودون طلب تطبيق مواد العود ، وكانت
المحكمة قد حكمت على المطعون ضده بالحبس شهرين مع الشغل أى بعقوبة تدخل
في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المواد التى طلبت النيابة تطبيقها ، فهذا
الحكم لا يجوز استئنافه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية التى تنص على عدم جواز استئناف النيابة ما دام قد قضى
بالعقوبة التى طالبتها .

٢ — إن القول بأنه يتعين على المحكمة الاستئنافية — والمتهم عاند — أن تقضى
إما بعدم اختصاصها ، وإما طبقا لما جاء بالمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون
الإجراءات الجنائية تأسيسا على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة سوابق المتهم —
هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان استئناف النيابة جائزا ومقبولا حتى
يتسنى للمحكمة الموضوعية أن تتصل عن طريق استئنافها بالموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه شرع في سرقة الدراجة الميينة بالمحضر لعبد السميع جابر أبو السعود من مبنى مسكون وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه متلبسا . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ و ٢٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ بلامصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطلعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تقول إن الحكم المطعون فيه حين قضى بتأييد الحكم المستأنف قد خالف القانون ذلك لأنه اعتبر المتهم عائدا لسبق الحكم عليه في جريمتين متماثلتين الأولى منهما صدر الحكم فيها بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالحبس أربعة شهور والثانية في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ بالحبس ستة شهور وطبق عليه المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات ولم يعتد بالحكم الصادر من محكمة مصر الجديدة على المطعون ضده في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالحبس سنة مع الشغل بمقولة إنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد أنه أصبح نهائيا ولما كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وإخفاء أشياء مسروقة آخرها من محكمة مصر الجديدة في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالحبس سنة مع الشغل لشروع في سرقة وكان يبين من مذكرة كاتب الجلول أن هذا الحكم أصبح نهائيا فإنه كان يتعين على محكمة الجنح المستأنفة إما أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكونها جنائية تنطبق عليها المواد ٣١٧ و ٢/٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات وإما أن تتصرف طبقا لما جاء بالمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت النيابة قد طلبت من محكمة أول درجة مساءلة المطعمون ضده، بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات دون تحديد لمقدار العقوبة التي تطلب توقيعها عليه ودون طلب تطبيق مواد العود، ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في المواد التي طلبت تطبيقها هي الحبس لمدة لا تزيد عن سنة أو الغرامة التي لا تزيد عن العشرين جنيتها وكانت محكمة أول درجة قد حكمت على المطعمون ضده بالحبس شهرين مع الشغل أى بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المواد التي طلبت النيابة معاقبة المطعمون ضده بمقتضاها، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على عدم جواز استئناف النيابة في واقعة الدعوى طالما قد قضى بالعقوبة التي طلبتها، ولما كان ما تقوله النيابة من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية إما أن تقضى بعدم اختصاصها وإما أن تقضى طبقا لما جاء بالمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات تأسيسا على ما تكشف له من مراجعة صحيفة سوابق المتهم إنما يكون محل اعتبار إذا كان استئناف النيابة جائزا ومقبولا حتى يتسنى للمحكمة الموضوعية أن تتصل عن طريق استئنافها بالموضوع، ولما كانت المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات تنص على أن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، ولما كانت المحكمة الاستئنافية حين قضت بقبول الاستئناف شكلا وتطرق إلى نظر الموضوع وقضت فيه بتأييد الحكم المستأنف قد أخطأت في تطبيق وتأويل الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتصحيح الخطأ والقضاء بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٨٣)

القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٣ القضائية :

غش . إدانة متهم فى جريمة غش خل لوجود رواسب فيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا يمنع من ذلك المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بوجوب خلو الخل من الرواسب .

إن ما ورد فى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئا من أغذية الإنسان وهو عالم بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التى رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — استافروس بونوماس (الطاعن) و ٢ — السيد حسن قاسم بأنهما عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان (خلا أحر) فاسدا مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالموا ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة بنها الجزئية قضت بحضور باعمال وادالاتهم مع تطبيق المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات والمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للأول والمادة ٧ من القانون المذكور للثانى على اعتبار أن الواقعة مخالفة بالنسبة له

بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل والتفاد والمصادرة ونشر ملخص الحكم باحدى الصحف الصباحية وتغريم المتهم الثانى مائة قرش والمصادرة فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) . ومحكمة بنها الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأيبه فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا عن بيان توفر ركن العلم بالغش ، إذ استند فى ذلك إلى وجود رواسب فى الخل ، ترى بالعين المجردة ، وأن الطاعن وهو الذى قام بتمبيئة الخل لابد أن يكون على بينة من وجودها فى حين أن العلم بوجود هذه الرواسب لا يفيد بذاته أن الطاعن كان يعلم بغش الخل وفساده ، فضلا عن أن وجود الرواسب فى الخل لم يكن ممنوعا قبل صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ الذى نص فى مادته الأولى على أن الخل يجب أن يكون خاليا من الرواسب مما يفهم منه أن وجود الرواسب فى الخل لم يكن قبل صدوره أمرا ممنوعا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن ، ومنها شهادة الدكتور سيد سليمان الذى قام بالتحليل بأن العينة التى فحصت تبين أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمى لوجود رواسب بها وأن سبب هذه الرواسب إما قذارة فى التحضير أو قذارة فى التعبئة وأنه ليس من طبيعة الخل أن تتكون به رواسب من تلقاء نفسها وأنه من الممكن معرفة الرواسب وغيرها بالعين المجردة ، ثم تحدث الحكم عن علم الطاعن بوجود الرواسب فى الخل المعبأ فى زجاجات بمعرفته فقال إن هذا العلم ثابت ثبوتا لا شك فيه لأنه من الممكن تمييز هذه الرواسب وتعرفها بالعين المجردة كما قرر خبير معامل التحليل ولا يقبل من المتهم الادعاء بأنه يجهلها خاصة وأنه من قدامى التجار فى الخل الذين

لديهم خبرة واسعة فيه ، وفي العناصر المكونة له والغريبة عليه ، ومما يؤكد علمه ما شهد به الشاهد المذكور من أن سبب الرواسب قذارة في التحضير ، أو قذارة في التعبئة التي يتولاها هوفى محله ، فإن كانت الأولى فمن السهل تمييزها عند التعبئة وإن كانت الثانية فهو المسئول عنها ، وكان في وسعه أن يعيد ترشيح الحل فيخلو من الرواسب حسبما جاء بأقوال الشاهد ، ومن ثم فهو على أى الحالين عالم علم اليقين بما يسبب عدم صلاحية الحل للاستعمال الآدمى . ولما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التى ساقها وجود الرواسب فى الحل وعلم الطاعن بوجودها وأثر هذه الرواسب فى عدم صلاحية هذا الحل للاستعمال الآدمى وكان ما ورد فى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الحل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئا من أغذية الانسان وهو عالم بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التى رأى القانون الحديد أن ينهى عنها بنص صريح . لم كان ذلك فان الطعن يكون على غير أساس فى موضوعه متعينا رفضه .

(٢٨٤)

القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٣ القضائية :

تموين . دقيق . تسليم المتهم الى اخر جزءا من الدقيق المنصرف لمخبزه لصنعه خبزا . معاقبة
عائنه طبقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المسئولين والعمال أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا" . وبمقتضى هذا النص أن يتنع التصرف فى الدقيق على أية صورة . وإذن فتى

كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم الى آخر دقيقا مما كان قد سلم إليه من مراقبة التموين لصناعته خبرا بنخبه فإن ذلك يكفي لتحقق الجريمة ، ولا يؤثر في ذلك ما يشير الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سلم الدقيق المبين الوصف والقيمة بالمحضر الحريستوجورجى وكان قد سلم إليه من مراقبة التموين لصناعته خبرا بأبى كبير . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومحكمة جناح بندر الزقازيق قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتفريره ١٠٠ ج ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور مع المصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من الوقت الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائيا . فعارض وقضى في معارضته برفضها . فاستأنف المتهم الحكم الأخير وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضوره بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على افتراض أن الطاعن باع دقيقا مما سلم إليه من مراقبة التموين لصناعته خبرا ، في حين أن الثابت من التحقيق أن الطاعن لم يبيع هذا الدقيق وإنما رده بدلا من دقيق كان قد تسلمه على سبيل العارية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وافية الدعوى بما مؤداه أن رجال البوليس قد وصل الى علمهم أن الطاعن باع دقيقا مما سلم إليه لصناعته خبرا في نخبته ببلدة "أبو كبير" الى المدعو خريستو ، الحجاز بالزقازيق فأخذوا في مراقبته

حتى رأوه ، في يوم الحادث ، يحمل ثلاثين جوالا من الدقيق في سيارة ويذهب بها الى مخبز خريستو ، فلما أخذ في نقلها منها ضبطوا الدقيق ، ووجدوا الطاعن داخل المخبز مع خريستو واعترف بتسليم الدقيق إليه ، ودافع بأنه جاء به بدلا من كمية من الدقيق سبق له اقتراضها منه . واستخلص الحكم من ذلك ومما شهد به رجال البوليس صحة التهمة المسندة الى الطاعن ودانته من أجلها . ولما كانت المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يحظر على أصحاب المخابز ومديريها المسئولين والعمال أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المنتصرف إليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا" وكان مقتضى هذا النص أن يتمتع التصرف في الدقيق على أية صورة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم الى المدعو خريستو جورجي دقيقا بما كان قد سلم إليه من مراقبة التموين لصناعته خبزا بمخبره بأبى كبير فان ذلك يكفى لتحقيق الجريمة ، ولذا فان ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقا يكون لا تأثير له ، ويتعين لذلك رفض الطلب موضوعا .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ؛ وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٨٥)

القضية رقم ٣٨٤ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . طلب النيابة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون تحديد القدر الذى
تطالبه . الحكم بالعقوبة فى حدود المادة التى طلبت النيابة تطبيقها . لا يجوز للنيابة استئنافه .
إذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة
الحبس دون أن تحدد القدر الذى تطلبه من هذه العقوبة تحديدا صريحا ، وقضت
المحكمة بالحبس فى حدود العقوبة المقررة بهذه المادة ، فلا يجوز للنيابة من بعد
أن تستأنف هذا الحكم ، لأن المحكمة تكون فى هذه الحالة قد حكمت بما طلبته النيابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمون ضده بأنه : سرق الأحذية والأشياء الأخرى
المبينة بالمحضر لعبد العزيز أحمد داود . وطلبت عتاقه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون
العقوبات ومحكمة جناح قاين الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ٣١٧/١ من قانون
العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . فعارض
وقضى فى معارضته بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه
بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي فى اليوم التالى ليوم صدوره .
ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق
المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . فعارض
وقضى فى معارضته برفضها .

فطلبت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة تقول في طعنها إنه سبق الحكم على المتهم بخمس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها الأخيرة منها بالحبس سنة وقد انقضت العقوبة الأخيرة بتاريخ ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٦٦ . ولما كانت الجريمة المرفوعة بشأنها الدعوى قد وقعت قبل مضي خمس سنين على هذا التاريخ الأخير فإن المتهم يعتبر عائدا في حكم المادتين ٤٩ فقرة ثانية و ٥١ من قانون العقوبات وكان يتعين إذن على المحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن لدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه في ليلة خلال شهر سابق على ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ بقلين : سرق الأحذية والأشياء الأخرى المبينة بالمحضر لعبد العزيز أحمد داود . وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٣١٧ فقرة رابعة من قانون العقوبات ، فقضت محكمة قلين الجزئية غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ تطبيقا لهذه المادة . فاستأنفت النيابة للحكم بما يظهر من صحيفة سوابقه ، وعارض المتهم فقضى بالتأييد . ونظر استئناف النيابة بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٢ فقضى غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ . وعارض فقضى بالتأييد ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه إذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون أن تجدد القدر الذي تطلبه من هذه العقوبة تحديدا صريحا ، وقضت المحكمة بالحبس في حدود العقوبة المقررة بهذه المادة ، فلا يجوز للنيابة من بعد أن تستأنفت هذا الحكم ، ذلك لأن المحكمة تكون في هذه الحالة قد حكمت بما طلبته النيابة . لما كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية إذ قبلت الاستئناف المرفوع من النيابة قيد أخطاء ، وكان لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا ما تبين لها أنه مبني على مخالفة القانون ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز الاستئناف .

(٢٨٦)

القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . قضاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى .
قضاؤها بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ . استنفاد المحكمة سلطاتها
بالنسبة لشكل الاستئناف بحكمها الأول .

متى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن النيابة عند نظر الاستئناف
المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة ،
قد دفعت بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ، فقضت المحكمة حضوريا بقبول
استئناف الطاعن شكلا وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة أخرى لسماع شهود
الدعوى ولإشعار المدعى بالحق المدني ذلك لما تبين لها من أن الطاعن
عند نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة كان محبوسا على ذمة قضية أخرى ،
إلا أنها عادت ببدئ وحكمت في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا -
متى كان ذلك فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلا ، لأن المحكمة بحكمها الأول
الصادر بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت سلطاتها بالنسبة لشكل الاستئناف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - إبراهيم محمد البربري (الطاعن)
و ٢ - عبد المنعم إبراهيم متولى بأنهما سرقا المصوغات الموضحة بالمحضر
لجورج نعيم موصلى من مسكنه باستعمال مفاتيح مصطنعة وطلبت عقابهما
بالمادة ٣١٧ / ١ - ٢ من قانون العقوبات .

وقد ادعى الحاضر مع ريتا موصلى بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء
لها بمبلغ واحد وعشرين جنيا بصفة تعويض .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح عابدين الجزئية أدخلت المدعية بالحق المدنى خصوما جدد وهم ٣ - محمد صلاح الدين عزت ، و ٢ - مراد منشه و ٤ - ليتو سباهو و ٦ - جرجس فرج واتهمتهم بأنهم فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم عابدين أخفوا أشياء مسروقة على علمهم بذلك وطالبت القضاء لها عليهم متضامنين مع المتهمين السابقين بمبلغ التمويض . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها بحضور يا للمتهمين عدا الأول والثالث فغايبا لهما - عملا بالمادة ٣١٧ / ١ - ٢ - ٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والثالث مع تطبيق المادة ٤٩ / ٢ - ٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث لأنه عائد أولا . بحبس المتهم الأول إبراهيم محمد البربرى أربعة شهور مع الشغل وحبس المتهم الثانى عبدالممنم إبراهيم متولى ستة شهور مع الشغل وحبس المتهم الثالث محمد صلاح الدين عزت سنة مع الشغل وشمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لهم وبإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين للمدعية بالحق المدنى على سبيل التعريض المؤقت مبلغ ٢١ جنيها والمصاريف ومائتى قرش أتعاب محاماة وثانيا - براءة باقى المتهمين مما هو منسوب إليهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة قباهم وألزمتم رافعتها بمصاريفها . ثالثا - إعفاء المتهمين جميعا من المصاريف الجنائية . فعارض المحكوم عليه الأول (إبراهيم محمد البربرى) وقضى فى معارضته بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلامصاريف . فاستأنف المتهم الحكم الأخير (بعد الميعاد) ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن كان محبوسا على ذمة قضية الجنحة رقم ٦٠٨٢ سنة ١٩٤٧ مصر الجديدة حين أصدرت محكمة أول درجة الحكم الغيابى والحكم فى المعارضة، وقد أبدى محمى الطاعن هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية

وطلب إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد ولكن المحكمة قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى أن القضية رقم ٣٧٠٦ سنة ١٩٤٦ جنح عابدين التي قرر الطاعن أنه كان محبوساً على ذمتها ، ليست خاصة به ، وكان على المحكمة أن تحقق دفاعه وأطلب من النيابة البحث عن الرقم الصحيح للقضية التي كان الطاعن مقبوضاً عليه فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن بعد أن صدر ضده الحكم في المعارضة من محكمة أول درجة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ استأنفه في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وعند نظر الاستئناف حضر الطاعن ودفعت النيابة بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد فقضت المحكمة بتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٥١ حضورياً بقبول استئناف الطاعن شكلاً وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لسماع شهود الدعوى ولإشعار المدعى بالحق المدني ذلك لما تبين لها من أن الطاعن عند نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة كان محبوساً على ذمة القضية ٣٧٠٦ سنة ١٩٤٥ عابدين إلا أنها عادت بعدئذ بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وحكمت بعدم قبول الاستئناف شكلاً ولما كانت المحكمة بحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قد استنفدت ساططتها بالنسبة لشكل الاستئناف فإن الحكم الثاني المطعون فيه يكون باطلاً ويتعين لذلك نقضه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية للفصل في موضوعها .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن دارد وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٣ القضائية :

(٢٨٧)

عود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ مدى تقيد المحكمة بمصير الاتهام الأخير المبني
على العمل الذي أقامه المتهم ومن شأنه تأييد حالة الاشتباه .

إن جريمة العود إلى حالة الاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم
عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه، ولما
كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إلى المتهم
بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود
إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه تأييد حالة
الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا
لجريمة أخرى إلا بما تقضى به المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد
العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى إحالة الدعوى
إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة
إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان
قد حكم بالحبس في تلك الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بأن حكم عليه
بالحبس لسرقة في القضية رقم ٦٥٥٧ سنة ١٩٤٩ شبرا مع سابقة الحكم عليه بالمراقبة
للاشتباه. وطلبت عقابه بالمواد ٢/٦ و ٨ و ٢٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

ومحكمة جنح الجمالية قضت غيابيا ببراءة المتهم بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا برفضه . فطعننت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخطأت إذ قضت ببراءة المتهم من تهمة العود إلى حالة الاشتباه تأسيسا على أن الحكم عليه في جريمة السرقة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة لم يصبح بعد نهائيا وما زالت قضية السرقة منظورة استئنافيا وأنه لذلك لا يمكن اعتباره عائدا لحالة الاشتباه مادام لم يثبت بحكم نهائى، ارتكابه لجريمة السرقة .

وحيث إن جريمة العود إلى حالة الاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه لإحدى الجرائم ، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى إلا بما تقتضى به المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد عقوبة الحبس ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة المنظورة أمامها دعوى السرقة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم بالحبس في دعوى السرقة، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تأسيسا على أنه لم يثبت بحكم نهائى أنه ارتكب جريمة السرقة يكون مبذبا على الخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢٨٨)

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ القضائية :

استعمال أوراق مزورة . علم المستعمل بتزوير الورقة . وجوب الدليل على قيامه .

إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعملها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها . فإذا كان الحكم حين أدان الطاعن في هذه الجريمة لم يعتمد في ذلك إلا على ما قاله من أنه استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها دون أن يقيم الدليل على هذا العلم فإنه يكون قاصرا في بيان عناصر الجريمة متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه استعمل ورقة مزورة هي السند المؤرخ في أول فبراير سنة ١٩٤٥ والذي يفيد مديونية عبد المهيمن مصطفى البلاط له وهو عالم بتزويرها . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ميت غمر قضت حضورا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة استعمال ورقة مزورة دون أن يقيم الدليل على علمه بتزويرها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : " إن المتهم أقام دعوى مدنية ضد المجنى عليه يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ خمسة عشر

جنيتها والمصاريف وقدم إيصالاً مؤرخاً في أول يناير سنة ١٩٤٥ وبتتبع بصمة ختم منسوبة للمجنى عليه وقد طعن الأخير في هذا الإيصال بالتزوير وأقام بذلك دعوى فرعية فنقضت المحكمة فيها برد وبطلان الإيصال مستندة إلى أن بصمة الختم المنسوبة للمجنى عليه على الإيصال المزور تختلف عن بصمة ختمه الصحيح .

ثم تعرض الحكم للجريمة استعمال الورقة المزورة المستندة إلى الطاعن فقال :
" إنه ثبت مما تقدم أن الإيصال مزور وأن المتهم استعمله وهو عالم بتزويره فتكون أركان الجريمة قد توفرت في حقه " . ولما كانت جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعم الدليل على ما قاله من أن الطاعن استعمل الإيصال المزور مع علمه بتزويره ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً في بيان عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسه ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأبليس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٨٩)

القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . آثار النقض . محاكمة المتهم عن جريمة سبق الحكم عليه فيها ونقض الحكم بناء على طلبه .
لا يجوز تشديد العقوبة عليه .

إذا كان الطاعن قد حوكم عن جريمة وقضى عليه بعقوبة معينة فطعن فى ذلك الحكم بطريق النقض وقبل طاعنه ، فلا يجوز عند إعادة محاكمته تشديد العقوبة عليه ، فان ذلك يكون مخالفا لمقتضى المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة فلا يضار بطاعنه .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل محمد عبد المجيد بكر عمدا بأن طاعنه بسكين فى عنقه فاصدا قتله فأحدث به جرحا عميقا وقطوعا بالأوعية الدموية والحلق كالموصوف بتقرير الصفة التشريحية وتسبب عن ذلك وفاته . ثانيا : ضرب عبد الرحيم محمد أبو جاموس وعبد الحميد حسن رابس عمدا فأحدث بكل منهما الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ويحتاج كل منهما لعلاج لمدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كنهه بالمادتين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادتين سالفتي الذكر . ومحكمة جنايات مصر قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بمعاينة أنور أحمد حسن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فقضى بقبوله .. ومحكمة جنايات مصر قضت بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة ١٥ سنة . فطعن الطاعن للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة ومن المحكوم عليه في الوجه الأول من طعنه إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ذلك بأن الطاعن كان قد سبق الحكم عليه عن هذه الجريمة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين فطعن في ذلك الحكم بطريق النقض وقبل طعنه ولما أعيدت المحاكمة رفع الحكم المطعون فيه عتوبته إلى خمس عشرة سنة مخالفا في ذلك نص المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٤٣٦ تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ولما كان الطاعن قد سبق معاقبته بالحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة في قضية الجنائية رقم ٢٠٣٤ درب أحمر سنة ١٩٤٧ بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ عن ذات الواقعة موضوع هذا الطعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . وقضت محكمة النقض في ١٩ مارس سنة ١٩٥١ بنقض ذلك الحكم بناء على طعن المحكوم عليه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى ، وكانت الدائرة التي أعيدت المحاكمة أمامها قد قضت في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالحكم المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين وضعه للأمر في نصابه نقضه فيما قضى به من عقوبة زائدة عما حكم به أولا .

وحيث إن الطاعن يضيف إلى هذا الوجه من الطعن الذي انضم فيه إلى طعن النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه بعد أن رشح لقيام حالة الدفاع الشرعى قد رد عليها ردا قاصرا كما أن ، وأورده الحكم في بيان نية القتل لا يؤدي إلى هذه النتيجة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى ما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى وفزدها تنفيذاً سائفاً في قوله إن الطاعن " كان في مخبز أحمد حسن

أبو غويل يعتذر إليه عما بدر منه في حق وكيل المنخبز ، وهناك سمع بنشوب المشاجرة فبادر إلى مكانها وخاض غمارها واستل سكيناً وجعل يطعن المجنى عليهم فقتل محمد عبد المجيد بكر ، وجرح زميائه ، ولم يثبت أن حياته كانت مهددة أو أنه كان هناك ما يدعوه إلى الاعتقاد بذلك وليس أدل على ذلك من أنه لم توجد به إلا سمحات بسيطة ولو كان المجنى عليهم مساحين يضمرون له الشر لما سلم من أيديهم . أما الدفاع عن المسال فلم يقدم دليل على أن محل الأخشاب الذي يملكه المتهم أصابه سوء أو أن أحدا حاول اقتحامه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله ” إنه ظاهر من ظروف الحادث ومن الجرح الغائر الذي أحدثه المتهم في عنق المجنى عليه أى في موضع يعتبر مقتلاً مستعملاً في ذلك السكين وكذلك من إسرعه إلى مكان الحادث يحمل سكيناً أنه كان بتعمد قتل المجنى عليه لا مجرد ضربه “ فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله ويتمين رفضه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٩٠)

القضية رقم ٥٩٥ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . مرض . عدم تأجيل القضية مع تقديم المأوى من المتهم شهادة دالة على مرضه .
عدم تحدث المحكمة في حكمها عن هذا العذر . تصور .

المرض عذر قهري ، فعلى المحكمة صونا لحق الدفاع الذى كفله القانون للمتهم
إن لم تروجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذى قدم عنه شهادة أن
تعرض في حكمها لهذا العذر الذى أبداه وتقول كلمتها فيه ، وإلا كان حكمها
معييا متعيينا نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا محمود شلبي محمود فأحدث
إصابته الميمنة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هي ضعف
بنحو النصف فى حاسة الشم ميكانيكا بالجبهة اليسرى للأنف والتي تفقده من
كفاءته على العمل بما يقدر بحوالى ٢٪ ، وطابت عقابه بالمادة
١/٢٤٠ من قانون العقوبات ومحكمة جناح السيدة الجزئية قضت فيها حضوريا
— عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم
ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .
فامتنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف
بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن محامى الطاعن حضر بملسة المحاكمة وطلب إلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى لمرض الطاعن وقدم شهادة طبية تفيد ذلك ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وحكمت فى الدعوى دون أن تبين العلة فى عدم الأخذ بهذه الشهادة فانطوى الحكم على الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن محاميا حضر عن الطاعن وطلب التأجيل لمرض موكله ، وقدم للمحكمة شهادة بذلك إلا أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضى بالإدانة ، دون أن تشير فى حكمها إلى العذر الذى أبداه محاميه ولا تحدثت عن الشهادة المقدمة منه ، ولما كان المرض عذرا قهريا وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون فكان على المحكمة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض فى حكمها للعذر الذى أبداه المحامى وعزره بالشهادة المرضية وتقول كلمتها فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأيس غالى أعضاء .

(٢٩١)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك . علم المتهم بفساد
هذه المادة . يجب أن يكون علما واقعا . عدم استظهار هذا العلم . التدليل على عدم الصلاحية
بمجرد ما ظهر من التحليل . قصور .

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب
علم المتهم بفساد المادة التى يعرضها للبيع علما واقعا لا مفترضا . فاذا كان الحكم
المطعون فيه حين ادان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير
صالحة للاستهلاك الآدمى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعى بعدم صلاحية
تلك المياه للاستهلاك بل دلت على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجى
من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه
البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التى قال بها لأنه مسموح بها ولم يعين المصدر
الذى استند إليه فى هذا التحديد ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك
الآدمى مع علمه بذلك . وطابت عثابه بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ ومحكمة جناح بندر سوهاج الابتدائية قضت فيها بحضورها عملا
بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه . مصرى وأمرت بالمصادرة ونشر الحكم

بجريدتى الأهرام والمصرى على نفقة المتهم فاستأنفت النيابة كما استأنفه المتهم ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرام والاكْتفاء بتغريم المتهم ثلاثين جنيا وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه ومخالفته للقانون .

وحيث إن حاصل وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمى مع علمه بذلك دال على عدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بما ظهر من التحليل البكتريولوجى من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التى قال إنه مسموح بها دون أن يحدد هذه النسبة ويبين القانون أو اللائحة التى يحددها كما أنه لم يستظهر علم الطاعن بوجودها إلا بقوله إنه صاحب المعمل وعنده كافة الآلات اللازمة فى مثل هذه المعامل والتى تستطيع أن تجعل المياه التى تخرج منها صالحة للاستهلاك الآدمى بحيث إذا زادت النسبة فإن هذا يكون ناتجا عن إهمال وخلل فى الإجراءات المفروض اتباعها .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن فساد المياه الغازية بسبب وجود بكتريا بها تزيد عن النسبة المسموح بها لم يتعرض لبحث سبب وجودها وسبب زيادتها ولم يبين النسبة المسموح بها ولم يعين المصدر الذى استند إليه فى هذا التحديد وكان عند تحدّثه عن علم الطاعن بفسادها استند على ما قاله الحكم الابتدائى من ترافر هذا العلم بسبب أن الطاعن صاحب المعمل والمنتج وهو الذى يوجهه ويشرف عليه ويمده بكافة عناصر هذه المياه الغازية وأضاف

عليه قوله "إن هذا القول لا يصح قبوله من جانب المتهم إذ هو صاحب المعمل الذي ضبطت فيه الزجاجات المعبأة بالمياه الغازية وهذه الزجاجات مغلقة ومكتوب عليها اسمه فهي من عمله وهو بهذه الصفة مفروض فيه أن لديه من الأدوات الواجب استعمالها في مثل هذه المماثل والتي بها يستطيع أن يجعل المياه التي تخرج من معمله صالحة للاستهلاك الآدمي بحيث لا تتجاوز كميات البكتريا المقرر وجودها في مثل هذه الحالة فإذا ما تبين من نتيجة التحليل أن هذه البكتريا أكثر من النسب المقررة فإن هذا يكون فاتجا عن إهمال في إدارة المعمل وخلل في إجراءاته المفروض اتباعها من ثم يكون مسئولا عنها". ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه في التدليل على توافر علم الطاعن بفساد المياه الغازية خلا من ذكر ظواهر مادية مرتبة على كثرة البكتريا يمكن للطاعن بصفته صاحب المعمل عن طريق خبرته أن يدركها بالمشاهدة ويميزها، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ تتطلب علما واقعا لا افتراضيا وكان الحكم المطعون فيه قد قصر عن استظهار هذا العلم الواقعي مما يعيبه ويستوجب نقضه فإنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى لمحكمة سوهاج الابتدائية بهيئة جنح مستأنفة للفصل فيها من دائرة أخرى .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من خضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٩٢)

القضية رقم ٥٩٨ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . طاعن . حصول محاميه على شهادة بعدم ختم الحكم فى الميعاد . توقيع على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك . عدم تقديمه أسبابا فى الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا .

إذا كان محامى الطاعن الذى استحصل على شهادة من قلم الكتاب تدل على عدم ختم الحكم فى خلال ثمانية أيام ، قد وقع على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك ولكنه لم يقدم أسبابا للطعن فى الميعاد ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الرازق حسن العجمى (الطاعن) بأنه : أولا - تسبب بغير قصد ولا تعمد فى وفاة محمد عبد الرحيم ومحمد عبد الغنى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللاوائح بأن قاد سيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر فصدم المحبى عليهما اللذين يركبان دراجة فأحدث بهما الاصابات المييزة بالتمقرير الطبي فأصيبا بالاصابات سالفة الذكر والتي أدت لوفاة أولهما . وثانيا - قاد سيارة بسرعة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات . وادعت فاطمة سيد أحمد عبد الله والدة المحبى عليه الأول بحق مدنى قدره ٣٠٠ ج تبيل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية معمد بك الشناوى بالاتضامن ومحكمة بندر المنصورة

قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله والمسئول بالحقوق المدنية سعد بك الشناوى وألزمته رافعتها بالمصاريف المدنية. فاستأنفت النيابة والمدعية بالحق المدنى ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت مسماعه قضت فيه حضوريا بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وإلزامه والمسئول بالحقوق المدنية متضامين بأن يدفع المدعية بالحقوق المدنية مبلغ ثلثمائة جنيه والمصاريف المدنية عن الدرجتين وثلثمائة قرش أتعابا للمحاماة عنها بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قرر بالطعن فى الميعاد القانونى وقدم تقريراً طلب فيه امتداد الميعاد دعمه بشهادة من قلم الكتاب تدل على عدم ختم الحكم فى خلال ثمانية أيام ، ولما كان محامى الطاعن الذى استحصل على الشهادة قد وقع على الحكم بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٢ بعلمه بإيداعه ثم لم يقدم أسبابا للطعن فيتعين إذن القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(٢٩٣)

القضية رقم ٥٩٩ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . قتل خطأ . الاستدلال على خطأ المتهم بامراهه وأنه كان يمكنه تفادى الحادث لو لم يكن مسرعا . عدم استظهار مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها وكيف كان يمكنه تفادى الحادث . قصور .

إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم بامراهه في قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كانت كافية لتفادى الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مسرعا ، وكان ماساقه الحكم في شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يمكنه لبيان ركن الخطأ مادام لم يستظهر مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك — فهذا من الحكم قصور يعر به بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا عمد في وفاة ورد محمد جوش وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومحكمة زفتى الجزئية قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف تنفيذ العقوبة وأعفته من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهم ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت فيه بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه استدلاله على خطئه بإسراعه في قيادة السيارة بأنه كان في استطاعته رؤية المجنى عليها من بعيد وأنه لو لم يكن مسرعاً لاستطاع تفادي الحادث وذلك دون أن يحدد مدى هذه السرعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى في بيانه لواقعة الدعوى والأدلة عليها إلى قوله إن الطاعن "قد أقر بالجلسة بأنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كافية لو لم يكن مسرعاً للعمل على تفادي الحادث بالانحراف إلى يسار الطريق الخالي" . ولما كان ما ساقه الحكم من ذلك في شأن مسألة الأربعة الأمتار المشار إليها لا يكفي لبيان ركن الخطأ مادام الحكم لم يستظهر في بيانه للواقعة التي ثبتت لديه مدى السرعة التي كان يجب على الطاعن أن لا يتجاوزها ولم يبين كيف تكون هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية للعمل على تفاديه وما هي السرعة التي تكون معها هذه المسافة كافية لذلك — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتمين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة لمبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى وحميد داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأيس غالى أعضاء .

(٢٩٤)

القضية رقم ٦٠٣ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . بيان الواقعة . القصور في هذا البيان . مثال في واقعة قتل خطأ .

إذا كان كل ما أثبتته الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفت نظره لوجود ابنه الطفل وصادمه بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استدل بما ظهر من المعايينة من وجود آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف مترو وهو المكان الذى وقع به الحادث ، فهذا الذى أثبتته الحكم غير كاف في بيان واقعة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمؤخر السيارة ، ولذلك فانه يكون قد شاب قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد عبد المنعم سليمان وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأن انحراف بسيارته في شارع جانبي دون أن يستعمل آلة التنبيه ودون أن يتخذ الحيطة الكافية لتفادى الاصطدام بالمجنى عليه فصادمه وأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى سليمان عباس سليمان بحق مدنى قدره

قرش صاغ على سبيل التمهيد المؤقت قبل المتهم . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الانهزام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٥٥ قرش والزامه بأن يدفع قرشا صاغا للدعى بالحق المدنى والمصاريف المدنية . استأنف ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن اتت سماعة قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف والزمتم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ثانى يوم صدوره ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أرجعت خطأه الى أمرين أولهما عدم استعمال آلة التنبيه فصدم المجنى عليه بهجلة سيارته الخلفية اليمنى ، والثانى أنها استدلت على حصول الإهمال منه بآثار الاحتكاك بالحائط الذى اصطدمت به السيارة عند وقوع الحادث ، وكلا الأمرين لا يدل على وقوع الخطأ الذى رتب الحكم عليه مسئوليته ، فقد تأكد من خلو الطريق أمامه بواسطة حمال كان يرافقه ، ونبه المسارة بآلة التنبيه جملة مرات ، وحصول إصابة المجنى عليه من الخلف لا يعتبر خطأ منه لأنه لم يكن يتراجع بسيارته الى الوراء ، أما آثار الاحتكاك فلا دليل فيها إذ لم يشاهد بالسيارة ما يقابل الأثر المتخلف بالحائط ، ويحتمل لذلك أن يكون ما شوهد بالحائط من آثار حدث من جسم آخر مما يعزز ذلك أنه لا يوجد بين هذه الآثار بقع من دماء الطفل .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن فى تهمة تسببه فى قتل المجنى عليه قد بين الواقعة فى قوله " من حيث إن الوقائع تجل فى أنه وردت اشارة من مستشفى الهلال الأحمر لقسم روض الفرج فى ٢١ يونيه سنة ١٩٥١ الساعة ١٢ و٥٥ دقيقة مضمونها أن مندوب الاسعاف رقم ٢٨٧ نقل المصاب محمد عبد المنعم سليمان مصابا من سيارة أمام منزله وحالته سيئة ولا يمكن استجوابه . ومن حيث إن سليمان عباس سليمان

والد المجنى عليه قرر أن الحادث وقع الساعة ١١ صباحاً وقرر أن السيارة ٢٢٠٠٥ نقل مصر هي التي صدمت نجله . وبسؤاله عن كيفية وقوع الحادث تفصيلاً قرر أنه كان ذاهباً ليشتري زجاجة فازوزة من محل أحمد حماد أحمد البقال ومعه نجله وفي أثناء خروج الطفل من شارع الشيخ مصطفى الذي يبلغ اتساعه حوالي خمسة أمتار كما هو ظاهر من المعاينة إذ بالسيارة ٢٢٠٠٥ نقل مصر داخلته به وهي آتية من شارع على خالف من الجهة الشرقية ولم يستعمل آلة التنبيه ولم رأى والد المجنى عليه أن السيارة تكاد تصدم نجله نبه السائق ولكنه لم ينتبه وصدم الطفل بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى وحصرته بين عجلتها الخلفية وبين الحائط بخري والد الطفل وحمل نجله في سيارة أجرة للاسعاف . وقد أيد الشاهدان أحمد حماد أحمد ومحمد السيد رواية والد المجنى عليه في تنبيه السائق عدة مرات وعدم استعمال السائق آلة التنبيه . وحيث إن المعاينة تدل على مدى اهمال السائق في دخوله شارع الشيخ مصطفى وذلك بأنه رجا آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف مترو وهو المكان الذي وقع به الحادث . وحيث إن الصفة التشريحية حددت أن الوفاة من المصادمة وتدل الصفة التشريحية من الكشف الظاهري على الجثة أنه وجدت به إصابات جميعها حيوية رضية ناشئة عن المصادمة بأجسام صلبة ويجوز حدوثها من مصادمة بسيارة وقد نشأت الوفاة من تهتك الكبد وتكدم الرئتين وما صحب ذلك من نزيف داخلي وصدمة عصبية . ومن حيث إنه مما تقدم يثبت أن الطفل قد توفي نتيجة لاهمال السائق وعدم احتياطه فتمعن معه عقابه طبقاً لمواد الاتهام ، ولما كان كل ما أثبتته الحكم على الصورة السالفة من خطأ الطاعن أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفت نظره لوجود ابنه الطفل ولكنه لم ينتبه وصدمه بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، كما استدل بما يبين من المعاينة من وجود آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف مترو وهو المكان الذي وقع به الحادث ، وهذا الذي أثبتته الحكم غير كاف في بيان واقعة الدعوى ، ما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمؤخر السيارة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث ما جاء في سائر أوجه الطعن .

(٢٩٥)

القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٣ القضائية :

مرفقة : ظرف مشدد . الكسر . صورة واقعة .

الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق . فاذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف في فتح باب مخزن ايلا باستخدامهم مسطرة في نزع «الجمع» دون مساس بانلحتم وإعادةه عقب السرقة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد العزيز محمود مجاهد و ٢ - عبد الله محمد سيد مصباح و ٣ - محمد مصطفى علي نونو و ٤ - فتحى أمين فتح الله المصرى و ٥ - حامد محمد عبد الله : بأنهم الأربعة الأول : سرقوا النقولات الميينة بالمحضر والمملوكة لوزارة المعارف من مبنى إدارة الصحة المدرسية المسكون بواسطة الكسر من الخارج حالة كون المتهمين الثلاثة الأول عاملين لديها بالأجرة إضرارا بها : والخامس : أخفى المسروقات سالفة الذكر مع علمه بسرقتها وبالطروف التى ارتكبت فيها الجريمة . وطابت عقابهم بالمواد ١/٣١٧ - ٢ - ٤ - ٥ - ٧ و ٤٤ من قانون العقوبات ومحكمة عابدين الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١/٣١٧ - ٢ - ٤ - ٥ - ٧ عقوبات للثلاثة الأول والمادة ١/٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للباقيين بحبس كل من عبد العزيز محمود مجاهد وعبد الله محمد سيد مصباح ومحمد مصطفى علي نونو سنة مع الشغل والنفاد وبراءة كل من فتحى أمين فتح الباب الحصرى وحامد محمد عبد الله مما أسند إليهما

بلا مصاريف استأنف المحكوم عليهم ومحنة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالاكتفاء بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وأعفتهم من المصروفات الجنائية. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحنة

... حيث إن الطاعن الأول "عبد العزيز محمود مجاهد" وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إنه يبنى الوجهين الأول والثالث من طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد شاب التناقض والقصور وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة الاستئنافية بعد أن قررت ندب خبير من قسم الأبحاث والتزوير بمصاححة الطب الشرعي لمضاهاة الأرقام الواردة بالورقة المقدمة من حامد محمد عبد الله على أوراق استكتاب المتهم الأول قد اقتصرمت في حكمها على القول بأن الخبير انتهى إلى أن خط الأوراق الثلاث المقدمة من الصحة المدرسية للمضاهاة والتي لم يعترف بكتابتها المتهم المذكور يتفق مع خطه بأوراق است كتابه وكذا خط الأرقام المحرر باللغتين العربية والأجنبية بالورقة المؤشر عليها في ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ يتفق وخط المتهم بأوراق است كتابه والأوراق الثلاث السالف ذكرها وترى المحكمة لذلك ثبوت التهمة في حق المتهم الأول ثبوتها في حق الطاعن . وفي ذلك قصور يعيب الحكم فوق ما في حكم محكمة أول درجة من تناقض مبناه خطأ المحكمة في تحصيل الوقائع واختلاف أقوال الشهود ذلك الاختلاف الذي قالت عنه تلك المحكمة إنه ضعيف لا يؤثر في ثبوت التهمة على المتهمين ، ويقول الطاعن إن ما شاب الحكم الابتدائي يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذي أيده أخذا بأسبابه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بهد أن بين وقائع الدعوى وكيف قارف الطاعن وزملاؤه السرقة من مخزن الصحة المدرسية

وأنه مع المتهم الثانى باعا بعض هذه الأدوات لتاجر بالمنصورة يدعى حامد محمد عبد الله وضبط بعضها بحمله وأن حامد هذا قدم ورقة كتبها المتهم الأول بخطه بمن الأدوات التى اشتراها منه ومن زميله الطاعن ، بعد أن يبين الحكم ذلك قال إنه ثبت من التقرير الاستشارى المقدم من حامد عبد الله أن عبد العزيز مجاهد هو الذى كتب الأرقام الحسابية التى بها وتأيد هذا بما انتهت إليه مصلحة الطب الشرعى (قسم أبحاث التزييف والنزوير) فى تقريرها المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ثم جاء الحكم الاستثنائى وأخذ بتقرير الجبير الذى ندبته المحكمة لمضاهاة خط المتهم الأول ، ولا يغض من قيمة هذا الاستدلال كون الحكم ذكر أن المتهم المذكور لم يعترف بكتابه لبعض أوراق المضاهاة ما دام الحكم قد أثبت أخذها بما سجله هذا التقرير أن خط الورقة المؤشر عليها بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ يتفق مع خط استكتاب المتهم المذكور ، كما لا ينقض من قيمة الاستدلال المشار إليه قول الحكم إن التهمة ثابتة فى حق هذا المتهم ثبوتها فى حق الطاعن متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن كان مصاحباً للمتهم الأول وقت أن كتبها هذا الأخير ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت وقوع السرقة من الطاعن بأدلة مقبولة ورد على دفاع الطاعن بوجود تناقض فى أقوال الشهود وهو دفاع موضوعى يتعلق بتقدير شهادتهم فقال إن هذا التناقض ليس سوى اختلاف ضعيف لا يؤثر على اقتناع المحكمة فى ثبوت التهمة على المتهمين ، لما كان ذلك كله ، فإن ما يشير الطاعن فى هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بما يقطع ببراءة الطاعن ذلك أن محمد عبد الله الذى كان مقدماً بتهمة إخفاء بعض المسروقات قيد ما اشتراه فى دفتره بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٤٨ واستمر يرصد مشترياته التالية لهذا التاريخ فى حين أن السرقة المذسوبة إلى الطاعن وقعت فى ليلة ١٢ منه ، هذا إلى أن الشاهد جورج عيسى دقاق شهد بأن الطاعن كان يزوره بطنطا يوم ١١ مارس سنة ١٩٤٨ فلا يتصور أن يبيعه فى ذلك اليوم أشياء سرقها فى اليوم التالى ، وعلى ذلك يكون الحكم قد أخطأ فى الاستدلال وحصل الواقعة على عكس الثابت بالأوراق .

وحيث إن الحكم قد تحدث عن واقعة قيد حامد محمد عبد الله لما اشتراه من الطاعن ومنهم آخر بقوله " إنه لا محل للقول بأن حامد عبد الله قد أثبت في دفتره المبيعات في يوم سابق لحدوث السرقة وذلك لأن حامد عبد الله علل هذا بأن صهره هو الذي اعتاد أن يقيد حساباته في دفتره مرة كل أسبوع وأنه قام بعقد الصفقة وفقا لتاريخ الورقة المقدمة اليه وهو تاريخ مقابلته لمن اتفق معهما على البيع وقد صادقه على ذلك أحمد مصطفى محمود الذي قام بالقيد " وكذلك أشار الحكم إلى ما قرره الشاهد جورج عيسى دفاق من أن مقابلاته للطاعن بمدينة طنطا كان في منتصف شهر مارس سنة ١٩٤٨ ، وهذا البيان يدل على أن قيد حامد عبد الله لما اشتراه كان على أثر مقابلاته للطاعن واتفاقهما على الصفقة موضوع الشراء ، وأن ذهاب الطاعن إلى طنطا حصل في منتصف شهر مارس سنة ١٩٤٨ أي بعد حصول السرقة في ١٢ من ذلك الشهر ، ولذا فإن هذا الوجه لا يكون له أساس

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن النيابة وصفت اتهمته سرقة بكسر من الخارج وجارتها المحكمة في ذلك مع أن الثابت بالأوراق أن باب المخزن وجد سليما لا أثر فيه لكسر أو نزع وأن الجمع الأحمر كان سليما ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع في مذكرته للمحكمة الاستئنافية ولكنها لم تلتفت إليه بخفاء حكمها منطويا على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم أثبت أن السارقين ومنهم الطاعن قد استعملوا العنف في فتح باب المخزن ليلا وأنهم استخدموا مسطرة في نزع «الجمع» دون أن يمس الختم وأعادته عتب السرقة ، واستدل الحكم على ذلك بشهادة المخزنجي ، لما كان ذلك ، وكان الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومع هذا فلا مصلحة للطاعن فيما يشير به هذا الوجه لأن المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة داخلية في حدود المادة ٣١٨ من قانون العقوبات مع قيام ظروف مشددة أخرى استظهر الحكم توافرها لتحقيق بها أركان المادة ٣١٧ من ذلك القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٩٦)

القضية رقم ٦٠٥ سنة ٢٣ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بأن ما ضبط عنده متحصل من سرقة . ركن من أركان الجريمة .
دفاع المتهم بأنه ما كان يعلم بأن الشيء الذي ضبط بمنزله مسروق . تنويه الحكم المطعون فيه
بهذا الدفاع وعدم استظهار علم الطاعن بسرقة المضبوط بمنزله . قصور .

إن من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل
من السرقة . فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط
بمنزله مسروق ، وكان الحكم المطعون فيه مع تنويه به بهذا الدفاع قد اقتصر
على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط عنده
كان مسروقا فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد ربه طه عبد ربه الشهير بالدومي
و ٢ — محمود عبد العال و ٣ — أحمد محمد أحمد محروس و ٤ — جمعه أحمد جمعه
و ٥ — رتييه عبد العال و ٦ — سعيد محروس أحمد و ٧ — زهره سيد مبروك
و ٨ — يامنة أحمد جمعه و ٩ — محمد أبو زيد و ١٠ — على طه عبد ربه و ١١ —
بنخيته خلف حامد . بأنهم الأربعة الأول مع آخر مجهول : سرقوا الملابس
والأقمشة المبينة الوصف والقيمة بالمخضر لبعض زبائن محل الكواء أحمد محمد سليمان
من محله المسور وذلك بواسطة الكسر من الخارج . وباقي المتهمين أخفوا هذه
المسروقات مع علمهم بسرقتها وظروف السرقة . وطلبت عقابهم بالمواد ٣١٧
٢-٤-٥ من قانون العقوبات ومحكمة بندر الحيزة قضت فيها غيابيا عملا
بالمادة ٣١٧ / ٢-٤-٥ للأربعة الأول وبمواد الاتهام من الخامسة إلى التاسع
والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لباقي المتهمين أولا : بحبس كل من

المتهمين الأربعة الأول سنة مع الشغل والنفاذ . وثانيا : براءة المتهمين العاشرة والحادية عشرة . وثالثا : بحبس كل من المتهمين من الخامسة الى التاسع أربعة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل منهم بلا مصاريف . فارض المحكوم عليهم وقضى في معارضتهم بتأييد الحكم الغيابي المارض فيه . فاستأنف المتهمون ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت فيها حضوريا بعدم قبول استئناف (أحمد محمد أحمد) شكلا وقبول استئناف باقي المتهمين شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

.... ومن حيث إن مما يعيبه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما في تهمة إخفاء الملابس والأقمشة المسروقة دون أن يستظهر لهما بسرقتها مع أنهما دفعا الدعوى بأنهما ما كانا يعلمان بسرقة ما أحضره أحمد محروس ووضعه بغرفته الخاصة ضمن الشقة سكن الطاعن الأول على فرض مسئوليتهما عن وجوده بالشقة وكل ماورد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو قوله « ومن حيث إن التهمة المسندة للمتهمين من الخامسة للتاسع (والطاعنان هما المتهمان السادس والسابعة) في الترتيب ثابتة من اعتراف المتهم الخامسة بأنها تعلم بأن ما ضبط لديها مسروق وأن سارقها هو زوجها ومن أقوال المتهم العاشر الذي أرشد عن المتهمين الثامنة والتاسع على أنهما اشتريا المسروقات وقد تأيدت أقوالهم بضبط المسروقات في حيازتهما فعلا وفي حيازة المتهمين السادس والسابعة (الطاعنين) »

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة امام محكمة أول درجة المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن سعيد محروس (الطاعن الأول) سئل عن التهمة فأنكرها وقال « إلى جاب الحاجة أحمد محروس وأنا لم أكن موجودا » وسئلت زهرة (الطاعنة الثانية) فقالت « أنا ما أعرفش وهو لما جاب الحاجات ذى قال انها حاجات واحد مسافر اسكندرية » وقد أصدرت المحكمة حكمها في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه . ويبين من الاطلاع على الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة أنه قال في صدد ثبوت التهمة على الطاعنين وكان ترتيبهما السادس والسابعة من المتهمين « وقد دلت تحريات الضابط على أن

المتهم السادس سعيد محروس وزوجته زهره سعيد مبروك يخفيان بعض المسمروقات ففتشه وضبط به فعلا ملابس كثيرة وبغرض المضبوطات على المحنى عليه استعرف عليها على أنها مما سرق من محله وأرشد عن أصحابها الذين تعرفوا عليها وذكروا أنهم عهدوا بها للمجنى عليه لكيها وقد اعترف سعد محروس وزهره سيد مبروك بأن المتهمين الأربعة هم الذين أحضروا الملابس وأنكروا علمهما بالسرقة وحيث إنه يبين من ذلك أن التهمة المسندة للمتهمين الأربعة الأولى ثابتة بمأقرره حضرة الضابط راغب جورجي في محضر ضبط الواقعة من أن تحرياته دلت على أن مرتكبي الحادث هما الأول والثاني من المتهمين وأنه لما قُتس منزل الأول في حضور زوجته المتهمة الخامسة وشقيقه المتهم العاشر ضبط به بعض المسمروقات فان رتيبه عبد العال اعترفت له بعلمها أن الأشياء مسروقة وبأن زوجها سرقها بالاشتراك مع باقي المتهمين كما ذكر له المتهم العاشر ذلك وأرشده عن منزل يامنه أحمد جمعه حيث ضبط به كثيرا من المسمروقات وأنها وزوجها محمد أبو زيد ذكرا بأن المتهمين الأربعة الأول أحضروا لنا المسمروقات ... وحيث إن التهمة المسندة للمتهمين من الخامسة للتاسع ثابتة قبلهما من ضبط بعض المسمروقات في منازلهم ومن اعتراف المتهمة الخامسة بأنها تعلم بأن ما ضبط لديها مسروق وأن سارقه هو زوجها ومن أقوال المتهم العاشر الذي أرشد عن المتهمين الثامنة والتاسع على أنهما اللذان اشتريا المسمروقات وقد تأيدت أقوالهم بضبط المسمروقات فعلا في حيازتهما وفي حيازة المتهمين السادس والسابعة (الطاعنين) ... وحيث إنه لذلك يكون عقاب المتهمين من الخامسة إلى التاسع متطبعا على المادتين ٣١٧ - ٥/٤/٢ و ٣٢٢ عقوبات .

ومن حيث إنه لما كان من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي دين فيها الطاعنان أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقة وكان دفاع الطاعنين قد قام على أنهما ما كان يعلمان بسرقة ما ضبط في منزلها . وكان الحكم المطعون فيه مع تنويه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعنين بأن ما ضبط عندهما كان مسروقا فإنه يكون لذلك مشوبا بقصور يعيبه ويتعين نقضه وإحالة الدعوى على محكمة الجيزة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة جنح إستئنافية أخرى .

(٢٩٧)

القضية رقم ٦٠٦ سنة ٢٣ القضائية :

انقضاء الدعوى العمومية . واقعة لم تكن إل حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١
قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية . هذا القانون هو الواجب تطبيقه على الواقعة .

إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنع بمضى ثلاث
سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧
من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء
الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمذكور في العدد ٩٥ من
الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى
من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها
في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم
التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التي
دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور
القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات
والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية
لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعنون
لم يكتسبوا حقا بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات
الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ
نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١
الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع

ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المدة التي مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم في الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفاً ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضاً قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار إليهما ، فان الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم شرعوا مع آخرين مجهولين في سرقة الفحم المبين بالمحضر لشركة كوك كومباني بطريق الاكراه الواقع على الخفير عوض ابراهيم على بأن هددته المتهم الأول بمطوأة في يده وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو ضبطهم متلبسين . وطابت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٨ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمادة المطلوبة . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت فيها حضورياً عملاً بالمادة ٤/٣١٧ - ٥ من قانون العقوبات أولاً : باعتبار الواقعة جنحة سرقة . وثانياً : بمعاقبة كل من المتهمين لمدة سنة واحدة مع الشغل . وذلك على اعتبار أنهم سرقوا الفحم المبين الوصف والقيمة بالمحضر لشركة كوك كومباني إبلا حالة كونهم أكثر من شخصين . فظن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعنين يقولون إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دانهم في جريمة السرقة باعتبارها جنحة ولم يقض بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من تاريخ وقوعها حتى تاريخ الحكم الصادر فيها ويقولون في تبرير طعنهم إن الدعوى العمومية رفعت عليهم تحت سلطان قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٥٤ ثم صدر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأعقبه القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ هو الأصلح لهم وطلبوا معاملتهم بمقتضاه فكان يتعين على المحكمة عملاً بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات أن تبيحهم إلى هذا الطلب .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ . ولما كانت الواقعة التي دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع

ولما كان الطاعنون لم يكتسبوا حقا بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ولا بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى . ولما كانت المدة التى مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم فى الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفا ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال الى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضا قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار إليهما . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا . .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٩٨)

القضية رقم ٦٠٨ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع شرعى . البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع . من سلطة قاضى الموضوع .

إن البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، هو من الأمور الموضوعية ، ويخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت قد استندت فى هذا التقدير إلى أسباب سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : (١) ابراهيم محمد قاسم (الطاعن) و (٢) السيد على أبو غانم و (٣) على أحمد النحال بأنهم : الأول — شرع فى قتل المتهم الثالث على أحمد النحال عمدا بأن طعنه بسكين حاد عدة طعنات فى مواضع قاتلة من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المحنى عليه بالعلاج . وثانيا أحدث عمدا بأحمد على النحال الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى تقرر لملاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثانى — ضرب عمدا عبد المنعم أحمد النحال فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى تقرر لملاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثالث — ضرب عمدا المتهم الأول ابراهيم

محمد قاسم فأحدث به الإصابات الميمنة بالتمقيير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ وكذلك بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وقد صدر قرار غرفة الاتهام بحالتهم إليها لمعاقبتهم بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات دمنهور قضت فيها بحضور باعمال مواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للأول بحبس المتهم الأول ابراهيم محمد قاسم سنة مع الشغل وتغريم كل من المتهمين السيد على أبو غانم وملي أحمد النحال ٥٠٠ قرش .

فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مؤدى وجه الطعن هو أن المحكمة بعد أن نفت في أسباب حكمها قيام حالة الدفاع الشرعى نفيا باتا عادت وذكرت أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وإكفنه جاوز حدود الدفاع فوقعت بذلك في تناقض يوجب الحكم كما أنها حين اعتبرت الطاعن متجاوزا حدود هذا الحق بذت ذلك على أنه ما كان يجوز له أن يقابل ضربة العصا التى أحدثتها به المتهم الثالث بطعنه بسكين . وهذا القول منها غير سديد لأن حق الدفاع عن النفس ينشأ للمدافع حيث يكون الاعتداء حالا أو على وشك الوقوع أو إذا كان المدافع قد خشى أو توهم أن اعتداء خطيرا سيقع عليه والفيصل في تقدير قيام حالة الدفاع هو عتيدة المدافع نفسه ، فإذا كان الطاعن رأى المتهم الثالث ونفرا من أقاربه قد حضروا للاعتداء عليه فقام في خاطره أن اعتداء خطيرا سوف يقع عليه منهم وضربه أحدهم بالفعل فإن من حقه أن يرد هذا الاعتداء باستعمال الآلة التى كانت معه والتي لم تكن لديه وقتئذ وسيلة للوصول إلى غيرها .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم ينف قيام حالة الدفاع الشرعى نفيا تاما وإنما قال، بأن الطاعن تجاوز حدود حقه فى الدفاع وأورد أسبابا سائغة لهذا التجاوز ، وكان البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، هو من الأمور الموضوعية ، يخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت قد استندت فى هذا التقدير إلى أسباب سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها ، فإن الطعن لا يكون فى واقعه إلا جدلا فى موضوع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس فى موضوعه متعيينا رفضه .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى عتقن وحنان داور ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٩٩)

القضية رقم ٦١١ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . دفع المتهم بجريرة إحداث عاهة بأن عملية التربية لم تكن ضرورية . ود الحكم على ذلك بمسئولية المتهم عن نتيجتها ما دام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجرائها . صحيح .

ما دام الحكم الذى أدان الطاعن فى جريمة ضرب افضى إلى عاهة قد تعرض لما يثيره بشأن عملية التربية وعدم ضرورتها ورد على ذلك ردا سليما بقوله إن الطاعن هو المسئول عن نتيجتها ، ما دام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجرائها طبقا للتعليمات الفنية لوزارة الصحة — فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — عبد ربه محمد يوسف (الطاعن) و ٢ — على ماضى على بأنهما : المتهم الأول عبد ربه محمد يوسف ضرب حميدة عبد الرحمن رسلان عمدا فأحدث بها الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام قبوة الرأس الوافى للبخ فى مساحة أبعادها ١,٥ × ١,٥ سم من مقدم أنسية العظم الجدارى الأيمن يجعلها أكثر تعرضا للتأثر بالتغيرات الجوية والكدمات الخفيفة والمضاعفات الخطرة كالالتهابات السحائية والنخية والصرع والجنون مما يقلل من قدرتها

على العمل بنحو ١٠٪ والمتهم الأول أيضا ضرب محمد السيد أبو المجد ومصطفى على مصطفى عمدا فأحدث بهما الإصابات الموصفة بالنقازير الطبية والتي أعجزتهما عن اشغالهما مدة لا تزيد عن العشرين يوما . والمتهم الثاني على ماضى على ضرب المتهم الأول عبد ربه محمد يوسف بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومعاقبة الثاني بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت إحالتهما إليها لمحاكمتهما بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات بنها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ ، ٣٨١ من قانون الإجراءات بالنسبة لتهمة ضرب مصطفى على مصطفى بمعاقبة عبد ربه محمد يوسف بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبراءته من تهمة ضرب مصطفى على مصطفى وبتغريم على ماضى على ٣٠٠ قرش . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن الطعن يتحصل في أن الطاعن دافع بأن المجنى عليها أصيبت من ضربة عصا كانت موجهة للطاعن من زوجها فتفادها الطاعن فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع اعتمادا على ما قرره الطبيب من أن الإصابة من جسم صلب ذى حافة قاطعة في حين أن الطبيب قد سئل في الجلسة عما إذا كان من الجائز حدوث الإصابة من ضربة عصا فأجاب بجواز ذلك إذا كان في نهاية العصا قطعة حديد ذات أضلاع أى أنه لم ينف إمكان حدوث الإصابة من عصا ، كذلك قرر الطبيب بالجلسة أن عملية التربية لم تكن ضرورية من الوجهة الفنية لأن عظم الرأس الداخلى لم يحدث به كسر ولكنه أجراها عملا بتعليمات وزارة الصحة ، وقد دانت المحكمة الطاعن مع ذلك بجناية العادة التى نشأت عن عملية التربية . وقد أشهد الطاعن شهود نفى قطعوا بعدم اعتدائه على المجنى عليها فلم تأخذ المحكمة بشهادتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن اعتدى على حميدة عبد الرحمن بمسطرة من الحديد على رأسها فأحدث بها جرحا نشأ عنه عاهة مستديمة وأورد أدلة سائغة على ثبوت هذه الواقعة في حقه ومنها التقرير الطبي الشرعى الذى يثبت إصابتها بكسر ثمخى مصحوب بجرح قطعى بالفروة أجريت لها من أجله عملية تربنة وتختلف لديها عاهة مستديمة وأشار إلى أوراق المستشفى وما فيها من إصابتها من جسم صلب ذى حافة حادة فاطعة نوعا ، كما أثبت أن الطاعن ضرب كذلك محمد السيد أبو المجد فأحدث به إصابة تحتاج لعلاج مدة تقل عن العشرين يوما ، ومتى كان الأمر كذلك فما يشبه الطاعن عن عدم أخذ الحكم بدفاعه ليس إلا جدلا موضوعيا مما لا محل لاثارته أمام هذه المحكمة . هذا ولما كان الحكم قد تعرض لما يشبه الطاعن بشأن عملية التربنة وعدم ضرورتها ورد على ذلك ردا سليما بقوله إن الطاعن هو المسئول عن نتيجةها ، ما دام الطب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجراءها طبقا للتعليمات الفنية لوزارة الصحة فضلا عن أن هذا الوجه لا جدوى منه ما دامت العقوبة الموقعة فى حدود ما هو مقرر بلجنة الضرب ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة ببيان لأسباب التى حملتها على أطراح شهود النفى بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة مما أخذت به من أدلة الإثبات ، فإن الطعن برمييه يكون على غير أساس فى موضوعه واجبا رفضه .

(٣٠٠)

القضية رقم ٦١٣ سنة ٢٣ القضائية :

تموين . قمح . توريده للحكومة . المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ . القمح المطلوب توريده هو عن سنة من السنوات المشار إليها في هذا المرسوم . لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريده الا بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به اذا لم يؤد الالتزام عيناً او يدفع جنتين عن كل أردب .

إذا كان القمح الواجب على الطاعن توريده للحكومة هو عن إحدى السنوات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذي أعفى من التوريد كل جائر يقوم بدفع جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب كان ملزماً بتوريده في خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإنه لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريد هذا القمح إلا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام عيناً وعدم دفع البديل النقدي .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يورد كمية القمح المطلوب منه عن محصول سنة ١٩٥٠ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١ و ٢٥ و ١٥ من القرار رقم ٩٤ سنة ١٩٥٠ والقرار رقم ٣٠٣ سنة ١٩٥٠ و ٨٧ سنة ١٩٥١ ومحكمة ابنوب الجزئية قضت فيها غيابياً عملاً بمواد الانهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش اوقف التنفيذ بلا مصاريف فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المحكوم عليه ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت فيه بحضوره بتأييد الحكم المستأنف . فعلمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة اخذت بدفاع الطاعن اذ لم تمهله لتوريد القمح المفروض عليه تسليمه .

وحيث إنه بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ ونشر في الوقائع المصرية رقم ١٥٠ مكرراً لقرار عتياى الصادر في نفس التاريخ وقد نص في مادته الأولى على أن يعفى كل حائز من توريد القمح الواجب عليه تسليمه للحكومة عن السنوات ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، ١٩٥١ / ١٩٥٢ الزراعية اذا قام خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بإداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل إردب لم يورده ونص في مادته الثانية على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ولما كان القمح الواجب على الطاعن توريده هو عن إحدى السنوات المشار إليها وكان هذا القانون قد أعفى من أداء الالتزام الذى قامت الجريمة على عدم الوفاء به كل حائز يقوم بدفع جنيتين لوزارة التموين فى خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون أى من يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ عن كل إردب كان ملزماً بتسليمه للحكومة ، و كان مؤدى هذا النص أن الفعل أصبح معفى من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما فى هذا القانون وألا تبدأ المسؤولية الجنائية الا بعد انقضاء هذين الشهرين فى حالة عدم الوفاء بالالتزام عينا وعدم دفع البديل النقدي - لما كان ذلك فانه يترتب نقض الحكم وبراءة الطاعن عملاً بالمادتين ٢/٥ من قانون العقوبات و ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٣٠١)

القضية رقم ٦١٤ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . دفاع المتهم بأنه لم يرفع الاستئناف في الميعاد لأنه كان مريضاً وتقديمه شهادة
بمرضه . انقضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة إنه على فرض مرضه فقد كان في وسعه أن يستأنف
بتوكيل لمحام . هذا خطأ .

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً
مع دفاعه بأنه كان مريضاً في الفترة التالية لصدور الحكم وتقديمه شهادة مرضية
قائلة إنه على فرض صحة دفاعه فتمد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لمحاميه — فإنها
تكون قد أخطأت في قولها هذا لأن هذا التكليف الذي كلفته به لا سند له
من القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يتم بتوريد القمح المقرر على زراعته
في الميعاد القانوني . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ٥٦ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ ومحكمة مركز المنصورة
الجزئية قضت فيها غيابياً عملاً بمواد الانهاك بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل
وكفالة ٢ ج اوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . عارض وقضى في معارضته
غيابياً باعتبارها كأن لم تكن . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت فيها بحضورها
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم
قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد مع أن الطاعن دافع أمام المحكمة بأنه
كان مريضاً في الفترة التالية لصدور الحكم وقدم إليها شهادة مرضية بذلك

ولكن المحكمة قالت إنها لا تطعن الى دفاعه وأنه على فرض صحته فقد كان في استطاعته أن يوكل محاميا في الاستئناف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدفاع الطاعن بأنه كان مريضاً وللشهادة المرضية التي قدمها قد قال " إن المحكمة لا تطعن الى دفاع الطاعن ولا تعمل على الشهادة المرضية المقدمة منه وعلى فرض صحة دفاعه جـدلاً فقد كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل لمحاميه " ولما كانت المحكمة قد أخطأت فيما استطردت إليه من قولها إنه على فرض صحة دفاع الطاعن بالمرض فقد كان في استطاعته أن يستأنف بوكيل عنه لأن هذا التكليف الذي كلفته به لا سند له من القانون وقد تكون متأثرة برأيها هذا في عدم أخذها بالشهادة الطبية التي دعم بها اعتذاره ولذا فإنه يتعين نقض الحكم وإعادة الدعوى لتفصل فيها هيئة أخرى من جديد . .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٠٢)

القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٣ قضائية :

تموين . توريد حصة الحكومة فى القمح . واقعة حصلت قبل القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١
الذى صدر قبل الحكم فيها نهائيا . تبرئة المتهم .

انه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده
عن سنة ١٩٤٩ و سنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه
بموجب القرارين رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ ،
فإن الواقعة المسندة إلى الطاعن عن عدم توريده القمح المطلوب منه عن موسم
سنة ١٩٤٩ لغاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها — لما
كان ذلك وكان القرار المشار اليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه
نهائيا وهو القانون الأصلح لمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، ويتعين لذلك نقض
الحكم الفاضى بعقاب المتهم وتبرئته عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد للحكومة كمية القمح المطلوبة منه
باعتباره مالكا لقمح ناتج من موسم سنة ١٩٤٩ . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥
و ١٥ قرار التموين رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ والقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة طما الجزئية قضت فيها غيابيا عملا
بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ .

فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة صوهاج الابتدائية قضت فيه غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته غيابيا باعتبارها كأن لم تكن . ثم عارض المنهم مرة أخرى وقضى في معارضته بعدم جواز المعارضة . فطعن الطاعن في الحكم الصادر في المعارضة الأولى .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون إذ دانه بأنه في يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بدائرة مركز طما لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٤٩ في حين أن المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضى بمد أجل التوريد فيما يختص بحيازات القمح عن السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ لمدة شهرين يصرح فيها للحائز المكلف بالتوريد أن يخلى مسؤوليته عن عدم التوريد بدفع أتاوة معينة للحكومة قدرها جنيهان عن كل إردب لم يورد وبذلك يكون الحكم الصادر بادانته في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أي قبل انتهاء هذه المهلة مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على " أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ و سنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرارات رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ فإن الواقعة المسندة للطاعن عن عدم توريده القمح المطلوب منه عن موسم سنة ١٩٤٩ انقاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها . لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقيل الحكم فيه نهائيا وهو القانون الأصلح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره فلا بد من تحديد ذلك نقض الحكم المطعون فيه والفضاء ببراءة المنهم وذلك عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(٣٠٣)

القضية رقم ٦١٦ سنة ٢٣ القضائية :

تفتيش • ضابط مندوب للتفتيش عن مخدر بمنزل المتهم • تكليفه المخبر الذى معه بفتح باب المنزل من الداخل • لا حرج على الضابط فى ذلك • إلقاء زوجة المتهم بعلبة كانت بيدها • هذا تخل منها عن حيازتها • للمخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى أن يلتقطها ويكشف عما فيها • وجود مخدر بها • تلبس •

لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم ، إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه أو إذا خشى أن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه ، لا حرج عليه إذا هو كلب المخبر الذى يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل .

وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالعلبة التى كانت فى يدها ، فإنها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحاً للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها ، فإذا ما وجد بها مخدراً فهذه حالة تلبس تجوز الضبط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — نطله الأمير الحسينى و ٢ — زكى الألفى جاد المولى (الطاعن) بأنهما أحرزا المواد المخدرة الموصوفة بالمحضر (أفبونا وحشيشا) فى غير الأحوال التى تصرح بها القوانين واللوائح وطلبت عقابهما بالمواد ١/١ — ٦ و ٢ و ٦/٣٥ — ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة طلمخا الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الأولى بطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات والمحكمة المذكورة قضت فيها بحضوريا عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات بالنسبة للمتهم الأولى

وبمواد الاتهام بالنسبة لمتهم الثانى ببراءة المتهمة الأولى وبحبس المتهم الثانى سنة مع الشغل والنفاذ وتعريمه ٢٠٠ جنيه مائتى جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة بلا مصاريف جنائية. استأنف محكمة المنصورة الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف. فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول يتحصل فى أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأن الضابط المندوب للتفتيش لم يسلك فى دخوله المنزل الطريق الطبيعى وإنما استعان بالخبر الذى كان يرافقه فكلفه بتسليق المنزل من النافذة والصعود إلى سطحه للوصول إلى داخله لفتح الباب الخارجى وهذا الفعل مخالف للقانون إذ أن الطريق الطبيعى وهو دخول المنزل من بابه لم يتعذر عليه ولم يطلبه من سكان المنزل ولم يمنعه أحد منهم عنه وأنه بفرض صحة ادعائه بأنه وجد بالمنزل حالة تلبس بحيازة المخدر فإن عمله المخالف هو الذى خلق هذه الحالة الأمر الذى يترتب عليه بطلان الدليل المستمد منه ، يضاف الى ذلك أن الضابط باعترافه لم ير شيئا لأنه كان خارج المنزل وقت ضبط المخدر أما أعوانه فلا يجوز لهم مباشرة أى عمل إلا تحت سمعه وبصره .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه إذ أن المخبر لم يقم بالتفتيش ولم يكلف به وإنما كلف من الضابط " المندوب للتفتيش بفتح الباب من الداخل ولا حرج على الضابط فى ذلك إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه أو إذا خشى أن هو طلب إلى ساكنى المنزل أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدرات المندوب للتفتيش عنها ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش قال " وحيث إن الدفع قد يكون له صبغة من الجدية لو كان المخبر فعل ما فعل دون أن يأمره الضابط إلا أن الثابت من اتمحيقات أن الضابط المأذون له بالتفتيش الذى أمره بصعود السطح لفتح باب المنزل من الداخل لتدخل القوة المنزل لتفتيشه وعلى ذلك يكون الإجراء الذى قام به تم تحت رقابة الضابط المأذون

وما كان في وسع المخبر إلا أن يتناول العلبة بعد أن ألقت بها المتهمة على أرضية سطح المنزل متخفية عن حيازتها شأنه كشأن أى فرد عادى له أن يلتقط الأشياء التى يتخلى عنها أصحابها كما أن له أن يفتحها ويعرف محتوياتها للسبب عينه على فرض أنه قام بفتحها في غيبة الضابط المأذون له وفي إلقاء المتهمة العلبة وتخليها عن حيازتها ووجود مخدر بها ما يكون قطعا حالة تلبس بالنسبة للمخبر وبالنسبة لأى فرد آخر ألقت المتهمة العلبة أمامه وتخلت عن حيازتها وعلى ذلك يكون الدفع ببطلان التفتيش قد جانبه الصواب ويتمين رفضه .

ولما كانت زوجة الطاعن بإلقائها العلبة عند رؤيتها للمخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد تخلت عنها فإت ذلك يبيح للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها ولا يكون لها ولا للطاعن من بعد أن يشير بطلانها بشأن ضبطها ، لما كان ذلك وكان فتح العلبة وكشف المخدر قد أوجد حالة التلبس التى قال عنها الحكم فإن ما انتهى إليه من رفض الدفع المؤسس على ذلك يكون صحيحاً .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى هو أن المحكمة بقولها إن التهمة ثابتة على الطاعن ثبوتاً كافياً من ضبط المخدر مع زوجته التى سخرها للتخلص منه أو التى أبرعت بذلك من تلقاء نفسها تكون قد بنت حكمها على مجرد الشك والظن مع أن الادانة لا يصح أن تقوم الا على الجزم واليقين وهذا فضلاً عن أن الادعاء بإجراز المخدر منسوب لغير الطاعن ولم يشهد أحد بأنه صدر عنه أو أن له به أية صلة خصوصاً وأن هذا المخدر ليس جسمياً يتعذر إخفاؤه أو يتحتم على صاحب المنزل رؤيته ومن ثم فلا شأن للطاعن به ولا يجوز لاتخاذ ضبط المخدر فى منزله دليلاً عليه .

وحيث إن الواضح من الجائزين الابتدائى والاستئنافى أن ادانة الطاعن قد أسست على أنه هو المحرز الحقيقى للمخدر لا زوجته التى انما اقتصر دورها على التخلص منه سواء بتكليف منه أو من تلقاء نفسها ولما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل موضوعى لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

تلبس با حراز مخدر . صورة واقعه .

الوقائع

$$Z(17) \cdot r$$

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون في استناده إلى دليل باطل وهو ضبط المخدر مع الطاعنين إثر قبض وتفتيش باطلين قام بهما رجل الضبط القضائي دون أن يكون مأذونا له بذلك من السلطة المختصة . وأن الحكم إذ علل ذلك التصرف بأن الطاعنة الأولى كانت في حالة تلبس بالحرية قد فاتته أن حالة التلبس هذه لم تقم إلا بعد دخول الضابط للمكان في غير الأحوال القانونية وهو أمر ينهى عنه القانون ، يضاف إلى ذلك أن الحكم أثبت أن الضابط تلقى واقعة التلبس عن طريق الرواية من أحد الأفراد وأنه لم يشاهد واقعة التلبس بنفسه مما يجعل التفتيش الذي وقع تفتيشا باطلا يتعين معه استبعاد كل دليل مستمد منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ثم عرض للرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال : « وحيث إن الكونستابل قد شاهد المتهم الثاني وهو يتسلم المخدر من المتهمة الأولى ويضعه في جيبه وإذا كان من مأموري الضبطية القضائية فيكون قد شاهد الجريمة في حالة تلبس فاذا ما أبلغ زميله ضابط البوليس بذلك وهو أيضا من رجال الضبطية القضائية ، فلا شك أن المخدر إذا ما ضبط تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو في حالة تلبس . وفضلاً عن ذلك فإن إبلاغ الكونستابل للضابط مشاهدته المتهمة الأولى تسلم المخدر للمتهم الثاني يسبغ على هذه الواقعة وصفا آخر هو اشتراك المتهم الثاني مع المتهمة الأولى في الجريمة ولا شك أن أحكام النقض قد استقرت على أنه يجوز القبض وتفتيش شريك المتهم في جريمة متلبس بها ويكون القبض والتفتيش قد وقعا في نطاق قانوني سليم » . ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك تتحقق به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر — تلك الحالة التي شوهدت — خلافاً لما تدعيه الطاعنة الأولى — بنأى عن مسكنها فإن ضبط المخدر مع الطاعنين نتيجة تفتيش وقع عليهما من ضابط البوليس والكونستابل الممتاز وهما من رجال الضبط القضائي بحكم القانون ولو بغير ندب من السلطة المختصة يكون صحيحاً وبصح الاستناد إليه في إدانتهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٠٥)

القضية رقم ٦١٨ سنة ٢٣ القضائية :

- (أ) تقرير التفتيش . خلوه من التوقيع . لا يبطل الإجراءات .
- (ب) حكم . خطأ مادي واضح . لا يقدح في سلامة الحكم .
- (ج) تفتيش . المادة ٥١ من قانون الإجراءات . محل الاستناد إليها . لا يجوز التحدى بها في صدد التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية باذن من سلطة التحقيق .
- (د) ضبط متعلقات الجريمة . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ما بعدها . لا يترتب عليه بطلان .

١ - إنه وإن كانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من هذا التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد وقع في خطأ مادي من الكاتب بوضع نقطة على الحاء المهملة فيما جاء به عن الحكم الابتدائي وقوله إنه خالف الصواب ، فهذا الخطأ وهو من الواضح بحيث لا يدع مجالاً للشك في المراد من الحكم لا يصح أن يؤسس عليه الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه استند إلى ما يصفه بأنه خالف الصواب .

٣ - مادام الحكم قد أثبت أن التفتيش تم بانتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ، ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه

إن أمكن ذلك ، والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٠٠ التي تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التي من خصائصها .

٤ - إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (فى خصوص المضبوطات المتصلة بالجريمة) مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أحرز مواد مخدرة "حشيشا" دون مسوغ قانونى بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/١ - ٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مركز الزقازيق الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بأربعة دفعوع وهى : (أولا) بطلان إنشاء إدارة مكافح المخدرات . (وثانيا) بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش ارتكانا على المادتين ٥٥ و ٥١ من قانون الإجراءات . (وثالثا) بطلان التفتيش لأنه لم يكن فى حضور المتهم . (ورابعا) بطلان إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من قانون الإجراءات . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا : (أولا) . بفض الدفع الأربعة المقدمة من الدفاع عن المتهم . (وثانيا) بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وبتغريمه مائتى جنيه مع المصادرة بلا مصاريف . استأنف وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة . والمحكمة قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . "وقد ذكرت فى أمباب الحكم أن الدفع فى غير محلهما" . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق "التقضى .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول أن المحكمة فصلت في الدعوى بناء على تقرير تلاه أحد أعضائها ولم يوقع عليه فهو باطل بطلانا يشمل الإجراءات التي تمت ، إذ التوقيع على التقرير إجراء جوهري نصت عليه المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من هذا التوقيع وما دام غرض الشارع قد تحقّق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة فإن هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه ذكر أن الحكم الابتدائي قد خالف الصواب في بيان الواقعة وأدلة الثبوت فيها وتقدير العقوبة والتطبيق القانوني للأسباب التي تقرها المحكمة وتأخذ بها وهو تناقض بين واستناد إلى ما يصفه هو بأنه يخالف الصواب .

وحيث إن هذا الوجه مؤسس على خطأ مادي من الكاتب بوضع نقطة على الحاء المهملة وهذا الخطأ من الواضح بحيث لا يدع مجالاً لما يخوض فيه الطاعن من الجدل ومجرد تلاوة عبارة الحكم تدل على أن المحكمة تقر الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها .

وحيث إن الوجه الثالث مبنى على أن الحكم الابتدائي لم يأخذ بشهادة شهود نفى الطاعن قولاً منه بأن حضورهم في أثناء التفتيش أمر غير طبيعي ولا مسوغ له مع أن الحكم أثبت في صدره أن شيخ البلد محمود محمد رسلان كان بصاحب المحقق عند دخوله منزل المتهم .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تشير في حكمها صراحة إلى عدم أخذها بما قرره شهود نفى ، بل

يكفى أن يبين من الحكم ولو ضمنا أنها لم تجد في أقوال هؤلاء الشهود ما تطمئن إليه ، على أن الذى يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إذا طرح شهادة شهود النفى قد أورد ما يبرر هذا الاطراح .
وحيث إن مبنى الوجه الأخير أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الدفاع عنه تمسك بالمادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب لصحة تفتيش المنزل حضور صاحبه ، والثابت أن الطاعن ضبط فوق سطح بعيد عن منزل المتهم الذى ضبط به المخدر وهذا لا يتصور معه أن يكون ضبط المخدر قد تم فى حضور المتهم كما تقول المحكمة وكذلك فإن تحرير المضبوطات تم بغير حضوره ودون أن تعرض عليه ويعمل من ذلك محضر خاص يوقع عليه منه كما توجبه المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع من الطاعن ورد عليه "بأن التفتيش حصل على مرأى من الطاعن وفى حضوره" ومع هذا فإن الحكم قد أثبت أن التفتيش تم بانتداب من سلطة التحقيق مما يجعل استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ، ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتى تحيل على الإجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أيضا استنادا إلى أوراق الدوى أن المضبوطات عرضت على المتهم فور العثور عليها فانكر صلاته بها وأن محرر المحضر وضع هذه المضبوطات فى حوز مختوم بختمه وأن وكيل النيابة المحقق فض هذا الحرز فى حضور المتهم وبعد

مما يثبت أعاد ختمه . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يربط
البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها مما يجعل الأمر
فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية
القضائية ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

(٣٠٦)

القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

تفتيش . حالة تلبس . صورة واقعة .

إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء
على ندبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب صدره ويسقط على
الأرض علبه فأسرع والنقطة فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد
معه مطواة تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها —
فهذا الذي أثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس تجيز لمأمور الضبطية القضائية
تفتيشه .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنين : الأول أولا : أحرز مواد مخدرة " حشيشا
وأفيونا " بدون مسوغ قانوني بقصد الاتجار . وثانيا : أدار محلا عموميا " مقهى " بدون
خطار . وثالثا : سمح بتعاطي المواد المخدرة في مقهاه سالفة الذكر .
والثاني والثالث : أحرزا مواد مخدرة " حشيشا " بدون مسوغ قانوني وطلبت

معاقبهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
والمواد ١ و ٥ و ١٨ و ٢٠ و ٣٥ و ١/٣ - ٣ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الزقازيق الجزئية دفع كل من الحاضر عن
المتهمين ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات كما دفع ببطلان التحريز .
والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : برفض الدفع
القانونية المقدمة من المتهمين الثلاثة الخاصة ببطلان الاذن الصادر بالتفتيش
وبطلان التفتيش وبطلان التحريز . وثانيا : بمعاقة المتهم الأول عن التهمة
الأولى بالحبس مع الشغل مدة سنة والنفاذ وبتغريمه مائتي جنيه مع المصادرة
وعن التهمة الثانية بتغريمه مائتي قرش وغلق المقهى على نفقته وعن التهمة الثالثة
بتغريمه مائة قرش وغلق المقهى لمدة شهر على نفقته بلا مصاريف
وثالثا : بمعاقة كل من المتهمين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل مدة ستة
شهور والنفاذ وبتغريم كل منهما ثلاثين جنيها مع المصادرة وأعفت المتهمين
جميعا من الصروفات الجنائية . استأنف اتهمون ومحكمة الزقازيق الابتدائية
قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم
بطرق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين الأولين وإن كانا قد قررا بالطعن فى الميعاد
إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثالث " محمد حسين عطيه " قد استوفى
الشكل المقرر بالفانرن .

وحيث إنه يبنى طعنه على أنه تمسك ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم توجيه
تهمة فيه إلى شخص عدا عبد العظيم عبد الله عفيفى فما كان يجوز أن يتعدى
التفتيش إلى الطاعن ، وأن الطاعن أعاد التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية
فلم تأخذ به وقضت بتأييد الحكم الابتدائى .

وحيث إن الثابت في الحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب المقهى بناء على نذبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب صديريه ويسقط على الأرض علبة فأسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواة تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها ، وما أثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس تجيز لمأمور الضبطية القضائية تفتيشه ولا يجديده دفعه ببطلان تفتيشه بناء على الإذن الصادر بتفتيش صاحب المقهى ومن يوجد معه ، لمبا كان ذلك ، فإن الطعن لا يكون له أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣٠٧)

القضية رقم ٦٢١ سنة ٢٣ القضائية :

تلبس . صورة واقعة احراز مخدر متلبس بها .

إذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم بمجرد أن رأى الضابط المكلف بتنفيذ
التفتيش قادمًا إلى مكان جلوسه مع الطاعن ألقى بالعلبة التى بها المخدر على
الأرض ، فإن هذا المتهم يكون بما فعل قد أوجد الضابط إزاء جريمة إحراز
مخدر متلبس بها ، فيسوغ له — بصرف النظر عن الأمر الصادر بالتفتيش —
أن يفتش كل شخص كان جالسا مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده منه
فى هذا الظرف احتمال اشتراكه فى الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — أنور محمد ابراهيم الجلاد . و ٢ — أحمد كامل
محمود (الطاعن) بأنهما حازا وأحرزا ، واد مخدرة (أفبونا) فى غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥/ب و ٤٠ و
٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ — وفى أثناء نظر الدعوى أمام
محكمة بندر أسبوط الجزئية دفع كل من الحاضر عن المتهمين ببطلان التفتيش
وما ترتب عليه من إجراءات والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا ، واد
الاتهام أولا : برفض الدفوع ١ — ببطلان إذن التفتيش بالذمة للمتهمين .
٢ — بطلان تفتيش المتهم الثانى . وثانيا : بحبس كل من المتهمين سنة مع

الشغل وغرامة ٢٠٠ ج والمصادرة مع النفاذ . استأنف المتهمان ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل القانون حين قال بصحة تفتيش الطاعن في حين أن الأمر الصادر من النيابة اقتصر على الانتداب لتفتيش ثلاثة أشخاص ذكرت أسمائهم في كتاب الانتداب وهم أنور محمد الجلاد وعلى الطوبى ومحمد إبراهيم ولم يكن الطاعن من بينهم ولم تجر تحريات بشأنه ولأن المادة ٩٤ من قانون الإجراءات أجازت لقاضى التحقيق بناء على تحقيق مفتوح أن يفتش المتهم ويفتش غيره إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الجريمة في حين أن المادة ٣٠٦ من قانون الإجراءات تمنع النيابة من تفتيش غير المتهمين أو من تفتيش منازل غير منازلهم بدون إذن من قاضى التحقيق .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال بصدد تفتيش الطاعن "إن اليوزباشى أحمد حسن إبراهيم استصدر إذنا من النيابة بتفتيش أنور محمد الجلاد وعلى الطوبى ومحمد إبراهيم وتفتيش منازلهم ومن يوجد معهم وقت إجراء التفتيس للبحث عن مواد مخدرة أو أية ممنوعات أخرى وأنه لما أذنت النيابة بذلك وقام معه الكونستابلان أحمد طه كريم وأحمد مكى والحاوئش على راضى والأومباشى كامل عبد الله وعبد المجيد جاد الكريم والعساكر محمد عبد الال ومحمد عبد المجيد وحسن على وعبد الله عبد الرحيم وتوفيق عوض من قوة الفرع واستقلوا السيارة إلى غرب البلد ومنها إلى جنينة الهلالى وترجلوا من السيارة قرب المكان الذى اعتاد المراد تفتيشهم توزيع المخدرات على المدمنين فيه وجروا إلى هذا المكان وهو يجاور غرزة أحمد بجنينة الهلالى وبوصلهم إلى الغرزة وجدوا المتهم الأول جالسا أمام بابها من الجهة الغربية

ويجلس بجوار المتهم الثانى (الطاعن) ويجلس داخل الفرزة بعض الأهالى وأضاف الشاهد إلى ذلك أنه بمجرد رؤية المتهم الأول لأفراد القوة التى كانت تبعد عنه حوالى ثلاثة أمتار أخرج من جيب جلبابه الأيمن علبة وألقى بها على الأرض بجواره محاولا الهرب فأمسك به الشاهد بينما التقط الكرنستابل أحمد طه كريم العلبة وأعطاهما للشاهد المذكور الذى فتحها ووجد بها أفيونا وبتفتيش المتهم لم يثر معه على مخدرات ، كما أنه بتفتيش المتهم الثانى (الطاعن) وجد بجيب جلبابه الأيمن قطعة من الأفيون .

ومن حيث إنه لما كان المتهم الأول بمجرد أن رأى الضابط المكلف بتنفيذ التفتيش الذى نذبه النيابة لإجرائه قادما إلى مكان جلوسه مع الطاعن ألقى بالعلبة التى بها المخدر على الأرض فأوجد الضابط بذلك إزاء جريمة إحراز مخدرات متلبس بها مما يسوغ له بصرف النظر عن الأمر الصادر بالتفتيش أن يفتش كل شخص كان جالسا مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده معه فى هذا الظرف احتمال اشتراكه فى الجريمة ويتعين لذلك رفض الطعن .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار ابراهيم خليل رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٣ القضائية :

(٣٠٨)

نقض . سلطة محكمة النقض . حكم طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات يفيد منطوقه أنه أوقع عقوبات متعددة بتعدد الجرائم . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ يجعلها عقوبة واحدة .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد جرى منطوقه بما يفيد أن العقوبات التى أوقعها متعددة بتعدد الجرائم التى دان كل طاعن من الطاعنين بها ، فلمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمين فيما قضى به من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصحيح الخطأ بجعلها عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن عن الجريمتين اللتين دينا بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا . المتهم الأول : ضرب عمدا فؤاد محمد خليفه بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام الجمجمة مساحته ١ × ١,٥ سم وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وثانيا : الثانى والثالث : اتفقا مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة — بأن اتحدت إرادتهما على ارتكابها معه وصحباه إلى محل

الواقعة لشد أزره فوقعته الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثالثا :
الثاني والثالث أيضا ضربا على سليم أحمد فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالقرار
الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وكان ذلك
مع سبق الاصرار والترصد . ورابعا : الأول : أيضا اشترك مع المتهمين الثاني
والثالث في ارتكاب الجريمة سابقة الوصف بطريق الاتفاق والمساعدة بأن
انفتحت إرادته معهما على ارتكابها وصحبهما إلى محل الحادث لشد أزرهما فوقعته
الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة
المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ - ٤٠ ، ٢ - ١/٢٤٠ ،
٢ - ١/٢٤١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وقد ادعى فؤاد محمد خليفه
بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة
جنايات قضا قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢
و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة محمد على حسين الشهير
بمحمي وفهمي حسين على وعبد الموجود حسين على بالسجن لمدة ثلاث سنين عن
كل من التهمتين المنسوبتين لكل منهم وبالزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعي
بالحق المدني فؤاد محمد خليفه مبالغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية وبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد إذ ذكر
أن المجني عليه فؤاد محمد خليفه شهد بأنه بينما كان في طريقه إلى عمله ومعه المجني
عليه الثاني على سليم والشاهد أبو سريع سليم إذ خرج عليهم الطاعنون الثلاثة من
زراعة القصب واعتدى عليه الطاعن الأول بالضرب فأحدث به الإصابات التي

مخلفت عنها العامة برأسه وأن الطاعنين الآخرين ضربا زميله على سليم مع أنه لم يذكر في شهادته أمام قاضى التحقيق ولا أمام المحكمة أن الطاعنين الثانى والثالث ضربا زميله المذكور بل شهد أمامهما بما يفيد غير ذلك — وأن الحكم أسند إلى الشاهد أبو مريع سليم أنه شهد بأن الطاعنين الثلاثة خرجوا عليهم وانها لوا بالضرب على الحبنى عليهما مع أنه شهد أمام قاضى التحقيق وأمام المحكمة بأنه لم يتعرف إلا على الطاعن الأول دون غيره . وأضاف الطاعنون أن الحكم المطعون فيه استخلص اشتراك الطاعنين الثانى والثالث مع الطاعن الأول فى جريمته واشتراكه معهما فى الجريمة التى ارتكباها من ضلة قرايتهم ووجودهم معا وتعاونهم على هذه الجرائم وشدهم أزر بعضهم بعضا وهروبهم معا مع أن هذا لا يكفى دليلا على الاشتراك الذى أخذهم به ، وأن الحكم لم يرد على ما قاله الدفاع عن الطاعنين من أن الظلام كان سائدا وقت الحادث الذى وقع وسط زراعة القصب مما تـمـنـر معه الرؤية ، ولكن المحكمة حددت وقت الحادث بأنه بعد الغروب وقبل العشاء وهو تحديد غير دقيق لا يقنع فى شأن إمكان الرؤية أو عدم إمكانها ، وأن الحكم أخذ الطاعنين بتربصهم للحبنى عليهما فى طريقهما المعتاد دون أن يبين كيفية علمهم بمرور الحبنى عليهما من هذا المكان وانتفت عما طلبه الدفاع من معاينة مكان الحادث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحبنى عليه نؤاد محمد خليفه والشاهد أبو مريع سليم قررا بالمحضر الذى حررته النيابة العامة بما يتفق وما أورده الحكم من مؤدى شهادتهما ، ولما كان للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد فى محضر النيابة دون ما شهد به أمام قاضى التحقيق أو أمامها بالجلسة بغير أن تكون مكلفة ببيان الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذى تأخذ به ، وكان الحكم قد بين أفعال الاشتراك وسبق الاصرار والترصد التى أخذ الطاعنين بها من اتفاقهم وتبلييتهم النية على الانتقام من الحبنى عليهما بالاعتداء عليهما فى المكان الذى يعلمون أنهما يمران به كل يوم فى طريقهما إلى عملهما ومن ترصدهم لهما فى زراعة القصب

التي تحنف بهذا الطريق حيث اعتدى الطاعن الأول على المجنى عليه الأول بضربه فأحدث برأسه الإصابة التي تخلفت عنها العاهة كما اعتدى الطاعنان الثاني والثالث على المجنى عليه الثاني وأحدثا به الإصابات التي شوهدت به وأثبت الحكم على هذين الطاعنين فضلا عن ذلك مساءلتهما للطاعن الأول في اعتدائه على المجنى عليه الأول ومساعدة هذا الطاعن لهما في اعتدائهما على المجنى عليه الثاني وذلك بالمعاونة وشد الأزر في الاعتداء ، وكان الحكم قد أورد على ذلك كله أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان لاجدوى للطاعنين مما ينعونه على الحكم بشأن التردد ومكانه ما دام ظرف سبق الإدمرار قائما في الدعوى ، وكان ما أورده الحكم بشأنه صحيحا لا مطمئن لهم عليه . هذا إلى أنه لا يبين من محضر الجلسة أن الدفاع عنهم طلب إلى المحكمة معاينة مكان الحادث بل قال إن القضية خالية من المعاينة ثم ترفع في موضوع الدعوى وتلك عبارة لا تفيد طلبا جازما لإجراء المعاينة مما يصحح أن ترتبط باجابه أو بالرد عليه ، ولما كان الحكم قد استخلص من شهادة الشهود ما ذكره عن وقت وقوع الحادث وعن تعرف المجنى عليهما وزميلهما على الطاعنين استخلاصا سائغا لوقوع الاعتداء بالعصى وما يصاحب ذلك من تلاحم فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون له محل إذ هو مجادلة منهم في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقد جرى منظوقه بما يفيد أن العقوبات التي أوقعها متعددة بتعدد الجرائم التي دان كل طاعن من الطاعنين بها ، ولما كان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمين من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصحيح الخطأ بجعلها عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن عن الجريمتين اللتين دينا بهما ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين مصطفى حسن
رحمن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣٠٩)

القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . دفاع يقوم على مسألة فنية بينها المدافع للمحكمة وطلب استجلاء حقيقة الواقع فيها .
عدم اجابته وإغفال الرد عليه . قصور .

إذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب أمام محكمة الدرجة الأولى إعلان المهندس
الفنى الذى عين السيارة لمناقشته في تقريره الذى قدمه للتحقق ولكى يفسر للمحكمة
سبب انحراف السيارة بفجأة الى اليمين ان لم يكن لذلك ما يبرره، فصرحت المحكمة
بذلك، ولكنها قضت بادانة الطاعن دون أن تسمع هذا الشاهد الذى حضر احدى
جلسات المحاكمة ثم لما استأنف الطاعن تمسك في مذكرته المرخص له في تقديمها
الى المحكمة بطلبه المشار اليه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه
دون اجابة هذا الطلب ، فان حكمها يكون قاصرا اذ أن دفاع الطاعن يقوم
على مسألة فنية بينها للمحكمة وطلب اليها استدعاء المهندس الفنى لأخذ رأيه فيها
استجلاء لحقيقة الأمر في سبب الحادث، فلم يكن يصح عدم اجابة هذا الطلب
مع اغفال الرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل
على محمد وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته وعدم اتباعه اللوائح بأن قاد
السيارة بسرعة ودون أن ينبه المادرة فصدم عربة كارو وكان بها المجنى عليه

فانقلبت وحدثت اصاباته التي أدت لوفاته . وثانيا : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إحداث اصابة محمود حسن اسماعيل المجنى عليه المبينة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونه وعدم اتباعه اللوائح السابق ذكرها . وثالثا : تسبب باهماله السابق الوصف في موت حمار لعبد المجيد مبروك . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٣٨٩ ، ٢٣١ من قانون العقوبات وقد ادعى محمد عبد المجيد مبروك بصفته وليا شرعيا على ابنه محمد بحق مدنى قدره ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة ببا الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيتها لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى المدنى حياض ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت و٢ جنية أتعاب محاماه والمصاريف . فعارض وقض في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت فيه حضوريا أولا بالنسبة للدهوى الجنائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبالنسبة للدعوى المدنية بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والزم رافعها بالمصروفات بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع في مذكرته التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بأن التصادم الذي حصل بين السيارة التي كان يقودها وبين عربة النقل التي كانت تقل المجنى عليها وتسبب عنه وفاة أحدهما وأصابة الآخر كان سببه أن عجلة القيادة اختلت في يده فانحرفت السيارة بخافة إلى اليمين ولم يتمكن من مفاداة الحادث . وأنه طلب إلى المحكمة استدعاء المهندس الفنى الذى عين السيارة لمناقشته في سبب انحراف السيارة سيما وأن محكمة الدرجة الأولى قد فاتها ذلك رغم قرارها الصادر بجلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ باستدعاء الخبير الفنى . ولكن المحكمة الاستئنافية قد دانت دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مما يفنده مما يجعل حكمها قاصرا قصورا يعيبه مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن طلب أمام محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ اعلان المهندس الفني الذي عاين السيارة لمناقشته في تقريره الذي قدمه للمحقق ولكي ينسب للمحكمة سبب انحراف السيارة بخاة إلى ائمين إن لم يكن لذلك ما يبرره . فصرحت المحكمة بذلك . ولكنها قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع هذا الشاهد الذي حضر إحدى جلسات المحاكمة (جلسة ١٩٥١/١٠/٨) فامتأنف الطاعن — ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعن في مذكرته المرخص له بتقديمها بطلبه المشار إليه آنفا ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إجابة هذا طلب . وما كان دفاع الطاعن يقوم على مسألة فنية بينها للمحكمة وطلب إليها استدعاء المهندس الفني لأخذ رأيه فيها استجلاء لحقيقة الأمر في سبب الحادث فإن عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه يجعل الحكم قاصرا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن داود وأبيس غالي ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٠)

القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢٣ القضائية :

تزوير . بطاقات الشخصية . تغيير الحقيقة فيها معاقب عليه بعقوبة اللجنة . كذلك اصطفاها .

إنه لما كانت البطاقات الشخصية بطبيعتها أوراقا أميرية لصدورها من
جهة أميرية هي وزارة الشؤون الاجتماعية فإن تغيير الحقيقة فيها يكون
جناية تزوير في أوراق أميرية . ألم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة اللجنة
فانه في هذه الحالة يجب عده جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات .
ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات
الشخصية قد نصت على " أن كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي
يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها أو أحدث كذلك تغييرا
في بيانات هذه البطاقات أو انتحل شخصية غيره أو استعمل بطاقة ليست له
يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين " .
فذلك مفاده أن تغيير الحقيقة في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع الأحوال
بعقوبة اللجنة — ولا يقدح في ذلك أن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير
البيانات المثبتة من قبل وأنه لا يشمل حالة الاصطناع إذ لا فرق في الواقع
ولا في القانون بين هذا النوع من التغيير وبين اصطناع البطاقة الشخصية
على غرار البطاقة الصحيحة فإن كلا النوعين تزوير ، أدى حكمه واحد ولا يقبل
عقلا أن يعد أحدهما جناية والآخر جنحة . وإذن فالحكم الذي يقضى باعتبار
جريمة اصطناع البطاقة الشخصية التي قارنها الطاعن جناية تزوير وقض عليه
بعقوبتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو بطاقة شخصية وذلك بوضع إمضاءين واسم مزورة بأن وقع بامضاء نسب صدورها إلى حضرة مأمور قسم الرمل وبامضاء نسب صدورها إلى موظف البطاقات الشخصية بالقسم المذكور ووضع اسم سعيد كمال عبد الرازق أباطة على أنه اسمه . وثانيا : استعمل البطاقة الشخصية المزورة سائفة الذكر بأن قدمها إلى الملازم حسين طه الضابط بقسم المنشية لإثباتا لشخصيته مع علمه بتزويرها . وثالثا : لبس علانية كسوة رسمية لضابط بوليس بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٥٦ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع التهم المنسوبة إليه وإضافة المصاريف الجنائية على جانب الحكومة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مؤدى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام المحكمة باعتبار الواقعة جنحة منطبقة عليها المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع واعتبر الواقعة جنائية تزوير منطبقة عليها المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات وقالت في تبرير ذلك إنه يتعين عند تطبيق القوانين الخاصة وجوب التقيد بصريح نصوصها وبالحالات الواردة فيها وقد حددت المادة ١٢ من قانون البطاقات الشخصية هذه الحالات وليس من بينها حالة اصطناع بطاقة مزورة وهي التي قارنها الطاعن مما يتعين معه تطبيق نصوص القانون العام في هذه الحالة - مع أن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه مردود بأن قانون البطاقات الشخصية قد نص على عقوبة جنحة مماثلة للعقوبة

المنصوص عنها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات الخاص بتزوير تذاكر المرور واصطناعها — الأمر الذي يدل على أن المشرع إنما قصد بذلك وضع عقوبات مخففة في هذه الحالات المشابهة — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن بعقوبة جنائية التزوير يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما كانت البطاقات الشخصية بطبيعتها أوراقا أميرية لصدورها من جهة أميرية هي وزارة الشؤون الاجتماعية فإن تغيير الحقيقة فيها يكون جنائية تزوير في أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة الجنحة فإنه في هذه الحالة يجب حده جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية قد نصت على " أن كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها أو أحدث كذلك تغييرا في بيانات هذه البطاقات أو انتحل شخصية غيره أو استعمل بطاقة ليست له يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها أو بأحدى هاتين العقوبتين " . — ولما كان يستفاد من ذلك أن تغيير الحقيقة في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنحة — ولا يقدح في ذلك أن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات المثبتة من قبل وأنه لا يشمل حالة الاصطناع إذ لا فرق في الواقع ولا في القانون بين هذا النوع من التغيير وبين اصطناع البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحيحة فإن كلا النوعين تزوير مادي حكمه واحد ولا يقبل عقلا أن يعد أحدهما جنائية والآخر جنحة — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار جريمة اصطناع البطاقة الشخصية التي قارفها الطاعن جنائية تزوير وقضى عليه بعقوبتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون على الوقائع المثبتة فيه تطبيقا صحيحا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك باعتبار الواقعة جنحة معاقبا عليها بالمادتين ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ و ١٥٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من هذا القانون .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١١)

القضية رقم ٤٤٤ سنة ٢٣ القضائية :

دعوى مدنية . تحلى المحكمة الجنائية عن الفصل فيها على أساس أن ذلك يحتاج لتحقيق طوئيل
لا يتسع له وقت المحكمة . لا غبار عليها في ذلك . يجب على المحكمة في هذه الصورة أن تحيل الدعوى
الى المحكمة المدنية . حكمها بعدم الاختصاص . خطأ .

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر
في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى
بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك مالم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات
يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل
المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف . وإذن فإذا كانت المحكمة الجنائية
قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق
لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلى يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون ،
ولكن إذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فإنها تكون
قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى الى المحكمة المدنية ، ويتعين
على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقا لنص المادة
٢/٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه شرع في الحصول على مبلغ ٣٠.٠٠٠ ثلاثين ألف جنيه من شركة مصر لعموم التأمينات وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام شركة مصر للتأمينات بأنه احترق بأجرانه بناحية كفر شبراهور محصولات زراعية تفي بهذه القيمة وطلب إليها تأمينها ضد الحريق ودفع بوليسة التأمين فعلام ادعى بحصول الحريق بها وطالب الشركة بقيمة التأمين ودعم هذه الادعاءات بأوراق ومستندات صورية قدمها للشركة ودال بها على ملكيته لمساحة ٨٢٤٧ فداناً بناحية حوش عيسى وبأنه نقل محصولاتها إلى أجرانه بكفر شبراهور في حين أنه لا يملك هذا القدر من الأطنان بالناحية المذكورة ولم يحصل النقل وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تقدم الشركة بشكاواها ورفضها دفع قيمة التأمين وطابت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣٣٦ من قانون العقوبات. وقد ادعت شركة مصر للتأمين بحق مدني قدره ٢٥ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ومحكمة عابدين الجزئية قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل التعويض بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية، استأنف المتهم والنيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها غيابياً بالغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس وتأيبه فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية و ٥٠ قرش أتعاب محاماه للمدعية بالحق المدني بلا مصاريف جنائية، عارض المتهم وقضى في معارضته أولاً : بالغاء الحكم المعارض فيه وثانياً . بانقضاء الدعوى الجنائية لمضي المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه وثالثاً بعدم اختصاص هذه المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية. ورابعاً باعفاء المتهم من المصروفات الجنائية وخامساً بإلزامه بالمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه للمدعية بالحق المدني. فطمعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المتهم لم يحضر في أول جلسة للمعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي وهي جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ الذي قضى بعقوبة الحبس مع التنفيذ فكان واجبا حضور المتهم بنفسه أو بوكيل وهو لم يكن حاضرا بنفسه ولا بوكيل يمثله قبل جلسة المعارضة الأولى ولا بعدها مما يجعل العذر الذي أبدى أخيرا مقبولا من لا صفة له في تقديمه وكان ذلك يستتبع أن تقضى المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإن يصبح الحكم في الدعوى المدنية نهائيا على أنه ما كان يسوغ قانونا للمحكمة المطعون في حكمها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ذلك بأن المادة ٢/٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه لا تأثير لسقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها على سير الدعوى المدنية التي رفعت تابعة لها.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن وكيل المتهم الأستاذ كامل يوسف المحامي طلب التأجيل فأجابته المحكمة إلى ما طلب وبالجلسة التالية وهي جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ حضر المتهم ومعه الأستاذ عدلى السنيى المحامي وطلب التأجيل فأجيب أيضا وبعد ذلك تداولت القضية عدة جلسات مثل المتهم بشخصه في بعضها وبوكيل عنه في البعض الآخر وبجلسة ٤ مايو سنة ١٩٥٢ لم يحضر المتهم وحضر محاميه الأستاذ عدلى السنيى بتوكيل ثابت يحضر تلك الجلسة وأبدى أن موكله متغيب في الخارج فلم يتيسر حضوره، وبجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية لمضى المدة وبراءة المتهم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية، لما كان ذلك وكان المتهم قد حضر بعض جلسات المحاكمة بشخصه كما حضر عنه محامون موكلون بالجلسات الأخرى فإن قضاء المحكمة في موضوع الدعوى هو قضاء لا عيب فيه ويكون ما تنازع فيه الطاعة من انعدام صفة من حضر عنه لا محل له .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه عند تحدّثه عن الدعوى المدنية قال
”وبما أن الفصل في الدعوى المدنية محتاج لتحقيق لا يتسع له وقت القضاء
الجنائي فالمحكمة لهذا تتخلّى عن الفصل فيها للقضاء المدني“ وكانت المادة ٣٠٩
من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى
الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية
أو المتهم وذلك ما لم ترا المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء
تحقيق خاص ينبئ عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة
الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف — لما كان ذلك ، فإن تتخلّى المحكمة
الجنائية عن الدعوى المدنية للقضاء المدني قد تم في حدود ما رخص به القانون
لها إلا أنها أخطأت في القضاء بعدم الاختصاص وكان يجب عليها أن تحكم
باحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ويتعين لذلك تصحيح هذا الخطأ والحكم
بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة ٣٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

جاسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدي
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأيس غالى أعضاء .

(٣١٢)

القضية رقم ٦٢٣ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) تموين . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر . معاقب عليه لذاته بصرف النظر
عما إذا كان المطلوب منه سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا .

(ب) تموين . اعلان جدول الأسعار التي تعينها لجنة التسعيرة . متروك للمحافظ أو المدير
العمل على تحقيقه .

١ - إذا كانت التهمة المسندة إلى الطاعن هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة
بالسعر المقرر ، فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به
طلب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن .

٢ - إن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت
في الفقرة الثالثة منها على أن يعان المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها
اللجنة ، في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية التي
يصدر بها قرار المحافظ أو المدير ، لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن
في الجريدة الرسمية ، كما هي الحال في القوانين والقرارات المكجلة أو المنفذة لها
لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة فوق كونها محلية ، مما خول
المدير أو المحافظ ، بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - إصدار ما يراه
كفيلا بتحقيق إذاعتها على ساكني المديرية أو المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف
كل إقليم وحدد لها يوما معينًا من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : امتنع عن بيع سلعة مسعرة "لحوم" بالسعر المقرر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ ومحكمة بندر الفيوم الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ١٠٠ ج وأمرت بالمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل تجارة المتهم لمدة سنة على نفقته وأعفته من المصاريف. استأنف المتهم والنيابة . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول من طعنه إن المحكمة أخطأت في فهم حقيقة الواقعة فقالت في آخر حكمها المطعون فيه إن المتهم لم ينكر في أقواله محضر البوليس علمه بالسعر الجبرى وتحديد من الجهات المختصة في حين أن التهمة هي امتناعه عن البيع وترتب على هذا الخطأ في الفهم أنها رفضت دفاع الطاعن ويضيف أن جدول الأسعار لم يعلن عنه في مديرية الفيوم طبقا لما يقتضيه القانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فإن هذا القانون ينص على أن المحافظ أو المدير يعلن جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار المدير أو المحافظ ومن ثم كان قرار المدير أو المحافظ بتعيين الكيفية التي يعان بها عن جدول الأسعار مكملا للقانون ويجب إعلانه في الجريدة الرسمية فاذا لم يتم هذا الإجراء فلا يكون هناك جدول أسعار إذ لا يكتفى أن يسمع التاجر بالأسعار عن طريق الاشاعة .

ومن حيث إن الوجه الأول مردود بأن التهمة المسندة إلى الطاعن والتي دأته فيها الحكم هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان أو لم يكن مقصودا به طلب سعر يزيد عن

السعر المحدد وأما عن نشر قرار المدير الخاص بكيفية إذاعة الأسعار فإن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ إذ نصت في الفقرة الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كشأن القوانين والقرارات الممثلة أو المنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوفة فوق كونها محلية ولهذا فإن القانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ قد خول المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلا بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ما كنى المديرية أو المحافظة مراعى في ذلك ظروف كل إقليم وحدد لها يوما معينا من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن كما استظهر الحكم من أقوال الطاعن في التحقيقات علمه بجدول الأسعار — لما كان ذلك ، وكان باقي ما أثاره الطاعن في طعنه لا يعدو الجدل في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تطلب إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن برهته يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل نجدي وحميد داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٣)

القضية رقم ٦٢٦ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة . عدم منع المحكمة أيهما من إبداء الدفاع .
[لا إخلال بحق الدفاع .

إن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ، ما دامت المحكمة لم تمنعهما عن إبداء الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير مادی في ورقة رسمية هي إقرار اللجنة القروية بناحية أبو مناع بحري على استمارة طلب أسمدة من بنك التسليف الزراعي المصري فرع دشنا باسمه ، وذلك بوضع إمضاءات مزورة بأن وقع تحت خاتمي العمدة والشيخ بالاستمارة بامضائين مزورين نسب صدورهما على خلاف الحقيقة إلى عمدة وشيخ الناحية . (وثانيا) استعمل أيضا الاستمارة المزورة سائلة الذكر بأن قدمها إلى بنك التسليف الزراعي المصري فرع دشنا للتصريح بالصرف مع علمه بتزويرها . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها غيابيا عملا ، مواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات

بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيا لوقف تنفيذ العقوبة وأعفته من المصروفات الجنائية . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم القياسي المعارض فيه ، استأنف . ومحكمة قنا الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء معاون زراعة دشنا لسؤاله عن الإجراءات التي تتبع في تحرير استمارة صرف السباد من بنك التسليف الزراعي أو أن تأمر المحكمة بضم الأوراق الخاصة بالاستمارة موضوع الدعوى المودعة مكتب الزراعة بدشنا للتحقق مما إذا كانت التوقيعات التي وجدت عليها وضعت بمعرفة أعضاء لجنة القرية أو بمعرفة الطاعن فقررت المحكمة إصدار قرارها في آخر الجلسة غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تستمع إلى دفاع الطاعن بعد سماع أقوال الشاهد السالف الذكر، وفي ذلك إخلال بحق الدفاع ، ويضيف الطاعن أن المحكمة قالت في حكمها ما يفهم منه أن الاستمارة كانت عند تقديمها لتفتيش الزراعة تحمل التوقيعات المزورة دون أن تتحقق مما إذا كان هذا صحيحا أم أن الاستمارة قدمت لمكتب الزراعة خلوا من التوقيعات ثم وضعت عليها التوقيعات بعد ذلك .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر الجلسة أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت دفاع الطاعن أمرت باستدعاء بعض الشهود الذين رأت لزوما لسماع شهادتهم ثم سمعتهم في جلستين متعاقبتين ، وفي الجلسة الأخيرة بعد سماع هؤلاء الشهود طلب الدفاع استدعاء مهندس زراعة دشنا فلما قرر مهندس زراعة قنا الذي كان حاضرا بالجلسة أن المهندس المذكور فصل من الخدمة عاد الدفاع وطلب ضم الأوراق

الخاصة بالاستمارة موضوع الدعوى المودعة مكتب زراعة دشنا ، وبعد ذلك قضت المحكمة في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها وعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده وقال عن طلب سماع شهادة مهندس زراعة دشنا إنه فصل أخيرا من الخدمة ، وكان الطاعن لم يبين لمحكمة الموضوع العلة في طلب ضم الأوراق التي طاب ضمها وكان ما يدعيه من أن المحكمة أجلت إصدار قرارها في شأن طلب ضم هذه الأوراق لآخر الجلسة غير ثابت بمحضرها ، وكان سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دام أن المحكمة لم تمنعهما عن إبداء الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣١٤)

القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . التقرير بالظعن وتقديم الأسباب . ما يشترط لامتداد الميعاد بعد الثمانية عشر يوما
المقررة بالمادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

إن المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية تشترط لامتداد ميعاد الظعن
بعد الثمانية عشر يوما أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم
في الثمانية الايام التالية لصدوره ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر
بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن بالظعن فيه بطريق النقض في ١٣ من
الشهر المذكور ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم ايداع الحكم مختموما
في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ، أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون للتقرير
بالظعن وتقديم الأسباب — فإن هذه الشهادة لا تكون مجدية في امتداد الميعاد
ويكون الظعن غير مقبول شكلا ولا يلتفت الى الاسباب المقدمة بعد الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه شرع في قتل محمد سالم الدفراوى عمدا بأن
طعنه بسكين عدة طعنات في جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات
المبينة بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اسعاف
المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من قاضى الاحالة احالته الى محكمة الجنايات

لمناقشته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك ، ومحكمة جنائيات دمنهور قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم الشحات سالم الدفراوي سنتين مع الشغل . فاعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٣ من الشهر المذكور ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم ايداع الحكم مختوما في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه . ولما كانت المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية تشترط لامتداد ميعاد الطعن بعد الثمانية عشر يوما أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، فإن الشهادة المقدمة من الطاعن بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد ، ولذا فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ولا يلتفت الى الأسباب المقدمة بعد الميعاد .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٥)

القضية رقم ٩١ سنة ٢٣ القضائية :

نقد . تصدير أوراق نقد إلى الخارج . مجرد دخول شخص الدائرة الجمركية بمبلغ يزيد على
عشرين جنيها . لا يكفي لقيام جريمة الشروع في تصدير أوراق النقد . لا بد من استظهارنية
التصدير .

إن مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيها في الدائرة الجمركية —
على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ — لا يكفي وحده لقيام أركان
جريمة الشروع في تصدير أوراق النقد المضبوطة ، فالحكم الذى يعاقب على مجرد
هذا الفعل دون أن يستظهر فيه التصدير يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه صدر أوراق النقد المصرى المبينة بالمحضر
دون أن يتبع الأوضاع المقررة من وزير المالية — وطلبت عقابه بالمواد ٩٠٢
من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقرار
الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ومحكمة بورسعيد الجزئية قضت فيها حضوريا
بعملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات و ٢ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير المالية رقم ٥١
لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٥٣ لسنة ١٩٤٩ مع تطبيق
المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم مائة جنيه مصرى والمصادرة

وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة خمس سنرات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية فاستأنف. ومحكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه فى تهمة الشروع فى تصدير أوراق النقد المصرى المبينة بالمحضر دون اتباع الأوضاع المقررة بمعرفة وزير المالية اعتمد فى قضائه هذا على ضبط الطاعن داخل الدائرة الجمركية ومعه مبلغ ١٤٧ جنيتها و ٣٠٠ مليم دون أن يستظهر الفعل الذى عده شروها فى التصدير ودون أن يتحدث عن القصد الجنائى ويستظهره.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد ما دفع به الطاعن من حسن نيته واعتياده دخول الدائرة الجمركية بمثل المبلغ الذى ضبط معه دون أن يلقى ممانعة من موظفى الجمرك وتحدث بعد ذلك عما قاله رجال الجمرك فى صدد تحقيق هذا الدفاع ثم تحدث عن الجريمة وأداتها فقال : "ومن حيث إن المتهم ضبط ومعه ١٤٧ جنيتها و ٣٠٠ مليم فى حين أنه غير مسموح له بالدخول بأكثر من عشرين جنيتها فىكون قد شرع فى تهريب النقود وتكون التهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق على المواد التى طبقها محكمة أول درجة " ولما كان مجرد الدخول بمبلغ يزيد على العشرين جنيتها إلى الدائرة الجمركية على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا يكفى وحده لإقيام أركان الجريمة التى دين بها الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن قيام نية تصدير أوراق النقد المضبوطة مع الطاعن ولم يستظهرها وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يتحدث كذلك عن القصد الجنائى فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه.

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٦)

القضية رقم ٦٢٨ سنة ٢٣ القضائية :

تنظيم . حكم . تسبيه . صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم . ترتب آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل . الحكم ببراءة المتهم بترميم واجهة منزله دون بيان ما إذا كان البناء واقعا على جانب طريق عام أو داخلا في طريق مزعع لإنشاؤه . قصور .

إن صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم ترتب عليه — طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض — آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل ، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملك المبنى المقرر إدخالها في الطريق المزعم لإنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتهم . وإذن فمتى كان الحكم قد قضى بالبراءة تأسيسا على أنه لم يصدر مرسوم بنزع الملكية دون أن يمحض الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام ، فإن الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية دسوقي وهبه (المطعمون ضده) بأنه : قام بترميم واجهة منزله البارزة عن خط التنظيم قبل الحصول على رخصة من السلطة القائمة بأعمال التنظيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١١/١ و ١٤ و ١٥ من ديكريتهو التنظيم الصادر

في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ و ٣٩٥ من قانون العقوبات . ومحكمة منفلووط الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطاعت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم بناء على أنه لم يصدر مرسوم بنزع ملكية المنزل الذي قام بترميم واجهته ، مع أن أعمال البناء والتقوية في الأملاك الواقعة خارج خط التنظيم المعتمد وعلى جانب طريق عام موجود بالفعل هي مما تنطبق عليه المادتان الأولى والحادية عشرة من ديكريته التنظيم الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم قد أسس ذلك على أن له بوصف كونه مالكا الحق في تقوية وترميم بناء منزله الخارج عن خط التنظيم الذي صدر مرسوم باعتماده ما دامت ملكيته لم تنزع بعد . ولما كان صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم تترتب عليه — طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ ، فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل ، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملك المبنى المقرر إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة تأميسا على أنه لم يصدر مرسوم بنزع الملكية دون أن يخص الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام فإن الحكم يكون قاصرا ويتمين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٧)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ٢٣ القضائية :

تفتيش . إذن ذكر به أنه صدر الساعة ١٢ مساء . استيضاح المحكمة من وكيل النيابة الذى أصدره
أنه أصدره الساعة ١٢ ظهرا وأنه بناء على ذلك سابق لإجراءات القبض والتفتيش . لا يقبل الجدل
في ذلك أمام محكمة النقض ، لكون الأمر موضوعا .

إذا كان إذن التفتيش مبينا فيه أنه حرر يوم إصداره الساعة ١٢ مساء ،
ولكن المحكمة استوضحت وكيل النيابة الذى أصدره فقرر أنه أصدره الساعة ١٢
من ظهر ذلك اليوم وأنه ذكر كلمة مساء على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين
يبدأ القسم الثانى وهو المساء ابتداء من الساعة ١٢ ظهرا ، وإزاء ما قرره وكيل النيابة
من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الإذن سابقا على إجراءات القبض والتفتيش ،
فالجدل في ذلك أمام محكمة النقض يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : أحرز مواد مخدرة (حديدات وأفوننا)
في غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه عائدا ، وطالبت عتابه بالمراد ١ و ٢
و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة الاسماعيلية
الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة ، وأمام
محكمة بور سعيد الابتدائية التى نظرت هذا الاستئناف دفع الحاضر مع التهم
ببطلان إجراء القبض والتفتيش ، وبعد أن أنهت سماع لدوى قضت بحضوريا

باجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع ببطلان التفتيش وبحبس المتهم
سنتين مع الشغل وتغريمه أربع مائة جنيه وأمرت بالمصادرة . فطعن المحكوم عليه
في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال
وشابه بطلان الإجراءات وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام المحكمة بأن إذن التفتيش
صدر من النيابة في ١٢/٦/١٩٥٢ الساعة الثانية عشرة مساءً ومضى التحقيق الذي
أجراه البوايس محرر في الساعة التاسعة والخامسة والاربعين مساءً من نفس اليوم ،
ومفاد ذلك أن الإذن قد صدر بعد حصول التفتيش ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفع بمقولة
إن وكيل النيابة الذي أصدر الإذن فسر عبارته بأن المقصود هو الساعة الثانية عشرة
ظهراً ، وكان يجب على المحكمة أن لا تأخذ بهذا التفسير لمخالفته لما هو ثابت
بصدر الإذن الصادر بالتفتيش ، ولأن المراد منه هو تصحيح إجراء وقع باطلاً .

وحيث إن الحكم قد رد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن بقوله : "وحيث
إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان إجراء القبض والتفتيش ، وقال شرحاً لذلك
إن إذن النيابة صدر في ١٢/٦/١٩٥٢ الساعة ١٢ مساءً أى منتصف الليل ، في حين
أن محضر البوايس فتح الساعة التاسعة والخامسة والاربعين مساءً بنفس التاريخ ، فيكون
سابقاً على إذن التفتيش ، وحيث إنه بالاطلاع على إذن التفتيش تبين أنه صادر بتاريخ
١٢/٦/١٩٥٢ الساعة ١٢ مساءً ، وقد استوضحت محكمة أول درجة وكيل النيابة ،
مصدر الإذن فقرر أنه أصدره في الساعة ١٢ من ظهر ذلك اليوم ، وأنه ذكر
كلمة مساءً على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء

ابتداء من الساعة ١٢ ظهرا — وحيث إنه أزاء ما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أنه أصدره في ظهر يوم فتح محضر التحقيق وما جاء بتفسيره من تقسيم اليوم إلى قسمي المساء والصباح، وما أثبتته من كلمته الساعة ١٢ مساء بناء على ما يقوم في ذهنه من ذلك التفسير، يكون الإذن قد صدر سابقا على إجراءات القبض والتفتيش تلك الإجراءات التي وقعت صحيحة، ومن ثم يتعين رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش“. وبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد انتهت من بحث دفاع الطاعن إلى أن الأمر بالتفتيش كان سابقا على انتقال الضابط لإجرائه — لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣

انؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
ومصطفى حسن وأنبس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣١٨)

القضية رقم ٦٣٩ سنة ٢٣ القضائية :

إتلاف عمدا . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟

إن القصد الجنائى فى جرائم التخريب والإتلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون منها جبايات ، وما اعتبره جنحا ، كالجريمة المنصوص عنها فى المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ينحصر فى ارتكاب الفعل المنهى عنه بأركانه التى حددها القانون ، مع اتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وعبارة " بقصد الإساءة " التى ذكرت فى المادة ٣٦١ لم تأت فى الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائى المطلوب فى جرائم الإتلاف العمدية الذى تقدم بيانه ، إذ نية الإضرار تتوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره ، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق ، يضر بهذا الغير ، ويسبب إليه قصدا وعمدا . وإذن فتى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن ، ومن كانوا معه ، أنهم كانوا يقذفون عربة السكة الحديدية بالحجارة وأن الطاعن كان يحمل فى يده زقلة ويحطم زجاجها ، فأحدثوا بالعربة الإتلاف الذى أثبتته المعاينة ، والذى ترتب عليه ضرر مالى يزيد على عشرة جنيهات ، ودانهم من أجل ذلك بجريمة التخريب بقصد الإساءة تطبيقا للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه ، أولا — تعدى على العسكريين على عيونه والسيد حسن السيد والكونستابل عبد المنعم وقاوم الثلاثة بالقوة والعنف بأن ضرب العسكريين على عيونه والسيد حسن بعضا كانت بيده فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وثانيا — جرب مع آخرين مجهولين عربة السكة الحديد الميمنة بالمحضر مما ترتب عليه ضرر مالى يزيد على عشرة جنيهات ومما عطل أعمال مصلحة ذات منفعة عامة ، وطابت عقابه بالمواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١/٣٦١ و ٢ و ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف تنفيذ العقوبة عن التهمة الثانية المسندة إليه وتفريمه عشرة جنيهات عن التهمة الأولى . فعارض ، والمحكمة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت حضوريا ، أولا — بتعديل الحكم المستأنف عن التهمة الثانية والاكْتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأييده بالنسبة للتهمة الأولى . فطعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يستند فى طعنه إلى أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة تخريب أموال منقولة ، تطبيقا للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، مع عدم توفر أركانها ، ذلك أن التخريب لم يكن بمقصد الإساءة . هذا وقد تمسك الطاعن بضرورة سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، لأنهم لم يسمعوا بمحكمة أول درجة ، وبعد أن قررت المحكمة سماعتهم ، وأجلت الدعوى لإعلانهم ، قضت فيها ذون أن تسمعتهم بحجة عدم الاستدلال عليهم ، مع أنهم من رجال البوايس الذين لا يتعذر الاهتداء إلى محال إقامتهم . كذلك دافع

الطاعن بأنه كان في مركز البوليس ، وقت وقوع الحادث ، لاستخراج رخصة محل عمومي ، ووافقه شيخ الخفراء على ذلك ، ولم تأخذ المحكمة بدفاعه .

وحيث إن القصد الجنائي في جرائم التخريب والإتلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات ، وما اعتبره جنحا ، كالجرime المنصوص عنها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، ينحصر في ارتكاب الفعل المنهى عنه بأركانه التي حددها القانون ، مع اتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهبارة " بقصد الإساءة " التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإتلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، إذ نية الإضرار تتوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره ، فمن يتلف ما لا لغيره عن قصد وبغير حق ، يضر بهذا الغير ، ويسبب إليه قصدا وعمدا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن ، ومن كانوا معه ، أنهم كانوا يقذفون حربة السكة الحديدية بالحجارة ، وأن الطاعن كان يحمل في يده زقلة ويحطم زجاجها ، فأحدثوا بالعربة الإتلاف الذي أثبتته المعاينة ، والذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة جنيهات ، ودانهم من أجل ذلك بجرime التخريب بقصد الإساءة ، تطبقا للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون صحيحا في القانون . هذا ولما كان يبين من محاضر الجلسات ، أن المحكمة الاستئنافية أجابت الدعوى أكثر من مرة لسماع شهودي الإثبات اللذين طلب الطاعن سماعهما ، فلما لم يتيسر الاهتمام إلى محل إقامتهما ، سمعت بالجلسة الأخيرة ، شهادة من حضر في حضور محامي الطاعن ، الذي ترفع بعد ذلك في الدعوى وناقش شهادة الشاهدين الغائبين ، كما جاء في أسباب الحكم المطعون فيه دون أن يتمسك بسماعهما — لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن في الوجه الأخير ليس إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجبا رفضه .

(٣١٩)

القضية رقم ٦٤٠ سنة ٢٣ القضائية :

- (١) نقض . دفع الطاعن ببطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم إثارة الدفع أمام المحكمة الاستئنافية . لا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .
(ب) جريمة . انعدام جسمها . لا يؤدي الى بطلان الاتهام .

١ — إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع ببطلان التفتيش ، ولكنه لم يثره أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — إن انعدام جسم الجريمة لا يؤدي الى بطلان الاتهام القائم بشأنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه أخفى الساعات والنظارات المبيعة بالمخضر والمتحصلة من جريمة السرقة مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين مع المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات بحبس المنهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم الإذن به من النيابة ، ولإجرائه من غير مختص ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ، ولم يرد عليه . كذلك دفع ببطلان الاتهام لأن جسم الجريمة

لا وجود له ، إذ سلم المحقق المضبوطات الى الجيش البريطاني ، الذي تصرف فيها ، فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع أيضا ، واستند الطاعن أخيرا الى أن المضبوطات من الأشياء المتداولة في السوق ، وبعضها مستعمل ، وقد سلم له لإصلاحه ، وعليه بطاقات بأسماء أصحابه ، وقدم مستندات وفواتير مؤيدة لذلك ، فلم تأخذ المحكمة بها ، اكتفاء بتقرير مقدم من الجيش البريطاني بأن هذه الساعات لم يسبق بيعها أو تداولها ، ولأن الطاعن لم يستطع الإرشاد عن مصدرها .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن ، وإن تمسك أمام محكمة أول درجة ، بالدفع ببطلان التفتيش ، إلا أنه لم يثره أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن ثم فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض ، هذا ولما كال الطاعن لم ينازع في أية مرحلة من مراحل الدعوى في ضبط الأشياء موضوع التهمة لديه ، وكان انعدام جسم الجريمة ، بفرض حصوله لا يؤدي كما يقول الطاعن الى بطلان الاتهام القائم بشأنه ، فإن هذا الوجه يكون لاعمل له أيضا . أما ما يشيره الطاعن في الوجه الأخير من الطعن ، فليس إلا جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم المطعون فيه قد بين الأدلة التي استخلص منها أن الأشياء المضبوطة خاصة بالجيش البريطاني ، وتعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن ، وفنده للاعتبارات التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، ومن ثم فالطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، واجب رفضه .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين مصطفى حسن
وحسن دارد وأنيس غلى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٢٠)

القضية رقم ٦٤٣ سنة ٢٣ القضائية :

حجز . المنازعة في أصل الدين . لا تأثير لها في المسؤولية عن عرقلة تنفيذ الحجز الموقوع من أجل
هذا الدين .

إن : المنازعة الطاعن في أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها في مسؤوليته
المرتتبة على توقيع الحجز الذي دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — عبد ربه طه أحمد و ٢ — مدني أحمد حسنين
الشريف (الطاعن) بأنهما أولا : الأول : بدد الأشياء المبيعة بحضر الحجز
والمحجوز عليها اداريا لمصلحة الأموال المقررة اضرارا بها ولم تكن قد سلمت
اليه الا على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلسها — وثانيا : المتهم
الثاني اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة
مخالفة الذكر بأن اتفق معه على تبديد المنقولات المحجوز عليها وسهل له ذلك
فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهما بالمواد
٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٤١ من قانون العقوبات ومحكمة المرسى الجزئية قضت
حضوريا للثاني وغايبا للأول بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور بالشغل ،
وذلك عملا بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات للأول وبالمواد
٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٤١ من ذات القانون للثاني . فاستأنف المحكوم عليه

الثانى وحده ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الطاعن تمسك امام المحكمة بأنه لم يعلن باليوم المحدد للبيع ولم يتسلم صورة من محضر الججز الموقوع على مسئولياته أو يعلن به حتى كان يمكن أن يقال إنه علم علما حقيقيا بيوم البيع ، وبالتالي يتعين عليه تقديم الأشياء المحجوزة طبقا للقانون . وإنما كان اتخاذ جميع الإجراءات فى مواجهة الحارس عبد ربه طه احمد - فالحكم المطعون فيه اذ دأبه متخذ من وجوده مصادفة بحل الججز فى يوم البيع قرينة على علمه به يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما كانت النهمة الموجهة الى الطاعن هى اشتراكه بطريق الاتفاق والمساءلة مع المتهم الأول الحارس فى تبديد الأشياء المحجوزة - وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المتهم الأول الحارس كان يعلم بيوم البيع ، وأنه تعتمد عدم تقديم الأشياء المحجوزة فى ذلك اليوم للمكلف ببيعها بقصد عرقلة التنفيذ ، وأن الطاعن شاركه فى مقارفة هذا الفعل ، ودل على قيام هذا الاشتراك بأدلة سائغة - لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى هو أن الطاعن دفع بأن عقد الايجار الخاص باستئجار المحل يعفيه من دفع العوائد المحجوز على منقولاته من أجلها ، وأن الملزم بها أصلا هو مالك العقار ، أى وزارة الأوقاف ، ومن ثم ، فإن الججز باطل لوقوعه على غير مدين ، وبغير سبب قانونى - فالحكم المطعون فيه إذ دأبه استنادا الى أن المختاس يعاقب ، ولو كان الججز مشوبا بالبطلان ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن ما يشير الطاعن مردود بأن منازعته فى أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها على مسئوليته المترتبة على توقيع الججز الذى دين بالاشتراك مع الحارس فى عرقلة تنفيذه .

(٣٢١)

القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ القضائية :

تموين . بيع سلعة مسعرة . العقاب عليه يكون بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة ١٣ منه .

متى كانت واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر المحدد لها قانونا، فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد النعيم سليمان فولى (المطعون ضده) بأنه باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر المحدد قانونا، وطلبت عقابه بأمواد ١ و ١/٢ و ٢/٤ و ١/٩ و ١٤ و ١٦ و ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار المديرية . ومحكمة مغلوط الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة بتغريم المتهم عشرين جنيتها والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم بحملة جنيهات عملا بمواد الاتهام وبالمادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... ومن حيث إن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين طبق على واقعة الدعوى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وخفف العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة بخلاف مقتضوية على غرامة

حقدارها خمسمائة قرش بدلا من العشرين جنيها التي قضت بها محكمة أول درجة مع المصادرة وهي الحد الأدنى لما تقضى به المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، التي تنطبق على واقعة الدعوى .

ومن حيث إن واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر المحدد لها قانونا ولما كانت هذه الواقعة معانها عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا تنطبق عليها المادة الثالثة عشرة التي تنص على معاقبة من يخالف القرارات التي توجب إعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول ، أو يقدم مياقات عن تكاليف انتاج واستيراد سلعة من السلع التي بينها وزير التجارة والصناعة في قرار يصدر منه ، أو من يمنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح ، أو يطالب بثن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ووقع على المطعون ضده عتوبة تقل عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة التاسعة السالف ذكرها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين عملا بالمادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات نقضه وتصحيح الخطأ وذلك بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحد الأدنى للعقوبة .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٢٢ القضائية :

وصف التهمة . تعديل محكمة الدرجة الثانية تاريخ واقعة التبديد إلى اليوم الذى كان محمدا لبيع المحجوزات أخذا عن الأوراق . ذلك من حقها ولا يعتبر قضاؤها في هذه الدعوى قضاء في واقعة لم ترفع بها الدعوى .

متى كان الثابت بمحضر الججز الإدارى أن الججز وقع في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ، وحدد للبيع يوم ١٩٥١/٦/٢٧ وأن الصراف أبلغ عن وقوع التبديد بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٧ ، وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذى كان محمدا للبيع ، وانبنى على ذلك أن جعلت النيابة هذا اليوم تاريخا للتبديد ، ولكن محكمة ثانى درجة عدلت تاريخ الواقعة إلى اليوم الذى كان محمدا للبيع ، وهو الذى طوّل الحارس فيه بتقديم ما في عهده من المحجوزات ، فلم يفعل — فذلك لا يعد قضاء من المحكمة في واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل هو أخذ بما تبين للمحكمة من الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة المحومية الطاعن بأنه بدد القمح المابين بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة لحراسته فبدده إضرارا بها حالة كونه مالكا وحارسا وحالة كونه عائدا ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة

مركز الفيوم الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت حضوريا ، بإجماع الآراء ، بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات وذلك عملا بالمواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، كما أخطأ في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول الطاعن : إن الحجز وقع في ١٠ مايو سنة ١٩٥١ ، وحدد للبيع يوم ١٩٥١/٦/٢٧ ، وإن شكوى الصراف أشارت إلى أن البيع كان محدد له ١٩٥١/١٠/١٧ ، واعتبرت النيابة هذا التاريخ الأخير تاريخا لوقوع التبديد ، غير أن المحكمة ذكرت في حكمها أن التبديد قد وقع في ١٩٥١/٦/٢٧ ، وبذلك تكون قد قضت في تهمة لم ترفع بها الدعوى ، وإذا عرضت لأدلة الثبوت قالت إن المتهم أقر بتصرفه في المحجوزات ، وهو لم يقر بذلك ، وإنما ذكر في تحقيق البوليس بأن المحجوزات يجرى توريدها لشونة بنك التسليف ، فأخطأت المحكمة الاستئنافية في اعتبار أقواله في محضر البوليس اعترافا .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أسس إدانة الطاعن على اعترافه في محضر تحقيق البوليس بأنه تصرف في القمح المحجوز والذي أقيم هو حارسا عليه ، واعتبرت المحكمة يوم ١٩٥٢/٦/٢٧ المحدد للبيع تاريخا لحصول التبديد ، حيث لم يقدم الطاعن المحصول المحجوز . ولما كان الطاعن ينازع في صدور الاعتراف منه ، كما ينازع في تاريخ الحادثة ، فقد أمرت هذه المحكمة بضم المفردات للثبوت من حقيقة ما جاء بوجه الطعن ، وقد تبين من الاطلاع عليها أن النائب بمحضر الحجز الإداري أن الحجز وقع في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ، وحدد للبيع يوم ١٩٥١/٦/٢٧ ، وأن الصراف أبلغ عن وقوع التبديد

بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥١ ، وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذى كان محمدا للبيع
وانبنى على ذلك أن جعلت النيابة هذا اليوم تاريخا للتبديد ، ولكن محكمة ثانى
درجة عدلت تاريخ الواقعة إلى اليوم الذى كان محمدا للبيع ، وهو الذى
طولب الحارس فيه بتقديم ما فى عهده من المحجوزات ، فلم يفعل ، ولا يعد
ذلك قضاء فى واقعة لم ترفع بها الدعوى ، كما يقول الطاعن ، بل هو أخذ
بما تبين للمحكمة من الأوراق .

وحيث إنه يبين كذلك من الاطلاع على المفردات أن الطاعن عندما سئل
فى محضر البوليس بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥١ عن المحجوزات أجاب بأنه تصرف
فيها ، وقد أخذته المحكمة بهذا الاعتراف ، ورتبت عليه إدانته — لما كان ذلك
فإن الحكم يكون قد جرى فى الاستدلال على نحو سليم لا وجه للتظلم منه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٢٣)

القضية رقم ٢٦٤ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . استناد الحكم فى إدانة الطاعن الى ما قرره من أنه عرض على المجنى عليه عرضا قانونيا فتعرف عليه لأول وهلة . الثابت من التحقيقات أن الطاعن كان قد عرض على المجنى عليه فى اليوم السابق مع آخرين فقرر أن ضاربه ليس من بينهم . هذا يفيد أن المحكمة حين قضت فى الدعوى لم تكن متنبهة الى هذا العرض . نقض الحكم .

متى كان يبين لمن الأوراق أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت فى نهاية محضره أنه عرض على المجنى عليه المتهمين — ومن بينهم الطاعن — فقرر أن هناك إكراهاً خريديعى محمداً ، هو الذى ضربه ، وليس موجوداً ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق فى محضره المحرر فى اليوم التالى أنه استحضر محمد علام درويش وعرضه على المجنى عليه مع هؤلاء المتهمين وخمسة أشخاص آخرين ، فأخرج على الفور الطاعن مقررًا أنه هو الذى ضربه بالعصا على رأسه . ولما كان الحكم المطعون فيه إذا استند إلى هذا العرض الأخير ، قد قرر أن الطاعن عرض على المجنى عليه عرضاً قانونياً بين آخرين ، فتعرف عليه لأول وهلة ، وقال إنه هو الضارب له ، فى حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض على المجنى عليه فى اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، مما يفيد أن المحكمة حين قضت فى الدعوى لم تكن متنبهة إلى هذا العرض السابق — لما كان ذلك وكان لا يعرف ماذا كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها تنبّهت إلى ذلك العرض وجعلته فى تقديرها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ، معيباً بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - جمعة علام درويش و ٢ - أحمد عبد الهادي درويش (الطاعنين) و ٣ - محمد بن علام درويش بأنهم أولا : المتهم الأول ضرب حسين سلا ٥٠ عبد الفضيل عمدا على رأسه بعصا فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى مستدير بقطر نحو سنتيمترين ونصف بالحدارية اليمنى لايملا بنسيج عظمى مما يعرض المخ لخطر الإصابات الطفيفة التي ما كانت لتؤثر عليه لولاه ، وتلطر التغييرات الجوية وضربات الشمس والحرارة فضلا عن المضاعفات والأمراض الدماغية المتعددة كالتهاب السحايا ونزجات المخ ونوبات الشلل والصرع والجنون وغير ذلك مما يصعب تقدير مداه . وثانيا : المتهم الثاني ضرب أحمد عبد النعيم عبد الفضيل عمدا على رأسه بعصا فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي التي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى أقصى أبعاد ٦ × ٥ سنتيمترات بأوسط أعلى الجهة وركنى الحداريتين لايملا بنسيج عظمى مما يعرض المخ لخطر الإصابات الطفيفة التي ما كانت لتؤثر عليه لولاه وتجعله عرضة لأخطار التغييرات الجوية والمضاعفات والأمراض الدماغية المتعددة كالتهاب السحايا والشلل والصرع والجنون وغير ذلك مما يصعب تقدير مداه . وثالثا : المتهم الثالث شرع في سرقة كمية القطر الموضحة بالتحقيقات وصفا وقيمة لعل عطا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو ضبطه متلبسا ، حالة كونه يحمل سلاحا أبيض مخبأ ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم : الأول والثاني بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات والثالث بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٦/٣١٧ و ٣٢١ من ذات القانون ، فقرر بذلك فى ٣١ يناير سنة ١٩٥١ . وادعى بحق مدنى : ١ - حسين سلامه هيد للتضيل و ٢ - أحمد عبد النعيم ، وطبا الحكم لها قبل المتهمين الأول والثاني متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا أولا : بمعاينة جمعة علام درويش بالسجن

لمدة ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية حسين سلامه عبدالفضيل خمسين جنيتها بصفة تعويض مع المصاريف المدنية المناسبة .
وثانيا : بمعاينة أحمد عبد الهادي درويش بالسجن لمدة خمس سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية أحمد عبد النعيم عبدالفضيل خمسين جنيتها بصفة تعويض مع المصاريف المدنية المناسبة ، وذلك عملا بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات . وثالثا : براءة مجدين علام درويش مما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه استند في قضائه بادانتهم إلى أن الطاعن الأول عرض على المجنى عليه عرضا قانونيا ، فتعرف عليه "لأول وهلة" في حين أن الثابت من التحقيق ، أن الطاعن عرض قبل ذلك على المجنى عليه ، وسط ثلاثة آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، وكان يتعين على المحكمة إذا أخذت بنتيجة العرض الثاني ، أن تشير إلى العرض الأول ، وتبين لماذا اطرحته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ، التي أسرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن وكيل النيابة المحقق ، قد أثبت في نهاية محضره ، المحرر بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أنه عرض على المجنى عليه المتهمين الثلاثة مجدين علام ، وجمعه علام ، وأحمد عبد الهادي ... ، فقرر أن هناك أخا ثالثا يدعى مجدا ، هو الذي ضربه ، وليس موجودا ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق في محضره المحرر في اليوم التالي أنه استحضر مجد علام درويش ، وعرضه على المجنى عليه مع هؤلاء المتهمين الثلاثة ، وخمسة أشخاص آخرين ، فأخرج على الفور جمعه علام درويش مقررًا أنه هو الذي ضربه بالمصا على رأسه ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ استند إلى هذا العرض الأخير ، قد قرر

أن المتهم الأول عرض على المجنى عليه عرضاً قانونياً بين آخرين ، فتعرف عليه ، لأول وهلة ، وقال إنه هو الضارب له ، في حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض على المجنى عليه ، في اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، مما يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن متنبهة إلى هذا العرض السابق ، ولما كان لا يعرف ماذا كانت تنتهي إليه لو أنها تنبعت إلى ذلك العرض ، وجملته في تقديرها — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ، معيباً بما يستوجب نقضه ، من غير حاجة إلى التعرض لأوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حفرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : مصطفى حسن
وحسن دارد ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٢٤)

القضية رقم ٦٤٨ سنة ٢٣ القضاية :

استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٥٢ . ذلك يعتبر مطالبة بالحكم بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ . الحكم على المتهم
بتغريمه مائة قرش . جواز استئناف هذا الحكم عملا بالمادة ٤٠٢ إجراءات .

إذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى المقرر
بالمادة ٢٤ وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين
جنيها ، فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد حكمت على المتهم بغرامة مائة قرش ، فهذا
الحكم يكون جائزا استئنافه ، إذ الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات
الجنائية تنص على جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الأحكام الجنائية
الصادرة من المحكمة الجزئية في الجنيح في حالة ما إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد
على الخمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طالبته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة شمس الدين مصطفى على (المطعون ضده) بأنه لم يخطر
عن إيوانة الأجنبي محمد القان في الميعاد المحدد قانونا وطلبت عقابه بالمادتين
٧ و ١/٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة الدرب الأحمر

الجزئية قضت حضوريا بتغريم المتهم مائة قرش . فاستأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بعدم جوازه . فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن النيابة العمومية تأخذ على الحكم المطعون فيه أنه خطأ في تطبيق القانون وتأويله حين قضى بعدم جواز الاستئناف المرئع منها عن الحكم الصادر من محكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية بتغريم المطعون ضده ١٠٠ قرش . ذلك لأن هذا الحكم قد دان الطاعن بمقتضى المادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ وتنص هذه المادة الأخيرة على أن العقوبة التي يجب تطبيقها لمخالفة المادة السابعة هي الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين مما يجعل الاستئناف جائزا بمقتضى المادة ٤٠٢ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه لما كانت التهمة المسندة إلى المطعون ضده هي أنه في يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم الدرب الأحمر لم يخطر عن إيوائه الأجنبي محمد النمان في الميعاد القانوني . ولما كانت النيابة العمومية قد طلبت من محكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية بجلسة المحاكمة معاقبة المطعون ضده بمقتضى المادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، وكانت المادة السابعة من هذا المرسوم توجب على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل ، وكذلك على كل من آوى أجنبيا أو أسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي اسمه وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته ، وكانت المادة ٢٤ تنص على معاقبة كل من خالف أحكام المادة السابعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن

نحسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد قضى على المطعون ضده بغرامة مقدارها مائة قرش . ولما كانت النيابة إذ طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى ، وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن نحسين جنيها . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات تنص على جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجزئية في الجنح في حالة ما إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من محكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية بتغريم المطعون ضده ١٠٠ قرش يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتمين نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى للجنح المستأنفة .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ونيسا با وخضرات المستشارين : مصطفى حسن
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٢٥)

القضية رقم ٦٥١ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادة ١٣٢ من قانون العقوبات . الحكم ببراءته .
استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز .

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجرح من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته . فإذا كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جاسة المحاكمة وفي إعلان الدعوى على معاقبة المظعون ضده بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات دون أن تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ، ثم قضت المحكمة ببراءته ، ناستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بجواز الاستئناف المرفوع من النيابة ، فهذا الحكم يكون خاطئا ، إذ أن المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التى لا تزيد على العشرين جنيها . وهذه العقوبة تدخل فى نطاقها الغرامة ببلغ خمسة جنيهات أو ما دونها ، وإذن فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز استئناف النيابة يكون متخلفا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما : أمانا بالقول سيد حسن جامع مفتش الإذاعة أثناء تأدية وظيفته بأن وجهها اليه الألفاظ الواردة بالمحضر ، وطلبت عقابهما بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات - وباجماع الآراء - بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين مائتي قرش . فطعن الطاعنان في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعنين يميّان على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بجواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من محكمة جناح روض الفرج الجزئية بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ببراءتهما من التهمة المنددة اليهما وبإلغاء هذا الحكم وبتغريم كل منهما مائتي قرش ، ذلك لأن النيابة العمومية طلبت معاقبتهما بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ، دون أن تطلب توقيع عقوبة الحبس أو غرامة تزيد على الخمسة جنيهات عليهما . ولما كانت المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيا ، فإن استئناف النيابة يكون غير جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجناح من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغرامة والمصاريف أو بغرامة

تزيد على خمسة جنهات وحكم براءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته . ولما كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جلسة المحاكمة وفي إعلان الدعوى على معاقبة المظعون ضدهما بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ، دون أن تطلب توقيع عقوبة الحبس بالذات ، أو أن تطلب الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنهات ، ولما كانت المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التى لا تزيد على العشرين جنهات ، وكان مما يدخل فى نطاق هذه العقوبة الغرامة بمبلغ خمسة جنهات أو ما دونها فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز استئناف النيابة يكون متخلفا ، ويكون الحكم المظعون فيه إذقضى بقبول استئناف النيابة شكلا ، وإذ نظر الموضوع ونصل فيه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات وذلك بالحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة .

(٣٢٦)

القضية رقم ٦٥٢ سنة ٢٣ القضائية :

إجراءات . محاكمة . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجرىها المحكمة بالجلسة ، إدام ذلك ممكنا ، إدانة المتهم ابتدائيا واستئنافا دون سماع شهود . بطلان إجراءات المحاكمة .

الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجرىها المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة ومنها سماع الشهود إدام سماعهم ممكنا . وإذن فمضى كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن حكم بإدانته ابتدائيا واستئنافا دون أن تسمع أى المحكمين شهودا ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن : بأنه أعطى بسوء نية إلى عدلى مرقص جرجس شيكا بمبلغ خمسة وثلاثين جنيها وثمانية مايم لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتى الاتهام المذكورتين بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فاستأنف المحكوم عليه ، كما استأنفته النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بتعديل الحكم المستأنف وذلك بوقف تنفيذ الحكم المستأنف لمدة خمس سنوات عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في إدانته على أقوال المجنى عليه في محضر البوليس دون أن تسمع شهادته لا في المحكمة الابتدائية ولا في المحكمة الاستئنافية مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن حكم ابتدائيا واستئنافيا بإدانته دون أن تسمع أى المحكمتين شهودا ، ولما كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة ومنها سماع الشهود مادام سماعهم ممكنا فإن إجراءات المحكمة تكون باطلة .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جاسمة أول يونية سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٢٧)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٢٣ القضائية :

إصابات العمل . تعويض عن عاهة . كيفية ثبوت العاهة . بيان التعويض . ميعاد دفعه . الامتناع عن دفعه . العقاب عليه .

المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل المدنية الفرعية التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية . وإذن فإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وهو مدير شركة من تهمة رفضه وامتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق للعامل يعمل عنده وأصيب أثناء العمل وبسبب تأديته وتخلفت عنه عاهة مستديمة قائلة فى ذلك "إنه لا يكفى اعتقادها بثبوت العاهة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه العاهة ومقدار التعويض ، وأن ثبوت الحق فى التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التى لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائى فيها القضاء المدنى ... الخ . " فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض فى حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو الوفاة بتقرير طبي وشقم ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة عند استكمال هذه العناصر ، فان امتنع المدعى عن دفعه حتى عليه العقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : رفض وامتنع عن دفع قيمة التعويض المستحق للعامل السيد سليمان فهمي الذي كان يعمل طرفه وأصيب أثناء تأدية العمل وبسببها ، وتخلفت لديه عاهة مستديمة . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة السويس الجزئية قضت عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة . ومحكمة السويس الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.... وحيث إن ماتنعاها الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر العناصر اللازمة للحكم بالإلانة وهي ثبوت التعويض وقيمه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله . ذلك لأن المحكمة المطعون في حكمها تكون بذلك قد تخلت عن الدعوى وهو ما لا يصلح سبباً للقضاء بالبراءة . هذا بالإضافة إلى أن كافة العناصر اللازمة للحكم في الدعوى الجنائية متوافرة من ثبوت العاهة ومداتها ، ومقدار التعويض ، وامتناع رب العمل عن دفعه على الرغم من مطالبته به من العامل ومصلحة العمل بالأوضاع وفي المواعيد المبينة في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل - ولم يكن مغرضاً عليها سوى الحكم بالعقوبة المقررة في المادة ٣٢ من ذلك القانون بعد ثبوت الحق في التعويض ، وهذا الثبوت يكون طبقاً لنص المادتين ٢٣ و ٢٧ من القانون سالف الذكر بتقرير الطبيب لاجتماع نهائي من المحكمة المدنية كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خطأ - إذ أن المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها

الفصل في الدعوى الجنائية لا كما يقول الحكم المطعون فيه من أن القضاء الجنائي يجب ألا يسبق القضاء المدني مخالفاً بذلك القاعدة الأصلية من أن الجنائي يوقف المدني لو صح العكس لوجب على المحكمة المطعون في حكمها أن توقف الدعوى الجنائية لا أن تقضى بالبراءة .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل قد نصت على " أن لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد المبينة في البابين الثالث والرابع " ونصت المادة العاشرة من ذلك القانون على أن .. " لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان رب العمل أو من ينوب عنه قد طوّل كتابة بالتعويض في خلال السنة التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة ويعتبر أي إجراء تقوم به مصلحة العمل في مواجهة رب العمل أو من يقوم مقامه في حكم المطالبة المشار إليها في الفقرة السابقة " - وجاء في المادة ١٥ من القانون .. " أنه يجب على رب العمل إبلاغ مصلحة العمل كتابة خلال شهرين من تاريخ وفاة العامل أو تاريخ ثبوت العاهة عن المبلغ الذي دفعه أو تعهد بدفعه على سبيل التعويض ، ويرافق البلاغ شهادة من الطبيب فإن لم يقدم رب العمل بدفع التعويض في الميعاد المبين آنفاً وجب إبلاغ مصلحة العمل بالأسباب التي حالت دون ذلك " . ونصت المادة ٢٣ من القانون على " أن يكون إثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية بشهادة طبية ويعين وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه شكل هذه الشهادة ، وتعتبر العاهة كلية إذا نشأ عنها عجز المصاب عجزاً تاماً عن ممارسة أي صناعة أو مهنة - فإذا لم يترتب على العاهة المستديمة هذا العجز ، اعتبرت عاهة جزئية " - وقضت المادة ٢٤ من القانون بعرض النزاع فيما تضمنته الشهادة الطبية على الطبيب الشرعي مع إلزام رب العمل بالالتزامات المفروضة عليه أثناء قيام هذا النزاع ، وحددت المواد ٢٨ و ٣٠ و ٣١ من القانون مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة الوفاة أو ثبوت العاهة الكلية أو الجزئية على أساس الأجر اليومي

للعامل ، كما نصت المادة ٣٢ على العقوبات الجنائية التي فرضها القانون على رب العمل في حالة مخالفة أحكام المواد السابقة .

وحيث إنه لما كان يبين مما تقدم أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره على النحو السابق بيانه ، وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو الوفاة بتقرير طبي ، وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة عند استكمال هذه العناصر فإن امتنع عن دفعه حق عليه العقاب — لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " فإن المحكمة بقضائها ببراءة المتهم بمقولة " إنه لا يكفي في اعتقادها أن تثبت العاهة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه العاهة وبالتالي مقدار التعويض وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي القضاء المدني فيما هو من صميم اختصاصه وأن الجريمة المنسوبة إلى المتهم على هذا الأساس تكون فاقدة عناصرها اللازمة للحكم بالإدانة " . إن المحكمة إذ أسست قضائها على ذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك بأنها وقد رفعت إليها الدعوى الجنائية كان يجب عليها أن تنقص بنفسها عناصر الجريمة المطروحة أمامها وتقضي فيها على هدى ما يظهر لها من بحثها .

وحيث إنه لما تقدم . يتعين قبول الطعن ، وتقض الحكم المطعون فيه .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣٢٨)

القضية رقم ٧٨٠ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . حق المتهم فى الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية . مناطه العقوبة وحدها فى
الحدود المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
التعويض المقرضى به فى الدعوى المدنية . لا تأثير له .

إن الشارع قد أراد من الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يجعل الحق فى الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعا للعقوبات
وحدها وفى الحدود التى نصت عليها تلك المادة غير متأثر بالتعويض المقرضى به
فى الدعوى المدنية .

الوقائع

أقام كل من فتحية محمد على الكومى ومحمد على عبدالرازق هذه الدعوى مباشرة
على عديلة قاسم محمود ووحيد خليل بعريضة مؤرخة بقولان فيها إن عديلة قاسم
محمود اعتدت على فتحية محمود على الكومى بالسب العلنى بأن قالت لها « يا شرموطه
يا بنت الكلب » وأن وحيد خليل اعتدى عليها كذلك بأن قال لها « اسكتى
يا مرات المعرص » وأنه قد أصابهما ضرر من جراء هذا الاعتداء وطابا معاقبتهما
بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات كما طلبا القضاء لهما عليهما بمبلغ قرش صاغ
واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ولدى نظر الدعوى
أمام المحكمة المذكورة دفع المتهمان بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بعد الميعاد
ومحكمة الجمالية الجزئية قضت فيها بحضورها عملا بمادة الاتهام أولا — برفض

الدفع المقدم من المتهمين وبقبول الدعوى ، ثانياً — بتغريم المتهم الأول مائة قرش والمتهم الثانى ٣٠٠ قرش وإلزامهما بأن يدفعوا للذعيين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية و١٠٠ قرش أتعاب محاماة. فاستأنف المتهمان الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها حضورياً عملاً بالمادتين ٤٠٢ و٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له مع إلزام المستأنفين بالمصاريف المدنية الاستئنافية. فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تفسير الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجنح من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ومن ثم يكون القانون قد حدد حالتين فقط لا يجوز استئنافهما من المتهم على طريق الحصر الأولى إذا صدر الحكم بالغرامة والمصاريف فقط والثانية إذا صدر الحكم بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، ولما كان الحكم الابتدائى الصادر ضد الطاعنين قد قضى فضلاً عن الغرامة المقضى بها ضد الطاعنة الأولى بمائة قرش والثانى بثلاثمائة قرش بتعويض قدره قرش صاغ فيكون هذا الحكم جائزاً استئنافه طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف مخالفاً للقانون .

وحيث إن ما يشير الطاعنان بشأن جواز الاستئناف غير سديد لما بينه الحكم المطعون فيه من تفسير صحيح للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى أراد الشارع منها جعل الحق فى الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعاً للعقوبات وحدّها وفى الحدود التى نصت عليها فى تلك المادة ولا يتأثر

بالتعويض المقتضى به في الدعوى المدنية — لما كان ذلك فان ما يشترطه الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أنه الطاعنين تمسكا أمام محكمة أول درجة بالمادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على عدم جواز نظر الدعوى بعد ثلاثة أشهر من علم المجنى عليه بالجريمة بينما أنه مضى على الحادث حتى رفع الدعوى أكثر من ستة أشهر ولكن المحكمة الجزئية قضت برفض الدفع وحكمت بالغرامة والتعويض فيكون الحكم بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له وللأسباب التى بنى عليها قد جاء مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما كان الحكم الاستئنافى المطعون فيه صادرا بعدم جواز الاستئناف وكان وجه الطعن واردا على الحكم الابتدائى فإنه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسية أول يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
وحسن داوود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٢٩)

القضية رقم ٧٨٣ سنة ٢٣ القضائية :

تموين . زراعة القمح بالنسب التى حددتها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ . الحيازة الفعلية .
هى أساس ما توجب به القانون من ذلك .

إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة الثانية منه على أنه :
" يجب على كل حائز أرضا زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يزرع من القمح
والشعير فى سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن (١) ٣٠ ٪
من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى ،
على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحا عن ٢٠ ٪ من المجموع المذكور... (ب) ٤٠ ٪
من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات المملكة بشرط أن تزرع قمحا "
وواضح من هذا النص أن الحيازة الفعلية هى أساس ما توجب به القانون من زراعة
القمح بالنسب التى حددها . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد استئنافيا
لأسبابه قد دان الطاعن على أساس أنه حائز رغم ما قرره فى دفاعه من أنه لا يحوز
أرضا يزرعها ، بل إنه يؤجرها لآخرين بمقتضى عقود إيجار ، واكتفت المحكمة
بقولها إنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨
لسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمة
ولا بالرد على ما أبداه من دفاع فى هذا الشأن ، وذلك فى حين أن الاعتراض
المذكور فى تلك المادة مقصور على النزاع فى تقدير المساحة المزروعة مما
لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن المنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن —
فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : باعتباره حائزا لأرض زراعية لم يزرع قمحا - المساحة المحددة قانونا - وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة جنح أبو قرقاص الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المنقضى بها لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه آخذه باعتباره حائزا أرضا زراعية مع أنه لا يحوز شيئا منها بل إن الأطيان الزراعية المملوكة له يستأجرها آخرون كما هو واضح من المستندات التي قدمها ، وعلى ذلك يكون الحكم إذ دانه على أنه حائز قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، فضلا عن القصور الذي يشوب هذا الحكم بعدم بيان مساحة ما في حيازة الطاعن من الأطيان وما يتعين عليه أن يزرعه منها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أبي قرقاص باعتباره حائزا لأرض زراعية لم يزرع قمحا في المساحة المحددة قانونا ، وطلبت معاقبته طبقا للمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، ومحكمة أول درجة قضت بإدانته وعرضت لدفاع الطاعن من أنه يؤجر أطيانه لأشخاص يزرعونها بأنفسهم فقالت إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد رسم الطريق للاعتراض على تقدير مصالحة المساحة في المادة ٨ منه ولم يعترض المتهم على تقدير هذه المساحة ، فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها مع وقف تنفيذ العقوبة .

وحيث إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه: "يجب على كل حائز أرضا زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يزرع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن (١) ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في المنطقة الشمالية من الوجه البحري على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحا عن ٢٠٪ من المجموع المذكور (ب) ٤٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات المملكة بشرط أن يزرع قمحا" وواضح من هذا النص أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسبة التي حددها — لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه قد دان الطاعن على أساس أنه حائز رغم ما قرره في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا يزرعها، بل إنه يؤجرها لآخرين بمقتضى عقود إيجار، واكتفت المحكمة بقولها إنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعني ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع في هذا الشأن وكان استناد المحكمة إلى المادة ٨ هو استنادا لا يبرر قضاءها بإدانة الطاعن لأن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المزروعة، ومثل هذا النزاع لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن المنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن، وقضت المحكمة دون أن تخصه — لما كان ذلك، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضا.

جَلْسَةُ ٤ مِّنْ يُّونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٣٠)

القضية رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ القضاية :

تفتيش . التحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذى تتولاه سلطة التحقيق
بناء على ما يصل إلى عليها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة
أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات .

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات
التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت
نسبتها إلى شخص بعينه وأن هنالك من الدلائل ما يكفى لافتحام مسكنه الذى
كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى أحوال
خاصة ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا
أنه خاضع لرؤية محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها
لا تأخذ بالدلائل المستمدة منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملا
يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه وقد جاء قانون الإجراءات
الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه فى المادة ٩١ منه من أن
تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق
مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه
بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها . وإذا كان الشارع قد
نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فائما قصد بذلك التحقيق الذى تتولاه
سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى عليها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة ولم

يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الاثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة ، التي تسمو على مصلحة الفرد .

وإذن متى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه اتخاذ هذا الاجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحا إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح أبشواى الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة ونصفا مع الشغل وتغريمه ٢٥٠ جنيتها والنفاذ ومصادرة المواد المضبوطة . فاستأنف . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية دفع المتهم : أولا - ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وبطلان الحكم الابتدائي المؤسس عليها ، ثانيا - من باب الحيلة الحكم ببطلان التفتيش لأنه لم يبين على تحقيق مفتوح ، ولأن الذي قام به شخص خلاف الذي صدر له الاذن بإجرائه والغاء الحكم المستأنف تأسيسا على ذلك وبراءة المتهم ، ثالثا - وفي الموضوع ببراءة المتهم . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بعدم قبول الدفع ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ورفض الدفعين الخاص أولها ببطلان الحكم المستأنف و ثانيهما - ببطلان الاذن بالتفتيش وصحة الحكم المستأنف والاذن بالتفتيش ، وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الشق لأول من الوجه الأول من الطعن أن إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة قد شابها البطلان لأن المحكمة لم تجب ما طلبه الدفاع من حضور شهود النفي ولم تسمع مرافقته وكان المتهم قد قدم ورقة لرد القاضي فلما علم القاضي بأمر الرد رأى تأجيل نظر القضية لجلسة أخرى وعند ذلك تنازل الطاعن عن الطلب، إلا أن المحكمة عادت فرفضت التأجيل فكتب الطاعن طلب الرد وأرفقه بملف القضية، ولكن المحكمة رغم ذلك حكمت بإدانتها مع أن المحامين الحاضرين لفتوا نظر القاضي لطلب الرد المقدم من المتهم فأشعر عليه القاضي بأنه قدم بعد الحكم. وما كان للمحكمة أن تحكم في الدعوى مع وجود هذا الطلب لانعدام ولاية القاضي، وتكون الإجراءات قد وقعت باطلة بطلانا لا يمكن أن تصححه المحكمة الاستئنافية لعدم ولاية المحكمة الأولى ولا يقدح في ذلك ما ذكره الحكم من أن طلب الرد لم يقدم إلا بعد سماع الشهود فإن هذا لا يمنع من تقديم طلب الرد.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٢ بمحكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن سمعت شهادة شاهدي الإثبات سألت المتهم عن علاقته بشهود النفي وعند ذلك قدم ورقة برد المحكمة، فطلبت المحكمة منه التقرير بذلك في قلم الكتاب، ثم أعيدت الجلسة وسألت المحكمة المتهم عما إذا كان قرر بالرد فأجاب بأنه تنازل عن طلبه وأصر على هذا التنازل عند مناقشته - لما كان ذلك، وكانت الورقة الأخرى المقدمة بالرد والمشار إليها في الطعن والتي اطلعت عليها هذه المحكمة قد أثبت القاضي عليها أنها قدمت إليه بعد أن فصل في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في شأن رد القاضي لا يكون له أساس.

وحيث إن الطاعن يؤسس الشق الثاني من الوجه الأول من طعنه على بطلان التفتيش لصدور أمر النيابة به دون تحقيق مفتوح كما تقضى بذلك المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية، ويقول إن الصاغ محمود حسن سرى رئيس

فرع مكافحة المخدرات بأسبوط تقدم لوكيل نيابة الفيوم الكلية دون وكيل نيابة أبشواى المختص ففتح محضرا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ الساعة ١٠ وثلاث صباحا ندب فيه ضابط المباحث بمركز أبشواى كاتبا للتحقيق وسمع أقوال رئيس فرع مكافحة المخدرات بأسبوط فلم تخرج عما أثبت بمحضره وهذا لا يتوافق به التحقيق المفتوح الذى اشترطه القانون عن جريمة وقعت بالفعل ولم تكن هناك دلائل أو قرائن يمكن بها توجيه الاتهام لشخص معين ، هذا الى أن الإذن بذاته باطل لعدم ندب رئيس النيابة لوكيل النيابة الذى باشر التحقيق . ويضيف الطاعن الى ذلك قوله إن التفتيش والقبض على المتهم قام به ضابط المباحث محمد المصرى وهو غير رئيس الفرع الذى ندبه المحقق للتفتيش ، وقد افترضت المحكمة أن الضابط قام ببعض الاجراءات التى أتمها رئيس الفرع وليس فى الأوراق ما يسوغ هذا الفرض .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه ، وأن هناك من الدلائل ما يكفى لاقتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى أحوال خاصة وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره كان لها ألا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملا يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه ، وقد جاء قانون الاجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه فى المادة ٩١ منه من أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه إلا فى تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة " وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فأنما قصد بذلك التحقيق الذى تنولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جريمة

أو جنحة ولم يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها أحتمال قوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل الطاعن ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه اتخاذ هذا الإجراء من إجراءات التحقيق ، فإن الحكم يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

وحيث إن تقديم البلاغ الذي يتضمن طلب الأمر بالتفتيش الى رئيس نيابة الفيوم الذي له الاشراف على أعمال النيابة في جميع أنحاء مديرية الفيوم ، وإحالة هذا البلاغ الى أحد وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه ونذبه للتحقيق ، هو تفويض من رئيس النيابة أساسه حقه الواضح في القانون ، ويكون وكيل النيابة الذي باشر التحقيق وأمر بالتفتيش ونذب لإجرائه أحد مأموري الضبطية القضائية حسبما خوله له القانون فقام هذا المأمور بإجرائه بنفسه وبمعاونة زملائه حسبما أثبتته المحكمة يكون وكيل النيابة قد تصرف استجابة لأمر رئيسه وعلى مقتضى القانون تصرفا سليما لاشائبة فيه ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يستند الى أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم قد شابه القصور ، ذلك أن بين خاله وبين ضابط المباحث خصومة ، وهذا الضابط هو الذي أجرى التفتيش ، ولم يجد يجيب الطاعن مخدرا ، وقد أجمع على ذلك شهود النفي وقالوا إن الضابط المذكور هو الذي باشر تفتيش الطاعن بنفسه ، وهو لم يندب لإجرائه ولم ترد المحكمة على شهادة هؤلاء الشهود ، كما أنها تشككت في شهادة البعض منهم لما قالته من أن بعضهم على علاقة بالمتهم ، والبعض الآخر له علاقة بخاله مع عدم وجود صلة تربطهم بهما .

وحيث إن محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها أن الذي قام بالتفتيش هو الصاغ مجرد حسن سرى الذي ندبته النيابة لذلك ، واستندت فيما قالت إلى شهادة شاهدي الإثبات التي أطمأنت إليها وعرضت لما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الضابط محمد السيد المصري اشترك في التفتيش ، وردت على هذا الدفاع وقالت إنه لم يكن إلا مساعدا في المحافظة على الأمن والنظام للضابط المتدرب لإجراء التفتيش ، وإذا كان قد قام بإجراء بعض أعمال التفتيش فإنه يكون قد قام بها تحت إشراف الضابط الصادر له الأمر وبحضوره . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سديدا ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر أدلة مقبولة على وقوع هذه الجريمة منه ، ولم يأخذ بدفاعه ولا بشهادة شهود النفي للاعتبارات السائغة التي بينها — لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يخرج عن أن يكون مجردا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٣١)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل الى علمها عن وقوع جناية أو جنحة . لا يشترط أن يكون هذا التحقيق المفتوح قد قطع مرحلة معينة أو كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات .

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جرمية ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفي لإهدار حرمة مسكنه التي كفلها القانون وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكول لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع التي لا تعتد بنتيجة هذا الإجراء إن وجدت أنه لم يكن له ما يبرره ، وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية بنص المادة ٩١ تؤكد هذا المبدأ واشترط ألا يتخذ هذا الإجراء إلا في تحقيق مفتوح وهو التحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل الى علمها عن وقوع جناية أو جنحة ، ولم يشترط الشارع لهذا التحقيق المفتوح أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة . وإذن فمتى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة لم يصر أمره بتفتيش منزل المتهم إلا بناء على تحقيق اجراه أحد رجال الضبط القضائي الذي ندبته النيابة لإجرائه ، ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الإجراء ، وبينت في حكمها العناصر التي رأت منها قيام المبرر لانتخاذه ، فإن ما يشير به الطاعن من بطلان التفتيش وبطلان الأمر الصادر بإجرائه يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه ضبط محرزا شجيرات حشيش مقلوعة ،
وطالبت عقابه بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦/٣٥ ب من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٨
ونظرت محكمة المندرات الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ
٢ يونيو سنة ١٩٥٢ عملا بالمواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالحبس سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة والإيقاف .
فاستأنف . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة متمر الابتدائية دفع المتهم ببطلان التفتيش .
سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .
وقد ردت على الدفع في أسباب حكمها قائلة بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول من أوجه الطعن أنه تمسك أمام
المحكمة بأن المقصود بالقنب الهندي هو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة لنبات
الحشيش الذي لم تنزع منها مادته الصمغية ، أما مجرد حيازة أوراق هذا النبات
أو سيقانه فلا تتحقق به جريمة احراز الحشيش ولو احتوت هذه الأوراق أو
السيقان على جواهر الحشيش ، تمسك الطاعن بذلك ولكن المحكمة لم تكن باثبات
أن المادة الصمغية مازالت باقية في رؤوس النبات الذي ضبط في حيازته ولم
تنزع منها . وإذا كان التحليل قد أجرى على هذا النبات بصفة عامة فوجد فيه
جواهر الحشيش فإن هذا لا يكفي لادانة الطاعن إذ يجب لادانته أن يثبت أن
هذا الجهر وجد في الرؤوس ذاتها لا في السيقان أو الأوراق يضاف الى ذلك
أن الكيمائي الذي تولى عملية التحليل سئل باللمسة عما إذا كان قد حلل رؤوس
النبات فأجاب بالنفي .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما هو واضح من الحكم المطعون فيه والحكم
الابتدائي المؤيد لأسبابه ردا على دفاع "طاعن في هذا الشأن وبعد تحقيقه

بسماع الطبيب الشرعى والطبيب الذى أجرى التحليل من أن تقرير المعمل الكيماوى وان دل على أن النبات المضبوط قد اشتمل على سيقان وأوراق وقمم زهرية مؤنثة وقمم مشمرة إلا أن نتيجة الفحص والتحليل تفيد أن القمم المزهرة كانت لم تنزع منها المادة الصمغية وأن السيقان والأوراق وان كانت قد تحتوى على مادة الحشيش إلا أنها تكون بنسبة ضئيلة . ولما كان ما قاله الحكماء من ذلك يتفق مع ما شهد به الطبيب الشرعى والطبيب المحلل أمام المحكمة الاستئنافية فان الجدل الذى يشهده الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن ما استدل به الحكم على ثبوت علم الطاعن بأن المادة التى ضبطت فى حيازته هى حشيش لا يكفى ، وأنه كان يتعين على المحكمة أن تقيم الدليل على علمه بأن ما يحزره هو حشيش بالذات وليس مجرد مخدر إذ أن هناك من المواد المخدرة ما لا يعاقب القانون على حيازتها أو إحرازها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تولى الرد على ما جاء فى هذا الوجه فقال ، « إن المحكمة لا تسير المتهم فيما ادعاه من الجهل بأن المادة المضبوطة عبارة عن حشيش لأنه هو الذى استوردها واحتجزها فى منزله ، فطبيعى أنه كان على علم تام بمشغولها قبل الحصول عليها وإضافتها إلى حوزته ، ولا بد أن يكون قد تقصى مكنونها واستوثق من حقيقةها قبل أن يجنح للاحتفاظ بها على هذا النحو ، ثم أن التحريات قد أنبأت من قبل أن للمتهم نشاطا واسعا فى الاتجار بالمخدرات ولا شك فى أن لهذه التحريات أصلا قائما فاذا ما تأيدت بعد ذلك بضبط مواد مخدرة عند المتهم امنع الشك فى شأن علمه بفحواها لأن الذى أفضى بداءة هذا الخبر لا بد وأن يكون وثيق الصلة بالمتهم ومطلعا على دوائله وعالم ما منه بأسرار هذه المادة وبما اشتملت عليه من مخدر » وما قالته المحكمة من ذلك ، يكفى ردا على ما أثاره الطاعن فى هذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الثالث أن الدفاع عن الطاعن تمسك ببطلان انتفيس وبطلان الأمر الصادر بأجرائه لأن التحريات التى بنى عليها هذا الأمر

ليست جدية ولأنه لم يسبق الأمر تحقيق مفتوح ، كما يقضى بذلك القانون ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع ردا قاصرا غير منديد .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما ذكره الحكم المطعون فيه من أن اليوزباشي فرج الله خليل أثبت في محضره المؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٢ أنه علم أن المتهم يتجرف في المواد المخدرة ، وأنه اعتاد على جلبها من الخارج أثناء قيامه بالعمل في شركة طيران سعيدة ، ثم عرض هذا المخضر على النيابة المخدرات التي أمرت بنسب البكباشي إبراهيم الترساوي لتحقيق ما ورد فيه ، ولما قام بالتحقيق وظهرت له صحة هذه التحريات عرض الأمر على النيابة التي رأت بعد اطلاعها على التحقيق أن تصدر أمرا بتفتيش المتهم وتفتيش مسكنه لما تبين لها من جدية الأدلة القائمة قبله ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفي لإهدار حرمة مسكنه التي كفها القانون وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وكول لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع التي لها أن لا تمتد بنتيجة هذا الإجراء إن وجدت أنه لم يكن له ما يبرره — لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد جاء بنص المادة ٩١ توكيدا لهذا المبدأ واشترط ألا يتخذ هذا الإجراء إلا في تحقيق مقترح وهو التحقيق الذي تجر به سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل إلى علمها عن وقوع جناية أو جنحة ، ولم يشترط الشارع لهذا التحقيق المفتوح أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة لم يصدر أمره بتفتيش منزل المتهم إلا بناء على تحقيق أجراه أحد رجال الضبط القضائي الذي ندبته النيابة لإجرائه ، ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الإجراء ، وبينت في حكمها العناصر التي رأت منها قيام المبرر لاتخاذها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن دلي غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٣٢)

القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٣ القضائية :

(١) اجراءات . اجراء تم صحيحا في ظل قانون قائم . صحته وخضوعه لأحكام هذا القانون .

(ب) المادة ٥ من قانون العقوبات . لا تسرى الا بالنسبة للسائل الموضوعية .

١ - من المقرر قانونا أن الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون قائم يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، فاذا كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الاجراءات الجنائية فان قانون تحقيق الجنايات يكون هو الواجب التطبيق عليه .

٢ - إن أحكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة للسائل الموضوعية دون الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما أحرزا بقصد الاتجار جواهر مخدرة « حشيشا وأفبونا » بدون مسوغ قانونى وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥/٦ ب و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الفيوم الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان إذن التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام : أولا - برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش . ثانيا - بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاد مع تغريمه

٤٠٠ جنيه والمصادرة وحبس المتهم الثانية سنة مع الشغل والنفاذ مع تغريمها
٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهم الأول كما استأنفته المتهم الثانية ، كما
استأنفته النيابة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية
تمسك المتهمان بالدفع السابق ابداءه، والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا
بمواد الاتهام والمادتين ٣٩ و ٤٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بقبول
الاستئنافات شكلا ورفض الدفع المقدمة من المتهمين ، وبتعديل الحكم المستأنف
بالنسبة للمتهم الأول وحبسه أربع سنوات مع الشغل وغرامة ٨٠٠ جنيه وتأيد
الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول أن الطاعنين دفعا أمام المحكمة بطلان اذن
التفتيش لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح كمقتضى المادة ٩١ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ولكن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض هذا الدفع قد
خالف القانون ، ذلك لأن اذن التفتيش الصادر من النيابة لرجل الضبط القضائي
وإن صدر بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أى قبل نشر قانون الاجراءات
الجنائية الحاصل في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الا أن هذا القانون يعتبر نافذا
من تاريخ صدوره بقانون الإصدار في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أما النشر
في الجريدة الرسمية فلم يقصد منه الا اقراض العلم لدى الكافة حتى يحاسبوا بمقتضى
القوانين كما قصده صالح المتهم حتى لا يؤاخذ بقانون لم يعلم به ، فاذا تمسك المتهم
بقانون لم يكن قد نشر بهـ وكان أصاح له فيتعين وفقا للمفكرة الثانية من المادة
الخامسة من قانون العقوبات والمادتين ٢٥ و ٢٦ من الدستور أن يطبق عليه
هذا القانون .

وحيث إنه لا محل لما يشير الطاعن بمقولة سريان قانون الاجراءات الجنائية
على واقعة الدعوى بحجة أن هذا القانون وإن لم ينشر الا في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١
الا أنه في الواقع قد صدر قبل واقعة الدعوى ، ذلك بأنه من المقرر قانونا أن
الإجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون قائم يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا

القانون . ولما كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الاجراءات الجنائية فإن قانون تحقيق الجنايات هو الواجب التطبيق عليه . كما أنه لا محل لما يذهب إليه من قياس هذه الحالة على الحالات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أن أحكام تلك المادة لا تسرى إلا بالنسبة لسائل الموضوعية دون الاجراءات . على أنه مع ذلك فإن التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد اتبعت فى شأنه الاجراءات التى يشترطها قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تنحصر فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر عدم إنكار الطاعن لضبط المخدرات فى المنزل بمثابة الاعتراف ، إذ أن الاعتراف لم ينصب على جريمة الاحراز فى ذاتها وإنما كان يدور حول حيازة المنزل فضلا عن أن الحكم الذى دانه أثبت فى موضع آخر منه إنكار المتهمين بتهمة — هذا إلى أنه قد أسس الإدانة على فروض استنتاجية خلص منها بإقامة الطاعن الأول مع زوجته الثانية فى منزل الطاعنة الثانية الذى ضبط فيه المخدر وهذا افتراض لا سند له ، لأنه لا يقيم فى هذا المنزل ، وإنما يقيم مع زوجته الأولى فى منزل آخر هو منزل ولده وبذلك يكون إذن التفتيش باطلاً لصدوره عن منزل ليس فى حيازته ولا يقيم فيه ، كما أن هذا الاذن جاء غير شامل لاسم الطاعنة الثانية فهو باطل بالنسبة لها كذلك .

وحيث إن قول الحكم المطعون فيه بعدم انكار الطاعنين بأن ما ضبط بالمنزل هى مواد مخدرة إنما ورد فى صدد الرد على الأثر القانونى لعدم فض الحرز فى حضور الطاعنين ، وهو قول سائغ فى هذا المقام ولا ينصرف الى اعتبارهما معترفين بالجريمة ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنة الثانية قد ساهمت فى الجريمة بجعل منزلها الوارد فى إذن التفتيش محلاً للمخدرات التى تحوزها مع الطاعن الأول الذى يتخذ من هذا المنزل منزلاً للزوجية مع زوجته الثانية ودلل الحكم على ذلك بأدلة سائغة ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن بطلان الدليل المستمد من التفتيش يكون على غير أساس . أما غير ذلك مما يثيره الطاعنان فهو جدل موضوعى لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى
ومحسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٣٣)

القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٣ : القضائية :

غش البضاعة . متعهد توريد لبن . عقابه لمجرد كونه هو المتعهد بالتوريد . لا يصح . يجب
أن يثبت أنه ورد اللبن مع علمه بغشه .

لا تكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن
يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل
الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علما واقعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : الطاعن بأنه مع آخر حكم دليه ، عرضا لبيع لبن مغشوشا
بأن أضافا اليه ٢٥٪ ماء . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠
من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة الحائكة الجزئية قضت حضوريا
بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتغريم المتهم عشرة جنيهات والمصادرة ، وذلك
عملا بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . فاستأنف المتهم
الحكم ومحكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٢
و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون
المقوبات و ٢/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتعديل الحكم المستأنف
وحبس المتهم أسبوعين بالشغل ونشر ما يخص الحكم فى جريدة المصرى على نفقته
والمصادرة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يقوله الطاعن في طعنه أن المحكمة إذ دانته بجرime عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد أخطأت ، ذلك أنه بوصف كونه متعهدا بتوريد المواد الغذائية لبعض المستشفيات والمدارس الحكومية ، كان قد اتفق مع المتهم النابى عاشور محمد راشد الذى حجكم عليه بالعقوبة أيضا ، على أن يورد هذا الأخير اللبن لمستشفى الخدام بدلا منه فى يومى ٧ و ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وذلك بمقتضى عقد مكتوب فإذا كان المتهم المذكور قد غش اللبن الذى ورده بغير علم الطاعن و بغير أن تكون للطاعن مصاحبة فيه فهو المسئول وحده عن جريمة الغش دون غيره لأن المسؤولية الجنائية شخصية بحتة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان للطاعن استندفيا استند إلى القول بأن الثابت من مطالعة الأوراق واعتراف المتهم (الطاعن) أنه متعهد بتوريد الأغذية بما فيها اللبن للمستعمرة ومن ثم فهو وحده المكلف بتوريدها إليها ، وسواء فى ذلك أقام هو بنفسه بتوصيل الأغذية إلى المستعمرة أو أنه كلف بعض رجاله بتوصيلها لأنهم إنما يقومون بالتوصيل باعتبارهم ممثلين له وعلى أساس أنهم خدم عنده فهو المسئول أولا وأخيرا عن سلامة الأغذية الموردة وخلوها من الغش لما أسلفنا ولأن التعهد يلزمه قانونا بالتأكد من سلامتها ويوجب عليه مناظرتها قبل تقديمها بشخصه أو بواسطة مندوبيه إلى المستعمرة ومن ثم فلا محل للنظر بعين الاعتبار إلى قول المتهم إن عاشور محمد راشد هو الذى قام بالتوريد ، لأنه إن صح هذا القول فإن قيامه به لا يعنى المتهم من المسؤولية ، لما كان ذلك — وكان هذا الذى قاله الحكم لا يصالح أساسا لمسائلة الطاعن جنائيا عن جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه التى لا يكفى فيها أن يكون هو الملتزم بالتوريد بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علما واقعا فإن الحكم يكون قاصرا متعينا تقضيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقص الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

(٣٣٤)

القضية رقم ٧٩٨ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . طلب المتهم سماع شاهد الإثبات في مواجهته أمام محكمة أول درجة . عدم الثبات
المحكمة إلى طلبه . طلبه سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد هذه المحكمة الحكم لأسبابه دون
إجابة المتهم إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطلب سماع
شاهدي الإثبات فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن
وبالزامه بالتعويض دون أن ترد على طلبه ، وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة
الاستئنافية عاد الدفاع إلى تمسكه بسماع هذين الشاهدين ولكن المحكمة رغم ذلك
لم تستجب إلى هذا الطلب وقضت بالتأييد أخذا بأسباب الحكم الابتدائي ،
وكان الواضح من الحكم أن المحكمة حين دانت الطاعن قد استندت - فيما استندت -
إلى أقوال الشاهدين المذكورين في التحقيقات التي قدمت صورتها الرسمية إليها
وقالت عنهما في حكمها - إنهما شاهدا الرؤية على واقعة الدعوى ، فإنها تكون
قد أخلت بحقه في الدفاع مما يبطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ،
إذ كان عليها أن تسمع الشاهدين المذكورين في مواجهة الطاعن استجابة لطلبه
أو ترد عليه بما يبرر رفضه .

الوقائع

أقام عبد الرحمن خليل موسى هذه الدعوى مباشرة على محمد زيدان بعريضة
قال فيها إنه يمتلك أربعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا من السيارة رقم ٨
شرقية « أوتوبيس » المعدة لنقل الركاب من التل الكبير وفاقوس وذلك شركة
مع المتهم وآخرين وقد أعدت دفاتر لإثبات الإيراد والمنصرف اليومي لهذه
السيارة ، وقد أراد المتهم وآخر العمل على ضياع حقه في إيراد السيارة المذكورة

فاعتدى على دفاتر الشركة الثابت فيها ايراد السيارة ومصاريفها شهرا بشهر بأن مزق أجزاء من الصحف الخاصة بهذه السيارة وكشط البعض الآخر، وذلك بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥ بمكتب الشركة بالتل الكبير مركز أبو حماد كما شغل متهم آخر عن تقديم عقد الشركة الذي كان مودعا طرفه أمانة، وذلك بقصد الإضرار والإساءة بعبد الرحمن خليل موسى الذي أبلغ الأمر الى نيابة مركز الزقازيق التي أحالت الأوراق لمركز بوليس التل الكبير الذي تولى التحقيق وطلب معاقبة المتهم بالمادة ٣٦٥ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له عليه وآخر متضامنين بمبلغ ٥١ جنيتها بصفة تعويض مع المصاريف والانتعاب . ومحكمة جناح أبو حماد الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الانهاك بتغريم المتهم عشرة جنهات مع إلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ عشرين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة ، فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة الزقازيق الكلية قضت فيها بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بانقضاء الدعوى العمومية بمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ المقول بوقوع الجريمة فيه الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك طبقا للمفردة الثانية من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى ألغيت أخيرا . ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفع ولم ترد عليه ، كما أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطالب سماع شاهدى الرؤية الوحيدين فى الدعوى وهما ابراهيم عبد المال واسكندر بنى جرجس فرفضت المحكمة هذا الطالب اكتفاء بأقوالها المدونة بصورة التحقيقات التى قدمها المدعى بالحق المدنى وقضت على الطاعن بالعقوبة . وأمام المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعن بهذا الطالب فأجابته اليه وأمرت بالتأجيل لإعلان الشاهدين المذكورين ، فلما لم يحضرا صمم الطاعن على طلب سماعهما ، غير أن المحكمة رفضت طلبه وقضت بتأييد الحكم الابتدائى دون أن ترد عليه .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن لجنة اتلاف المستندات التي دين الطاعن بها قد وقعت بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ ولم يحكم فيها نهائيا إلا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ وكان قضاء هذه المحكمة في تفسير المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي ألغيت أخيرا قد استقر على اعتبار يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ - وهو تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية - موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصليح لانهم من نصوصه ، فإنه يكون قديمي من تاريخ وقوع جريمة اللجنة السالفة الذكر حتى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ أكثر من أربع سنين ونصف وهي المدة التي تنقضي بها الدعوى العمومية في هذه الجريمة ، ويتعين لذلك نقض الحكم بالنسبة للدعوى العمومية وبراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه لانقضاء هذه الدعوى بمضي المدة .

وحيث إنه في خصوص الدعوى المدنية فإنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطالب سماع شاهدي الإثبات ابراهيم عبد العال واسكندر بنى جرجس فانتفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن وبالزامه بالتعويض دون أن ترد على طلبه ، وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية عاد الدفاع إلى تمسكه بسماع هذين الشاهدين ولكن المحكمة رغم ذلك لم تستجب إلى هذا الطلب وقضت بالتأييد أخذا بأسباب الحكم الابتدائي - لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم أن المحكمة حين دانت الطاعن قد استندت - فيما استندت إليه - إلى أقوال الشاهدين المذكورين في التحقيقات التي قدمت صورتها الرسمية إليها وقالت عنهما في حكمها : إنهما شاهدا الرؤية على واقعة إتلاف الدفاتر المسندة إلى الطاعن ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، إذ كان عليها أن تسمع الشاهدين المذكورين في مواجهة الطاعن استجابة لطلبه أو ترد عليه بما يبرر رفضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، وإحالة القضية للمحكمة الاستئنافية للفصل في تلك الدعوى مجددا من هيئة أخرى .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٣٥)

القضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . سبق الإصرار . مثال للقصور في التدليل على قيامه .

إن سبق الإصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفى لأن يدبر الجانى أمر ارتكاب الجريمة فى هدوء وروية ، ويقلب رأى فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته ، ناظرا إلى عواقبه . فإذا كان ما قاله الحكم هو أن الطاعن إذ عرف فى يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقظه ، ليذهب إلى الحقل مبكرا ، فكر فى التخلص من أبيه ، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب إلى الحقل ، ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفى فيه بنديقيته ، ولما رأى والده منفردا اتجه إليه وأطلق النار عليه - فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفى للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمته بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل توفيق محمد الديب عمدا مع سبق الإصرار بأن بينت النية على قتله وأعد سلاحا ناريا أطلق منه على المجنى عليه عيارين أصابه أحدهما فاصددا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وحلت من غرفة الاتهام إحالته

على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمعاقبة الديب توفيق محمد الديب بالإعدام شتقا وذلك عملا بمادتي الانهام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في استظهار ظرف سبق الإصرار ، إذ لم يقم الدليل على توفره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ظرف سبق الإصرار فقال : « إنه متوافر من ظروف الدعوى وما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدين : ابراهيم محمد الديب ومحمد عيسى محمد في التحقيقات من الخلاف الذى نشأ بين المتهم ووالده وانتهى إلى هذا الحادث المروع الذى وقع بعد تفكير من المتهم فى التخلص من والده وتصميمه على قتله ، فقد ثبت من هذه الأقوال أن المجنى عليه عهد إلى والده المتهم بإدارة شئونه فى الأرض وآلات الرى فأساء هذا الولد التصرف واستبد بوالده بل خان الأمانة فاغتال غلة المالكينات وأهمل فى الإشراف على الزرع الأمر الذى أغضب الوالد ، ودب الخلاف بين الاثنين وكثرت المشاحنات بسبب ذلك حتى إذا ما كان يوم الحادث وعرف المتهم أن والده أرسل إليه ابراهيم الديب ليوقظه لى يذهب إلى الحقل مبكرا ، وأنه فعل ذلك إذ أبى أن ينادى عليه بنفسه فكر فى التخلص منه وصمم على ذلك وبعد أن سار عمه وتركه على أنه سيذهب إلى الحقل عاد لتنفيذ الخطة وإعداد العدة ، فتوجه إلى مكان قريب من الدار حيث كان يخفى فيه بنذقيته وزودها بالرصاص ،

وانتظر حتى إذا ما رأى والده منفردا ، بعد أن افترق عنه أخوه إبراهيم ، فذهب إليه وأطلق النار عليه “ولما كان سبق الإصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفى لأن يدبر الجانى أمر ارتكاب الجريمة فى هدوء وروية ويقلب رأى فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته ناظرا إلى عواقبه ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن إذ عرف فى يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقفه ، ليذهب إلى الحقل مبكرا ، فكر فى التخلص من أبيه وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب إلى الحقل ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفى فيه بندقيته ، ولما رأى والده منفردا اتجه إليه وأطلق النار عليه — ما قاله الحكم من ذلك لا يكفى للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانونا — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا لبيان واجبا نقضه من غير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(٣٣٦)

القضية رقم ٨٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . دفتر المواليد . تغيير اسم والد الطفر أو والدته فيه . تزوير في ورقة رسمية .

إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والدى الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنتين بأنهما الأولى والثانية اشتراكا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو محمد عبد الوهاب البدرى الكاتب بصحة طنطا في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو دفتر قيد المواليد حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اتفة تاعلى أن أبوى الطفلة "محاسن" هما حسيب عبد الكريم موسى ونبوية عثمان القمح حاوى رغم علمهما بعدم صحة ذلك وقد تقدمت إليه الأولى فعلا وأملت عليه هذه البيانات الكاذبة فأثبتها وبصحت هي بختمها عليهما فتحت الجريمة نتيجة لهذا الاشتراك . والمتهمة الثانية استعملت ورقة مزورة في الجريمة سالفة الذكر بأن قدمت مستخرجا لشهادة ميلاد من هذا الدفتر إلى المحكمة الشرعية إثباتا لبنوة الطفلة لها ولحسيب عبد الكريم رغم علمها بعدم صحة ذلك ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالة المتهمتين على محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى حسيب عبد الكريم موسى بحق مدنى قبل المتهمتين وطلب القضاء له بقرش صاغ تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٣ عملا بمواد الاتهام للمتهمتين والمادة ٢١٤ الثانية مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمعاقبة

كل من المتهمين عزيزه عبد الوهاب على ونبوية عثمان القمحاوى الشهيرة بعطيات الاسكندرانبة بالسجن لمدة ثلاث سنين وبإلزامهما بأن تدفعا متضامتين للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسةائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الأولى هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين أى طريق من طرق الاشتراك أخذ الطاعنة به فى الجريمة التى دانها بالاشتراك فيها مع أن صور الاشتراك مختلفة بين تحريض واتفاق ومساعدة، وأنه حين ذكر بعد ذلك أنها اتفقت مع الطاعنة الثانية على ارتكاب الجريمة لم يدل على هذا الاتفاق مع أن دفاع الطاعنة قام على أنها لم تبلغ عن ميلاد الطفلة، وشهدت فى التحقيق ضد المتهم الثانية بأنها لا تلد مطلقا، كما قررت أنها ترك ختمها عند كاتب الصحة، وأن الحكم لم يرد على هذا الدفاع مع أن شهادة المجنى عليه وأقوال الطاعنة الثانية تؤيدها فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة قد بين أفعال الاشتراك التى أخذها بها بأنها والطاعنة الثانية اشتركتا بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو محمد عبد الوهاب البدرى الكاتب بصحة طنطا فى ارتكاب تزوير فى دفتر رسمى هو دفتر قيد المواليد حال تحريره المختص بوظيفته، وذلك يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اتفقتا على أن تتقدم إليه الأولى طالبة لإثبات قيد ولادة الطفلة "محاسن" على أن والديها هما حسيب عبدالكريم موسى ونبوية عثمان القمحاوى رغم علمهما بعدم صحة ذلك، وقد تقدمت إليه الأولى فعلا وأملت عليه هذه البيانات الكاذبة فأثبتها وبصمت هى بنحمتها عليها فتمت الجريمة نتيجة لهذا الاشتراك - لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد على ثبوت هذه الأفعال فى حق الطاعتين أدلة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها، وخص

الطاعنة الأولى بما ثبت لدى المحكمة من أنها هي التي تقدمت بالنيلغ الى كاتب الصحة لوجود بصمة ختمها بدفتر قيد المواليد على أنها المبلغة عن مولد الطفلة ومن إخفاؤها دفترها الخاص الذي يدون لها فيه كاتب الصحة أرقام قيد من أبلغت بمولدهم في دفتر المواليد، ومما تبين منذ ضبط هذا الدفتر من انتزاع أوراق منه رأيت المحكمة أنها هي التي كان مدونا بها البيانات الخاصة بمولد هذه الطفلة، وكان قضاء الحكم بإدانة الطاعنة بناء على ما أورده من ذلك من الأدلة الأخرى التي يدنوها فيه الرد على دفاعها الموضوعي الذي تشير إليه في طعنها — لما كان ذلك فإن ما تنعاه هذه الطاعنة على الحكم لا يكون له محل ، إذ هو مجادلة منها في وقائع الدعوى وفي تقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة الثانية تقول في طعنها إن الحكم أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى إذ اعتبرها تزويرا في دفتر المواليد مع أنها بفرض وقوعها لا تعدو أن تكون جنحة نسبة الطفلة زورا الى غير والدتها بواسطة إبداء بيانات مزورة مما يدخل تحت نص المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات ، وأن الدليل الذي اعتمد عليه الحكم في إدانتها ، وهو المستفاد من أنها لا تقلد لسبق إجراء عملية جراحية لها بمستشفى الأميركان استؤصل لها فيها بعض الأعضاء التناسلية — هذا الدليل جاء وليد إجراء باطل ، لأن الطبيب الشرعي إذ اطلع بالمستشفى على أوراق مريضة أجريت لها هذه العملية تدعى "حياة أحمد" مستبدل باسمها اسم "عطيات أحمد" بطريق الشطب قد خالف أمر القاضي الجزئي الصادر باطلاعه على أوراق معاملة الطاعنة نبوية عثمان الشهيرة بعطيات لا أوراق علاج غيرها ، وأن الطاعنة دافعت بأن الأوراق التي اطاع عليها الطبيب الشرعي ليست هي أوراق علاجها ، وتضيف الطاعنة أن الحكم أخطأ في الاستدلال ، إذ اعتمد في إدانتها على أنها رفعت استئنافا عن الحكم الشرعي الصادر ضد المجنى عليه بتقدير نفقة لها ، وذكرت في صحيفة الاستئناف أنه ليس له من تجب عليه نفقة سواها وزوجة أخرى لم تذكر شيئا عن العفلة التي نسبتها إليه في دفتر المواليد . وتقول الطاعنة إن وجه الخطأ في الاستدلال هو أن صحيفة الاستئناف كانت بتاريخ ١٠ من أبريل

سنة ١٩٤٦ مع أن قيد الطفلة بدفتر المواليد كان في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥
أى أن نسبتها الى المحنى عليه كانت قد تمت بالفعل قبل رفع الاستئناف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة
الاشتراك في التزوير في دفتر رسمي هو دفتر المواليد التي دان الطاعنة بها ، ولما
كان تمييز الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والدى الطفلة أو أحدهما يعد في القانون
تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه . مهما
يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفلة ، وكان لا وجه لما تقوله
الطاعنة في طعنها من انطباق نص آخر من قانون العقوبات على الواقعة مادامت
الجريمة التي دانها بها المحكمة متوافرة الأركان ، ولما كانت المحكمة قد تعرضت
في حكمها لاختلاف اسم المريضة التي أجريت لها عملية استئصال جزء من الأعضاء
التناسلية بالمستشفى ، وهو الاسم المدون على أوراق علاجها فيه عن اسم الطاعنة
وأقرت الطبيب الشرعى على أن هذه الأوراق التي اطلع عليها هي أوراق علاج
الطاعنة بذاتها ، لما ثبت لديها من أنها درجت على التسمى بأسماء مختلفة ولما
تبين من الكشف الطبي عليها من وجود آثار تلك العملية الجراحية التي أجريت
لها فأصبحت منذ إجرائها في ديسمبر سنة ١٩٣٤ في عقر دائم ، وكان يبين من ذلك
أن الطبيب الشرعى لم يخالف ، وأمورية التي ندب لها ، هذا إلى أن الطاعنة
لم تملك أمام المحكمة بما تدعيه في طعنها من أمر هذه المخالفة وما تقوله من
بطلان الدلائل المستند منها ، ولما كان الحكم فيها أثبت مما ورد في صحيفة
استئناف الطاعنة للحكم الشرعى الخاص بنفقة الزوجة قد نقله عن هذه الصحيفة
وعن محضر اطلاع النيابة على ملف القضية الشرعية التي رفعتها الطاعنة . بد ذلك
بنفقة الطفلة وما استندت إليه المحكمة الشرعية من أسباب في رفض تلك
الدعوى ومنها أن الطاعنة سبق لها أن رفعت دعوى شرعية على زوجها تطالبه
بنفقة نفسها ولم تطالبه بنفقة لابنتها المزعومة في وقت كانت فيه هذه الابنة قد
ولدت وكان لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت من ذلك أن تلك الطفلة لا تنسب
الى المحنى عليه ، وأن أمرها أخفى عليه فترة من الزمن لما يرته للحقيقة — لما كان
ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في شيء مما تنعاه هذه الطاعنة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنتين على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(٣٣٧)

القضية رقم ٨٠٨ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . الشهادة التي يضمن عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع و يودع فلم الكتاب في المدد القانونية .
هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوما .

إن إعلان محامى الطاعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلا على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ ،
والشهادة التي يعتد بها في طلب بطلان الحكم لعدم إيداعه . وقعا عليه في الميعاد القانونى إنما هي التي تثبت أن الطاعن حين توجه إلى قلم الكتاب لم يجد الحكم محتوما رغم مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ شهر ونصف سابق على أول يناير سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم الوايل محافظة القاهرة أولا : هتك عرض ... الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن فاجأه أثناء نومه وخلع سرواله وفسق فيه عنوة كما قبله مرارا دون إرادته حالة كون المتهم خادما بالأجرة عند والده ،
ثانيا : هتك عرض ... الذى لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن كان يضع يده بين نغذيه كما كان يكلفه بأن يمسك قضيبه بيديه حالة كون المتهم خادما بالأجرة لدى مخدوم المجنى عليه وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لأواد ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ - ٢ و ١/٢٦٩ - ٢ من قانون العقوبات ، فأمرت بذلك . وقد نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات بمداينة سعيد ابراهيم سعد بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدفع في الوجه الأول من التقرير المقدم منه بأسباب النقض ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم التوقيع عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . ويقول إن الحكم المذكور صدر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقدم شهادة من قلم كتاب محكمة مصر الأهلية بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ تثبت عدم ختم الحكم المذكور وإيداعه في ملف الدعوى حتى تاريخ تحريرها ، وكان لزاما على قلم الكتاب أن يخطر به إيداع الحكم بمجرد حصوله وهو لم يخطر به بالإيداع إلا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ أى بعد مضي نحو ثلاثة أشهر على صدور الحكم .

وحيث إن الشهادة المؤرخة ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ لا تثبت إلا عدم ختم الحكم وإيداعه إلى يوم تحريرها ، كما أن إعلان محامى الطاعن في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإيداع الحكم لا يصلح بذاته دليلا على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ والشهادة التى يعتد بها في هذا المقام إنما هى التى تثبت أن الطاعن حين توجه إلى قلم الكتاب لم يجد الحكم محتوفا رغم مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لما كان ذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثانى : إن الحكم عول في إدانته على أقوال محمد نبيه نقلا عن رواية ابنه صبرى ووالدته شلبية محمد وشهادتهما سماعية نقلا عن حفيدها صبرى ثم على أقوال صبرى محمد نبيه وحامى عبد الحليل بوصفهما مجنيا عليهما ، كما عول على تقرير الطبيب الشرعى في حين أن تقرير الطبيب الشرعى يهدم أقوال صبرى ويكذب شلبية ، وغض الحكم الطرف عن أهم جزء من دفاع الطاعن وقال عن الجزء الآخر إن المحكمة لا تقيم له وزنا ، أما ما غض عنه الطرف فهو إقرار المجنى عليهما في التحقيقات بأن الطاعن لم يرتكب معهما الجريمة وأنهما نسباهما له تحت تهديد محمد نبيه والد صبرى وسلم هذا الأخير بذلك في التحقيق ، وجاء تقرير الطبيب الشرعى : « يؤيد لهذا الإقرار بأن أثبت أن صبرى متكرر الاستعمال من وقت لا يمكن تحديده ويمكن للتهم إتيان الفعل معه دون أن يترك أثرا إذا لم

يأتيه بعنف ، واعترف صبرى فى التحقيق وأمام المحكمة أنه كان مصابا بمرض قبل الحادث المدعى به وكانت جرفته شليه تعالجه من هذه الحالة المرضية لا من آثار الجريمة . وثبت من جهة أخرى أن الطاعن بعد أن عمل عند المجنى عليه ست سنوات تركه والتحق بخدمة محمد الهادى زوج أخت محمد نبيه وخصمه اللدود وقبل أن يترك خدمته كان قد اشترى منه جلبابا وترك بعض متعلقاته ضمانا لسداد باقى ثمنها . وعندما أراد دفع باقى الثمن وجد محمد نبيه قد تصرف فيها وخشى أن يبلغ ضده عن تبديدها فبادر بتلفيق الجريمة ليفلت من جريمة التبديد . ومع أن الطاعن أورد كل ذلك فى دفاعه فإن الحكم رد عليه ردا قاصرا .

وحيث إنه بالنسبة للوجه الثانى من الطعن فإنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ برواية شاهد بذاتها دون غيرها من الروايات التى يبدىها فى التحقيق متى اطمأنت لها ، ولما كان الحكم الماطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليهما وأورد ملخصها وعلى أقوال محمد نبيه وشليه محمد وذكر مضمونها ، وعلى ما أثبتته الضابط الذى أجرى المعاينة فى محضره من وجود كتابة على حائط دكان والد المجنى عليه صبرى من الداخل رأى فيها الحكم تعزيزا لرواية المجنى عليه المذكور التى عول عليها ثم على تسليم الطاعن بميئه فى دكان والد المجنى عليه فى الوقت الذى وقعت فيه الجريمة وعلى ما ورد فى التقرير الطبى من وصف لحالة المجنى عليه صبرى محمد نبيه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وناقشه وانتهى من مناقشته له إلى أنه لا يرى فيه ما يصح الركون إليه . ولما كان مساقفة الحكم مأخوذا من عناصر الدعوى للتدليل على وقوع الجريمة من طاعن من شأنه أن يودى إلى ما انتهى إليه الحكم منه فإن هذا الوجه يكون لذلك على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

جاسة ٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حنرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : مصطفى حين
ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٣٨)

القضية رقم ٨٠٩ لسنة ٢٣ القضائية :

مرفعة . شروع فيا . مثال .

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن الطاعن يشتغل قائد سيارة بشركة
الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها ، وأن الشركة اعتادت
أن تضع في صهريج السيارة التي يقودها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر
توزيعه على العملاء ، وذلك للاستعانة بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه
بالحرطوم عند إفراغه للعملاء ، وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع
البنزين على عملاء الشركة تبقى لديه في صهريج السيارة خمسة عشر جالونا ، هي
الكمية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البنزين ، وقد ضبط الداعن وهو
يحاول إفراغها خلسة في طلبية أحد باعة البنزين دون علم الشركة - فالواقعة
على هذه الصورة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة الشروع في السرقة
لأن البنزين موضوع الجريمة وضعته الشركة في صهريج السيارة ليستعين به الطاعن
على أداء عمله ، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلا من حيازة الشركة ولم تكن يد الطاعن
عليه بوصف كونه عاملا معها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل
الحيازة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عزيز متياس ميخائيل (الطاعن)
و ٢ - محمد حسين محمد بأنهما شرعا في سرقة بنزين مملوك لشركة الغاز المصرية
حالة كونهما مستخدمين فيها بالأجرة ووقفت الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه
هو ضبطهما متلبسين وطلبت عقابهما بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات .
ومحكمة جناح مصر القديمة الجزئية نظرت هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ
١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ عملا بالمواد ١/٤٥ و ٤٧ و ٧/٣١٧ من قانون العقوبات
بمحس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لكل منهما
لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فاستأنف المتهمان . ومحكمة مصر الابتدائية
قضت حضوريا بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني وبراءته مما أسند إليه
بلا مصاريف ، وتمديله بالنسبة للمتهم الأول وتغريمه عشرة جنيهات مصرية .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه في الوجهين الأول
والثالث من أرجاء الطعن أنه فات المحكمة تحقيق ما إذا كان مفتاح طلمبة البنزين
الذى ضبط هو مفتاح مصطنع كما يدعى اثنان من موظفى الشركة ، أو أنه هو
المفتاح الحقيقى للطلمبة المودع لدى الشركة ، كما هو دفاع الطاعن ، فتكون التهمة
في هذه الحالة ملفقة ضده من موظفى الشركة ، وقد ترتب على إغفال تحقيق ذلك
إخلال بحق الطاعن في الدفاع ، هذا إلى أن عمل الطاعن في الشركة متمصور
على قيادة السيارة واستيفاء ثمن البنزين الذى يوزع على العملاء . أما المتهم الثانى
محمد حسن محمد ، الذى حكم ببراءة ، فهو مساعد الطاعن ، وهو المختص بتسليم
مفاتيح الطلمبات من الشركة وتوزيع البنزين الذى فى عهده على المحطات دون
تدخل من الطاعن فى هذا التوزيع ، ولكن المحكمة خلطت بين اختصاص كل منهما
فبرأت المتهم الثانى وعاقبت الطاعن على اعتبار أنه هو المختص بتسليم المفاتيح
وتوزيع البنزين .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن فيما تقدم ، إذ لم يثبت في محاضر الجلسات أنه طلب إلى أى من المحكمتين الابتدائية والاستئنافية أن تجرى تحقيقا فيما أشار إليه في طعنه ، وقد بين الحكم واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها في حق الطاعن ، وتعرض لدفاعه واطرحه للاعتبارات التى قالها ، ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثانى إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، لأن مقدار ما سلم إليه من الشركة في يوم الحادث هو ١٠٠٠ جالون من البنزين تم توزيعه على العملاء وسدد ثمنه لها ، وأن تهمة الشروع في السرقة التى أسندت إليه لم تنصب على هذا المقدار وإنما انصببت على كمية أخرى تتراوح بين خمسة وعشرة جالونات وهى كمية تضعها الشركة في صهريج السيارة بصفة دائمة وعلى سبيل الاحتياط لزيادة قوة الدفع عند إفراغ البنزين للعملاء ولضمان سد النقص الذى قد ينشأ عن التعبئة أو التبخير أو غير ذلك ، فاذا تصرف الطاعن في هذه الكمية فانما يكون مرتكباً للجريمة انتبديد لا السرقة لأن البنزين سلم له على سبيل الأمانة ، فإن لم تتم الجريمة فيكون فعله شروعا ، والشروع في التبديد لا عقاب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه حين اعتبر الواقعة شروعا في سرقة ، قد بين أن الطاعن يشتغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها ، وأن الشركة اعتادت أن تضع في صهريج السيارة التى يقودها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر توزيعه على العملاء ، وذلك للاستعانة بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه بالخرطوم عند إفراغه للعملاء ، وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البنزين على عملاء الشركة تبقى لديه في صهريج السيارة خمسة عشر جالونا ، هى الكمية التى خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البنزين ، وقد ضبط الطاعن وهو

يحاول إفراغها خلسة في طلبية أحد باعة البنزين دون علم الشركة — لما كان ذلك فإن الواقعة على هذه الصورة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة السرورع في السرقة، لأن البنزين موضوع الجريمة ووضعه الشركة في صهر يح السيارة ليستعين به الطاعن على أداء عمله، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلا من حيازة الشركة ولم تكن يد الطاعن عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه، ويكون الحكم إذ دان الطاعن بجريمة السرورع في سرقة لم يخطئ القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٣٣٩)

القضية رقم ٨١٠ لسنة ٢٣ القضائية :

دفاع . طلب إحالة المتهم إلى طبيب في الأمراض العقلية . رفض المحكمة هذا الطلب لأحباب معقولة . صحيح . المحكمة ليست ملزمة بالاستعانة برأى طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إحالته إلى طبيب في الأمراض العقلية لأنه مجنون وغير مسئول عما ارتكبه من جرائم ، وكانت المحكمة قد ردت في حكمها على ذلك بقولها : «إن الدفاع لم يقدم ما يسوغ هذا الطلب من دليل أو قرينة بل على العكس قدم شهادة بانتهاء خدمته في الجندية في ١٩٥٠/٧/١ وتذكرة إثبات شخصيته المحررة في ١٩٥٢/٢/٧ وأن وظيفته سائق موقع عليها من قومندان المرور؛ وفوق ذلك كله فلم يلاحظ أحد المحققين شيئا على المتهم يلفت النظر من حركات أو أعمال تدعو للشبهة في أمره ، بل إن المتهم بحضور الجلسة عقب سؤاله اعترف بالتهمة ولما وافق الدفاع على استجوابه أجاب في هدوء المفكر ورزانة العاقل الذي يزن ما يقوله ويقدر ما ينفعه وما يضره من غير خلط

ولا اضطراب ويتعين لذلك رفض هذا الطلب " فإن هذا الذي أنبهه الحكم هو تقدير اللوثة المعروضة على المحكمة في حدود حجةها ، فإدانت قد رأت أن هذا الدفاع غير جدى ثلاثاً باب المعقولة التي أوردتها ، فما كانت بها حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية في أمرتيته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الإجراءات بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول سرق الحلى المبيضة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لناهد يس مرتجى بطريق الإكراه الواقع عليها بأن اصطحبها على دراجة إلى ناحية منعزلة وقيد ساقها بسلك رفيع فأحدث بها الإصابات المبيضة بالتقرير الطبي وتمكن بذلك من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات . والمتهم الثانى : أخفى المسروقات سالفة الذكر والملوكة لناهد يس مرتجى مع علمه بسرقتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً للمواد ٣١٤/١-٢ عقوبات للأول و ٤٤ عقوبات مكررة للشانى ، فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات بورسعيد قضت حضورياً عملاً بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى بمعاقبة سعد أحمد سعد بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وأنيس أريجيان بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . فطمعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول يبنى الوجه الأول من طعنه على أن الدفاع عنه دفع بأنه غير مسئول لجنونه وطلب إحالته لطبيب الأمراض العقلية مستنداً بتصرفاته مع أقاربه وجيرانه ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقالت إن المتهم

كان يبدو هادئا ورزينا مع أن الهدوء والرزانة لا ينفيان الجنون وهو مسألة فنية لا تختص المحكمة بالفصل فيها ، وبذلك تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب عرضه على طبيب مستشفي الأمراض العقلية ، وقال إن ارتكابه للحادث يدل على خبله وقد حضر حرب فلسطين وهو يقول اليوم إنه مجنون ، وبعد ذلك استطرد الدفاع في مرافحته في موضوع الدعوى طالبا استعمال الرأفة ، وقد ردت المحكمة في حكمها على ذلك بقولها " إن الدفاع عنه طاب إحالته الى طبيب في الأمراض العقلية بزعم أنه مجنون وغير مسئول عما ارتكبه من جرائم ولم يقدم ما يسوغ هذا الطلب من دلائل أو قرينة ، بل على العكس قدم شهادة بانتهاء خدمته في الجندية في ١٩٥٠/٧/١ وتذكرة إثبات شخصيته المحررة في ١٩٥٢/٢/٧ وأن وظيفته سائق موقع عليها من قومندان المرور وفوق ذلك كله فلم يلاحظ أحد المحققين شيئا على المتهم يافت النظر من حركات أو أفعال تدعو للشبهة في أمره ، بل إن المتهم به بمحضر الجلسة عقب سؤاله اعترف بالتهمة ولما وافق الدفاع على استجوابه أجاب في هدوء المفكر ورزانة العاقل الذي يزن ما يقوله ويقدر ما ينفعه وما يضره من غير خلط ولا اضطراب ويتعبر لذلك رفض هذا الطلب " وهذا الذي أثبتته الحكم هو تقدير للوقائع المعروضة على المحكمة في حدود حقها ، ومادامت قد رأت أن هذا الدفاع غير جدي للأسباب المعقولة التي أوردتها ، فما كانت بها حاجة الى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية في أمر تمييزته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة - لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث أن المحكمة أخطأت في الاسناد وأخلت بدفاع الطاعن ، وفي شرح ذلك يقول إن ما قالته المحكمة عن اعتراف المتهم « الطاعن » في جميع مراحل التحقيق وأمام المحكمة بأنه نزع حل المجنى عليها رغم

مقاومتها لا أصل له في التحقيق ، بل إن الطاعن أصر على أنه تسلم منها الحللى برضاؤها وهي أمام منزلها ، وأن الواقعة بفرض صحتها جنحة وليست جنائية وقد سمعت المحكمة هذا الدفاع ولكنها لم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عند بيانه لواقعة الدعوى ذكر أن المجنى عليها حوالى الساعة الثامنة صباحا نزلت إلى بواب المنزل وطلبت إليه استحضار عربة والدتها فانصرف البواب لتنفيذ رغبتها وبقيت هي على باب المنزل تنتظر عودته فمر بها المتهم راجعا عجلة ودعاها إلى السير معه ليحضر لها جنيتها تسلمه من والدها لتسلمه إلى والدتها فركبت معه وانطلق بها إلى الجبل وهي تسأله عن وجهته فيأمرها بالسكوت فإذا أعادت عليه السؤال سبها بأقذع الألفاظ حتى كان عند الكيور رقم ٢ وفي مكان مهجور أنزلها وحاول نزع ما تحمله من مصوغات في معصمها وأذنيها فلما قاومتها ضربها وانتزع الحللى بقوة تركت مع الضرب آثارا بوجهها ويدها ثم أحضر سلكا ربط به قدميها وأمرها بالانتظار في مكانها حتى يحضر لها جالبا ولكنه لم يعد . وقد استندت المحكمة فيما استخلصته من هذا البيان إلى شهادة المجنى عليها وشهادة والدها وبواب المنزل والتقرير الطبي والمعاينة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت الطاعن باعترافه بسرقة حللى المجنى عليها وبما أقر به هو في التحقيق من أنه توصل في جريمته باستعمال القوة في نزع ما سرقه ، وسأقت ذلك بمد سرد أدلة سائغة جاء هذا الاعتراف مصدقا لها . لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد استظهرت ركن الاكراه في السرقة بما يثبت به توافره ، ولا يعيب حكمها أن تكون قد أخذت في اعتراف الطاعن بما أبداه في إحدى مراحل التحقيق رغم نكوله عنه بالجلسة ، فإن ذلك داخل في تقديرها للأدلة الموضوعية التى تستقل به ، ومن ثم يكون ما يشير الطاعن في هذين الوجهين لا أساس له .

وحيث إن الطاعن الثانى يبنى طعنه على أن المحكمة أخلت بدفاعه فقد طلب إحضار حرز المضبوطات وفضه أمام المحكمة للتحقق من محتوياته ولعرضها على الشهود الذين لهم صلة بضبطها ولم تجب المحكمة هذا الطاب مع أن إعادة جلسة

الاستعراف أمام المحكمة يحتمل معها قيام ما يشير الشك في صحة الدعوى بما يغير وجه الحكم في تهمة الإخفاء ، على أن ما ذكره الحكم تبريرا لعدم إجابة هذا الطلب من أن المقصود هو عرض الحرز على والد المجنى عليها ولا ضرورة لذلك لأنه قرر بأنه لا يستطيع الاستعراف على ما ضبط — ما ذكره الحكم من ذلك يخالف ما طالبه الدفاع من عرض المضبوطات على المجنى عليها لا على والدها .

وبما أنه ببين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن كان قد طلب استحضار الحرز لعرضه على المجنى عليها ثم ترفع بعد ذلك في الدعوى وقال إن الغويشات من المثليات التي تكثر في كل مكان فإذا جاء والد المجنى عليها وقال إن ابنته تتعرف عليها أكثر منه فعلة ذلك أن هذه الأشياء مثلية ولم تستعرف المجنى عليها على الحلق — لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بقوله ” إنه لا يشفع لانهم الثاني ” الطاعن “ طلبه لحرز المصوغات لعرضها على والد المجنى عليها يستعرف عليها ، لأن هذا الوالد نفى في التحقيقات أنه يستطيع هذا الاستعراف وأحال فيه على ابنته المجنى عليها الطفلة وقد قطعت فيه برأيها الحاسم كما قطع فيه المتهم الأول باستعرافه هو أيضا على الغويشة المضبوطة بعد أن أنكر المتهم الثاني معرفته لمكانها فلما فتش الضابط محله بإرشاد المتهم الأول عثر عليها بغداة في عتبة داخل أحد الدواليب .. “ — لما كان ذلك وكانت المحكمة لم ترداعيا لإعادة عملية الاستعراف الذي لم يناع في الطاعن ، بل سلم به وإن كان قد هون من قيمته فإن المحكمة إذا كتفت بما تم بشأنها في التحقيقات لا تكون قد أخلت بدفاعه في شيء — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن المقدم من الطاعنين على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٤٠)

القضية ٨١١ لسنة ٢٣ القضائية :

ضرب أفضى إلى الموت . جرح تسبب المتهم في حصوله للجنى عليها بجذب حقيبها بعنف فوقعت على الأرض . إصابتها أثناء علاجها منه بالتهاب رئوى أدى إلى وفاتها . توافر ظرف الإكراه فى السرقة ، وقيام جريمة إحداث جرح أفضى إلى الموت .

إذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقيبة من يد المجنى عليها بعنف هو الذى أوقع المجنى عليها من الترام فأصبحت بجروح ، وأصبحت أثناء علاجها منها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج ، وانتهى بوفاتها — فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الإكراه فى جناية السرقة كما يعمل المتهم مسئولاً عن جناية إحداث جرح عمدى أفضى إلى موت المجنى عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق الحقيبة المبينة الوصف والقيمة بالمخضرم لمدام ليزا مزراحى ، وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن انتزع الحقيبة منها بقوة فأمسكت بها فجذبها عنوة ٢ — ضرب مدام ليزا مزراحى عمداً بأن دفعها بقرة فأوقعها من قطار الزمام أثناء سيره فحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى موتها . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٣١٤ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً — عملاً بمادتي الاتهام — بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين عن التهمتين المسندتين إليه وأضاف المصارييف الجنائية على جانب الحكومة . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الأول من طعنه على أن المحكمة اكتفت بسماع شهادة أربعة من شهود الإثبات بحجة أن أحد الشهود الغائبين مريض بمستشفى الأمراض العقلية ، وأن شاهدا آخر بارح الديار المصرية ولم يستدل على باقى الشهود فى محل إقامتهم الموضح بالأوراق ، وكان حريا بالمحكمة أن نجيب الدفاع إلى طلبه إعلان هؤلاء الشهود ، لما وهى ولم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق دفاع الطاعن وبنت حكمها على دليل لم يطرح أمامها بالجلسة فقد خلا مضرها من الإشارة إلى أن أقوال شهود الغائبين قد تليت بالجلسة .

وحيث إن ما أورده الطاعن فى هذا الوجه مردود بأن المحكمة قد سارت فى نظر الدعوى طبقا لما خوله لها القانون فى المادتين ٢٨٩ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية اللتين تجيزان للمحكمة تلاوة أقوال الشهود فى محضر التحقيق الابتدائى إذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسباب وقالت إنها لا ترى محلا لتأجيل نظر الدعوى لإعادة إعلان الشهود ، لأن الشاهد السيد أحمد موسى مريض بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة ، والشاهد فايد دياب بارح الديار المصرية عائدا لبلاده ولم يستدل على باقى الشهود كما ذكرت المحكمة أنه لا مبرر لذلك لإرجاء نظر الدعوى حتى يتحرى الدفاع عن عنوان الشاهد أحمد مختار لأنه لم يتحر عن عنوانه من قبل ولم يدل على عنوانه الحالى حتى يكون ذلك مبررا لطلب التأجيل لما كان ذلك وكانت المحكمة قد سمعت من حضر من شهود الإثبات وأمرت بتلاوة أقوال من غاب عنهم كما هو ثابت صراحة بمحضر الجلسة — لما كان ذلك فإن ما يقوله الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون من ناحيتين الأولى أنه اعتبر مجرد جذب الحقيبة يتوافر به ظرف الإكراه فى السرقة مع أن الجذب وقع على الحقيبة ولم يوجه إلى المجنى عليها ولم يشهد أحد بوجود رابطة بين هذا الجذب وبين سقوط المجنى عليها ويحتمل أن يكون سقوطها

راجعا إلى اختلال توازنها عندما حاولت امساك الحقيبة بمد أن جذبت من يدها ،
والثانية أن جريمة الضرب المفوضى إلى الموت التي دين الطاعن بها هي جريمة
عمدية وما أثاره الطاعن لا يترتب عليه عادة حصول جرح ، وأن ما يصح اسناده
للطاعن في هذه الحالة هو تسببه بخطئه في إحداث جرح أدى إلى وفاة المجنى عليها
ما دام أنه لم يقصد إحداث الجرح كما يتطلب القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين ظرف الإكراه الملايس للسرقة بقوله :
” إن المتهم جذب حتمية المجنى عليها فتمسكت المجنى عليها بها واستمر المتهم
في محاولته وجذبها ثانية مما أدى إلى تطايرها ووقوعها على الأرض وسقوط
المجنى عليها نتيجة لجذب الحقيبة . والإكراه المعتبر ظرفا مشددا للسرقة متوافر
باستعمال طرق قسرية عند ارتكاب الحادث . ولا شك في أن جذب المتهم للحقيبة
بعنف وقوة مما أدى إلى سقوط المجنى عليها من الترام مكون لظرف الإكراه “
— لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقيبة بعنف هو الذي
أوقع المجنى عليها من الترام فأصيبت بجروح ، وأصيبت أثناء علاجها منها بالتهاب
رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج فانه يكون مسئولا عن
هذه النتيجة — فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الإكراه في جناية السرقة
التي دانه بها الحكم ، كما يجعله مسئولا عن جناية إحداث جرح عمدي أفصى
إلى موت المجنى عليها — لما كان ذلك فإن ما ينير الطاعن في هذا الوجه
لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٤١)

القضية رقم ٨١٢ سنة ٢٣ القضائية :

المثبتات . أساس الأحكام الجنائية . حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .

إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فما دام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتنع وجدانه بصحتها فلا تجوز مصادرتة في اعتقاده . ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمأن ضميره لما بشرط أن يكون هذا الاطمئنان مستمدا من أدلة قائمة في الدعوى . يصح في العقل أن تؤدي إلى ما اقتنع به القاضي ، وما دام الأمر كذلك فلا تجوز المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب حسن قمصان سعيد عمدا فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تماقت لديه منها عاهة هي فقد الخصية اليسرى وما قد ينشأ عنها من تأثير في قواه الجنسية وقوة إخصابه ، وطابت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى حسن قمصان سعيد بحق مدني قبل المتهم وطلب أن يحكم له بقرش صاغ واحد مؤقتا على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات مصر قضت بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصاريف المدنية . فطعن المدعي بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن المحكمة استندت في تبرئة المتهم على التشكك في أقوال المجنى عليه ، لأنه لم يذكر اسم المتهم عند التبليغ ولم تلاحظ المحكمة أنه كان في حالة إعياء شديد من الإصابة وأهدرت اعتراف المتهم وشهادة شهود الإثبات وقالت إن الحادثه حصلت الساعة ١١ صباحا ، في حين أن المجنى عليه لم يذهب إلى المستشفى إلا الساعة ١١ مساء ، وزاد الطاعن على ذلك أن المحكمة حين لم تقض للطاعن بما طلبه من تعويض رغم حكمها بالبراءة تكون قد جانبت الصواب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى واستظهر عناصر الإثبات المقدمة فيها عرض لمناقشتها وفندها ثم انتهى إلى القول بأنه : ” مما تقدم جميعه يكون الدليل في القضية غير كاف للاقتناع بادانة المتهم وتكون التهمة المنسوبة إليه محل شك وتعين براءته عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وبالتالي رفض الدعوى المدنية “ . ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فما دام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتنع وجدانه بصحتها فلا تجوز مصادرتة في اعتقاده ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمأن ضميره لها بشرط أن يكون هذا الاطمئنان مستمدا من أدلة قائمة في الدعوى يصح في العقل أن تؤدي إلى ما اقتنع به القاضي — لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه ما دامت الواقعة المسندة إلى المتهم لم تثبت لدى المحكمة ، فإن ما قضت به من رفض الدعوى المدنية هو القضاء الصحيح قانونا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين : مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٤٢)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنة .
قصره على جنة الأمر بإحالة الواقعة على المحكمة الجزئية . الأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات
لارتباطها بجناية . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

إن الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز إلا في الأحكام المنهية للخصوصية
والصادرة من محكمة آخر درجة ، إلا أن القانون أجاز للنائب العام استثناء من
هذا الأصل واختصارا للإجراءات ، الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام
باعتبار الواقعة جنة ، وقد جعل حق الطعن في هذا الأمر متوقفا بل أن يكون الأمر
صادرا بحسب الأصل بإحالة الواقعة إلى المحكمة المختصة بأصل الدعوى في الجنح
— وهي المحكمة الجزئية — فإنه يتعين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع
فيها بحيث إذا لم يترتب عليه هذا الأثر بأن كان الأمر باعتبار الواقعة جنة صادرا
بإحالتها إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب ، فإن
الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مجازا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة مصطفى على الأحوال "المطعون ضده" بأنه ارتكب
تزويرا في محرز رسمي هو صورة إيصال توريد النقود رقم ٥٨١٧ بمجموعة ٨٥ بأن
أحدث تغييرا في البيانات الثابتة بصورة الإيصال ، فجعل تاريخ السداد ١٧ من يولييه

سنة ١٩٤٨ بدلا من ٥ من يولييه سنة ١٩٤٨ وفي المبلغ الثابت به بأن جعله ٣ جنيهات و ٥٠٠ ملليم بدلا من ٩ جنيهات و ٣١٠ مليات وأثبت اسم إيلي نسيم بدلا من اسم من قام بدفع المبلغ بعد أن أزال هذا الاسم الأخير ، ثانيا — امتعيل صورة إيصال توريد النقود المزور السالف الذكر بأن قدمه إلى إيلي نسيم كدليل على سداد المطلوب مع علمه بتزوير صورة الإيصال ، ثالثا — بدد مبلغ ثمانية جنيهات ومائة وثمانين مليما سلمت إليه على سبيل الوكالة من فتحى عبده فهمى وآخرين لتوريدها لخزانة إدارة الأوقاف بالاسكندرية فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٣١٤ و ٣٤١ من قانون العقوبات ، فقررت باعتبار التهمة الأولى الموجهة إلى المتهم جنحة تبديد بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . أما التهمتان الثانية والثالثة فقد اعتبرتهما جنائية . فطعن الأستاذ عبد الحليم البيطاش رئيس نيابة الاسكندرية في قرار غرفة الاتهام خاصا بالتهمة الأولى بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن أمر غرفة الاتهام المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر واقعة الاختلاس المسندة إلى المتهم جنحة تبديد منطبقة على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع أنها جنائية طبقا للمادة ١١٨ من ذلك القانون .

وحيث إن الدعوى أحيلت إلى غرفة الاتهام من قاضى التحقيق ضد المتهم لأنه في خلال شهر يولييه سنة ١٩٤٨ الموافق شهر شعبان سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : أولا — بصفته موظفا عموميا أدخل في ذمته مبلغ ثمانية جنيهات ومائة وثمانين مليما سلمت إليه من فتحى عبده فهمى وآخرين لتوريدها لخزانة إدارة الأوقاف بالاسكندرية ، ثانيا — ارتكب تزويرا في محرر رسمى هو صورة إيصال توريد النقود رقم ٥٨١٧ بمجموعة ٨٥ بأن أحدث تغييرا في البيانات الثابتة بصورة الإيصال فجعل تاريخ السداد ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٨

بدلاً من ١٥٠ من يوليه سنة ١٩٤٨ ومما المبلغ الثابت به بأن جعله ٣ جنيهات و ٥٠٠ مليم بدلاً من ٩ جنيهات و ٣١٠ مليمات وأثبت اسم إيلي نسيم بدلاً من اسم من قام بدفع المبلغ بعد أن أزال هذا الاسم الأخير ، ثالثاً — استعمل صورة إيصال توريد النقود المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى إيلي نسيم كدليل على سداد المطلوب منه مع علمه بتزوير صورة الإيصال ، وبعد أن نظرت غرفة الاتهام الدعوى أصدرت أمرها المطعون فيه بأحالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٤١ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة التزوير والاستعمال المشار اليهما ، ولأنه ” بدد مبلغ ثمانية جنيهات ومائة وثمانين مليماً سلمت إليه على سبيل الوكالة من فتحي عبده فهمي وآخرين لتوريدها لخزانة إدارة الأوقاف بالاسكندرية فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليهم ” الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الأصل في الجنحة أن يصدر الأمر بأحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها سواء في ذلك أن يكون صادراً من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهو إذ يرى أن الواقعة جنحة ” يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا المضررة بأفراد الناس فيحيلها إلى محكمة الجنايات ” أو كان الأمر صادراً من غرفة الاتهام طبقاً للمادة ١٧٩ من ذلك القانون ، فهم إذ ترى أن الواقعة جنحة تأمر بأحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها وذلك على مقتضى ما تقدم بالنسبة إلى قاضي التحقيق — لما كان ذلك وكانت المحكمة المختصة بالفصل في أصل الدعوى لا تتقيد في حكمها بالوصف القانوني الذي تحال به الواقعة إليها بل إنها تفصل فيها حسب التكييف الذي ترى هي إعطاءه لها بعد تحقيقها بمبرراتها ، وكان الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز إلا في الأحكام المنهية للخصوصية والصادرة من محكمة آخر درجة ، إلا أن القانون أجاز للنائب العام استثناء من هذا الأصل واختصاراً للإجراءات ، الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة ، وقد جعل حق الطعن في هذا الأمر منوطاً بأن

يكون الأمر صادرا بحسب الاصل باحالة الواقعة الى المحكمة المختصة بأصل الدعوى في الجنح وهي المحكمة الجزئية فانه يتعين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع فيها بحيث إذا لم يترتب عليه هذا الأثر بأن كان الأمر صادرا باحالة الواقعة الى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر من غرفة الاتهام باعتبار واقعة اختلاس مبلغ الثمانية جنيهاً ومائة وثمانين ملياً جنحة تبديد قد أحالها مع تهمة الجناية المسندتين للاثم الى محكمة الجنايات لارتباطها بهما ، وكان هذا الأمر لا ينتج أثر من حيث تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ولا يمس حق المحكمة ، وهي محكمة الجنايات ، في تغيير الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم بالضوابط المبينة بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية — لما كان ذلك فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا والسادة المستشارين : اسماعيل مجدى
وحسين داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس غالى أعضاء .

(٣٤٣)

القضية رقم ٦٢٢ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف - حكم - ادعاء الطاعن صدور الحكم فى تاريخ غير الوارد فيه وطلبه التأجيل لاثبات
ما يدعيه . قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون تمكنه من اثبات دعواه . اخلال
بحق الدفاع .

إذا كان الطاعن قد دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الحكم المستأنف صدر
من محكمة أول درجة فى تاريخ غير التاريخ الوارد به وطلب اعطاء مهلة لتقديم
شهادة رسمية تثبت صدوره فى التاريخ الذى يقول به ومع ذلك قضت المحكمة بعدم
قبول الاستئناف شكلا دون أن تمكنه من اثبات دفاعه ، وكان يبين من الاطلاع
على تقرير الاستئناف أن الحكم صدر فى التاريخ الذى يقول هو به - فهذا الحكم
يكون معيبا لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حازكية السكر الموضحة الوصف والقيمة
بالمحضر حالة كونه تاجرا غير مصرح له بالتجار فيه وطلبت معاقبته بالمواد
١ من القرار رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٠ و ٢/١٢ و ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥
و ١ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح بائيس
الحزبية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل

وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه ومصادرة السكر المضبوط وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل تجارته مدة تعادل مدة الحبس بلا مصروفات . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد بغير مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك لأنه تمسك في الجلسة بأن الحكم المستأنف صدر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ لا في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ كما ذكر فيه ، وطلب إعطاء مهلة لتقديم شهادة رسمية تثبت صدوره في هذا التاريخ ومع أنه شفع ذلك بطلب كتابي يطالب إعطاء هذه المهلة فإن المحكمة التفتت عن أجابة طلبه وقضت بعدم قبول استئنافه شكلا تأسيسا على أن الحكم صدر في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولم يستأنفه الا في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية انه طلب التأجيل ليقدم شهادة كما يبين من الاطلاع على تقرير الاستئناف المحرر في قلم الكتاب بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن الحكم صدر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا دون أن يمكنه من اثبات دفاعه فإنه يكون قد أخل بحقه في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة الزقازيق الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٤٤)

القضية رقم ١٣٢٨ سنة ٢٢ القضائية :

(ا) دفاع . طلب معاينة ليس من شأنها أن تنفى الأدلة التى أقنعت المحكمة بثبوت التهمة . لا تريب
على المحكمة فى إغفاله .

(ب) محكمة استئنافية . الأمل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سماع محكمة أول درجة
شهود الإثبات فى الجلسة التى تخلف فيها المتهم عن الحضور بغير عذر مقبول واعتبر فيها
الحكم حضوريا . ليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع الشهود
فى مواجته .

(ج) نقض . دفع المتهم بطلان التفتيش . الحكم بالإدانة استنادا الى اعترافه فى تحقيقات
النيابة . لا جدوى له من التمسك بطلان التفتيش .

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لطلب المتهم بإخفاء
أشياء مسروقة معاينة الحديقة التى ضبطت فيها البضاعة المسروقة ليثبت أن بها
مخايب وسرايب كان فى وسعه أن يخفيها فيها أو كان سبىء النية ، استطرد الى بيان
الأدلة على علم الطاعن بالسرقة وقال إنها مستمدة من كمية البضاعة وكثرتها
ومن تخطيطه فى تمليل وجودها عنده ومن إقراره بأنه اضطر الى قبول حفظها لديه
خوفا من المتهم الرابع الذى وصفه بأنه مجرم شديد البطش مما يفيد أن المحكمة
لم تروجها لإجابة الطاعن الى طلب المعاينة ما دام الهدف الذى يرمى بها لإثباته
وهو وجود سرايب ومخايب فى الحديقة ليس من شأنه أن ينفى الأدلة الأخرى
التي أقنعتها بثبوت علمه بالسرقة .

٢ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم فى الأصل فى الدعوى على مقتضى
الأوراق وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزومه أو تستكمل به
النقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وإذن ففى كان الثابت

من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد سمعت جميع شهود الدعوى في جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة مما حدا بها إلى اعتبار الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه ليس للطاعن أن ينعى عليها سماع شهود الإثبات في غيبته ولا أن ينعى على المحكمة الاستثنائية عدم إعادة سماع هؤلاء الشهود في مواجته .

٣ — لا جدوى للطاعن من التمسك ببطلان التفتيش مادام الحكم قد قال في الرد على دفاعه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إخفائه المسروقات في مسكنه لأعلى الدليل المستمد من التفتيش ، وإنما على اعترافه في تحقيقات النيابة بوجود البضاعة المسروقة في مسكنه وأن ذلك الاعتراف منفصل عن التفتيش ويؤدي وحده لاقتناع المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — على سلامه على (الطاعن الأول) و ٢ — محمد أحمد خليل وشهرته محمد الفلاح و ٣ — أحمد محمد خميس وشهرته النونو و ٤ — السيد محمد خميس و ٥ — محمود غنيم شحاته و ٦ — محمد محمد الحولى (الطاعن الثانى) بأنهم : أولا — سرق المتهمون الخمسة الأول مع آخرين مجهولين البضائع المبينة وصفا وقيمة بالمحضر للأستاذ محمد سالم جبر من مخزنه بواسطة الكسر من الخارج حالة كون المتهم الثالث أحمد محمد خميس عائدا . وثانيا — المتهم السادس محمد محمد الحولى أخفى البضاعة سالفة الذكر مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٣١٧ — ٥ و ١/٤٩ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ، وقد ادعى الأستاذ محمد سالم جبر بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض ومحكمة جنح مينا البصل الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٣١٧ — ٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى ، وبها وبالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ، بالنسبة للمتهم السادس

أولاً : بحبس المتهمين الأول والثاني سنة مع الشغل والإفاد ، وبحبس المتهم السادس مجد مجد الحولى سنة مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ .
ثانياً : بإعادة المتهمين الثالث والرابع والخامس مما أسند إليهم ، وثالثاً : برفض الدعوى المدنية وألزم المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية بلا مصاريف .
فلستأنف المتهم الأول هذا الحكم كما استأنفه المتهم السادس وكذلك النيابة ضد المتهمين الثالث والرابع والخامس ، والمدعى بالحق المدنى والمتهم الثانى . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت : أولاً — فى الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف وثانياً — فى الدعوى المدنية بإلقاء الحكم المستأنف فى خصوصها وإلزام المتهمين الأول والثانى والسادس بأن يدفعوا متضامين للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومائتى قرش أنعاباً للحاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول (على سلامه على) وإن قرر الطعن إلا أنه لم يقدم لطعنه أسباباً قطعية لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن المذكور يقول فى الوجه الأول من أوجه الطعن إنه فى سبيل التدليل على حسن نيته وعدم علمه بالسرقه طلب من المحكمة الاستئنافية معاينة الحديقة التى وجدت فيها البضاعة المسروقة ليثبت أن بها مخابىء وسرايب كان فى وسعه أن يخفيها فيها أو كان سيئ النية ، ولكنه وضعها فى مكان ظاهر وأرشد عنها الغالب مجرد حضوره ، وبالرغم من أهمية هذا الطلب فإن المحكمة أغفلته ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لطلب معاينة المكان الذى ضبطت فيه المسروقات استعذر إلى بيان الأدلة على علم

الطاعن بالسرقة وتقلل لأنها مستحقة من كمية البضاعة وكثرتها، ومن تخطيطه في تعطيل وجودها عنده ومن إقراره بأنه اضطر إلى قبول حفظها لديه خوفاً من التهم الرابع الذي وصفه بأنه مجرم شديد البطش مما يفيد أن المحكمة لم تروجها لإجابة الطاعن إلى طلب المعاينة ما دام الهدف الذي يرمى بها لإثباته وهو وجود سراديب ومخاض في الحديقة ليس من شأنه أن ينفي الأدلة الأخرى التي أقنعتها بثبوت علمه بالسرقة — لما كان ذلك فإن طلبه إجراء تلك المعاينة لم يكن يقتضي من المحكمة زدا حرجها .

وحيث إن خاصل الوجهين الثاني والرابع أن الطاعن كان مريضاً فلم يحضر جلسة المحكمة أمام محكمة أول درجة، ولم يتمكن من مناقشة شهود الإثبات وقضت المحكمة بإدائته، فلما طرحت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تمسك بطلب سماح شهود الإثبات في مواجهته ولكن المحكمة التفتت عن طلبه ولم تن بالرد عليه ، ويضيف الطاعن أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان إجراءات محكمة أول درجة لأنها اعتبرت الحكم حضورياً بالنسبة له مع أنه كان غائباً لمرضه، وطلب تأمينه تأجيل نظر الدعوى لهذا السبب وقدم شهادة طبية مؤرخة في أول فبراير سنة ١٩٥٢ تثبت أن الطاعن مريض بالأنفلونزا والبول السكري ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة إن مرض البول السكري لا يتمتع الطاعن من حضور الجلسة ، ولم تتعرض لمرض الأنفلونزا الذي يمتد صاحبه عن مبارحة الفراش .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكمين الابتدائي والاستئنائي أنه وإن كانت المحكمة الاستئنافية حين تحدثت في حكمها عن الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن لم تتعرض إلا لمرض البول السكري غير أن الحكم الابتدائي جند أن أورد مؤدى هذه الشهادة ناقش ما جاء فيها ثم انتهى إلى عدم الأخذ بها لاعتناع المحكمة بعدم جديتها وساق لذلك اعتبارات تبرر الرأي الذي قاله فيها — لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنائي متفقاً في نتيجته مع ما ذهب إليه الحكم الابتدائي من أطراح الشهادة الطبية لعدم جديتها فإن ما يثيره الطاعن بشأن هذه الشهادة لا يكون له محل ويكون اعتبار المحكمة حكمها حضورياً بالنسبة له متفقاً مع ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٣٩ .

وحيث إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه أو ما تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد سمعت جميع شهود الدعوى في جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة مما حدا بها إلى اعتبار الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ السالفة الذكر — لما كان ما تقدم فليس للطاعن أن ينعى عليها سماع شهود الإثبات في غيبته ولا أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع هؤلاء الشهود في مواجعتها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الأمر الصادر من النيابة بتفتيش مسكنه ، لأنها حين أصدرته لم تكن هناك تهمة قد وجهت إليه مما كان يستوجب استصدار الأمر بالتفتيش من القاضي ، هذا إلى أن الأمر صدر بناء على مجرد بلاغ وفي غير تحقيق مفتوح ، خلافا لما تقضى به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رفضت المحكمة هذا الدفع فأنطوى حكمها على مخالفة القانون .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه لا جدوى من تمسك الطاعن به ، لأن الحكم المطعون فيه قد قال في الرد على دفاعه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إخفائه المسروقات في مسكنه لا على الدليل المستمد من التفتيش وإنما على اعترافه في تحقيقات النيابة بوجود البضاعة المسروقة في مسكنه ، وأن ذلك الاعتراف منفصل عن التفتيش ويؤدي وحده لاقتناع المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا والسادة الأساتذة المستشارين :
اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٤٥)

القضية رقم ٩١٥ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى مدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية .

الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة ، انتفت علة الاستثناء وانتفى هذا الاختصاص . وإذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قيادته سيارة دون أن يكون حاصلًا على رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعيًا بحق مدنى للطالبة بقيمة التالف الذى أصاب سيارته ، وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن إتلاف السيارة ، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات وهى مخالفة لا تنتج بذاتها ضررًا للطاعن ، أما الضرر الذى أصابه فنشأ عن واقعة إتلاف السيارة ، وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال - متى كان ذلك ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر الذى أصاب الطاعن ، وإنما

ظرفا ومناسبة لهذا الضرر ، وتكون المحكمة الجنائية ، إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها . ولما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة ، هو مما يتعلق بولاياتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين نقض الحكم وتصحيح الخطأ القانوني ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الفتاح جاويش و ٢ - بشينه أحمد عبد العزيز بأنهما : الأول (أولا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق ، و (ثانيا) قاد سيارته دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ، والثانية : لم تبرز رخصة القيادة للبوليس عند طلبها منها ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٧ و ٢٦ و ٢٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد عبد العزيز بحق مدني قبل المتهم ووالده عبد الغني جاويش بصفته مسؤولا عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له بمبلغ واحد وعشرين جنيها مصريا ثم عدل طلبانه أخيرا إلى ٥٧٤ جنيها و ١٥٠ مليا بصفة تعويض . ومحكمة بندر الجيزة "أول" قضت بحضوريا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنف المدعي بالحق المدني . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعي المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية . نطقن الطاعن في هذا الحكم بطريق للنقض ... إلخ .

المحكمة

.. وحيث إن النيابة العامة طلبت نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى .

وحيث إن الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فأذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة انتفت علة الاستثناء وانتفى هذا الاختصاص ، ولما كانت الدعوى العمومية في موضوع هذا الطعن قد رفعت على المتهم بتهمة قيادة سيارة دون أن يكون حاصلها على رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للطالبة بقيمة التلف الذى أصاب سيارته ، وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن إتلاف السيارة ، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لأئحة السيارات ، وهى مخالفة لا تنتج بذاتها ضرراً للطاعن ، أما الضرر الذى أصابه فناشئ عن واقعة إتلاف السيارة ، وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال - لما كان ذلك فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر الذى أصاب الطاعن ، وإنما كان ظرفاً ومناسبة لهذا الضرر ، وتكون المحكمة الجنائية ، إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد تجاوزت اختصاصها . هذا ولما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة ، هو مما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، ويجوز إثارتة فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيح الخطأ القانونى ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٤٦)

القضية رقم ٨٢٩ سنة ٢٣ القضائية :

ترصد . لا يؤثر في قيامه أن يكون في مكان خاص بالجاني نفسه .

إن العبرة في قيام الترصّد هي في تربص الجاني وترقبه للجنى عليه مدة من الزمن قصيرة أو طويلة في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك الى الاعتداء عليه بالقتل أو الايذاء ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترصّد في مكان خاص بالجاني نفسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم شرعوا في قتل جليله سيد محمد عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا النية على قتلها وترصدوا لها في طريق عودتها الى منزلها حتى إذا ما مرت انماوا عليها ضربا بالآلات راضة وحادة قاصدين قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم هو إسعاف المجنى عليها بالعلاج ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من جلال حسن أبو النجا ورمضان حسن أبو النجا بالسجن لمدة أربع سنين ومعاينة رجب على عبد ربه بالسجن لمدة ثلاث سنين . فظن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة الشروع في القتل مع سبق الإصرار والترصد رغم أن هذين الطرفين غير متوفرين إذ لم يمض بين التفكير في ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها فترة تسمح بالتفكير الهادئ ، كما أن المحكمة أقامت ظرف الترصد على أن الطاعنين ترصدوا للمجنى عليها خلف باب أحد المنازل في حين أن الثابت من أقوالها أن مكان الحادث يقع وسط منازل الطاعنين وليس في وجود المتهمين أمام بيوتهم ما يفيد معنى الترصد . هذا فضلا عن قصور أسباب الحكم ومخالفته لما هو ثابت في الأوراق إذ استندت المحكمة الى أقوال العمدة في التحقيق دون أن تشير الى ما قرره في الجلسة من أن المتهمين مظلومون وأنه لا يعرف لماذا تهمهم المجنى عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن سبق الإصرار والترصد فقال إنهما ثابتان من شهادة المجنى عليها وابتدأها ، إذ قررت الأولى أن المتهمين كانوا مترصدين لها وراء باب أحد المنازل في زاوية من الشارع حتى إذا صرت عليهم انهاوا عليها ضربا ، وأن هذا الاعتداء كان عقب تشاحنهما مع المتهم الأول بسبب شجار حدث بين ولديهما ، وتهديدها له بإبلاغ العمدة ثم تحامل المتهمين الأولين وحنقهما عليها من جراء الضغائن السابقة بين الطرفين وهي تهمتا الضرب والسرقه اللتان قضى فيهما عليهما بالعقوبة ، ولما كان هذا الذي ذكره الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه من توفر سبق الإصرار والترصد لدى المتهمين وكانت العبرة في قيام الترصد هي في تربص الجاني وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن قصيرة أو طويلة في إمكان يتوقع قدره إليه ليتوسل بذلك الى الاعتداء عليه بالقتل أو الإيذاء ، فلا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه —

لما كان ذلك ، وكان يكفي لإقامة الحكم توفر أحد الطرفين ، سبق الإصرار أو الترصد ، وإن لم يتوفر الطرف الثاني فضلا عن أنه لا جدوى للطاعنين على كل حال من إثارة هذا الطعن ما دامت العقوبة الموقعة في حدود ما هو مقرر للشروع في القتل العمدة من غير سبق إصرار ولا ترصد ، فإن ما يثيره الطاعنون يكون في غير محله . هذا ولما كان الوجه الثاني من الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه ، وهي بعد غير ملزمة بتعقب الدفاع بالرد في كل جزئية يثيرها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس في موضوعه متبينا رفضه .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن دابود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٤٧)

الفضية رقم ٨٣٠ سنة ٢٣ القضائية :

غرفة الاتهام . سلطتها فى إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات .

إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، ولذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرا بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها ، ولها وهى بسبيل ذلك أن تعول على قول لشاهد وإن يكن حدثا دون قول آخر صدر عنه إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل المطروح أمامها ، وإذا هى انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى أن الدلائل فى الدعوى لا تكفى لإدانة المتهم فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرا بتأييد الأمر الصادر من قاض التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى — فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها .

الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أولا : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد داخلى جمعه وفيصل فريد على بأن انتبوا قتلهم وأعدوا العدة لذلك أسلحة نارية وحملوها وانتظروها حتى مر من أمامهم وأطلقوا عليها أعيرة نارية

من البنادق التي كانوا يحملونها قاصدين قتلها فأحدثوا بهما الإصابات المييزة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما ، وثانيا : شرعوا في قتل فاروق فريد على مع سبق الإصرار والترصد بأن انتصروا قتله وأعدوا العدة لذلك وحملوا أسلحة نارية وانتظروا المجنى عليه حتى مر من أمامهم فأطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهمين وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣٢ من قانون العقوبات مع إحالة القضية الى غرفة الاتهام . وأصدر قاضي التحقيق بحكمة ديروط الجزئية أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية . فاستأنفت النيابة هذا الأمر . وغرفة الاتهام بحكمة أسيوط الابتدائية قضت فيه بحضور يا بتأييد الأمر المستأنف . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام تجاوزت سلطتها إذ تعرضت لتقدير الأدلة القائمة في الدعوى وأخطأت في اعتمادها على أقوال شاهد حدث قرر أن مرتكب الحادث شخص واحد لا يعرفه مع أن له أقوالا أخرى تدل على تعدد الجناة وهو ما شهد به الشهود الآخرون .

وحيث إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته وبناء على ذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها ويكون لها وهي بسبيل ذلك ان تعول على قول لشاهد وإن يكن حدثا دون قول آخر

صدر عنه إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل المطروح أمامها — لما كان ذلك فان غرفة الاتهام إذ انتهت في حدود سلطتها التقديرية الى أن الدلائل في الدعوى لا تكفى لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاض التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى — لا تكون قد خالفت القانون أو تجاوزت سلطتها التي خولها لها في تقدير الأدلة وترجيح الإدانة أو تغليب البراءة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعلنا رفضه موضوعا .

(٣٤٨)

القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . حكم . توقيعه في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ادعاء عدم التوقيع في مدى هذه المدة .
سبيل إثباته الاستناد في ذلك إلى مجرد عدم خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدى .

إن الدليل الذي يعتد به في إثبات عدم توقيع الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة المدانة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يصد به رغم مضي ثلاثين يوما على تاريخ المطلق به . أما التذرع لذلك بمقولة إن الحكم قد جاء خاليا من تاريخ التوقيع عليه فلا يجدى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل سليمان عبدالمقصود على عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو تدارك الجنى عليه بالعلاج ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ من قانون العقوبات، فقرر بذلك .
ومحكمة جنايات بئر العصب حضوريا عملا بمواد الانهاام بمعاينة المتهم بالاشتغال
الشاقة لمدة خمس سنوات . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ جاء خاليا من تاريخ
التوقيع عليه يكون باطلا، ذلك لأن القانون رتب البطلان على عدم التوقيع
على الحكم قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدوره مما يقتضي أن يكون التوقيع
عليه مقترنا بتاريخ حصوله حتى يمكن مراقبة صحة تطبيق أحكام القانون
وما يرتبه من آثار .

وحيث إنه لا أساس لما يذهب اليه الطاعن لمحاولة إثبات عدم توقيع الحكم
في الثلاثين يوما التالية لصدوره لأن الدليل الذي يمتد به في هذا الشأن إنما
هو الشهادة الدالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع
على الحكم لم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما على تاريخ النطق به — ولما كان
الطاعن لم يقدم شهادة بذلك فإن طعنه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه
موضوعا .

بجاسة ١٠٥٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ، حسن داود ، أنيس غالى ، مصطفى كامل أعضاء .

(٣٤٩٠)

القضية رقم ٨٣٠٢ - سنة ٢٣ / القضائية :

إجراءات . توقيع القاضي والكاتب على كل صفحة من محاضر الجلسات . عدمه . لا يترتب عليه بطلان .

إن المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر - إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، وما دام أن الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع ، فلا يقبل منه التمسك ببطلان الإجراءات تأسيسا على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات محاضر الجلسات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه شرع في قتل خصمه هاشم عمدا ومع سبق الإصرار وذلك بأن عقد النية على قتلها وأعد سلاحا قاتلا (سكيناً) وفاجأها بمسكنها وطعنها به عدة طعنات في مقاتل من جسمها فاصدا بذلك قتلها فأخذت بها الإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي لم يتم شفاؤها منها وخاب أثر الجريمة لبيب خارج عن إرادته وهو إسراف المجنى عليها بالعلاج . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠

و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بواد الاتهام بمعاينة المتهم إبراهيم اسماعيل السيد حواس بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.. وحيث إن حاصل الوجه الأول هو وقوع بطلان في الإجراءات وذلك لعدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر جلسات المحاكمة كما تقتض بذلك المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية مما يتعين معه نقض الحكم .

وحيث إن المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، وما دام أن الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دُون في المحاضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن هو أن المحكمة وهى بسبيل سرد واقعة الدعوى قد استندت إلى أقوال الشاهدة حياة إبراهيم محمود في التحقيقات في قولها " إن المتهم نزل بعد ارتكاب الجريمة مهرولا على الدرج وملابسه ملوثة بالدماء التى نزلت من جروح المجنى عليها وهى الواقعة التى لم تأت إلا على لسان هذه الشاهدة في التحقيقات " فالمحكمة إذ كونت عقيدتها بناء على أقوال هذه الشاهدة التى لم تسمعها بنفسها قد أخطأت ، وكذلك فإن المحكمة اطرحت شهادة زوج المجنى عليها أمامها وأخذت بكلمة عابرة قالها أمام النيابة وذلك فيما يتعلق بعدوله في واقعتى تبليغ البواب الحادث اليه واصطناع الطاعن مفتاحا تمكن به من فتح مسكن المجنى عليها ولم تبين الأسباب التى دعت إلى عدم الثقة

في أقوال هذا الشاهد أمامها التي أيدتها المصاديات مع أن تحقيق النيابة ما هو إلا محضر جمع استدلالات كما وصفه القانون. وبذا يكون الحكم مشوباً بالقصور. هذا إلى أن المحكمة قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع . فقد تمسك في دفاعه بعدم إثبات حالة ملابس المجنى عليها في التحقيق لمعرفة ما إذا كانت تلبس جوارب في قدميها أم كانت عارية القدمين لأهمية ذلك في تطبيق آثار الأقدام العارية التي وجدت بمكان الحادث وانتهى الدفاع إلى أن القاتل كان عارى القدمين خلافاً لما تقول المجنى عليها من أن الطاعن كان يلبس حذاء ، وأشار الدفاع كذلك إلى نقص المعاينة في عدة مواضع وإلى عدم معرفة المجنى عليها وصف السكين ولكن الحكم لم يعن بالرد على أوجه هذا الدفاع مما يعيبه . وقال الدفاع أيضاً في سبيل نفي التهمة عن الطاعن إنه استقل قطار الساعة الثامنة من صباح يوم الحادث من محطة القاهرة إلى سوهاج ، وأنه لو سافر بقطار الظهر من القاهرة كما ذهبت إليه المحكمة فإنه لا يصل سوهاج إلا في الساعة السابعة مساءً في حين أن شاهد نفيه قد وافقه على أنه قابله في النجع الذي يقيم فيه بالقرب من سوهاج ما بين الساعة السادسة والنصف والسابعة مساءً مما يدل على أنه استقل قطار الساعة الثامنة صباحاً من القاهرة أي قبل ارتكاب الجريمة بساعة ، ولكن المحكمة اطرحت هذا الدفاع وارتكبت في تكوين عقيدتها على وقائع مادية خاطئة تعيب الحكم وتبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لأوجه الدفاع الموضوعية الهامة التي تمسك بها الطاعن ويثيرها في طعنه فرد عليها بما يفند ما — لما كان ذلك ، وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال الشهود بالتحقيقات دون أنوالهم بالجلسة من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اقتناعها واطمئنانها ، كما أنها ليست ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها فتد عليه إذ يستبرر الرد مستفاداً ضمناً من إيراد الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المتهم — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون إلا جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه . وضوعاً .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ، حسن داود ، محمود ابراهيم ، اسماعيل أعضاء .

(٣٥٠)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٣ القضائية :

ضرب أفضى إلى عاهة . لإثبات الحكم مما أورده التقرير الطبى أن العاهة التى تخلفت بالمصاب هى فقد جزء من العظم لا ينتظر ماؤه فى المستقبل . هذا لا يدل على عدم استدامة العاهة .

إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العاهة المستديمة بالمجنى عليه قد أثبت مما أورده التقرير الطبى الأخير ما نصه " وأعيد فحص المصاب المذكور فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ فتبين أنه شفى من إصابة رأسه وتخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبهة والحدارية اليسرى فى مساحة مستطيلة الشكل تقريبا بأبعاد ٩ × ٥ ونصف سم وهذا الفقد لا ينتظر ماؤه مستقبلا بالعظم وقولا بنسيج ليفى ، وبذا فقد المبخ فى تلك المنطقة وقايته الطبيعية من العظم ... الخ " فهذه العبارة التى نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذى فحص المجنى عليه بعد أن تم شفاؤه واضحة الدلالة على تخلف عاهة مستديمة بالمصاب ، وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بأنه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة فى الاحتياط فى التعبير العلمى عن المستقبل ، ومادام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر فى المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى للطاعن أن مثله قد ملء فإنه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن العاهة مستديمة ، ويكون تطبيق المحكمة للسادة ١/٢٤ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بدر محمد صالح عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء كبير في مساحة مستطيلة الشكل تقريبا أبعادها ٩ × ٥ ونصف سم، وهذا الفقد لا ينتظر مؤه مستقبلا بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفي وبهذا فقد المخ في تلك المنطقة وقايته الطبيعية من العظم مما يجعله أشد تأثرا بالتغيرات الجويه والصدمات التي قد تقع عليها حتى الخفيفة منها فضلا عما يطرأ عليه مستقبلا من مضاعفات نتيجة هذا الفقد البظمى من الرأس كالتهاب السحايا وخراج المخ وتغيرات الصرع والشلل والجنون وذلك يعرض حياته للخطر مما لا يمكن معه تقدير مدى العاهة المتخلفة لديه بنسبة مئوية .

وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وقد ادعى بدر أحمد صالح بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنایات بنها قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم شديد حسن بالسجن لمدة أربع سنين والزمته بأن يدفع للمدعى بدر محمد أبو صالح قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور وتناقضت أسبابه، ذلك أن المجنى عليه شهد في إحدى روايات بأن الطاعن أصابه وهو داخل منزله وشهد حسين مصطفى عيسى بأن الاعتداء وقع على المجنى عليه من خلفه، وأنه رأى الضارب من ظهوره، وقد كذب الطبيب الشرعى ذلك وقرر أن الضرب كان من الأمام، وهو ما يتفق مع رواية الطاعن نفسه من أن ابن المجنى عليه هم بضربه بعصا فتنادى الضربة فوقته على المصاب وكان يجب لا تفعل ما ذكره الطبيب الشرعى وأن ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى واستخلص من أقوال المجنى عليه والشاهد حسين مصطفى عيسى أن المجنى عليه عندما كان يهيم بدخول منزله بعد أن وقعت بينهما الشجاعة ، وكان الشاهد يصحبه ، لحق بهما الطاعن وضرب المجنى عليه بعصا غليظة على رأسه فسقط على الأرض فاقد للنطق ، ولم يذكر الحكم فيما عول عليه من هذه الأقوال أن الطاعن ضرب المجنى عليه من الخلف ، بل استخلص بمنطق سليم وبأدلة مقبولة أن الطاعن دون غيره هو الذى اعتدى على المجنى عليه بالضرب - لما كان ذلك وكان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أن المصاب قد أصيب من يد ابنه الذى كان يحاول الاعتداء على الطاعن فأخطاه وأصاب أباه - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون إلا مناقشة في واقعة الدعوى وأدلة الإثبات فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن التقرير الطبي جاء به أن العاهة التى تخلفت بالمصاب هى فقد جزء من العظم لا ينتظر ملؤه فى المستقبل ، وهذا لا يدل على استدامة العاهة بل يفيد احتمال الشفاء ، وبذلك تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العاهة المستديمة بالمجنى عليه قد أثبت مما أورده التقرير الطبي الأخير ما نصه " وأعيد فحص المصاب المذكور في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ فبين أنه شفى من إصابة رأسه وتخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبهة والحدارية اليسرى في مساحة مستطيلة الشكل تقريبا بأبعاد ٩ × ٥ ونصف سم ، وهذا الفقد لا ينتظر ملؤه مستقبلا بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفي ، وبذا فقد المخ في تلك المنطقة وقايته الطبيعية من العظم ... الخ " وهذه العبارة التى نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذى فحص المجنى عليه بعد أن تم شفاؤه واضحة الدلالة على تخلف عاهة مستديمة بالمصاب ، وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بأنه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة في الاحتياط في التعبير العلمى

عن المستقبل ، وما دام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر في المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى الطاعن أن مثله قد ملئ فإنه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن اعاهة مستديمة ويكون تطبيق المحكمة للسادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على المراقبة .

وحيث إن ما جاء بالوجه الأخير من أوجه الطعن لا محل له ، لأن القانون لم يرتب البطلان على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وإنما أعطى لصاحب الشأن الحق في أن يقرر بالطعن ويقدم أسبابه في العشرة الأيام التالية لاخطاره بوجود الحكم مختوما في قلم الكتاب إذا كان قد حصل على شهادة من هذا القلم بعدم وجرد الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وهذا هو الشأن بالنسبة إلى هذا الطعن ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى
وحميد داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٥١)

القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢٣ القضائية :

هتك عرض بالقوة . إثبات المحكمة وقوع الفعل على المجنى عليها بنية الأمر الذى أثار اشتزازها
واستنكارها فى أول مرة ودفعها لصفع المتهم فى ثانى مرة . ذلك يكفى لتوافر ركن استعمال القوة .

إذا كانت محكمة الموضوع — فى حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى —
قد استظهرت ركن القوة فى جريمة هتك العرض وأثبتت توافره فى حق الطاعن
بقولها ” إن ركن القوة المنصوص عليه فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات
متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس
والنيابة وقاضى التحقيق ، وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته
الشنعاء معها بنية الأمر الذى أثار اشتزازها واستنكارها فى أول مرة ودفعها
لصفع المتهم المذكور فى ثانى مرة “ فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد
على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عند
ما وقع عليها الفعل فى المرة الأولى مما يدل على رضاها به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة — عبد الغنى على مصطفى الشهير بمصطفى (الطاعن)
و ٢ — فاروق على مصطفى ، بأنهما الأول هتك عرض السيدة
بالقوة بأن فاجأها أثناء سيرها فى الطريق ووضع يده بين فخذيها من الخلف .

والثاني : ضرب عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر له لاجه منها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمادة ٢/٢٦٨ والثاني بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور أعمالا بمادتي الاتهام بمعاينة عبد الغنى على مصطفى الشهر بمصطفى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين ومعاينة فاروق على مصطفى بغرامة قدرها ثلثمائة قرش . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن دفاع الطاعن يقوم على أن التصوير الذي صورته المجنى عليها للواقعة ، بأن الطاعن أدخل يده بين نخذيها من الخلب حتى وصل إلى موضع حساس من جسمها ، هذا التصوير يستحيل وقوعه لأن المجنى عليها كانت تسير بسرعة وهي ترتدى فستانا محبوبا من الصوف ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ولم تكن بتحقيقه ، كما أن المحكمة استدلت على وقوع الجريمة من الطاعن بأنه لم يعمل سبب صفع المجنى عليها له وامساكها به واتهامها إياه ، مع أن الدفاع عن الطاعن تعرض لذلك كله وفنده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية هناك العرض بالبنوة التي دين بها الطاعن ثم أورد على ثبوت وقوع هذه الجريمة منه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بأن تنعقب الدفاع وترد على كل شبهة يثيرها ، أو استنتاج يستنتجها فان ما جاء بهذا الوجه من الطعن لا يخرج عن كونه بدلا موضوعيا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها ، لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني بانتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عندها وقع عليها الفعل في المرة الأولى مما يدل على رضاها به ، ومتى ثبت ذلك فإن ركن القوة يكون منعدما في المرة الثانية أيضا مما كان يستوجب الحكم ببراءته .

وحيث إن محكمة الموضوع — في حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى — قد استظهرت ركن القوة وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها ” إن ركن القوة المنصوص عليه في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقول المجنى عليها أمام الوائس والنيابة وقاضي التحقيق وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته الشنعاء معها بغتة الأمر الذي أثار استمزازها واستنكارها في أول مرة ودفعا لصفع المتهم المذنور في ثانی مرة « وما ذكرته المحكمة من ذلك يكفي للرد على ما أثاره الطاعن في هذا الوجه .

وسيتبين من رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣٥٢)

القضية رقم ١٣١٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) دعوى مدنية . صدر الحكم بتعويض مؤقت . النعى عليه بأنه لم يحدد خطأ المجنى عليه ومبلغ تأثيره على مقدار التعويض . لا محل له .

(ب) دعوى مدنية . مشرول عن الحقوق المدنية . الحكم برفض طلب تدخله أمام المحكمة الاستئنافية خصما منضما إلى المتهم فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . حكم صحيح .

١ - الأصل أن كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر لاغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، وإذن فإذا كانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه وقالت إنه لا يجب الخطأ الواعب من المتهم ، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربى على خطأ المجنى عليه ، وإذ كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذى طلبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيا وصدر الحكم بذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لما يشيره الطاعن فى شأن المشاركة فى الخطأ ، وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض .

٢ - لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات قد جاء استثناء من الحكم الوارد فى الفقرة الأولى من تلك المادة الذى لا يجوز فى الاستئناف إدخال من لم يكن خصما فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف وكانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة

ضريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات — لما كان ذلك ، وكان الحكم برفض تدخل المسئولة عن الحقوق المدنية خصما منضمما إلى المتهم قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، الذي لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذي استحدثته الشارع وأجاز به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها — فإن ما قضت به المحكمة من رفض طلب تدخل المسئول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد نقض الحكم الأول ، هو قضاء سليم مطابق للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل يحيى محمد نصر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه وردونه ومخالفته اللوائح ، وذلك أنه وهو ممن يمارسون حرفة إصلاح السيارات قد أقدم على قيادة سيارة ثقيل لا تتوافر فيها شروط المتانة والأمن وسار بها بدون استعمال النفير تنبيه المارة بسرعة تزيد كثيرا جدا عن المصرح به بمقتضى اللوائح وبرعونة وإهمال دون التحرز والاحتياط فصدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق صدمة قوية دفعته إلى مسافة بعيدة فأودت هذه الصدمة بحياته ولم تمنع شدة الاصطدام من حدة السيارة فاندفع بها إلى يسار الطريق وبنفس السرعة فاصطدم بسيارة أخرى كانت قادمة من الاتجاه المضاد ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من محمد نصر النجومي "والد المجنى عليه" ورياض جمجوم بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ ٢١ جنهما على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة الوايل الجزئية قضت بحضور يا براءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى من المدعين وألزمت رافعيها بالمصاريف الخاصة بهما . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعيان بالحق المدنى . ومحكمة مصر الابتدائية "بهيئة استئنافية" بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت

حضوريا بالغاء الحكم المستأنف والحكم أولا : بخمس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ، وثانيا : بالزام المتهم بأن يدفع إلى محمد نصر النجومي المدعى بالحق المدني مبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ، وثالثا : بالزام المتهم بأن يدفع إلى رياض عبد القادر جمجوم المدعى بالحق المدني مبلغ ٢٠ جنيتها على سبيل التعويض ، ورابعا : بالزام المتهم بالمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين بالنسبة إلى الدعويين المدنيين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

ومحكمة النقض بعد أن نظرت هذا الطعن قضت بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . أعيدت القضية ثانية وفي أثناء نظرها أمام محكمة مصر الابتدائية طلب الحاضر مع المتهم إدخال شركة الامنيبوس العمومية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها غيابيا بالنسبة لطلب التدخل المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية "شركة الامنيبوس المصرية" برفضه وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وخمس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وإلزامه بأن يدفع إلى محمد نصر النجومي مبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت وإلى رياض عبد القادر جمجوم ٢٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت وبالمصاريف المدنية عن الدرجتين للدعويين . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته أولا : في الدعوى الجنائية برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف ، وثانيا : في الدعوى المدنية المرفوعة من محمد نصر النجومي بتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية ، وثالثا : في الدعوى المدنية المرفوعة من رياض جمجوم بالغاء الحكم المعارض فيه وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها مع إلزام وافعها بالمصاريف عن الدرجتين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول اتهم بأنه في ٤ مارس سنة ١٩٤٧ تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل يحيى محمد نصر وهي جنحة منطبقة على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، ولما كانت الدعوى العمومية تنقضى في مواد الجرح بمضى ثلاث سنين وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول مدة التقادم المقررة للدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها - لما كان ذلك، وكان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف منذ وقت الجريمة في ٤ مارس سنة ١٩٤٧ إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق ابتداء منه نصوص قانون الإجراءات الجنائية التي تكون أصلح لهم، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للدعوى العمومية والقضاء ببراءة الطاعن لانهضاء تلك الدعوى بمضى المدة .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فإن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قضى في الدعوى المدنية دون انتظار الفصل في الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية عن الحكم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٥١ القاضي برفض تدخله لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية مع أنه مسئول مع المتهم بالتضامن، وكان على المحكمة أن تترث في الفصل في الدعوى المدنية بما من تضارب الأحكام في حالة قبول الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية .

... حيث إن قانون الإجراءات قد أوجب على المحكمة في المادة ٣١١ منه أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند إليها، ونصت المادة ٣٠٩ من ذلك القانون على أن "كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية..." -

لما كان ذلك فانه كان يتعين على المحكمة أن تفعل في الدعوى المدنية التي رفعها والد المجنى عليه تبعا للدعوى الجنائية طالبا تعويضه عن الضرر الذي لحقه من فعل المتهم في ذات الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ما دامت رأتها صالحة للحكم .

... وحيث إن الطاعن الأول يأخذ أيضا على المحكمة المطعون في حكمها أنها إذ قضت عليه بالتعويض قد أخطأت في تطبيق القانون وأخلت بدفاعه وجاءت أسباب حكمها متخاذلة ، ذلك أن المحكمة أوردت جميع الأدلة ما هو في صالح المتهم منها وما في غير صالحه ولم ترجح بين هذه الأدلة وبين ما اطرخته منها ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بأنه لم يكن في وسعه أن يفادى المجنى عليه مهما كانت سرعة السيارة ، لأنه ظهر بخافة أمامها وعلى مسافة قريبة جدا ، فلم يكن الحادث بذلك يتوقف على مجرد الإسراع ، وكان الدفاع عن الطاعن قد طلب من المحكمة الاستئنافية تحقيق ذلك فنيا فلم تجبه إلى ما طالب وقالت إن المتهم لو كان يسير حسب اللوائح ما حصلت الحادثة ، مع أن وضوح هذه المسألة وجلاءها بالتحقيق كان يكفي لإثبات أن الحادثة كان لابد من وقوعها بغض النظر عن إسراع المتهم ، لأن المجنى عليه خرج من طريق جانبي ما كان الطاعن ينتظر خروجه منه ، ولم يتأكد من خلو الطريق بل اندفع يعدو فتسبب بخطئه هو في وقوع الحادث ، وانقطعت بهذا الخطأ علاقة السببية بين فعل الطاعن من انحرافه إلى اليسار لمفاداته وبين إصابة المجنى عليه ، وقد سلم الحكم بخطأ المجنى عليه ولكنه حمل الطاعن مسؤولية الحادث كاملة ، وكان يجب على المحكمة عند الفصل في المسؤولية المدنية أن تحدد مدى خطأ المجنى عليه ومبلغ تأثيره في مقدار التعويض .

وحيث إن الحكم قد بين واقعة الدعوى بأن المجنى عليه كان يركب سيارة من سيارات الأوتوبيس نزل منها وأخذ في عبور الطريق إلى جانبه الآخر فأدركته سيارة المتهم وصدمته ووجدت آثار فرائل السيارة على مسافة عشرة أمتار من مكان الحادث وأن المتهم كان يقودها بسرعة زائدة قدرها بعض الشهود بستين كيلومترا

في الساعة وكانت فراملها ضعيفة وفرملة اليد اليمنى لا تؤدي عملها على الوجه المطلوب ، ولم يستعمل جهاز التنبيه ، ولو أنه استعمله لسمع المجنى عليه فاحتاط لنفسه ، هذا إلى أن المتهم قد السيارة برعوبة غير محترز عند مروره بجوار سيارة أخرى - لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت على الطاعن من أسباب الإهمال وعدم الاحتياط غير مجرد إسرعه ، ما يتوافر به ركن الخطأ ، كما بين أن خطاه هو الذي أدى إلى وقوع الحادث ووفاة المجنى عليه بسببه ، وأورد على ذلك وعلى وقوع الجريمة من الطاعن أدلة مقبولة ، ثم استطرد من ذلك إلى ذكر الضرر الذي أصاب والد القتل من فعل الطاعن الذي ترتب عليه وفاة المجنى عليه - لما كان ذلك لأن ما يثيره الطاعن من قصور أسباب الحكم والخطأ في تطبيق القانون لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما كان الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر ، وكانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه وقالت إنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم ، فمعنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربى على خطأ المجنى عليه - ولما كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث بل بالتعويض الذي طالبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة وهر مبلغ ٢١ جنيها وقد صدر الحكم بذلك ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في شأن المشاركة في الخطأ وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض .

وحيث إن الطاعنة الثانية تبني طعنها على أن الحكم الاستثنائي إذ قضى برضا طلب تدخلها باعتبارها مسؤولة عن الحقوق المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن شركة الأمنيبوس العمومية "الطاعنة" مسؤولة مع المتهم بالتضامن وأساس تدخلها قائم على المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٤١٢ من قانون المرافعات ، وهذا التدخل ضروري لغياب المتهم وعدم تمكنه من إبداء دفاعه لإظهار الحقيقة ولا يقاس على تدخل المدعى بالحقوق المدنية الذي قضت محكمة النقض بعدم جواز تدخله بعد الإحالة من محكمة النقض ما لم يكن ممثلا في الدعوى من قبل ، وهو مبدأ يجب قصره على المدعى بالحقوق المدنية دون المسؤول عنها ، لأن الأخير مدافع والأول مدع ولا تجوز التسوية بينهما في الحكم .

وحيث إنه بعد نقض الحكم بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ وإحالة القضية على محكمة مصر الابتدائية لنظر موضوعها ، تقدمت شركة الأمتيوس العمومية بوصف كونها مسئولة عن الحقوق المدنية إلى تلك المحكمة طالبة تدخلها خصما منضما إلى المتهم فقضت بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥١ برفض هذا الطلب ، نطمنت الشركة في هذا الحكم بالظعن الحالى .

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات الذى استندت الطاعنة اليه في تبرير طلب تدخلها قد جاء استثناء من الحكم الوارد في الفقرة الأولى من تلك المادة لذي لا يجوز في الاستئناف إيدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ، وكانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات — لما كان ذلك وكان الحكم برفض تدخل المسئولة عن الحقوق المدنية قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنائيات القديم ، الذى لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية الذى استحدثه الشارع وأجاز به لاسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها ، فان ما قضت به المحكمة من رفض طلب تدخل المسئول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد نقض الحكم الأول ، هو قضاء سليم مطابق للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظعن المقدم من الطاعنة الثانية على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠٦ من يونيو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
إبراهيم خليل ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٥٣) .

القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) رشوة . كرن الراشى غير جاد فى عرضه . لا يؤثر فى قيام الجريمة مادام الموظف قد قبله على أنه جدى .

(ب) رشوة . يكفى أن يكون للموظف نصيب من العمل المطلوب .

١ — لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشى جادا فيما عرضه على المرششى متى كان عرضه الرشوة جديا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى أو مصلحة غيره .

٢ — يكفى فى القانون لإدانة الموظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد اتجر مع الراشى فى هذا النصيب .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه قبل مبلغ أربعة جنيهاً من عبد الحميد أحمد محمد على سبيل الرشوة حاله كونه . موظفا عموميا ومهندسا بمصلحة الرخص بتمتيش صحة سوهاج وكان ذلك لآداء عمل من أعمال وظيفته هو اعتماد الرسم المقدم من المحنى عليه بقصد استخراج ترخيص بإدارة مقهى . وطابت من غرفة الاتهام إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٠٢ و ١٠٨ من قانون

للعقوبات . نفقروا بذلك . ومحكمة جنليات سوهاج قضت حضوريا عملا
بالمادتين ١٠٣ و ١٠٨ من قانون العقوبات بمعاينة السيد ابراهيم بشاي الشهير
بأمين بالسجن لمدة ثلاث سنين وبغرامة أربعة مائة قرش . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى وجهى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم
حين دان الطاعن بجريمة الرشوة أسس قضاءه على توفر القصد الجنائي في هذه
الجريمة بمحصول الاتفاق بين الراشى والمرتشى على الاتجار بالوظيفة مع أن المقطوع
به في الدعوى أن المبلغ — الراشى في مقابلته الأولى مع الطاعن كان يعتقد أن
المبلغ الذى سوف يدفعه للطاعن هو مقابل أتعاب عن عمل فى سيؤديه له أو هو
رسم مستحق عليه ، أما فى المقابلة الثانية التى ضبطت فيها الواقعة فلم يكن الباعث
على تقديم المبلغ إلى الطاعن هو خرق القانون والاتجار بالوظيفة وإنما كان الغرض
منه ضبط الطاعن وإثبات جريمة الرشوة ضده ، فالقصد الجنائي متف فى الحالتين
لأنه عرض من جانب الراشى لم يصادفه قبول من جانب الطاعن ، ويضيف الطاعن
أنه يشترط للعقاب فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى مختصا بالعمل
الذى يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وقد تمسك أمام المحكمة بأنه — وهو مهندس
ونخص تابع لوزارة الصحة — غير مختص بفحص الرسومات المتعلقة بالمحال
العمومية التى ينظمها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وأن اختصاصه مقصور على
ما يتعلق بالمحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة التى ينظمها القانون الصادر
فى سنة ١٩٠٤ ، وقول المحكم إن مجرد قيام الطاعن بالعمل أو اعترافه بأنه مختص
أو شهادة الشهود بذلك لا يكفى لاعتباره مختصا قانونا بل يجب أن يكون
الاختصاص ثابتا بقانون أو لائحة أو بأمر صادر من الوزارة المختصة أو من رئيس
يملك تكليفه أو ينوبه لهذا العمل ، ويضيف للطاعن أنه جاء فى ختام الحكم
المطعون فيه أن للطاعن حرر مذكرة بإعادة رسم المقهى لعمل بعض استيفاءات

وأن مفتش صحة المديرية حرر على هذه المذكرة كتابا للمديرية تكليف الطالب بـ تنفيذ ما جاء به ، قال الحكم ذلك غير أن الطاعن لا يعرف من أين جاءت المحكمة بهذا الخطاب الذى لم يرد له ذكر فى أوراق الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ”إنها نتحصل فى أن عبد الحميد أحمد محمد رغب فى إنشاء محل عمومى أى مقهى ببندر سوهاج فاستخدم عبد المنعم محمد قزامان وهو مساعد مهندس له مكتب لأعمال الهندسة بسوهاج استخدمه فى عمل الرسم الهندسى للحل الذى أزمع إنشاءه ليقدّم إلى الجهات الموكول إليها النظر فى الترخيص بإدارة المحال العمومية فتمام عبد المنعم قزامان بعمل الرسم وفقا للشروط والمواصفات التى يجب توافرها للحصول على الترخيص ، وقدم عبد الحميد هذا الرسم إلى مديرية جرجا للنظر فيه فأرسلته المديرية إلى مفتش الصحة لطلب اعتماده إذا ما وافرت فيه الشرائط الصحية وقد تسلم المتهم السعيد إبراهيم بشاى الشهير بأمين هذا الرسم بوصفه مهندسا بمصلحة أرخص بتفتيش صحة مديرية جرجا وبعد انقضاء مدة على ذلك أخطار عبد الحميد بأن الرسم الذى قدمه تنقصه بعض مواصفات فعاد إلى المهندس عبد المنعم قزامان طالبا إليه تصحيحه ، ولكن هذا الأخير أخبره بأن الرسم مضبوط لا عيب فيه ، وأنه لاحظ فى عمله أن تتوافر فيه كل المواصفات التى يجب توافرها فى المحال العمومية ، وعندئذ اتصل عبد الحميد بالمتهم فأوفد إليه زميلا له هو أحمد خيرى معاون صحة البندر ليشفع له عنده ويوصيه به خيرا فلما قابله طلب إليه المتهم أن يوفد إليه عبد الحميد وتقابلا فعلا فى مقهى ”بالاس“ المواجه لمحطة السكة الحديد بسوهاج وتحدثا مليا فى أمر الرسم واعتاده وشكا إليه عبد الحميد من أن التردد على الجهات الحكومية عشرات المرات قد أضناه وعندئذ طلب إليه المتهم أن يدفع له مبلغ عشرة جنيهات إذا ما أراد أن يعتمد الرسم دون أن يبذل أى جهد جديد وبعد مساومة قبل المتهم أن يخفض المبلغ إلى خمسة جنيهات ، ولكن عبد الحميد لم يقنع بهذا التخفيض فتحدث إلى خادم بمقهى ”بالاس“ يدعى سند عبد الحافظ الذى قام بدوره باستعطاف المتهم بخفض المبلغ إلى أربعة جنيهات وضرب لعبد الحميد موعدا للمقابلة فى المقهى لدفعه ، قصد عبد الحميد بعد ذلك

إلى عبد المنعم قزامان وأخبره بما انتهى إليه الأمر فأفهمه أن المتهم غير محق فيما فعل وأن المبلغ الذى يطلبه هو رشوة، وعندئذ طلب إليه عبد الحميد أن يكتب بلاغا للنيابة فكتبه وقدمه، ولما سئل أدلى بتفصيلات ما تم عليه الاتفاق بينه وبين المتهم فرسم وكيل النيابة المحقق خطة للقبض على المتهم متلبسا، فوضع علامة على أربع أوراق مالية من فئة الجنيه قدمها إليه عبد الحميد ثم كلف ضابط البوابيس "إمام بكر على" بمصاحبته لضبط المتهم متلبسا بأخذ الرشوة وكان ذلك فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ ببندر سوهاج، وفى الموعد المضروب حضر المتهم وانتهى بعبد الحميد ناحية من المقهى وأخذ مبلغ الأربعة جنيهات وأتى عبد الحميد وقتئذ بإشارة كان متفقاً عليها بينه وبين الضابط فهجم على المتهم والجنيهات الأربعة فى يده وقبض عليه متلبسا، وعندئذ أخذ المتهم يستعطف ويسترحم ولكن الضابط لم يستمع إليه "ثم أورد الحكم على هذه الواقعة أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وترضى به ذلك إلى دفاع الطاعن القانونى الوارد برجعى الطعن ورد عليه بقوله "إنه عن الأمر الأول فإنه لأهمية لأجل أن يعد الموظف مرشيا أن يكون الراشى جادا فى عرضه بل المهم أن يكون العرض جديا فى ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار متويا العيب بأعمال وظيفته بناء عليه، ذلك بأن العلة التى شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه لأنه يكون قد اتجر فلا بوظيفته وتكون مصالحة الجماعة قد هددت فعلا بالضرر الناشئ من العيب بالوظيفة. وواقعة الحال فى هذه الدعوى أن المتهم قبل المبلغ من عبد الحميد اتجارا بوظيفته وهو العمل على اعتماد الرسم المقدم من عبد الحميد ... أما عن الأمر الثانى الذى ذهب إليه الدفاع بقوله إن المتهم ليس مختصا بالعمل إذ لا سند لاختصاصه هذا من القانون أو اللوائح، كما أنه لم تصدر به تعليمات فقول مردود عليه بأنه ليس فى القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح فلا مانع إذن من أن تحدد هذه الأعمال استنادا إلى أقوال المتهم بالرشوة أو أقوال الشهود أو كتاب الوزارة التى يعمل بها، والواقع الذى لا شك فى خصوصية هذه الدعوى أن المتهم مختص بآترافه بهذا الاختصاص وبأقوال الشهود وبالأوراق الرسمية، فقد قرر فى التحقيق ما يأتى بنصه: (أنا من

ضمن عمل الرسمى فحص الرسومات التى تقدم لترخيص المحلات العمومية وفى حالة عدم موافقة الرسم أعيدها أو أحيلها للجهة الادارية التابع لها المحل لتسليم الرسم للطالب ومعه صورة موضح بها النقص و بالأخطاء التى بالرسومات لاستيفائها حتى إذا عادت الرسوم مستوفاة تعتمد بالموافقة المبدئية ثم تمال لمصلحة الرخص لمراجعتها واعتمادها نهائيا ... وما فيش مهندس رخص غيرى) وثبت أيضا من شهادة رئيس قلم الرخص بمديرية جرجا أحمد على أمام المحكمة وقد رأت أن تسأله عن اختصاص المتهم بالنظر فى الرسم فقال إنه الفن المختص بذلك بتفتيش الصحة والذي يندبه مفتش الصحة لهذا الغرض ، وليس أدل على ثبوت اختصاص المتهم رسميا من الأوراق التى قدمها مفتش صحة المديرية الدكتور محمد إسماعيل بالحلقة ومن بينها كتاب من مدير عام مصلحة الرخص إلى مفتش صحة مديرية جرجا مؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يرد به على استفسار هذا الأخير عن اختصاص تفتيش الصحة بالنظر فى الرسومات الخاصة بالمحلات العمومية وقد جاء بهذا الكتاب أن تفتيش الصحة مختص بأبداء رأى فى الرسم من الناحية الصحية ، والواقع أن مفتش صحة المديرية ما كانت به حاجة إلى استفتاء المدير العام لمصلحة الرخص فى أمر تناوله نص صريح بالمادة ٢٥ من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العمومية ، وقد صدر قرار مديرية جرجا بتطبيقه على بندر سوهاج ، فقد نصت تلك المادة على أنه يجب عند إرسال الاخطار بفتح محل عمومي تقديم رسم من صورتين عن المحل يبين موقعه وأوصافه ومشمولاته ومخصصات أجزائه المختلفة والمراحيض والمباول والأحواض وكيفية صرف المياه منها ، وذلك للنظر فى اعتماده من الادارة الصحية . ويجب تنفيذ كافة ما يرد عليه من الملاحظات ... الخ وليس أصرح من هذا النص فى بيان الاختصاص بل أن مفتش الصحة قد أعمل مضمون هذا النص وطبقه بواسطة المتهم فعلا إذ الثابت فى ملف أوراق الطالب الذى قدمه عبد الحميد أحمد محمد أن المتهم كان ينظر فى الرسم المرة بعد المرة ويبدى رأيه ويعرض الأمر على مفتش الصحة الذى يقوم بخبرة المديرية بالرأى الذى يراه فى الموضوع ، وقد كانت المرة الأخيرة بتاريخ ١٨ أكتوبر

سنة ١٩٥١ إذ كتب المتهم مذكرة جاء بها أنه يجب أن يعاد الرسم إلى الطالب لعمل استيفاءات معينة . وقد وقع على هذه المذكرة بامضائه فحرر مفتش صحة المديرية كتابا إلى مدير جرجا على هذه المذكرة نفسها جاء به أنه يعيد إليه الأوراق لتكليف الطالب بتنفيذ ما جاء بها أى بالمذكرة التي حررها المتهم ، من هذا كله يبين أن قول الدفاع عن المتهم إنه لم يكن مختصا قول غير سديد ، إذ ثبت اختصاصه من اعترافه ومن شهادة الشهود والأوراق الرسمية بل ومن نص القانون نفسه في المادة ٢٥ سالفه الذكر " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك تطبيقا صحيحا لحكم القانون ويتفق مع قضاء هذه المحكمة المستقر على أنه لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أو تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متوبا العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ أو لمصلحة غيره ، وعلى أنه يكفي في القانون لإذانة الموظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد اتجر مع الراشئ في هذا النصيب . - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة مقبولة أن الطاعن مختص بمقتضى الأوامر الصادرة من الجهة الرئيسية التي يتبعها فإن الطعن يكون على غير أساس ، ولا عبرة بما يشير الطاعن بشأن الخطاب الذي يقول الحكم أن مفتش صحة المديرية حرره على مذكرة الطاعن المرافقة لرسم المفهوى ، إذ يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه إن الطاعن معترف أمام قاضى التحقيق بأن العمل جرى بالذمبة للرسوم التي لا تطابق المواصفات الصحية على أن يحرر عنها مذكرة بالاستيفاءات المطلوبة ويرسلها مع الرسم إلى الموظف المختص بتفتيش الصحة الذى يتولى بدوره إرسالها للجهة الإدارية المختصة لتسليمها للطالب ، كما اعترف أيضا بأنه حرر بنفسه المذكرة الخاصة برسم المفهوى موضوع هذه الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن على غير أساس متعمدا رفضه موضوعا .

جاسة ١٦ من بونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين مصطفى حسن، وحسن داود، وأنيس غالي، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٥٤)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٣ القضاية :

دفاع . طلب هام . عدم إجابته أو الرد عليه . عيب يستوجب نقض الحكم . مثال .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى محكمة أول درجة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة بحضور المهندس الفني للسيارات لاثبات أن المسؤول عن الحادث هو سائق الترام فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وقضت بإدانة المتهم، ثم لدى المحكمة الاستئنافية تمسك بهذا الطلب في مذكرته المرخص له في تقديمها ولكنهما أيدت الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تجيب طلبه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون معيبا خلاله بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمدا في جرح محمد السيد الطافش وفؤاد زيدان إبراهيم بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته الواثئ بأن قاد سيارة وانحرف بها إلى جهة اليسار فصدم المجنى عليهما وأحدث بهما الإصابات المبينة بالكشف الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد السيد الطافش بحق مدني قدره ٢٥ جنيتها تعويضا . وثقنا قبل المتهم وشركة الامنيوس العمومية (ثورنيكرفت) بصفتها

مسئولة عن الحقوق المدنية بالتضامن ثم عدل طلباته إلى مبلغ ألف جنيه ،
ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام أولاً - بحبس المتهم
شهرًا واحدًا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . وثانياً : بإلزامه
مع شركة الامنيديوس المصرية (ثورنكرافت) بأن يدفع للمدعى بالحق المدني
متضامين مبلغ ثمانية جنيه والمصاريف المدنية وثلثة قرش . مقابل أتعاب
المحاماة . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعى بالحق
المدني . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعها قضت فيها بحضورها
برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني وقبوله ،
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجزائية ، وبتعديل
التعويض المدني المقضى به وبإلزام المتهم والمسئولة مدنياً متضامتين بأن يدفع
للمدعى المدني مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعاباً
للمحاماة وأعفت المتهم من المصاريف الجزئية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم
بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى عليهما
بالعقوبة والتعويض قد أخطأ . ذلك أن الدفاع عنهما دفع أمام محكمة أول
درجة باستحانة وقوع الحادث بالصورة التي صورها سائق الترام الذي صدم
سيارتهما وتسبب عن ذلك إصابة المجنى عليهما ولإثبات أن هذا السائق هو
المسئول عن الحادث طلب ضرورة إعلان المهندس الفني للسيارات ، وقد
سمعت المحكمة شهادته فلا بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ فأيد التصوير الذي يقول
به الطاعنان زفياً مسئولية ما ومما لا سبب وقوع الحادث بخطأ سائق الترام ،
فطالب الدفاع ضرورة انتقال المحكمة بصحبة المهندس الفني لمعاينة مكان الحادث
ولكن هذه المحكمة أصدرت حكماً بالإدانة والتعويض دون إجابة هذا الطالب
أو الرد عليه . ولدى المحكمة الاستئنافية أبدى الطاعنان هذا الدفاع وتمسكاً به
ولاكنها أيدت الحكم المستأنف لأسبابه دون التعرض لدفاع الطاعنين مما يجعل
حكمها مشوباً بالقصور .

وحيث إنه يبين من مراجعة المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الدفاع عن الطاعنين طالب بجملة ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ من محكمة أول درجة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة بحضور المهندس الفني لإثبات أن المسئول عن الحادث هو سائق الترام فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأصدرت حكمها بالإدانة والتعويض ضد الطاعنين دون بيان العلة في رفضها لهذا الطلب ، ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعنان بهذا الطلب في مذكرتيها المصريح لها بتقديمها ، ولكن هذه المحكمة أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إجابة هذا الطلب أو الرد عليه . ولما كان هذا الطلب هاما لتعلقه بتحقيق دفاع المتهم ولاظهار وجه الحق في الدعوى فإنه كان يتعين على المحكمة إن لم تر إجابته لعدم حاجة الدعوى إليه أن ترد عليه في الحكم بما يبرر رفضه ، وإذ هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(٣٥٥)

القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ القضاية :

- (أ) . إثبات . شاهد نفى . سماعه لدى المحكمة الاستئنافية . عدم تعليقها على هذه الشهادة . لا يقدح في سلامة حكمها .
- (ب) فعل فاضح . متى تنوافر هذه الجريمة ؟ مجرد الأقوال مهما بلغت من البذاءة . تعتبر سباً .

١ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد سمعت شاهد نفى بجفاء شهادته مؤيدة لدفاع الطاعن ثم أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض لهذه الشهادة فإنك لا يقدح في سلامة حكمها ، إذ هي غير ملزمة بالتعاقب على شهادة شاهد النفي وتبرير أطرافها وإياها وأخذها بشهادة شاهد الإثبات .

٢ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يחדش في المرء حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سببا . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما " تعرفوا انكم ظراف تحبوا نروح أى سينما " جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ . والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سبب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سب علنا سيدة سائرة في الطريق العام بأن وجه إليها العبارات الواردة بالمحضر وطلبت عقابه بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٧١ و ٢٧٨ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيتها وذلك على اعتبار أن ما وقع منه يعتبر فعلا فاضحا مخلا بالحياء . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الاول والثاني والرابع من أوجه الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية سممت شاهد النفي بخاتم شهادته مؤيدة لدفاع الطاعن ، ولكن المحكمة أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعرض لهذه الشهادة وتبدى رأيها فيها ، ودون أن تورد أسبابا لحكمها مما يجعله غير مسبب ، وفضلا عن ذلك لم يعن الحكم ببيان ركن العلانية .

وحيث إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتعليق على شهادة شاهد النفي وتبرير اطراحها وأخذها بشهادة شاهد الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده مما يجعله مقاما على تلك الأسباب ومن بينها

ما قالته المحكمة بشأن العلانية من أن العبارات التي وجهها المتهم إلى السيدتين المجنى عليهما صدرت منه في الطريق العام وبصوت مسموع وهو ما يتحقق به ركن العلانية، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث أنه حين وصف الواقعة التي نسبت إلى الطاعن بأنها جريمة فعل فاضح تأسيسا على أن الإخلال بالحياء كما يكون بالأفعال يكون أيضا بالأقوال قد أخطأ في تطبيق القانون، لأن جريمة الفعل الفاضح لا تتوافر إلا بوقوع فعل مادي مغاير لقواعد السلوك ولا يكفي فيها مجرد الأقوال مهما كانت بذية.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دين واقعة الدعوى بما مؤداه أن ضابط مكتب الآداب شاهد أثناء سيره في شارع عبد العزيز الطاعن وآخرين يتعقبون سيدتين وسمع الطاعن يقول لهما بصوت مسموع "تعرفوا انكم ظراف تحبوا نروح أى سينما" فقبض عليه وعلى زميليه اللذين وجهها عبارات أخرى وحرر لكل منهم محضرا على حدة، ثم عرض الحكم للوصف القانوني لهذه الواقعة وقال إنها تعد سببا علنيا، كما وصفتها النيابة، كما تعد في الوقت ذاته فعلا علنيا فاضحا وأنها أكثر انطباقا على جريمة الفعل الفاضح المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات، وانتهى الحكم من ذلك إلى إدانة الطاعن عن هذه الجريمة.

وحيث إنه لما كان يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المحل بالحياء وقوع فعل مادي ودش في المرء حياء العين أو الأذن، وكان مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة الذم والفضح يخرج بذلك عن نطاق هذه الجريمة ولا تعتبر إلا سببا، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به جريمة فعل فاضح مغل بالحياء يكون قد أخطأ ويكون وصفا القانون الصحيح هو السبب المنطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات، إلا أنه لما كانت العنوبة المحكوم بها على الطاعن مقررة في القانون لجريمة السب علنا فإنه يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار اسماعيل مجدى رئيسا ، وحضرات المستشارين : مصطفى - ن
وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٥٦)

القضية رقم ٨٥٧ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . التقرير بالظمن . يجب أن يكون فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم من المحكوم عليه
أو بواسطة وكيل عنه . التقرير به من مسجون . يجب أن يكون من المحكوم عليه نفسه أمام
مأمور السجن .

يجب لقبول الظمن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يقرر به المحكوم عليه فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ، إما بنفسه
أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن
إذا كان معتقلا ، ولا تتصل محكمة النقض بالظمن إلا عن طريق هذا التقرير .
وإذن فمتى كان تقرير الظمن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكاملة تليفونية
جرت بينه وبين محام قال إنه وكيل عن المحكوم عليه ، فإن الظمن يكون قد وقع
مخالفا للقانون ، ويتعين عدم قبوله شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهم : ضربوا عمدا أبا العلا عبد المجيد
يوسف فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وهى عاهة مستديمة يستحيل
برؤها هى حالة شلل نصفى أيمن تقلل من قدرته على العمل بنحو ٢٥ ٪ وكان ذلك
مع سبق الإصرار . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنائيات

لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، وادعى بحق مدنى أبو العلا عبد المجيد يوسف ، وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة. ومحكمة جنایات قضا قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام سالفه الذكر بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه مصرى على سبيل التعويض ، والمصاريف المدنية ومبلغ ثلثمائة قرش بمقابل أتعاب المحاماة . وفى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ قرر محامى المحكوم عليهم الثلاثة : غيبتهم فى التقرير بالظعن فى الحكم الأخير ، كما قدم تقريراً بأسباب ظعنهم فى ١٢ من الشهر المذكور . وبجلسة اليوم المحددة لنظر الظعن سمعت هذه المحكمة المرافعة على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

من حيث إنه لما كان يجب لقبول الظعن وفقاً للمادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقرر به المحكوم عليه فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان معتقلاً ، ولا تتصل محكمة النقض بالظعن إلا عن طريق هذا التقرير — لما كان ذلك ، وكان تقرير الظعن فى هذه القضية إنما حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام قال إنه وكيل عن المحكوم عليهم ، فإن الظعن يكون قد وقع مخالفاً للقانون ، ويتعين عدم قبوله شكلاً .

(٣٥٧)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . محام . منهم بجناية أمام محكمة الجنج . لا يتحتم أن يحضر معه مدافع .

إن حضور مدافع عن المتهم بجناية غير محتوم إلا أمام محكمة الجنايات نفسها .
أما الجنايات التي تنظرها محاكم الجنج عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون
الإجراءات الجنائية ، فتسرى عليها الإجراءات الخاصة بالجنج ، فالمتهم بجناية
من هذا القبيل لا يتحتم أن يحضر معه مدافع .

توقعات

انتهت النيابة ١ - عبد لوزق سالم القباني (الطاعن) و ٢ - سليمان سيد
احمد القباني و ٣ - عبد الحميد علي القباني بأنهم الأول - ضرب عمداً
عبد المقصود احمد فليفل بعصا على ذراعه اليمنى فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤءا
هي إعاقة بنهاية حركة بسط مفصل المرفق تقدر بنحو ٢٠ درجة وكذا إعاقة
بنهاية حركتي كب و بطح الساعد مما يقلل من قدرة اصحاب وكفاءته
على العمل بحوالي ٧ ٪ / والثاني والثالث ضربا عبد المقصود احمد فليفل عمداً
فأحدثا به باقي الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد
على العشرين يوماً وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات ،
لأول و ١/٢٤٢ من ذات القانون للشأنى والثالث . وادعى عبد المقصود
احمد فليفل المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامين
بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المأمة . ومحكمة
كفر الزيات الجزئية قضت بحضور يا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول
سنة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وحبس كل من المتهمين

الثاني والثالث شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهما لوقف التنفيذ مع إلزام المتهمين الثلاثة متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، فاستأنفوا. ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين بالمصروفات المدنية الاستثنائية. فطن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في الادانة على أقوال المجنى عليه وشاهديه ، مع أن أقوالهم جميعا متناقضة ليس فيها تحديد لمحدث الإصابة التي تخلفت عنها العادة المستديمة مع تعدد الضارين للمجنى عليه ووجود أكثر من إصابة في جسمه ، الأمر الذي كان يتعين معه قانونا تطبيق نظرية القدر المتيقن واعتبار الواقعة المنسوبة للطاعن جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات ، هذا إلى أن المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن إذ سمحت للمحام واحد بالدفاع عن المتهمين الثلاثة معا مع تمارض مصلحتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حدد أن الطاعن هو الذى أحدث إصابة الساعد الأيمن بالمجنى عليه، وهى التى تخلفت عنها العادة ، وأن باقى المتهمين أحدثوا به الإصابات الأخرى التى وجدت بجسمه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل . على أن مصلحته فى هذا الوجه متففية لأن العقوبة المقررة بالعقوبة المقررة بالحرية بالضرب طبقا للماد ١,٢٤٢ عقوبات — هذا وما يثيره الطاعن بشأن حضور محام واحد عن جميع المتهمين مع تمارض مصلحتهم مردود بان حضور مدافع عن المتهم بجناية غير ممنوم إلا أمام محكمة الجنايات نفيها، أما الجنايات التى تنظرها محاكم

الجنح عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧١ من قانون الإجراءات الجنائية، فتسرى عليها الإجراءات الخاصة بالجنح، فالمنهم بجناية من هذا القبيل لا يتحتم أن يحضر معه مدافع — لما كان ذلك، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه وجود تعارض بين مصلحة الطاعن وباقي المتهمين، إذ لم تنسب تهمة إحداث العاهة لغيره، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا محل له أيضاً، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه.

(٣٥٨)

القضية رقم ٨٧٠ سنة ٢٣ القضاية :

خطف طفل . ركن التحيل . يكفي لقيامه أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفاله .

يكفي لقيام ركن التحيل — في جريمة خطف الأطفال — أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفالته، وليس من الضروري أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجاني من خطف المجنى عليه . وإذن فتى كان الحكم قد استظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص انتحل شخصية والد المجنى عليه واتصل أولاً بكتاب المدرسة وأخبره بوفاة جدة المجنى عليه، وطلب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة، ولما استبطأ خروج المجنى عليه اتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدياً التأثير والألم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج الذي وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أقله بها إلى البادية التي أخفاه فيها — متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

الوقائع

انهمت النيابة العمومية : ١ - محمد متولى الحضرى و ٢ - عبد الله ابراهيم راضى و ٣ - أحمد محمد المصرى (الطاعين الثلاثة) و ٤ - منيره العزب عبد ربه و ٥ - روحيه أحمد المصرى بأنهم خدعوا بالتحويل الطفل عبد الله عبد الحميد راضى الذى لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة، وذلك بأن خاطب أحدهم ناظر المدرسة التى يلتحق بها المحنى عليه وطلب إليه السماح له بالخروج لوفاء إحدى قريباته ثم أركبه المتهم الأول سيارة أعدما لذلك ورافقه من طنطا إلى طوخ حيث أخفاه فى منزل المتهمين الثلاثة الآخرين، وطابت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات نحاكمتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى بحق مدنى عبد الحميد عبد الله راضى والد المحنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهمين الأول والثالث والرابعة والخامسة متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا أولا : بمعاينة كل من محمد متولى الحضرى وعبد الله ابراهيم راضى وأحمد محمد المصرى بالسجن لمدة خمس سنوات وبمعاينة كل من منيره العزب عبد ربه وروحيه أحمد محمد المصرى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وذلك عملا بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات للجميع وبالمادة ١٧ عقوبات للمتهمين الرابعة والخامسة وثانيا : بإلزام كل من محمد متولى الحضرى وأحمد محمد المصرى ومنيره العزب عبد ربه وروحيه أحمد محمد المصرى بأن يدفعوا متضامين للادعى بالحقوق المدنية بصفته قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فىكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطاعن الأول يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره ويقول إنه انطوى على خطأ فى الإسناد كما يعيب عليه الطاعن الثانى كذلك قصوره وخطأه فى تطبيق القانون .

ومن حيث إن حاصل الوجه الأول من الظعن الأول أن الحكم المطعون فيه أسس ركن التحيل على عمليتين إيجابيتين وهما الاتصال بإدارة المدرسة الخاصة لإخراج المجنى عليه بحجة وفاة جدته واستدراج الطاعن للمجنى عليه بعد خروجه من المدرسة ونقله بالسيارة بحجة وفاة جدته وأنه سائر إلى حيث كان ينتظره والده ومع ذلك فإن الحكم لم يستطع تحديد الشخص الذي قام بالاتصال بالتليفوني ولم يأت بدليل على أن هذا الاتصال كان بتدبير الطاعن وعلمه ، أما واقعة استدراج الطاعن للمجنى عليه بالحيلة فإن الحكم المطعون فيه لم يذكر كلمة عن المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة التي لا أصل لها في الأوراق ولم يأت بدليل ضد الطاعن عليها ، ثم إذا كان قد تحدث عن الصلة القائمة بين المجنى عليه والطاعن الثاني ، وقال إن هذه الصلة هي مصدر معرفة الطاعن بالمجنى عليه الذي اعتاد الذهاب يوميا من منزل والده إلى المدرسة الخاصة بطنطا والرجوع منها وأن الحال هو الذي فكر في خطف المجنى عليه واتفق مع الطاعن على ارتكاب جريمة الخطف للصلة التي بينهما ، فإن هذا الاتفاق يفرض حصوله لا يدل على أن التحيل كان من خطط الجريمة وبجانب ذلك فإن أسباب الحكم في صدد الاتفاق مقامة على التخمين .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص انتحل شخصية والد المجنى عليه واتصل أولا بكاتب المدرسة وأخبره بوفاة جدة المجنى عليه وطلب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة . ولما استبطن خروج المجنى عليه اتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبديا التأثير والألم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج واستظهر أنه عند خروجه وجد الطاعن ينتظر أمام باب المدرسة ومعه سيارة أقله بها إلى بلدة طوخ ، ولما كان يكفي لقيام ركن التحيل أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفالته وليس من الضروري أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجاني من خطف المجنى عليه وكان ما أثبتته الحكم من انتظار الطاعن للمجنى عليه على باب المدرسة بالسيارة بعد مخاطبة إدارة المدرسة مرتين

بالتليفون للسماح بخروجه من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن هاتين المكالمتين حدثتا من أحد الطاعنين أو من آخر من قبيلهما . ولما كان الحكم قد استظهر الاتفاق بين الطاعنين الأول والثاني من أقوال الطاعن الأول وساق للتدليل على سوء نية الطاعن أدلة استمدتها من أوراق الدعوى فإن هذا الوجه يكون لذلك على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن أن الحكم أتى بوقائع لا أصل لها في الأوراق فتمدّ قال إن الطاعن قابل المجنى عليه عند خروجه من المدرسة واستفسر منه عما إذا كان هو عبد الله إبراهيم راضي فلما أجابه بالإيجاب وضع عصا به على عينيه وأركبه السيارة في حين أن المجنى عليه لم يذكر ما قاله الحكم لا في تحقيقات النيابة ولا أمام المحكمة وتظهر أهمية هذا الخلاف متى روعي أن دفاع الطاعن يقوم على أنه كان حسن النية وأنه تسلمه من خاله وهو لا يعلم بأنه مخطوف ولم يكن يعرفه من قبل حتى كان ينتظره على باب المدرسة ومع أن الحكم لم يأخذ بما قاله المجنى عليه من وضع عصا به على عينيه إلا أنه أخذ بأن الطاعن استدراج المجنى عليه ونقله بالسيارة من طنطا لطوخ وقال إنه يعزز ذلك باعتراف الطاعن والمتهمين الثلاثة الآخرين مع أن الطاعن لم يعترف لا بالاستدراج ولا بالإخفاء ، وجاء في الحكم أن الطاعن أقر بالوقائع الواردة في تحريات رئيس مباحث مديرية الغربية ومنها أن الحادث وقع بتدبير الطاعن الثاني وهو قريب والد المجنى عليه وأن الطاعن الثاني قام بدور الوسيط وتسلم مبلغ الخلاوة وقدره ١٥٠٠ جنيه ، وبعد افتضاح أمره أعاد المبلغ لوالد المجنى عليه في حين أن الطاعن لم يقر بشيء من ذلك .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع التحيل على إدارة المدرسة التي كانت متكلفة بالمجنى عليه وأنها بسبب هذا التحيل أذنت للمجنى عليه بالخروج من المدرسة وكان الطاعن في انتظاره بالسيارة ونقله بها إلى بلدة طوخ على ما ذكره المجنى عليه ، ولما كان الطاعن ذاته قد أقر بنقل المجنى عليه بالسيارة من بندر طنطا إلى طوخ ولم يأخذ الحكم بما ادعاه من حسن نيته

ودلل على سوء نيته وتوافر القصد الجنائي عنده بأدلة سائغة استمدتها من أوراق الدعوى ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يمدو أن يكون مجادلة في الدليل وبلغ الاطمئنان إليه مما لا محل لإثارته أمام هذه المحكمة ومن ثم يتعين رفضه أيضا . ومن حيث إن حصل الوجه الأول من طعن الطاعن الثاني أن الحكم دان الطاعن في جناية الخطف مع أنه لم يباشر عملا من أعمال التنفيذ وقال في بيان واقعة الدعوى إن الطاعن فكر في اختطاف المجنى عليه ثم إرجاعه إلى ذويه مقابل جمل ، فاتفق مع محمد متولى الخضرى المتهم الأول الذى كان على صلة وثيقة به على مقارفة هذه الجريمة وأخذ معا في تدبير طريقة لاختطاف المجنى عليه بطريق التحيل وإبعاده عن ذويه الذين لهم حق رعايته فترة من الزمن يتم فيه الاستيلاء على الجمل المرغوب فيه . وقالت المحكمة بعد ذلك إن الشارع في جريمة الخطف اعتبر مرتكب الجريمة فاعلا أصليا سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره أى أنه سوى بين الفعل المادى والفعل الأدبى (المحرض للجريمة) فلا محل للبحث فى الاشتراك وهذا غير سديد منها . إذ كان يجب أن يبين الأفعال التى وقعت من الطاعن والتى يصح وصفها فى التمانون بأنها تكون فعل الخطف بواسطة الغير وقد اعتبرت المحكمة الطاعن محرضا على ارتكاب الخطف فكان الأمر يقتضيها أن تبين واقعة التحريض هذه وتورد الدليل عليها من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى وأن تبين ما للحرض على الشخص من نفوذ أو سلطة حتى يستمع إلى تحريضه ، أما وهى لم تفعل ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ارتكب جريمة خطف المجنى عليه بالتحيل عن طريق تحريضه الطاعن الأول على ارتكابها وذلك بالأدلة السائغة التى أوردتها المحكمة والتى من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها ، وأولها اعتراف الطاعن الأول بأنه نقل المجنى عليه بناء على تكليف الطاعن الثانى له ، ولما كانت المادة ٢٨٨ عقوبات تنص على عقاب كل من اختطف بالتحيل أو الإكراه طفلا لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره وكانت قد سوت بذلك بين من يرتكب الفعل المادى للخطف

وبين من يحرض على ارتكاب هذا الفعل . ولما كان من شأن هذا النص أن يجعل الحكم في حل من استظهار توافر شروط الاشتراك المنصوص عليها في المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات اكتفاء بإثبات مقارفة المتهم بجرمة الخطف بواسطة غيره بالصورة الواردة في المادة ٢٨٨ لما كان ذلك فان هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

ومن حيث إن الوجه الثاني من الطعن يتحصل في أن الخطف وقع ليكون وسيلة لا بتزاد المال من أهل المجنى عليه مقابل إرجاعه وقد وقع الخطف في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وأعيد المخطوف إلى أهله في يوم ١٩٥٠/٢/٢٧ وكان الحديث حول إعادته في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ وهو اليوم الذي سخب فيه والد المجنى عليه المبلغ من البنك ليقدمه فدية لرد ابنه ومعلوم أن الخطف يجب أن يكون بإبعاد المجنى عليه عن ذويه لمدة طويلة نوعا بحيث إذا كان مؤقتا ولمدة قصيرة فلا يصح وصف الحادث بأنه خطف . ومادام الحكم يسلم بأن إبعاد المجنى عليه عن ذويه لم يكن إلا لمدة قصيرة وكان ملحوظا فيه من أول الأمر رده إلى ذويه بعد مساومتهم على الجعل ، فان اعتبار الحادث جريمة خطف ومعاقبة الطاعن على هذا الأساس لا يكون صحيحا .

ومن حيث إنه لما كان العنصر المادى لجريمة الخطف يقوم على تعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله أيا كان غرض الجاني من ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن خطف المجنى عليه بواسطة الطاعن الأول بطريق التحيل وأبعده عن المدرسة التي كان في كفالتها وحال بينه وبين العودة إلى بيته وبيئته وقطع صلته بأهله ونقله إلى طرخ حيث حجز في غرفة بمنزل الطاعن الثالث وكان لا يسمح له بالخروج منها وظل على ذلك خمسة أيام ، ولما كان ذلك يجعل أركان الجريمة كلها متوافرة ، فان هذا الوجه يكون كذلك على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن حاصل الوجه الثالث من الطعن أن المحكمة لم تستظهر إستظهارا كافيا من المجنى عليه مع أنه ركن من أركان الجريمة واكتفت بالقول بأن الثابت من شهادة ميلاده أنه يقل عن ست عشرة سنة .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن ما ينبغي على المحكمة بيانه اتوافر هذا الركن من الجريمة، هو أن يكون سن المجنى عليه أقل من ست عشرة سنة، وليست ملزمة أن تذكر السن على وجه التحديد، وأن الحكم أوضح أن سن المجنى عليه أقل من ست عشرة سنة واستند في ذلك إلى شهادة ميلاده المقدمة ضمن أوراق الدعوى وإلى كانت تحت نظر الطاعن ولم يجادل الطاعن في صحة ما استمده الحكم من شهادة الميلاد فضلا عما هو ثابت من محضر الجلسة من أن المحكمة قدرت سن المجنى عليه باثنتي عشرة سنة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحسن دارد ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٥٩)

القضية رقم ٨٣٦ سنة ٢٣ القضائية :

(١) إثبات . استعراف الكلب البوايسى . حرية المحكمة فى تقديره كدليل فى الدعوى .

(ب) شهادة . سلطة المحكمة فى تقديرها .

١ — لمحكمة الموضوع الحرية فى تقدير استعراف الكلب البوايسى والاستدلال به على ارتكاب المتهمين للجريمة ، فإذا كان تعويلها على هذا الاستعراف لا يعارض مع الأفعال المسندة إلى كل من المتهمين والتي أدانتها على أساسها فلا تجوز مجادتها فى ذلك .

٢ — إن القانون لم يضع للشهادة نصا بآية تقيد به القاضى فى المواد الجنائية بل المعمول عليه فى تقدير الشهادة هو اطمئنان المحكمة إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — أبو الحسن محمد أحمد الشهير بالشاذلى أبو طربوش و ٢ — محمد إبراهيم الزمبيلى الشهير بقسم و ٣ — سميره عبد الحميد على بأنهم المتهم الأول : قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد الدكتور خلف حنا أبو رويس بأن بيت النية على قتله وترصده فى طريق عودته إلى منزله وضربه ببلطة حادة بقوة على رأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية واللى أودت بحياته — والمتهمان الثانى والثالثة — اشتراكا فى ارتكاب الجريمة سائمة الذكر بطريق التعريض والاتفاق والمساعدة بأن حرضا المتهم الأول وانفقا معه على ارتكابها وأعد له البلطة المستعملة فتحت الجريمة بناء على هذا التعريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من غرفة المشورة إحالة المتهمين

إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم : الأول بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، الثاني والثالث بالمواد ١/٤٠ - ١ و ٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من ذات القانون فقررت غرفة المشورة إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .
و ادعى بحق م - نى ١ - حنا جرجس و ٢ - مارى عبد الملك سليمان (والد القليل) و طلبا الحكم لهما قبل المتهمين - متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على - بديل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية و مقابل أتعاب المحاماة . و محكمة جنات قنا قضت حضوريا : أولا - بمعاقبة كل من المتهمين الأول و الثانى بالإشغال الشاقة المؤبدة و بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت و المصاريف المدنية و مبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة و ذلك عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول و بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢٣٥ من ذات القانون للثانى ، و ثانيا - براءة المتهم الثالث و رفض الدعوى المدنية قبلها ، و ذلك عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن فيه كذلك الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى المحامى بصفته و كلاً عن المدعين بالحقوق المدنية ... الخ .

المحكمة

من حيث إن المدعين بالحق المدنى لم يقدموا أسبابا لظعنهما فيتعين عدم قبوله شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من أبو الحسن محمد أحمد الشهير بالشاذلى ومن محمود ابراهيم الزميل الشهير بتقاسم قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

ومن حيث إن الطاعن الأول يقول إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا لأنه لم يرد على ما تمسك به فى دفاعه من أن عملية الاستعراف بواسطة الكلب البوليسى حصلت بعد ستة أيام من الحادث ، وأنه من المقرر دائما أنه لا يمكن الوثوق بهذه العملية إذا تمت بعد أربع وعشرين ساعة وأن الكلب البوليسى استعرف عليه

هو والطاعن الثاني مع أنه مجرد شريك بالتحريض مما يجعل الاستعراف عليه عديم القيمة وأن الشاهد عبد الباسط أحمد سليم الذي نسب للطاعن أنه اعترف له بارتكاب الجريمة له عشرون سابقة فلا يصح الأخذ بشهادته . ويقول في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه دانه استنادا إلى تحريات قام بها الأنباشى محمد محمود عبد القادر واستعراف الكلب البوليسى عليه وأقوال فاطمة دلى محمد الى شهدت به شهر من وقوع الحادث أنها رآه وهى فى طريقها إلى المستوصف مع شخصين آخرين وفى عودتها رأت جثة قتيل لم تبيها ، ثم على أقوال المسجون عبد الباسط أحمد سليم وهذه الأسباب لا تؤدى إلى ثبوت ارتكاب الجريمة المستند إليه ، ويقول في الوجه الثالث إن الحكم فى سبيل تزكية أقوال عبد الباسط أحمد سليم أخطأ فى الإسناد والتأويل فقال إن الطاعن أخبره أنه ضرب القتيل ببلطة ، وأن شخصا يدعى الشايب ضربه بعصا ، وأن الكشف الطبي أثبت وجود إصابة رضوية بالمجنى عليه قال التقرير الطبي إنها نتيجة سقوطه على الأرض ، وأن المحكمة استوضحت الطبيب الشرعى فقال إنه لا يمكن حصولها من الضرب بعصا ، وليس هناك مرجح ، ومع ذلك أسس الحكم على ذلك قوله ” إن فيما ذكره الطبيب الشرعى فى الجلسة الدليل المادى الذى لا يمتوره الشك فى تأييد رواية عبد الباسط نقتل عن المتهم عن كيفية حصول الاعتداء “ .

ويقول الطاعن الثانى فى الوجه الأول من طعنه إن عملية استعراف الكلب البوليسى عليه وعن الطاعن الأول لا قيمة لها إذ جاءت الشريك فاعلا أصليا مع أنه متهم بالاتفاق والتحريض . ويقول فى الوجه الثانى إن الحكم أورد صحائف مطولة عن النزاع بين المجنى عليه والمتهمة الثالثة مستبداً بذلك على أقوال زوجة المجنى عليه وآخرين سموها فى التحقيق وفى محامرات الجلسة ، قال أيضا بقيام خصومة بين الطاعن شخصيا وبين المجنى عليه وجعل من هذه الخصومات عثا لتحريض على القتل أخذه عندما دار الطاعن واليكتمه لم يعول عليه وتلمس الأسباب لبراءة سميرة فوقع فى تناقض ، إذ كمال بكين محققين لاثنتين من المتهمين بالاشتراك بالتحريض ويقول فى الوجه الثالث : إن الحكم وقد تناول الخصومات التى قامت

بين المجنى عليه من جهة وبين الطاعن وزوجته من جهة أخرى قد أغفل استظهار الدليل المستمد من التحقيق الذي يربط بين هذه الكراهية وبين التحريض، وكل ما قاله في هذا الشأن إنه بعد تدبير سابق استعان الطاعن بالمتهم الأول على اغتيال المجنى عليه فخرضه واتفق معه ومساعدته بأن زوده بالبطة المضبوطة، وليس في الحكم ما يشير من قريب أو من بعيد إلى الواقعة المسادية التي يستفاد منها تزويد الطاعن للمتهم الأول بالبطة.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول من طعن كل من الطاعنين فإنه لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه نقلا عن أوراق الدعوى أن الكلب البوايسى استعرف على كل من الطاعنين الأول والثاني، وكان مما أسند إلى الطاعن الثاني في وصف التهمة أنه اشترك مع الطاعن الأول في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن حرضه واتفق معه وأعد له البطة المستعملة في ارتكاب الجريمة، ولما كان لمحكمة الموضوع الحرية في تقدير هذا الاستعراف والاستدلال به على ارتكاب الطاعنين للجريمة المسندة إليهما وكان تعويلهما عليه بالنسبة لهما لا يتعارض مع الأفعال المسندة إليهما والتي داتهما بمقتضاها، وكانت أخذها باستعراف الكلب البوايسى على الطاعنين يفيد اطراحها للطاعن التي وجهها الطاعنان إليه وهي من المسائل الموضوعية التي تخضع لتقديرها - لما كان ذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

ومن حيث إنه عن الوجه الثاني من أسباب طعن الطاعن الأول فإنه لما كان القانون لم يصع نصا بالاشهاد بتقديده القاضي في المواد الجنائية، وكان المعمول عليه في ذلك هو اطمئنان المحكمة إلى الأدلة المطروحة أمامها سواء أكانت تلك الأدلة مباشرة تؤدي بذاتها إلى النتيجة التي انتهت إليها أم كانت لا تؤدي إليها إلا بعملية عقلية منطقية، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ عول في إدانة الطاعن على استعراف الكلب البوايسى عليه من طريق شم البطة التي استعملت في قتل المجنى عليه ووجدت بجوار الجثة، وعلى أقوال عبد الباسط أحمد سليم الذي قرر أن الطاعن اعترف له بارتكاب الجريمة، وأن شخصا آخر ضرب المجنى عليه بها على رأسه

وأستظهر أن عبد الباسط محكوم عليه في مجنعة ولا ينطبق عليه حكم المادة ٢٥ من قانون العقوبات، ودول على ما شهدت به فاطمة أحمد سليم من رؤيتها للطاعن في مكان الحادث مع آخرين قبيل ارتكاب الجريمة، وعلى ما أقربه الطاعن نفسه في التحقيقات من أنه اجتمع بعبد الباسط في السجن وأفضى إليه بتعرف الكلب البوليسي عليه، ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى إثبات وجود الطاعن في مكان الجريمة ومقارفته لما بتلك البلطة — لما كان ذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إنه بالنسبة للوجه الثالث من طعن الطاعن الأول فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال بشأنه في سياق سرد أقوال عبد الباسط أحمد سليم : "ولما رأوه قادمًا (المجنى عليه) اختبأ المتهم الأول والشايب، أما عسكري الجيش فوقف بعيدا حتى إذا أقبل المجنى عليه ضربه المتهم المذكور (الطاعن) بالبلطة وضربه الشايب بالشوكة ثم لاذوا جميعا بالفرار تاركين البلطة والشوكة، وعرف منه أيضا أن الكلب البوليسي تعرف عليه بعد أن شم البلطة فلما سأله المحقق عن موضع الإصابة بالشوكة وأفهمه أن المجنى عليه لم توجد به إصابة من هذا القبيل ولم يثر في مكان الحادث على عصى قال إنه لا يدري ثم طلب الإمهال حتى يستفسر من المتهم . وفي محضر آخر قرر أنه علم من المتهم أن ضربة الشوكة كانت على رأس المجنى عليه "وعند تحدّثه من نتيجة تقرير الصفة التشريحية قال : "وخاص الطيب الشرعي من ذلك إلى أن الإصابة الحيوية الحديثة الموجودة بالناحية اليمنى من الوجه والعنق تحدث من الضرب بقوة بحجم صاب ثقيل حاد النصل كالبلطة ، أما الجرح الرضّي بالناحية اليسرى من الجهة فقد ذكر الطيب الشرعي في تقريره أنه يمكن حدوثه من مصادمة رأس المجنى عليه بالأرض عقب إصابته . وقال في الجلسة إنه يمكن حدوثه من ضربة عصا وليس هناك ما يرجح أحد الأمرين على الآخر " .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فيما ذكره من هذه الوقائع أن عبد الباسط أحمد سليم كان أول من ذكر في التحقيق نقلا عن الطاعن

أن القتل ضرب بعصا وأنه تمسك بهذه الرواية رغم مجابهة المحقق له بأن أحدا غيره لم يقل ذلك ولم تضبط عصا في مكان الحادث، وأنه اتصل بالطاعن في السجن بعد ذلك وعلم منه أن ضربة العصا كانت في الرأس وأن الطبيب الشرعي قرر في الجلسة بجواز حصول ذلك مع أن التقرير الطبي إلى هذا الوقت كان يعلل حدوث هذه الإصابة باصطدام رأس المجنى عليه بالأرض عند سقوطه . ولما كان من شأن ما قاله الطبيب الشرعي في الجلسة أن يثبت أن رواية عبد الباسط أحمد سليم يجوز أن تكون صادقة فإنه لا تصح مصادرة محكمة الموضوع في أخذها بها مادامت هي قد اقتنعت بصدقها، ولذا فإن هذا الوجه يكون لذلك على غير أساس ويتمين رفضه .

ومن حيث إن ما يثيره الطاعن الثاني في الوجه الثاني من طعنه مردود بأن لمحكمة الموضوع الحرية في تقدير الدلائل المستمدة من واقعة بذاتها والأخذ بها في حق متهم دون آخر حسبما تظن إليه ، هذا إلى أن الحكم قد أورد في حق الطاعن أدلة أخرى على اشتراكه في الجريمة .

ومن حيث إن الوجه الثالث مردود كذلك بما أثبتته الحكم المطعون فيه من توافر ركن سبق الإصرار عند الطاعنين على ارتكاب الجريمة بسبب ما قام من خضومات بين الطاعن والقتيل مما يثبت وجود اتفاق سابق على ارتكابها . إن من قام لديه سبب ارتكاب الجريمة وبين من قارفها بالفعل وبما عول عليه الحكم في إدانة الطاعنين من استيعاف الكلب البوائسي على الطاعن عن طريق شم البلطة التي استعملت في ارتكاب الجريمة والمسند إلى الطاعن إعدادها وتسليمها للفاعل الأصلي مساعدة له على ارتكاب الجريمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار اسماعيل مجدى رئيسا ، وحضرات المستشارين : مصطفى حسن
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٦٠)

القضية رقم ٩٦٥ لسنة ٢٣ القضائية :

محكمة استئنافية . تمسك الطاعن أمامها بما قضى به الحكم الابتدائى من عدم قبول الدعوى .
فضاؤها بالنقض الحكم الابتدائى وبقبول الدعوى . يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة
لتحكم فى موضوعها .

منى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة
الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائى من عدم قبول الدعوى المباشرة ،
وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائى وقضى بقبول الدعوى ، فإنه
كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم
فى موضوعها تطبيقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن
تعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى
درجتى التقاضى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - امام محمد البشناوى و ٢ - محمد محمد بدر (الطاعن
الأول) و ٣ - صموئيل يوسف سويحه بأنهم : الأول سرق الأجرة المبيعة
بالمحضر وصفا بقيمة لاحد توفيق من محله بواسطة استعمال مفاتيح مصطنعة
من الخارج حالة كونه هاملا بمحله والثانى والثالث أخفيا الأجرة المتحصلة

من الجريمة سالفة الذكر مع علمهما بالسرقة وظروفها ، وطلبت عقابهم بالمادتين ١٧/٣-٧ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجالية الجزئية ادعى أحمد توفيق المجنى عليه بحق مدنى وطب الحكم بالزام المتهمين الثلاثة المذكورين متضامنين بأن يدفعوا له واحدا وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وأنعاب المحاماة مع رد المصروفات كما أقام أحمد توفيق المذكور دعوى جنحة مباشرة ضد : ٤ - عطا الله جريد (الطعن الثانى) و ٥ - سيد علم الدين عبد الله و ٦ - أحمد عبده طه برريضة أعلنت اليهم فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢ طالبا محاكمتهم طبقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات والحكم بالزامهم متضامنين مع المتهمين الثلاثة الأوائ بالتعويض المدنى وما يحدته و ذلك لأنهم فى الفترة ما بين ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ و ٩ ابريل سنة ١٩٥٢ أخذوا المصروفات مع علمهم بذلك إذ قام المتهمان الخامس والسادس بنقلها على عربتهما وقام المتهم الرابع بشراؤها وحيازتها فى متجره ومخزنه وقد دفع الحاضر مع المتهمين الثلاثة الآخرين بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية المرفوعتين ضدهم وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى برمتها قضت حضوريا . أولا بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية بالنسبة للمتهمين الثلاثة الآخرين . وثانيا بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية واحدا وخمسين جنيها والمصروفات المدنية واثنتى قرش مقابل أنعاب المحاماة وذلك عملا بالمادة ١٧/٣ و ٧ ومن قانون العقوبات وثالثا ببراءة المتهمين الثانى والثالث ما نسب اليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وذلك عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية فاستأنفت النيابة طالبة الغاء الحكم بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث المحكوم ببراءتهما ومعاقبتهما بمادتي الاتهام كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية طالبا الحكم له بطلباته قبل جميع المتهمين ، ومحكمة القاعة الاستدائية نظرت الدعوى وقضت حضوريا : أولا - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى وحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل ، وثانيا : تأييده بالنسبة للمتهم الثالث ، وثالثا : بإلغاء فيما قضى به بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للمتهمين : عطا الله جريد

وسيد علم الدين عبد الله وأحمد عبده طه وبرفض الدفع والحكم بقبولها وبتمديد
الحكم المستأنف بالذمبة لأمام محمد البشناوى بـ الزامه مع محمد بدر وعطاه الله بجيد بأن
يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية على وجه التضامن خمسة وخمسين جنيتها والمصاريف
المدنية عن الدرجتين وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة مع رفض ما عدا
ذلك من الطلبات وقد صدر هذا الحكم بإجماع الآراء . فطعن في الحكم الأخير
بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول " محمد بدر " ينعى على الحكم المطعون فيه
القصور في بيان ركن العلم بالسرقة كما يعيب عليه أنه استند في إدانته على أقوال
المتهمين الخامس والسادس في التحقيق واطرح أفوالهما الأخرى دون أن يبدى
لذلك سببا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها
واستظهر ركن العلم بالسرقة في قوله " إن المحكمة ترى إن المهمة المستندة إلى
المتهم الثاني محمد بدر " الطاعن الأول " ثابتة من اعتراف اتهم الأول الذي
قرر أنه ارتكب الجريمة بتحريضه واتفاقه وأنه نقل الأشولة المسروقة إلى محله
وكان هو الذي يتولى بيعها إلى المتهم الرابع وقد تأيد ذلك بما شهد به المتهمان
الخامس والسادس من أنهما حملا الأشولة إلى محله ولا ينال من ذلك أنهما
ترددا في الإفضاء بهذا الأمر خشية مساءلتهما لانتفاء ما يدعوهما إلى التأكيد
للمتهم الثاني، ويؤكد كل ذلك ما أبداه المتهم الثالث وهو أجير لديه من أن المتهمين
الخامس والسادس نقلوا المبروقات إلى محله وما ذكره المتهم الرابع من أنه ابتاع
الأشولة منه " وما ذكره الحكم في موضع آخر من أنه ثبت أن الطاعن والمتهم الثاني
كانا يبيعان لاتهم الرابع الجوازات المسروقة بثمن بخس إذ باعها له بسعر خمسين جنيتها
للا لاف جوال في حين أن النجني عليه والتاجر حسن محمد عمر قورا أن هذا المقدار يبلغ

ثمنه مائة وعشرين جنيا ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يكفي لبيان ركن العلم بالسرقة وكان لمحكمة الموضوع وهي بسبيل تكوين عقيدتها في الدعوى أن تقول على ما اقتنعت به وإطمأنت إليه من أقوال صدرت من متهمين آخرين على الطاعن ولو خالفت أقوالا أخرى لم لأن ذلك مما يدخل في نطاق سلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن الثاني " عظام الله جيد " على الحكم المطعون فيه أنه خالف حكم المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية حين قضى برفض الدفع الفرعي وتصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه إذ كان على المحكمة بعد أن قضت برفض الدفع أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها حتى لا يحرم الطاعن من إحدى درجتي التقاضى .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المبشرة وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وقضى بقبول الدعوى وكان الطاعن لم يبد منه ما يدل صراحة أو دلالة على تنازله عن حقه في التقاضى أمام محكمة أول درجة فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تتعرض هي للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتي التقاضى .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الثاني دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنبس غالى أعضاء .

(٣٦١)

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

ضبطية قضائية . إدارة مكافحة المخدرات . جميع ضباطها منذ صدور القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ من رجال الضبطية القضائية فى جميع أنحاء القطر .

إن إدارة مكافحة المخدرات قد أصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له مذكاة على وجه قانونى صحيح ، وصار لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأمورى الضبطية القضائية فى كافة أنحاء الدولة فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر فى ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا فى أغطس سنة ١٩٥٢ مادام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية فى كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما أحزرا بقصد الاتجار مواد مخدرة (حشيشا) بدون ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وأمام محكمة السطة الجزئية دفع المتهم الأول الدعوى بدفعين الأول بطلان

إذن التفتيش والثاني بطلان التحريز كما دفعها الثاني ببطلان القبض والتفتيش وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا برفض الدفع المقدم من المتهمين وبحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاد وتغريمه أربعمائة جنيه وحبس المتهم الثاني سنة واحدة مع الشغل والنفاد مع تغريمه مائتي جنيه والمصادرة، فاستأنفا وأمام محكمة طنطا الابتدائية دفع المتهمان بما سبق أن دفعا به أمام محكمة الدرجة الأولى وبعد أن أنهت نظرها قضت حضوريا برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن الأول يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع المقدم منه ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما من أشخاص لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية وقت إجرائهما وذلك لأن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تذكر من بين مأموري الضبطية القضائية مدير وضباط فرع إدارة المخدرات بطنطا وقد أنشئ مكتب مكافحة المخدرات في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ بقرار من مجلس الوزراء وأنشئ فرع طنطا بقرار من مجلس الوزراء في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ ومع أن هذا الإنشاء وقع باطلا لمخالفته لأحكام الدستور فقد أنشئت بوزارة الداخلية إدارة جديدة لمكافحة المخدرات بقرار من وزير الداخلية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم صدر القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ بتعديل أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ بإضافة مادة جديدة تحت رقم ٤٧ مكررة فأغنى صدور هذا القانون عن البحث في دستورية إنشاء مكتب مكافحة المخدرات نفسه وتنفيذا للقانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ صدر قرار من مجلس الوزراء في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ بتحديد وإنشاء مكتب مكافحة المخدرات بعد أن ألغى كل القرارات الصادرة بإنشائه من قبل ومع أن إنشاء إدارة من إدارات البوليس بقرار من مجلس الوزراء مخالف لنص المادة ١٤٨ من الدستور إلا أن قرار مجلس الوزراء رغم ذلك قد صدر تطبيقا للمادة ٤٧ مكررة من قانون المخدرات

ولكن المادة الثانية من قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ نصت على إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وعلى أن يكون لها فروع تنشأ فيما بعد وتحديد اختصاصاتها بقرار من وزير الداخلية وذلك بعد أن ألغى في مادته الأولى الإدارة الأولى وفروعها وعلى الأخص فرعي طنطا وأسيوط ولما كان القرار بإنشاء فرع طنطا لم يصدر إلا بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ فإنه في الفترة ما بين ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يكن هناك فرع لإدارة المخدرات بطنطا ، ولما كانت الجريمة قد وقعت في خلال هذه الفترة في أول يناير سنة ١٩٥٢ فإن رئيس فرع مكافحة المخدرات بطنطا لم يكن له اختصاص قانوني لمباشرة إجراءات القبض والتفتيش التي قام بها وما كان للنيابة أن تدبه لإجرائها ولا يجوز الاعتماد على الدليل المستمد من تفتيشه الباطل .

ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا عن الرد على ما أثاره من دفاع بصدد إلغاء قرار وزير الداخلية المؤرخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ وعلى العكس قد استندت إليه المحكمة في رفضها الدفع كما أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه القائم على تلقيق التهمة ضمه من أحد القائمين بالتفتيش من مكتب المخدرات في تقديمه مستندات وأدلة جديدة على خصومته للمحكمة الاستئنافية مع أنها نوهت بهذا الدفاع .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول فإنه بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة تتبع له إدارة بوليس القاهرة وألحق به بعض الضباط وكانت مأموريته مقصورة على المخابرات والاستعلامات والتحريات ومساعدة السلطات المختصة سواء في داخل البلاد أو في غيرها لمراقبة ما يصدر من هذه المواد حتى لا تهرب إلى القطر المصري ولم يكن لرجالها فيما وكل إليهم بهذا القرار صفة مأموري الضبطية القضائية ثم صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قرار من مجلس الوزراء بإنشاء فرع لمكتب مكافحة المخدرات في طنطا وأسيوط ثم صدر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرار من وزير الداخلية بإنشاء إدارة داخلية تتبع إدارة الأميرك العام وتكون مهمتها مكافحة

المخدرات ويطلق عليها اسم إدارة مكافحة المخدرات ونص على أن يكون لها مدير يعاونه وكيل ويكون كلاهما من ضباط البوليس ويكون لها فروع يرأسها ضباط وعلى أن تستمر الفروع الموجودة إذ ذلك باداء أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو يعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال ونص في ديباجة القرار على أن ذلك للقيام بالاعباء التي كان يؤديها مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة وفروعه لما كان ذلك ، وكان قد صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ ونشر في العدد ٩٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ يقضى بإضافة مادة جديدة تحت رقم ٤٧ مكررة الى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ نصها " فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون يعتبر الموظفون الآتي بيأنهم من رجال الضبطية القضائية وهم مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات " ونص في المادة الثانية على تكليف وزيرى الداخلية والعدل بتنفيذ هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وبين من المذكرة الإيضاحية التى قدم بها وزير الداخلية مشروع القانون المشار إليه أن صفة الضبطية القضائية التى رأت إعطاؤها لضباط إدارة مكافحة المخدرات نوعية غير مقيدة بمكان ، ذلك لأن تتبع مهربي المواد المخدرة يقتضى تنقل هؤلاء الضباط ومباشرتهم لعملهم فى جميع أنحاء الدولة وأنه مالم تكن هؤلاء الضباط صفة رجال الضبط القضائى طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فقد رأت إعطاؤهم هذه الصفة فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها ، وقد أكد تقرير لجنة الشؤون الداخلية بمجلس النواب هذا المعنى حيث قال : " فالقصد من هذا المشروع هو أن يكتسب ضابط مكافحة المخدرات صفة الضبطية القضائية وتكون نوعية خاصة شاملة فيما يتصل بتطبيق قانون مكافحة المخدرات أى لا تحد بالحدود المكانية للاختصاص حتى يكون من الممكن القضاء على الدفوع التى تسبب عنها حكم البراءة " وبعد أن صدر هذا القانون فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أصدر مجلس الوزراء فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ قراراً نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات الصادرة من مجلس الوزراء

في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ بشأن إنشاء مكتب المخدرات وتنظيمه . وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإنشاء فرعين لهذا المكتب بططا وأسيوط وعلى إلغاء القرار الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ من وزارة الداخلية بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات . ثم نص في المادة الثانية على إنشاء إدارة بوزارة الداخلية لمكافحة المخدرات يطلق عليها اسم إدارة مكافحة المخدرات وتكون تابعة لإدارة عموم الأمن العام ويكون لها فروع تنشأ وتحدد اختصاصاتها بقرار من وزير الداخلية ، ونص في المادة الثالثة على اختصاص إدارة مكافحة المخدرات بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمخدرات بكافة أنواعها في أنحاء المملكة المصرية وبالإشراف على مكافحة تهريبها بجميع الوسائل الكفيلة بمنع انتشارها ونصت المادة الرابعة على أن يراعى أن يكون مدير هذه الإدارة أو وكيلها من بين ضباط البوليس ، أما فروعها فبرأسها ضباط من بينهم ، ويبين من ذلك أنه في الوقت الذي هدف فيه القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ إلى إسباغ صفة مأموري الضبطية القضائية على مديرو ضباط إدارة مكافحة المخدرات وأن تكون هذه الصفة نوعية بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ وشاملة أى غير مقيدة بحدود مكانية بل تمتد إلى كافة أنحاء الدولة على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية للقانون وفي تقرير لجنة الشؤون الداخلية بمجلس النواب ، فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ قد نحا نحو ذات الهدف إذ نص في المادة الثالثة منه على اختصاص إدارة مكافحة المخدرات بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمخدرات بكافة أنواعها في أنحاء المملكة المصرية ، وإذا كان قرار مجلس الوزراء المذكور قد نص على إلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات فإنه نص في نفس الوقت على إنشاء هذه الإدارة باسمها ذاته وبتبعية لإدارة الأمن العام على غرار ما تضمنه قرار وزير الداخلية الذي ألغاه مما لا شبهة معه في أن الغرض من ذلك القرار لم يكن مطلقا إلغاء الإدارة القائمة وإنما كان في حقيقة الواقع تصحيح وضعها بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك ، فبعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية ينحصر لها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات بإنشاء . سنة ١٩٢٩ والذي لم يكن يكسب ضباطه

صفة مأموري الضبطية القضائية أصبحت منشأة بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص عليه فيه وهو مكافحة المخدرات وتنفيذ القوانين الخاصة بها في كافة أنحاء الدولة. ولما كان القرار المشار إليه قد صدر ممن يملكه ونفوض لوزير الداخلية إنشاء هذه الإدارة وتعيين مديرها وضباطها وانتداب غيرهم من الضباط التابعين لوزارة الداخلية للعمل فيها فإن هذه الإدارة تصبح بموجب قرار مجلس الوزراء وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبطية القضائية التي أسبغها عليهم القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ في كافة أنحاء الدولة ولا يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ مدام جميع ضباط الإدارة كانت لهم صفة مأموري الضبطية القضائية في كافة أنحاء الدولة منذ وقت صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ وما دام الطاعن لا ينازع في أن من قام بإجراء التفتيش هو أحد هؤلاء الضباط، أما ما دفع به الطاعن من وجود خصومة بينه وبين الضابط محمود سامي نصار التابع لإدارة مكافحة المخدرات فقد رد عليه الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ردا كافيا، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يزد على ما قاله الحكم الابتدائي ففاد ذلك أنه لم يرفيا زاده الطاعن على هذا الشطر من دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية ما يستوجب ردا خاصا. ولما كان هذا الدفاع يدور حول مسألة موضوعية فلا معقب لما قضت به محكمة الموضوع في شأنه.

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٣

المتولقة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين : مصطفى حسن ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كمال أعضاء .

(٣٦٢)

القضية رقم ٨٢٦ سنة ٢٣ القضاية :

دفاع . طلب المتهم سماع شاهد أمام محكمة أول درجة . الحكم بإدانتهم مع التعويل على أقوال هذا الشاهد كدليل من أدلة الدعوى دون أن تسمعه . التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم دون استكمال هذا النقص . إخلال بحق الدفاع .

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات التحقيق التي ترفع إليها إذا لم تجد هي ضرورة لذلك ، إلا أنه متى كان الحكم الابتدائي قد اعتمد على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة بالجلسة ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت في قولها إن الطاعنين قد مكنا من مناقشة الشهود أمام المحكمة الابتدائية ، إذ غاب عنها أن أحدهم لم تسمعه تلك المحكمة ، وعوات على أقواله كدليل من أدلة الدعوى ، وإذا كان من حق المتهم أن تحقق الأدلة القائمة ضده بالجلسة في مواجهتهم ، وكان القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب على المحكمة أن تجيب الطاعن إلى ما طلب من مناقشة الشهود الذين لم يتسن له مناقشتهم ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون باطلاً لإخلاله بحق دفاع الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما : أحرزا مواد مخدرة (حشيشا وأفبونا) المبينة بالمخبر بدون ترخيص ، وطابت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام

محكمة أبنوب الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان إذن التفتيش والقبض والتفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا — أولا برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش والقبض والتفتيش . وثانيا : بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه أربع مائة جنيه وبحبس المتهم الثانى سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتى جنيه والمصادرة . فاستأنفا ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظمن المحكوم عليهما فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعمان على الحكم انظعون فيه أن المحكمة أخطت بحفظهما فى الدفاع ، فقد حجزت محكمة أول درجة القضية للحكم ، وفهم الدفاع أن المحكمة ستفصل فى الدفع ، فطلب بمذكرة قدمها فتح باب المرافعة للتكلم فى الموضوع ومناقشة الشهود ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه ، وقد أيد الحكم المستأنف حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، ودون أن ترد على طلب الدفاع .

وحيث إنه بالرجوع إلى المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، يبين أن محكمة أول درجة بمد أن سمعت بعض شهود الإثبات ومرافعة محامى الطاعنين الشفوية صرحت لهما بتقديم مذكرة ، فقدمها ، وقال فيها إنه : ” إذا رأت المحكمة عدم قبول الدفع فقبل الكلام فى الموضوع يلزم مناقشة العساكر الذين رافقوا الضابط أثناء التفتيش ... ” وبعد ذلك قضت المحكمة بإدائهما استنادا إلى ما شهد به شهود الإثبات ومن بينهم العسكري محمد عبد العال ، ولم تكن اشككة قد سمعته ، ولم تشر فى حكمها إلى هذا الطلب ، فلما استأنف الطاعمان ، قدم الدفاع عنهما مذكرة يعيد فيها ما سبق أن طلبه من محكمة أول درجة ، وتمسك فيها بمناقشة الشهود الذين لم يتسن له مناقشتهم .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات التحقيق التى ترفع إليها ، إلا أن تجدها ضرورية لذلك ، إلا أنه متى كان

الحكم الابتدائي قد اعتمد على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة بالجلسة ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت في قولها إن الطاعنين قد مكنا من مناقشة الشهود أمام المحكمة الابتدائية ، إذ غاب عنها أن أحدهم لم تسمعه تلك المحكمة . وعـرـات على أقواله كدليل من أدلة الدعوى — لما كان ذلك ، وكان من حق المتهم أن تحقق الأدلة القائمة ضده بالجلسة في مواجهته ، وكان القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب على المحكمة أن تجيب الطاعنين إلى ما طلبناه وتمسكنا به في المذكرة المقدمة منهما إليها ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الدفاع عن الطاعنين ، ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لمبحث ملورد بباقي وجوه الطعن .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحفترات المستشارين : اسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومعتضى كامل أعضاء .

(٣٦٣)

القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٣ القضائية :

تزوير . التزوير في دفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية .
تزوير في محرر رسمى .

إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم على الطاعن هى أنه ارتكب تزويرا فى دفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بملك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى اليه الحكم من أن هذا التزوير وقع فى محرر رسمى مما يعد جنائية مما قبلها عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو اتيكيف القانونى الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلومترى يعتبر جنحة منطبقا على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التى وردت فى هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص .

الوقائع

أتمت النيابة الطاعن بأنه فى أيام سابقة على ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أولا : ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو الاشتراك الكيلومترى الصادر له من مصلحة السكة الحديدية ، بأن غير فى بعض الأرقام وأسماء البلاد المبينة به الدالة على استنماده

عددا معيناً من الكيلومترات بمحوها وكذابة أرقام وبلاد أخرى غيرها لئتمكّن من زيادة عدد الكيلومترات المصرح له بها قانوناً من المصلحة الحكومية المذكورة. ثانياً : استعمل المحرر الرسمي المزور السابق ذكره مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى معاون محطة أبو قرقاص ، وطلب إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملاً بواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة محمد وهبه حسن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . فطمّن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه في الوجهين الأول والأخير قصور أسبابه ومخالفته للقانون ، ذلك أنه اعتبر الواقعة التي دانه بها جنائية تزوير في ورقة رسمية هي " اشتراك كيلومتري " دون أن يبين السند القانوني لذلك ، كما أن الواقعة على فرض صحتها هي جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كانت الواقعة التي أثبتها الحكم على الطاعن أنه ارتكب تزويراً في دفتر اشتراك كيلومتري ينحول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بتلك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمي مما يمدّ جنائية معاقبا عليها طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو التكييف القانوني الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلومتري يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص .

وحيث إن الطاعن يقول في باقي أوجه الطعن إنه طلب إلى المحكمة ضم أوراق تحقيق إداري أجرته مصلحة السكة الحديدية في شأن هذا الموضوع ولا بد أن

يكون هذا التحقيق قد تناول بحث ما إذا كانت التغيرات التي قيل بمحدثها في دفتر الاشتراك هي بخط الطاعن أو بخط موظفي المصلحة ، غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب بدعوى أن هذا التحقيق لا يمس موضوع القضية ، ويقول الطاعن أيضا إنه طلب سؤال الموظفين الذين هم تأشيرات في دفتر الاشتراك ولكن المحكمة لم تستجب لطلبه دون أن تبدى لذلك سببا ، ويضيف كذلك أن المحكمة اعتبرت أن التزوير وقع في أيام سابقة على ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ دون أن تحدد التاريخ الذي وقعت فيه جريمة التزوير وجريمة الاستعمال كما نسبت إليه أنه أحدث جميع الترويرات التي وجدت بدفتر الاشتراك مع أن خبير الخطوط الذي عولت المحكمة على تقريره لم ينسب إلى الطاعن أنه أحدث بخطه تغييرات في الأرقام ، وقطع الحكم بأن بعض الكلمات زورت بخط الطاعن خلافا لما جاء بتقرير الخبير من أن هذه الكلمات كتبت بخط يشبه خطه فقط ، ويقول الطاعن غير ذلك إن الخبير عجز عن معرفة أغلب الأرقام التي كسحت وإن الحكم عول على أمور غير متبعة في الدعوى كإحداث تغيير في أسماء المحطات وأرقام الكيلومترات ، ولم يعم بما هو متبع فيها وهو الختم إذ قال الحكم عنه إن أمره لا يقدم ولا يؤخر شيئا .

وحيث إنه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن فيما تندم فالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لحناقي التزوير في أوراق رسمية واستعمالها وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها في حقه . وبين على وجه التحديد التواريخ التي وقع فيها التزوير والاستعمال ، وعرض للدفاع الطاعن وأطرحه للاعتبارات التي قالها — لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعول في إدانة الطاعن على التحقيقات الإدارية التي طلب الطاعن ضمها وكان الثابت بحضور جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن ممثل النيابة قدم للمحكمة خطابا واردا من المصلحة يفيد عدم وجود تحقيقات إدارية خاصة بموضوع هذه الدعوى فلم يعترض الدفاع عن الطاعن على خوى هذا الخطاب ، وكان الثابت أيضا بحضور جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهادة الموظفين

الذين أشرخوا على الدفتر الاشتراك ، وإنما عايب محاميه في مرافعته على التحقيق
الذى أجزته الثبابة بأنه لم يتناول سؤال هؤلاء الموظفين — لما كان ما تقدم
وكان ليس من الضروري لوقوع التزوير معرفة البيانات الصحيحة التي كانت
موضوعة في الأصل على الدفتر وإنما يكفي أن يثبت أن الطاعن قد عا هذه
البيانات واستبدل بها أخرى أثبتنا مكانها وكانت الأدلة التي أوردها الحكم
من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن
يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع
دون معقب . أما ما يشكو منه الطاعن من أن الحكم لم يعن بالتحدث عن الاختتام
الموضوعة على الدفتر فليس له محل ، لأنه لم يوجه إليه اتهام بتزوير هذه الأختام .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٣٦٤)

القضية رقم ٧٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) إثبات . محكمة الموضوع . لها أن توازن بين التقارير الطبية وتأخذ بها تراء منها .

(ب) قتل خطأ . نفى المتهم الخطأ المنسوب إليه بعدم علمه بمنشور وزارة الداخلية الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب . لا يصح . وجوب إلقاء جميع التعليلات سواء أكانت صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

١ — للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التى يبدونها الأطباء عند مناقشتهم أمامها ، فإذا كانت المحكمة إذ أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وبقرار مدير معهد مستشفى الكلب وما أبداه عند مناقشته أمام المحكمة واطرحت رأى الأطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد أعملت وتظيفتها فى حدودها ولا يقبل النعى على حكمها لهذا السبب .

٢ — إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . وإذن متى كان المتيقن قد أثبت توافر عنصر الإهمال فى حق المتهم " مفتش صحة " بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ، ولو وقع فى خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراهيه بغض النظر عن تعليلات وزارة الصحة — فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل

التحاة، بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذى يعمل مفتشا للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أ كانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول — تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل كمال فرج بطرس بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن ترك كلبه العقور بلا كمامة ولا حراسة فعقر المجنى عليه وأصيب بالإصابات سالفة الذكر والتي أودت بحياته ، والمتهم الثانى تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل المجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته للوائح بأن أهمل علاجه ولم يرسله إلى مستشفى الكلب رغم إصابته بعقر كلب بالوجنة فأودت هذه الإصابات بحياته ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

وقد ادعت الست شفيقة فرج والدة المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين وطلبت القضاء لها قبلهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بصفة تعريض . ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة المتهمين من التهمتين المسندتين إليهما ، بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية الموجهة إليهما وألزمت رافقها بمصاريفها . فاستأنفت المدعية بالحق المدنى كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبتفريم كل من المتهمين خمسين جنيها مصريا وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لل مدعية بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠ جنيهات أتعاب محاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول يبنى الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور والتناقض ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر ببراءته قد بين وجوه الخلاف بين أقوال شهود الرؤية ، ولكن الحكم الاستثنائي لم يرد على هذا الخلاف ، بل اعتمد على رواية شقيق المصاب وأقوال الكونسابل رمزي زكي من أن الكلب عرض على المصاب قبل وفاته فأكد أنه هو الذي عقره مع أن شقيق المصاب عدل عن هذه الرواية في التحقيق ووصف الكلب الذي عقره أخاه بأنه أسود ملون يبنى في حين أن الكلب الذي عرض عليه لونه أبيض وأحمر ، وكان يجب على المحكمة أن تبين لم اعتمدت على إحدى الروايتين دون الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في معرض بيان واقعة الدعوى "إن ناظر مدرسة الأقباط بميت غمر قد أبلغ بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أن كلبا عقرا المجنى عليه وهو في طريقه بصحبة أخيه رشاد إلى المدرسة فلما حقق البلاغ قرر المجنى عليه أنه وهو سائر في صحبة أخيه رشاد إلى المدرسة صباح يوم الحادث خرج عليهما من الباب القبلي لمطحن المتهم الأول كلب وصفه بأنه أسود على أبيض وعقره حول عينه اليسرى وأشهد أخاه وحافظ دحروج اللذين قالوا بما قال به ، ولقد انتقل المحقق إلى المطحن في صحبة رشاد وفرج بطرس أخى المجنى عليه فوجد كلابا ثلاثة أرشده رشاد على واحد منها لونه أسود على أبيض فجنى به وعرض على المصاب فأكد بأنه الكلب العاقر فأثبت المحقق أنه أرسله إلى الوحدة البيطرية لملاحظته . وبسؤال المتهم الأول قرر أن الكلب المضبوط مملوك له ، لكنه لا يعلم إن كان هو الذي عقرا المجنى عليه أم لا ، وأقر أنه لا يقيد كلابه ولا يكتمها ، فلما سئل تخفیر باب المطحن المدعو السيد عبدالله فوده أقر أن الكلب المضبوط من كلاب المطحن . " - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد في أوصاف الكلب الذي عقرا المصاب على أقوال المجنى عليه وباقي الشهود الذين مثلوا عقب

وقوع الحادث مباشرة وعلى ضبط كلب بالمطحن بهذه الأوصاف بإرشاد أخى المحنى عليه وإقرار الطاعن الأول أنه مملوك له واستعراف المصاب على هذا الكلب وعلى أقوال حارس باب المطحن ، وكانت المحكمة لم تلق بالالعدول إلى المصاب عن أقواله الأولى بشأن أوصاف الكلب الذى عقر أخاه ، وكان ما استندت إليه المحكمة له أصله فى الأوراق — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة بمألها من الحرية فى سبيل استظهار الحقيقة فى واقعة الدعوى أن تأخذ من أقوال الشهود فى التحقيقات بما تظمن إليه ، سواء فى هذا ماتجريبه هى بنفسها أو ما يكون ثابتا فى أوراق القضية ، مادام هذا التحقيق كان معروضا على بساط البحث أمامها بالجلسة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له دل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم يعيبه خطأ فى الإسناد فقد استند فى إدانة الطاعن إلى إقراره أمام المحكمة بأن الكلب الذى عقر المحنى عليه مملوك له ، مع أن هذا الإقرار لم يصدر عن الطاعن المذكور ، بل قال إن الكلب الذى أخذ من مطحنه لم يعقر المصاب .

وسيت إليه يبين من مراجعة محضر الجلسة الاستثنائية أن المحكمة ناقشت المتهم الأول (الطاعن الأول) على النحو الآتى : س — كم كلبا كنت تملك وقت الحادث ؟ ج — ثلاثة أو أربعة . س — ما أصنافهم ؟ ج — كلهم بلدى . س — هل الكلبة التى روقت ملكك ؟ ج — أيوه . س — لكن ثبت أنها من نوع ولف . ج — أنا ما عندى ولف . س — إذن من أين أتت هذه الكلبة ؟ ج — لا أعرف . س — قلت إنها ملكك . ج — أنا بقول عن الكلب الذى أخذوه من المطحن . س — هل كنت موجودا ؟ ج — أنا كنت موجود . س — ما شكله ؟ ج — كان أسمر بنى محروق هلى بياض ، وكان نوع بلدى . فإذا كان الحكم قد قال بعد هذه المناقشة واستنادا إلى ما جاء بأوراق التحقيق : ” وسلم المتهم الأول فى محضر جمع الاستدلالات الذى أجري يوم الحادث أن الكلب المضبوط كلبه وأكد ذلك خفير بلب

المطعن السيد عبد الله فوده ٥ فتقول المتهم الأول إن الكلب المأخوذ ليس كلبه
قول لا صحة له خصوصاً إذا لوحظ أن المتهم الأول أقر أمام هذه المحكمة
أن الكلب الذي ضبط وعرض على القتل فتعترف عليه وأكد ذلك أنه وحدثت
المحادث ، وقد ضبط الكلب في حضور صاحبه كما هو ثابت أمام هذه المحكمة
بجلسة ٣٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ (صحة تاريخ الجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٢) فإذا انضح
بعدئذ أن عبثاً حدث في ذات الكلب الذي أرسل للرقابة فانقلب إلى كلبه
من نوع اللولف قال المتهم الأول عنها أمام هذه المحكمة وفي نفس المحضر بادى
الذكر إنها ليست لي ، فانه لا يصح الاستئثار وراء هذا العبث ... " فان هذا
الذي قاله الحكم يكون استخلاصاً مقبولاً من أوراق الدعوى وليس فيه خطأ
في الإسناد كما يزعم الطاعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة المطعون في حكمها أخلت بحقه
في الدفاع فقد أجلت القضية عدة مرات وأذنت للطاعن بتقديم مذكرة فقدمها
وأجلت القضية بعد ذلك للحكم إلى أن قررت المحكمة فتح باب المرافعة فيها
بجلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وبالجلسة المذكورة اطمأن الدفاع عن المتهم الأول
إلى وجود المذكرة وصحتم على ما جاء فيها ، ولكن يدا رفعت هذه المذكرة من ملف
الدعوى ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد قضت في الدعوى دون أن تسمع مرافعة
الطاعن ، لم يكتشف وكيل الطاعن عدم وجود المذكرة إلا بعد صدور الحكم ،
فتظلم بطلب مؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فأشر رئيس المحكمة عليه بأن المحكمة
سبق أن اطلمت على مذكرات المدعى بالحق المدني ودفاع اتهمين المقدمة أمام
المحكمة ، وهذه الإشارة وإن كان يفهم منها التسليم بوجود المذكرات ولكن المحكمة
لم تطلع على المذكرات المقدمة وقت صدور الحكم مما يعتبر إخلالاً بحق الطاعن
في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة
عممت مرافعة وكيل المتهمين الشفوية ثم أجلت القضية لتقديم مذكرات ، كما يبين
من الاطلاع على المقررات التي أمرت بهذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق وجه

الطعن أن الشكوى المؤرخة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ والتي أشار إليها الطاعن ثبت فيها أن مقدمها الأستاذ محمد أحمد سيد المحامي يعلم أن أعضاء الدائرة قد اطلعوا على مذكرته ، وقد أشر رئيس المحكمة على هذه الشكوى في تاريخ ورودها بما يأتي : ” سبق للمحكمة أن اطلعت على مذكرات للدعى بالحق المدنى والدفاع عن كل من المتهمين قدمت أمام هذه المحكمة وترفق بالملف “ كما أشر عليها أحد قضاة المحكمة بأن ” المذكرات الثلاث الخاصة بالمدعية بالحق المدنى والمتهمين الأول والثانى كانت بطرفى للاطلاع عليها ومراجعتها قبل الفصل فى الدعوى ، وقد أعدتها اليوم لضمها لل ملف وأشرت عليها ثلاثتها كزملات “ . ولما كانت هذه التأشيرات قاطعة فى أن المحكمة اطلعت قبل الفصل فى الدعوى على ما احتوته هذه المذكرات سواء منها ما قدمه الطاعنان أو ما قدمته المدعية بالحقوق المدنية ولم تمتد إليها يد كما جاء بتلك الشكوى — متى كان الأمر كذلك ، فإن ما يقوله الطاعن فى طعنه من أن المحكمة أخلات بحقه فى الدفاع أو أنها فصلت فى الدعوى دون اطلاعها على أوراقها لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة المتهمين انتهى إلى أنه لم يثبت بطريق قاطع أن المجنى عليه قد مات بسبب مرض الكلب واستند إلى آراء كبار الأطباء فى ذلك ، ومع ذلك لم تشأ المحكمة الاستئنافية أن تناقش ما أخذ به الحكم الابتدائى ، بل أدانت المتهم الثانى عن الحادث . وهذا القصور يمتد أثره للطاعن فيفيد منه كما يفيد من الخطأ فى تطبيق القانون الذى وقع فيه الحكم الاستئنافية حيث اعتمد فى توافر ركن الإهمال على أن المتهم الثانى خالف المنشور الصادر من وزارة الداخلية والذى يقضى بإرسال الأشخاص المعقورين إلى مستشفى الكلب .

وحيث إنه لما كانت الجريمة المنسوبة للطاعن الأول منفصلة من حيث المسؤولية عن الجريمة المنسوبة للطاعن الثانى لاختلاف أساس الخطأ المسند إلى كل منهما فلا جدوى للطاعن فيما يقوله من أنه يستفيد من عدم توافر ركن الخطأ فى الجريمة التى وقعت من زميله ، أما ما عدا ذلك مما جاء بهذا الوجه من الطعن فسيأتى الرد عليه عند بحث الطعن المتقدم من الطاعن الثانى .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من طعن الطاعن الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان الاجراءات ، ذلك بأن المذكرة التى قدمها الطاعن استكمالاً لدفاعه قد فقدت من ملف القضية ولم يتبين الطاعن فقدانها إلا بعد صدور الحكم ، ومعنى ذلك أن المذكرة لم تطرح على المحكمة عند المداولة وإصدار الحكم ولم تلفت المحكمة نظر الدفاع إلى فقدانها فأخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه هو عين ما أثاره الطاعن الأول فى الوجه الثالث من طعنه ، وقد سبق الرد عليه .

وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الثانى من طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وجاء قاصر الأسباب ، ذلك أن الدفاع عنه ذكر أن مستشفى الكلب توقف عن العلاج بمجرد إخطاره بأن نتيجة مراقبة الكلب سلبية ، وهذا الإخطار يصل إلى المستشفى بعد أسبوع ، وعدم اتمام العلاج يجعل المريض معرضاً لظهور أعراض المرض عليه بعد انتهاء مدة الحضانة ، ومتى ظهرت هذه الأعراض فالوفاة محتمة ، فأرسل المريض للمستشفى غير مجد فى هذه الحالة ويكون الطبيب غير مسئول عن نتيجة لا يتوقف حدوثها على وقوع الخطأ المعزول إليه ، لاستحالة الجريمة فى هذه الصورة ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري فى مسألة قانونية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والتطورات التى تعاقبت على المجنى عليه منذ إصابته التى وصفها الطاعن الثانى فى تقرير حرره بأنها من عقر كلب وانتهى إلى أن سبب الوفاة يرجع إلى هذه الإصابة مستنداً فى التدليل على صحة الواقعة وقيام رابطة السببية إلى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك ، وكان المصاب لم يرسل إلى مستشفى الكلب فى الوقت المناسب حتى يصح للمحكمة أن تبحث فيما أبداه الطاعن فى دفاعه بشأن وقف العلاج بمجرد إخطار المستشفى بالنتيجة السلبية لمراقبة الكلب ، وهو قول بناء على مجرد الافتراض وكان ، لا يدور عليه مما يتلق بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها - فإن هذا

الدفاع لا يقتضى من المحكمة أن ترد عليه ردا صريحا، لأن الرد عليه مستفاد من الحكم بالادانة بناء على هذه الأدلة . أما ما يقوله الطاعن من أن الجريمة المنسوبة للطاعن هي جريمة مستحيلة فردود بأن الجريمة التي دين بها هي من جرائم الخطأ فما دام الحكم قد أثبت وقوع الخطأ منه وأن هذا الخطأ كان هو سبب الوفاة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس من القانون .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين أقام ركن الخطأ على مخالفة الطاعن لمنشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقتضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب وقال الحكم إن هذا المنشور يعتبر كالأئحة مع الاختلاف بين قوة كل منهما، ولأن المنشور لا يدرج بالجريدة الرسمية كالقوانين ، وقد دفع الطاعن بأنه لا يعلم بهذا المنشور لأنه صدر قبل التحاقه بالخدمة ، وعلى ذلك يكون الحكم إذ أسس توافر ركن الخطأ على عدم اتباعه لما جاء بهذا المنشور يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في سياق بيانه لواقعة الدعوى قد أورد العناصر التي يتوافر بها ركن الخطأ فيما نسب للطاعن فقال إن المصاب عرض على المتهم الثانى (الطاعن) كفتش للصحة فأثبت أن به إصابات من عقر كلب وظل يعالجه فترة ادعى بعدها أنه شفى في حين كانت تبدو منه حركات غريبة لاحظها أقارب المجنى عليه بعد خروجه من عيادة المتهم الثانى ، فذهب خال المجنى عليه يرجوه في أن يرسله لمستشفى الكلب لمعالجته فرفض الطاعن ، ثم ذكر الحكم أن الخطأ الذى وقع من الطاعن هو امتناعه عن إرسال المصاب إلى مستشفى الكلب ليعطى المصل الواقى أخذا بما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الإصابات كما وصفت بتقرير الطبيب الكشف تقع بالأنف والجبهة مما كان يتحتم معه إرسال المصاب فوراً لإجراء العلاج بالحقن دون انتظار ملاحظة الحيوان العاقر . وقال الحكم إن تصرف الطبيب على النحو الذى تصرف به كان سببا مباشرا في وفاة المصاب ، وفيما أثبتته الحكم من ذلك ما يدل على أن المحكمة قد استظهرت وقوع خطأ من الطاعن أدى إلى وفاة المجنى عليه — لما كان ذلك ،

وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة على جريمة الطاعن لا تستلزم توافق جميع مظاهر الخطأ الواردة بها ، وكان يبين مما أورده الحكم توافق عنصر الإهمال في حق الطاعن ، وكان ما قالته المحكمة بعدم عدم اتباع ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ صحيحا ، لأن الطبيب الذي يعمل مفتشا للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أو بعد ذلك ، هذا إلى أن الحكم قد أثبت استنادا إلى رأى الطبيب الشرعى وقوع الخطأ بإهمال يتعين على كل طبيب أن يدركه ، ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة — لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم قد شابه القصور ، لأن الطاعن لم يرتكب خطأ وإنما قام بما يفرضه عليه واجبه ، فقد وضع الكلب تحت المراقبة وإنه ما كان ليمتنع عن إرسال المجنى عليه إلى مستشفى الكلب أو أن الوحدة البيطرية أخطرت بأن مراقبة الكلب أسفرت عن نتيجة إيجابية وكان علاجه بالمستشفى يظل ناجعا إلى ما قبل ظهور الأعراض خصوصا أن مدة حضنة المرض في حالة المجنى عليه هي خمسة وعشرون يوما ، كما قرر أهله ، إذ ذكرنا أن الأعراض ظهرت عليه بعد معالجته أربعة وعشرين يوما ، وأضاف الطاعن أن المجنى عليه كان مصابا بالروماتزم وبلغ في القلب ، وكان هذا هو علة تريض الطاعن في علاجه ، لأن حقن الفاكسين التي تعطى بالمستشفى تسبب له مضاعفات خطيرة بالقلب لوجود آفة مرضية به ، وقد أيد الطاعن في ذلك كل من الدكتورين محمد عمارة وعبد القادر طنخان ، وإذا كان الكلب العافر قد استبدل فهذا عامل شاذ لا يسأل عنه الطاعن .

وحيث إنه يتضح من التفردات التي أمرت المحكمة بضمها ، أن الطبيب الشرعى أثبت في تقريره المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن الإصابات كما وصفت بتقرير الطبيب الكشاف تقع بالأنف والجبهة مما كان يتحتم معه إرسال المصاب فوراً لإجراء العلاج بالحقن دون انتظار نتيجة ملاحظة الحيوان العافر

وأن الوفاة تعتبر في هذه الحالة نتيجة لعدم علاج المريض بالحقن في الوقت المناسب عقب إصابته ، وأثبت مدير معهد مستشفى الكلب في التقرير المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٥١ أن الإصابة بالروماتزم المفصلي المصحوب بالغط في القلب أو أى حالة مرضية أخرى لا تمنع من تلقيح المريض باللقاح الواقى من داء الكلب إذا وجدت ضرورة لإجراء هذا التلقيح ، وكل ما يمكن عمله في هذه الحالات هو أن يوضع المصاب تحت رعاية إخصائى فى الأمراض الباطنية لجعله فى حالة ملائمة لتلقى اللقاح الواقى من داء الكلب ، ومع ذلك فالتلقيح ضد داء الكلب ضرورة لاغنى عنها مهما كانت الحالة الصحية للمريض . — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت خطأ الطاعن بما سبق بيانه فى الرد على الوجه السابق ، واستخلص الحكم من الأدلة المقبولة التى أوردها أن الكلبة التى روقبت هى غير الكلب الذى عقر المجنى عليه وجاء وصفه بأقوال الشهود ، وأن الأعراض التى ظهرت على المتوفى فى أثناء حياته كما شخصها مدير مستشفى الكلب هى أعراض مرض الكلب وقال الحكم إنه لم يظهر من الأوراق أن القتل كان مصابا بمرض آخر تتشابه أعراضه مع أعراض داء الكلب ، وكانت المحكمة قد أخذت فى ذلك بما رآه خبيران هما الطبيب الشرعى ومدير مستشفى الكلب — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يجديهِ .

وحيث إن محصل الوجهين الخامس والسادس أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور وإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، وفى بيان ذلك قال الطاعن إن المحكمة اعتمدت فى وجود مرض الكلب على أقوال الدكتور إبراهيم شاهين مدير معهد الكلب وهذا الشاهد قد ناقض نفسه إذ قدم تقريراً للمحكمة ذكر فى البند السابع منه أنه فى حالة وجود متهم ومجنى عليه من المفضل لإجراء البحوث المكرو-كوبية والاختبارات البيولوجية لتحقق من وجود مرض الكلب أو من عدم وجوده ، وهذا الرأى حاسم الدلالة على وجود الشك فى حقيقة المرض الذى توفى به المصاب ما دامت تلك البحوث لم تتخذ ولم تناقش المحكمة هذه العبارة مع أن فى جلائها ما يقطع علاقة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التى حدثت ،

والقول بوجود مرض الكلب لا يمكن قبوله مع خلو التشريح من البحوث العلمية اللازمة لإثبات مرض الكلب ، كما قرر ذلك الدكتوران محمد عماره وعبدالمقادر طابخان وما شهد به الأخير في الجلسة وقد ثبت أن الحجني عليه كان مريضاً بالقلب وبالروماتزم ، ومن الجائز أن يكون سبب الوفاة راجعاً إلى أحد هذين المرضين خصوصاً أنه كان يعالج بمسادة الأتروبين وهذا العلاج يؤدي إلى الوفاة في حالة مرض القلب ، والمحكمة لم ترد على هذا الدفاع ولا على ما جاء بتقرير الدكتور عماره من أن أقصى مدة لظهور الأعراض في مرض الكلب هي عشرة أيام فإذا زادت حتى بلغت العشرين يوماً فإن المرض يكون هستيريا مرض الكلب وليس مرض الكلب نفسه وقد طلب الدفاع في مذكرته استدعاء الدكتور محمد عماره لمناقشته في مدى ثبوت مرض الكلب بالحجني عليه حتى يمكن إثبات علاقة السببية أو نفيها ، وأصر الدفاع في مذكرته على هذا الطاب ، ولكن المحكمة أغفلت الرد عليه مما يعد اختلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن في هذا الشأن ورد عليه بقوله : ” وحيث إن داء الكلب من الأمراض التي إذا أصيب بها الإنسان ولم يعالج كانت وفاته هي المصير المحتوم ، فيكفي إذن أن يقدم في الدعوى دليل على أن الحجني عليه قد أصيب به ولم يعالج منه إيتأكد النظر أن وفاته كانت بسببه خصوصاً إذا ظهر من الأوراق أن القتل لم يصب بمرض آخر مما قد تشابه أعراضه مع أعراض داء الكلب .

ومن حيث إنه لا جدال في أن الحجني عليه قد حرقه كلب المتهم الأول في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد ظل يعالجه المتهم الثاني حتى التأم جرحه فلما ظهرت عليه عوارض غريبة أعيد عرضه عليه وعلى المرحوم الدكتور محمد صلاح فشيخصاً حالته بأنها روماتزم مفصلي أو روماتزم بالركبة كالثابت من أقوال المتهم الثاني بالنيابة . والثابت في شهادة الدكتور صلاح أمام محكمة أول درجة ، فلما ساءت حالة الحجني عليه وعرض على مستشفى الكلب وتلقاه هناك ، مديرها الدكتور

أبراهيم محمد شاهين كالتاب في شهادته أمام محكمة الدرجة الأولى ، وشاهد ما يشكو منه من عوارض شخص مرضه بداء الكلب ، وقد ذكر الدكتور شاهين في شهادته أمام محكمة أول درجة أن بين العوارض ما يسمى : ” التقلصات التي تظهر على المصاب عند تعرضه للهواء أو شرب الماء ” وأن هذا العارض لا يمكن أن يظهر في مرض آخر وأنه هو الذي يثبت التشخيص الاكلبيكي بالضبط (ص ٢٥ من محضر جلسة محكمة أول درجة) يؤكد ذلك ما ثبت على لسان أم القليل شقيقه بطرس فرج من أنه كان لا يحب الماء ، وكان إذا شربه يامقه ، كما قرر أخوه رشاد أمام محكمة أول درجة ، مما تستظهر منه المحكمة بوجود علاقة مميزة لداء الكلب بدت على القليل إبان حياته ، وعليه فإذا كان يلزم عمل فحص ميكروسكوبي أو غيره للتأكد من داء الكلب فإنما يكون ذلك لازما في حالة وفاة لم تسبقها مشاهدة حال الحياة يظهر منها وجود علامة مميزة لمرض ، وهذا بعينه ما قال به الدكتور إبراهيم محمد شاهين في الصحيفة الثانية والثلاثين من محضر جلسة محكمة أول درجة ، فإذا لوحظ هذا ولوحظ معه أن الدكتور منهم الثاني وزميله المرحوم محمد صلاح لم يشخصا العوارض التي بدت على المجنى عليه إلا ” بالروما تزم المفصلي ” دون أن يقولوا بمرض من الأمراض الأخرى التي يحاول منهم الثاني التشكيك بشأنها ، كان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أن تنتهي إلى أن القليل توفي متأثرا بداء الكلب نتيجة عقره من كلب المتهم الأول الذي أبدل إخفاء لمعالم الجريمة ” — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التي يبديها الأطباء عند مناقشتهم أمامها فإن المحكمة إذ أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعي وبقرار مدير معزذ ومستشفى الكلب وما أبداه عند مناقشته أمام محكمة أول درجة وأطرح رأى الأطباء الاستشاريين تكون قد أعملت وظيفتها في حدودها ولا يقبل النعى على حكمها لهذا السبب .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة الاستثنائية استدعاء أحد من الخبراء لمناقشته في مدى ثبوت مرض الكلب بالمجنى عليه لا في مرافعته الشفوية ولا في المذكرة التي قدمها فلا يصح أن ينعى على المحكمة إغفال ذلك .

وحيث إن محصل الوجه الأخير أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد فقد اعتمدت المحكمة في ثبوت داء الكلب على تقرير الطبيب الشرعى في حين أنه بنى رأيه على ما جاء بأوراق المستشفى وليس على ما ظهر من التشريح ، كما اعتمدت المحكمة أيضا على قول والددة المجنى عليه من أنه كان لا يحب الماء وعلى ما قاله أخوه من أنه كان يلحق الماء ، وفهمت المحكمة أن هذين القولين يؤيد أحدهما الآخر مع أن الثابت بمحضر جلسة المحكمة الابتدائية أن أخا المجنى عليه قرر صراحة أن أخاه المصاب كان يحب الماء ويطلبه ، وهذا يخالف ما قرره والدتهما ، وهذا اللبس كان له أثره في حكمها .

وحيث إنه لا ماخذ على استناد المحكمة الى نتيجة الصفة التشريحية وما جاء فيها من أن سبب وفاة المجنى عليه هو داء الكلب ولا يؤثر في صحته أن يكون الطبيب الشرعى الذى أجرى التشريح قد استعان بما هو مدون بأوراق المستشفى ما دام الثابت من هذا التقرير أنه شاهد آثار التحامات بالوجه غير التشريح وأبدى رأيه معتمدا على مشاهداته وعلى ما هو مدون بأوراق العلاج بالمستشفى وانتهى إلى القول بأن إصابات المجنى عليه يحوز حصولها من عقر كلب وأنها تضاهى بمرض داء الكلب الذى سبب الوفاة ، فوافق بذلك الثابت بأوراق المستشفى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يورد ما لا حظته والددة القاتل وأخوه بشأن طلب المصاب للماء وكيفية تناوله على أن قول أحدهما يؤيد قول الآخر ، وإنما على سبيل الاستشهاد بما قرره كل منهما أمام محكمة الدرجة الأولى وليس فيما أثبتته الحكيم من شهادتهما ما يعيبه أو يؤثر في سلامة ما استخلصته المحكمة من هذه الأقوال .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
مصطفى حسن ، وحسن داور ، وأنيس غالي ، ومصطفى كامل ، أعضاء .

(٣٦٥)

القضية رقم ٤٣٠ : سنة ٢٣ القضائية :

(١) معارضة : إعلان المعارض لالشخصه ولا في محل إقامته بل لجهة الإدارة . هذا الإعلان لا يصح أن يبنى عليه حكم في المعارضة .
(ب) . قضي . عدم علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه . مبادرته إلى الطعن فيه على أثر عليه بصدوره . قبول الطعن شكلا .

١ — إذا كان الطاعن بعد أن عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأمرت المحكمة بتأجيل الدعوى وإعلانه للجلسة التي حددتها ولكن ورقة الإعلان لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة لم تعان لشخص الطاعن ولا في محل إقامته ، وإنما أعلنت لجهة الإدارة فإنه لا يصح أن يبنى على هذا الإعلان الحكم في المعارضة ويكون الحكم المترتب عليه باطلا .

٢ — إذا كان الطاعن لم يثبت عليه رسميا بصدور الحكم المطعون فيه قبل طعنه عليه وتبين أنه على أثر علمه به يادر إلى الطعن عليه ، فطعنه يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل صفيه إسماعيل إسماعيل القشاشي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قام سياره بسرء زائدة دون أن يتخذ الحيطة في قيادته فانقلبت على

المجنى عليها وأحدثت بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التكميرية والتي أودت بحياتها، ثانياً - تسبب من غير قصد ولا تعمداً في إصابة جمالات حسن فرحات بالإصابات الميينة بالمحضر وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة زائدة فصدم المجنى عليها وأحدثت بها الإصابات الميينة بالمحضر، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات. وقد ادعى اسماعيل القشاشي بحق مدني قبل المتهم وطلب ائقضاء له بمبلغ قرش صاغ تعويضاً مؤقتاً قبل المتهم وعلى محمد نصار بصفته مسئولاً مدنياً . ومحكمة جنح السيدة قضت بحضور يا عملاً يما دني الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني على سبيل التعويض المؤقت قرشاً صاغاً والمصاريف المدنية. فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية. فعارض. والمحكمة المذكورة قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف (كلاً أصل) . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه جاء باطلاً، ذلك لأن المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده نظرت وتداولتها المحكمة حتى جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ التي لم يحضر فيها لقررت بالمحكمة تأجيل القضية لجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ لإعلانه ، ولكن الطاعن لم يعلن بهذه الجلسة الأخيرة فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه . ولما كانت القضية في دور المعارضة وكان القانون يوجب إعلان المتهم المعارض للجلسة لشخصه أو لأحد المقيمين معه ، ولم يحصل هذا الإعلان، بل أعلن الطاعن في مواجهة الإدارة، فإن ذلك يخالف القانون مخالفة صريحة، ولذا يكون الحكم المطعون فيه باطلاً، لا بثنائه على إعلان باطل، الأمر الذي يستوجب نقضه، كما أن هذا الحكم

وإن هـذا بتأريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ إلا أنه لم يعلن إلى الطاعن ولم يعلم به إلا يوم تقريره بالطعن بطريق التقضى في يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيكون سبب الطعن بالنسبة له ممتدا إلى تاريخ هذا العلم ، ولهذا فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن بعد أن عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأصرت المحكمة بتأجيل الدعوى وإعلانه للجلسة التي حددتها ، إلا أن ورقة الاعلان لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم تعلن لشخص الطاعن ولا في محل إقامته وإنما أعلنت لجهة الادارة ، ولذا فإن هذا الاعلان ما كان يضح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة ويكون الحكم المترتب عليه ، وهو المطعون فيه باطلا بما يستوجب نقضه — هذا ولما كان الطاعن لم يثبت علمه رسميا بصدد هذا الحكم قبل طعنه عليه وتبين أنه على أثر علمه به بإذن إلى الطاعن عليه فطعنه يكون مقبولا شكلا .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحميد داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٦٦)

القضية رقم ٧٩٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) وصف التهمة . تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من إدارة منزل للدعارة إلى الاعتياد
بلى ممارسة الدعارة دون إضافة أفعال جديدة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) الاعتياد على ممارسة الدعارة . إثبات الحكم أن التهمة اعتادت ارتكاب الفحشاء
مقابل أجر معلوم . توافر أركان الجريمة .

١ - إذا كانت محكمة أول درجة قد دانت الطاعنة بجريمة إدارة مسكنها
للدعارة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانونى للواقعة التى أثبتتها
الحكم الابتدائى دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التى لم تكن
وجهة إليها ، ودانتها بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ، وعاقبتها بعقوبة أخف
من التى كان محكوما عليها بها - فإن المحكمة لا تكون قد أخلت فى شيء
بدفاع الطاعنة .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنها اعتادت ارتكاب الفحشاء
مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان
ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد
عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أدارت مسكنها محلا للفجور والدعارة ، وطالبت عقابها بالمواد ٨ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة المطارين الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه وغلق مسكنها ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة بالمسكن والمبلغ المضبوط كغرامة ألف قرش لوقف التنفيذ ، فاستأنفت . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به ، وبحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الطاعنة اتهمت أصلا بإدارة مسكنها للدعارة وحكم عليها ابتدائيا من أجل ذلك بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة قدرها مائة جنيه ، وبالإغلاق والمصادرة ، فلما أن استأنفت برأتها المحكمة من هذه التهمة ودانها بجريمة أخرى هي الاعتياد على ممارسة الدعارة وهي تهمة لم ترفع بها الدعوى تخالفت المحكمة بذلك المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأخلت بدفاع الطاعنة . هذا فضلا عن أن المحكمة قد اعتبرت مجرد ارتكاب الفاحشة مع شخص بعينه ممارسة للدعارة ينطبق عليها نص المادة ٩ فقرة ثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في حين أن الدعارة إنما هي ارتكاب للفحشاء مع عدد من الناس بغير تمييز .

وحيث إن محكمة أول درجة دانت الطاعنة بجريمة إدارة مسكنها للدعارة ، وقالت في بيان واقعة الدعوى : ” إن رجال البوليس قاضوا إلى بيت الطاعنة بعد أن استصדרوا إذنا من النيابة بتفتيشه فوجدوا شخصا خارجا منه ، أخبرهم

أنه ارتكب الفاحشة معها مقابل مبلغ ثلاثين قرشا، وأنه يعرفها منذ أربع سنوات ويتردد عليها لارتكاب الفاحشة ، ويدفع لها مثل هذا المبلغ في كل مرة ، وعلى أثر ذلك صعدوا إلى البيت وضبطوا الطائفة وعثروا على مبلغ ثلاثين قرشا فوق البوفيه بإحدى حجرات المنزل ، ووجدوا في البيت امرأة أخرى ، قالت إن ذلك الشخص اختلى بالطاعة وعند الاستئناف دفع محامي الطاعة بأن جريمة إدارة المنزل للدعارة لم يتوافر فيها ركن إعداد البيت لدعارة الغير، وأخذت المحكمة الاستئنافية الطاعة بالواقعة كما بينها الحكم الابتدائي وقالت بانتفاء هذا الركن وبتحقق أركان الاعتياد على ممارسة الدعارة ودانت الطاعة بهذه الجريمة الأخيرة. ولما كانت المحكمة الاستئنافية إنما عدلت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إليها أمام محكمة أول درجة وعاقبتها بعقوبة أخف من التي كان محكوما عليها - لما كان ذلك، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت في شيء بدفاع الطاعة ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس . هذا ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعة أنها اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر فإن هذا الوجه من الطعن لذلك لا يكون له أساس ، ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متعيبا وفضيحا .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيساً ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ،
ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٦٧)

القضية رقم ٨٢٢ سنة ٢٣ القضائية :

دعوى مدنية . الحكم بالبراءة وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . خطأ . يجب على
المحكمة إما أن تفصل فى الحكم فى موضوع الدعوى المدنية أو تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف
إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى صراحة على أن كل
حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التمويضات
التي يطلبها المدعى بالحقنوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل
فى هذه التمويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى
الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف . واذن
فمضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء ، بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر
الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم
المادتين ١٤٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى الذى كان يجيز للحاكم
الفصل فى الدعوى المدنية رغم البراءة فى الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون ، اذ كان متعيناً على المحكمة إما أن تفصل فى موضوع الدعوى
المدنية فى الحكم الذى أصدرته فى الدعوى الجنائية ان رأتها صالحة للفصل
فيها وإما أن تحيلها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب
عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدّهما الأولين بأنّهما سلّما لـ زكريّا هيبه بضاعة تختلف في ذاتها وما تحويه من العناصر الداخلية في تركيبها ممّا تم الاتفاق والتعاقد عليه ، وطلبت عنّاهما بالمواد ٢/١ - ٣ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد ادعى زكريّا أحمد هيبه بحق مدني قبل المتهمين ووليم لانكستر المسئول عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له قبلهم متضامنين بمبلغ ٢١ جنيتها بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة ميّنا البصل الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام أولا - بتعريم كل من المتهمين عشرة جنهيات مع مصادرة المادة موضوع الاتهام ، ثانيا : بالزامهما ووليم لانكستر متضامنين بأن يؤدوا للدعي بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف المدنية و ٣٠ جنيتها أتعاب محاماة . فاستأنف المتهمان كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما اسند اليهما وعدم اختصاص المحكمة " المحاكم الجنائية " بنظر الدعوى المدنية وألزمت المدعي بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون ، اذ نقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية خلافا لما تنقضى به المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الاختصاص على ان قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى الذي كان يجيز للمحاكم الفصل في الدعوى

المدنية رغم البراءة في الدعوى الجنائية ، ولما كانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في صراحة على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف — لما كان ذلك ، فانه كان متعيينا على المحكمة إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها وإما أن تحيلها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بمظنة أنها غير مختصة أصلا بالفصل فيها فان حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويتعين لذلك نقضه وإعادة القضية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : اسماعيل مجدى ، وحسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس قالى أعضاء .

(٢٦٨)

القضية رقم ٨٣٤ سنة ٢٣ القضائية :

الطعن بالنقض . شهادة مقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم بأنه لم يحتم . شهادة أخرى مقدمة منه بعد انقضاء الثمانية عشر يوما بأن الحكم لم يحتم . عدم قبول الطعن شكلا .

إن المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نهت على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب ، فقد أوجبت عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ، ولذا يسقط حق الطاعن فى الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ، ولا يكون له الحق فى امتداد الميعاد ، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول : شرع في قتل عمر رضوان ريان عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، والثاني : شرع في قتل أحمد عطية عبد الحق عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . والثالث : شرع في قتل المتهم الثاني محمد حسن محفوظ عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من أحمد درويش أحمد ومحمد حسن محفوظ وأحمد امام ريان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره . وقدم الطاعن الثاني شهادة تفيد عدم ختم الحكم المطلعون فيه في الميعاد القانوني مؤرخة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ (أى في اليوم السابع) ثم أعلنوا بإيداع الحكم قلم الكتب في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ فقدم الأستاذ أحمد علوبة المحامي عن الطاعنين الأول والثاني الأسباب في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ كما قدم الأستاذ علي عثمان حماد المحامي عن الثاني أيضا أسبابا أخرى في ذات التاريخ وقدم الأستاذ عبده أبو شقة المحامي عن الثالث تقريرا بالأسباب في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣ . وبجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ قدم الأستاذ أحمد علي

علوبة المحامي شهادة رسمية مؤرخة في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ تفيد عدم ختم
الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ، ثم سمعت المرافعة في الدعوى على ما هو
مبين بمحضر الجلسة ثم تأجل النطق بالحكم أخيرا لليوم (٣٠ من يونيو سنة
١٩٥٣) ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
وقد قرر الطاعنون بالطعن فيه بطريق النقض في نفس اليوم ، ثم قدم ثانيهم
تقريراً بأسباب الطعن في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ مرفقاً به شهادة تاريخها
٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعدم إبداع الحكم ومحضر الجلسة في ملف الدعوى
وقدم الثالث تقريراً بأسباب الطعن في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ثم قدم محامي
الطاعنين الأول والثاني عد نظراً للدعوى أمام هذه المحكمة شهادة أخرى مؤرخة
في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ بأن الحكم ومحضر الجلسة لم يودعا ملف الدعوى
حتى ذلك التاريخ .

وحيث إن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا
تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من
تاريخ النطق به فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإبداع الحكم
قلم الكتاب ، فقد أوجبت عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من
قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور . ولما كانت الشهادة الأولى
المقدمة من الطاعن الثاني محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية

اصدوره فانها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ولذا يسقط حق الطاعن فى الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ، ولا يكون له الحق فى امتداد الميعاد ، ولا تكون هناك قيمة للشهادة الثانية المقدمة من الطاعن الثانى والصادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد — لما كان ذلك ، فان أسباب الطعن تكون مقدمة بعد الميعاد المقرر بالقانون ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . أما باقى الطاعنين فلم يقدموا أية شهادة وأسباب طعنهم مقدمة بعد الميعاد فطعنهم على أية حال غير مقبول .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين :
اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٦٩)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٣ القضائية :

(ا ب) تلبس . شجيرات حشيش قائمة وسط المزارع . تلبس . مرور رجال إدارة
مكافحة المخدرات بإحدى المزارع للنحرى . ذلك لا يكون مرورا بغير حق .

(ج) نقض . حكم براءة المتهمين جميعا . طعن النيابة فيه . قصرها أسباب الطعن على وجهين
يشمل أحدهما جميع المتهمين ، والثانى خاص بمتهمين معينين . عدم تعرضها لسبق
حفظ الدعوى قبل هؤلاء المتهمين مع أن ذلك كان أحد الأسباب التى أقيم عليها الحكم
برאותهم . الطعن بالنسبة اليهم لا يكون مقبولا لأن هذا السبب يكفى وحده لحل الحكم .

١ — إذا كان الواضح من الحكم أن شجيرات الحشيش شوهدت قائمة توسط
المزارع مما تكون منه جريمة زراعتها متلبسا بها ويكون لكل من شاهدها بموجب
المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الذى كان ساريا وقت الحادث .
ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى أن يحضر الجانى ويسلمه للنيابة أو لأحد
رجال الضبطية القضائية دون احتياج إلى أمر بضبطه — فإن الحكم إذ قضى
براءة المطعون ضدهما بمقولة إن التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات
بالوجه البحرى قد وقع باطلا لصدوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأمورى
الضبط القضائى وقتذاك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ — إن رجال إدارة مكافحة المخدرات وإن لم يكونوا من مأمورى الضبط
القضائى وقت الحادث إلا أنه كان من واجبهم إجراء تحريات بشأن المواد

الخدمة ومكافئتها ، فإذا كانوا قد مروا بزراعة المطعون ضدهما في سبيل ذلك فلا يكون مرورهم فيها بغير حق .

٣ - إذا كانت النيابة العامة قد قررت الطعن في الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين ولكنها قصرت أسباب طعنها على وجهين أولهما خطأ الحكم في قضائه ببطلان إجراءات التفتيش وهو يشمل جميع المتهمين والثاني قصوره لعدم تعرضه لاعتراف المتهمين الأول والثاني ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة باقي المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية قبيلهم ولم تتعرض النيابة لذلك في أسباب طعنها - فإن الطعن بالنسبة اليهم لا يكون مقبولا ما دام القضاء ببراءتهم مقاما أيضا على سبب آخر يكفي وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم زرعوا شجيرات الحشيش في المساحة المأهنة بالمحضر ، رطلت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أبو المطامير الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين أولا - ببطلان الإجراءات وثانيا - بعدم جواز محاكمة المتهمين فيما عدا أحمد متولى غانم وحامد حسن الكلاف لسبق صدور قرار النيابة العمومية بصرف النظر عن اتهامهم والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا - برفض طعن ببطلان الإجراءات وبصححتها ، ثانيا - بحبس كل من المتهمين أحمد متولى غانم وحامد حسن الكلاف ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهما لوقف التنفيذ وبتغريم أولهما مبلغ ٥٠٠ جنيه وتغريم الثاني ٤٠٠ جنيه بلا مصروفات ، ثالثا - ببراءة باقي المتهمين وإعفائهم من المصروفات الجزائية وذلك عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع الثاني قائلة إنه في غير محله ، فاستأنف المتهمان الأول والثاني كما استأنفت النيابة ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة دمشق

الابتدائية تمسك الحاضر من المتهمين بالدفعين السابق ذكرهما . والمحكمة المذكورة قضت عملاً بالمادتين ٤٧ و ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية غائباً للمتهمين عبد الجواد الفخراي وسعد عبد أحمد الكلاف وفتحى أحمد الكلاف وحضورياً للباقيين بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبقبول الدفع ببطلان الإجراءات وبرائتهما مما أسند إليهما وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لباقي المتهمين . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن المطعون ضده الثالث قد توفى ويتعين القضاء بانقضاء الدعوى العمومية قبله .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى باقي المطعون ضدهم قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما الأول والثاني بمقولة بطلان التفتيش الذي قام به رجال مكتب المخدرات في زراعتيهما ، لأنهم ليسوا من مأموري الضبط القضائي ذلك بأنه لم يحصل تفتيش بمنازل المتهمين مما يشترط له القانون إجراءات خاصة وبأن رؤية شجيرات الحشيش موضوع الجريمة قائمة على سيقانها بالمزارع هي رؤية لجريمة متلبس بها ، وتضيف النيابة أن الحكم جاء قاصراً إذ أغفل التعرض لاعتراف المطعون ضدهما الأول والثاني بضبط شجيرات الحشيش في زراعتيهما مع أن هذا الاعتراف يكفي وحده للحكم بإدانتيهما بغض النظر عن التفتيش الذي استبعدته المحكمة وقد صدر من هذين المتهمين بعيداً عن وقت ضبط الواقعة وأمام سلطة أخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمقولة إنه " وصل إلى علم مكتب المخدرات في الوجه البحري من مصدر مسمى موثق به وجود

زراعات من نبات الحشيش متزرعة بزمام عزبة ورثة سليم زكى بناحية كوم الحيش مركز أبى المطامير وأنه تأكد لرجال المكتب من التحريات الدقيقة التى قاموا بها صحة هذه المعلومات وأن بعض الأهالى من المستاجرين لهذه الأقطيان زرعوا بعض مساحات منها نبات الحشيش وسط زراعاتهم القائمة فانتقلوا على رأس قوة من رجال هذا المكتب إلى بندر دمنهور حيث انضمت إليهم قوة كبيرة من رجال الصف وعساكر البوليس بناء على اتفاق سابق مع حكام البحيرة وقصدت هذه القوات عزبة ورثة سليم زكى فباغتتها الساعة الخامسة والربع صباحا حيث وجدوا بحوض الحار نمرة ٣ المجاور للعزبة عدة مساحات متزرعة بنبات الحشيش تحفظت عليها القوة وأرسلت فى طلب شيخ العزبة المدعو حسين إبراهيم زايد للارشاد عن أصحاب الزراعات فأتضح أن شجيرات الحشيش التى عثر عليها تخص المتهمين على النحو الوارد بالمحاضر الخاصة بكل منهم، وقام رجال مكتب المخدرات بتقليع هذه الشجيرات بعد أخذ عينة على ذمة كل منهم حرزت وأرسلت للتحليل وأعدموا حرقا باقى النباتات المضبوطة، وقد جاءت نتيجة تقارير مصلحة الطب الشرعى أن العينات جميعها تحتوى على قمم زهرية مؤنثة ثبت أنها شجيرات نبات الحشيش، وبسؤال جميع المتهمين أنكروا التهمة المسندة إليهم . وحيث إن الدفاع عن المتهمين دفع أولا بطلان الإجراءات استنادا إلى أن رجال مكتب المخدرات ليسوا من رجال الضبطية القضائية المنصوص عليهم فى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية كما دفع ثانيا بعدم جواز محاكمة المتهمين عدا الأول والثانى لسبق صدور قرار النيابة العمومية بعرف النظر عن اتهامهم "وبعد أن تمتدح الحكم عن رجال مكتب المخدرات وقال إنهم لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية قال : " ويكون التفتيش الحاصل من مكتب مكافحة المخدرات بالوجه البحرى بتاريخ ١٩٥١/٥/٩ قد وقع باطلا لصدوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية حينئذ وحيث إنه استنادا إلى ما تقدم يكون الدفع ببطلان الإجراءات المبدئى من المتهمين الحاضرين الأول والثانى صحيحا وتعين براءتهما بما أسند إليهما عملا بالمادة ٣٠٤ إجراءات . وحيث إن الحكم المستأنف فى محله فيما قضى

به بالنسبة لباقي المتهمين للأسباب السابقة فيتعين تأييده . ولما كان الواضح من الحكم أن شجيرات الحشيش شوهدت قائمة وسط المزارع مما تكون معه جريمة زراعتها متلبسا بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة السابعة من قانون تحقيق الجنائيات الذي كان ساريا وقت الحادث ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي أن يحضر الجاني ويسلمه للنيابة أو لأحد رجال الضبطية القضائية دون احتياج إلى أمر بضبطه ولم يكن في الحكم مع هذا ما يدل على أن رجال مكتب المخدرات قد قبضوا على المتهمين أو فتشوا منازلهم وكان دخول المنازل وتفتيشها هو الذي حرّمه القانون إلا في الأحوال التي نص عليها - لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما الأول والثاني بمقولة إن التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات بالوجه البحري قد وقع باطلا لصدوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأموري الضبط القضائي وفتذاك ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأول والثاني وذلك دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر الذي تقول فيه النيابة إنهما اعترفا بضبط شجيرات الحشيش في زراعتهما وهو ما قد يكفي وحده لإثبات التهمة عليهما ومع هذا فلم يتعرض له الحكم المطعون فيه ، هذا ولا عمل لما أثاره الدفاع عن المطعون ضدهما المذكورين أمام هذه المحكمة ، من أن رجال القوة قد مروا بزراعتهما بغير حق مما يجعل شهادة الجريمة متلبسا بها نتيجة مخالفة معاقب عليها قانونا إذ أن ذلك مردود بأن رجال إدارة مكافحة المخدرات وإن لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي وقت الحادث إلا أنه كان من واجهم إجراء التحريات بشأن المواد المخدرة ومكافحتها فإذا كانوا قد مروا بزراعة المطعون ضدهما في سبيل ذلك فلا يكون مرورهم فيها بغير حق .

وحيث إنه بالنسبة إلى باقي المطعون ضدهم فإنه وإن كانت النيابة العامة قد قررت الطعن في الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين إلا أنها قصرت أسباب طعنها على وجهين : أولها بخطأ الحكم في قضائه ببطلان إجراءات التفتيش

وهو يشمل جميع المتهمين . والثاني قصوره لعدم تعرضه لاعتراف المتهمين الأول والثاني ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة باقي المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية قبلهم ولم تتعرض النيابة لذلك في أسباب طعنها فإن الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولا مادام انقضاء براءتهم مقاما أيضا على سبب آخر يكفي وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالإجراءات .

(٣٧٠)

القضية رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) حكم . تسيبه . شاهد النفي . الإشارة صراحة في الحكم إلى عدم الأخذ بما قرره . لا يلزم .
- (ب) إثبات . عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم أو الشهر الذي حصل فيه التزوير . لا يعيب الحكم .
- (ج) إثبات . شاهد حكم بإدائه كشاهد زور . الأخذ بأقراره في التحقيق على المتهم . لا مانع .
- (د) إجراءات . شاهد . هو كل من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تحليفه التمين . واجب . لا يغير من ذلك أن يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى من وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين .
- (هـ) إجراءات . محاكمة . تلاوة أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الابتدائية . جاز للمحكمة . للخصوم أيضا أن يطلبوا هذه التلاوة . عدم طلب المتهم شيئا من ذلك . لا يصح له النفي على الحكم بسبب ذلك .
- (و) إثبات . شهادة . الأصل في أدائها أمام القضاء أنه واجب . الطوائف التي حرمت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات عليها لإنشاء الأمرار . كاتب في شركة . لا يعتبر منها .

١ — إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شاهد النفي ما دام قضاؤها بالإدانة يفيد ضمنا أنها لم تطعن إلى أقوال الشاهد فاطرحتها .

٢ - إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذي حصل فيه الزور على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة ما دامت لم تمض عليها المدة المسقطه الدعوى .

٣ - لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد في التحقيق دون أقواله بالجلسة التي وجهت النيابة إليه على أثر الإدلاء بها تهمة شهادة الزور ودانته المحكمة فيها .

٤ - من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية ممن تحمل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى إثباتا أو نفيا ، فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضى الموضوع متى كانت منه قد بلغت أربع عشرة سنة (المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية) وذلك ضمنا للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ، ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى ، أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع استخلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فانه ما دام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كتهم في ذات الواقعة ، ولم يقم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعفيه من أدائها ، فانه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تخليفه اليمين كسائر الشهود .

٥ - إن القانون كما أجاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال المتهمين أو الشهود في التحقيقات الابتدائية قد أجاز أيضا للتخصوم أن يطلبوا هذه التلاوة ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذه الإجازة لا يترتب على مخالفتها البطلان . فاذا كان المتهم لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته ، فليس له أن يشير أمر عدم تلاوته أمام محكمة النقض .

٦ — إن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجاء شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول إلى تعرف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يعفى الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه إلا في الأحوال الخاصة التي يبينها القانون ، ومنها حظر الشهادة إفشاء أسر من أسرار المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، ما لم يطلب من أسره إليه إفشاءه ، فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملاً بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريماً مطلقاً ، ونتيجة للتشريعات الحديثة نحو تغليب المصاحبة العامة في الوصول إلى الحقيقة وعلى الأخص إذا تعلق الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسي أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن إذا دعوا للشهادة أن يبوحوا بما لديهم من أسرار في حوادث الإجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الإيطالي على أن الإفشاء بسر المهنة ماقب عليه إلا أن يكون هذا الإفشاء لمبرر مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسري الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإفشاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بأداء الشهادة أمام القضاء — لما كان ذلك وكان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها ، بل إنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيدادلة والقوابل وغيرهم ، وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن ياتمهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الاطلاع ، وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فانه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعدية حكمه إلى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدموهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد محمد بكناش و ٢ - المحمدى اسماعيل الشريف و ٣ - كوستا فيليب فرانجودس - المتهمين الأول والثاني بأهما المتهم الأول : بوصفه موظفا عموميا "مأمور ضرائب المطارين" قبل من كوستا فرانجودس مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل الرشوة للامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته هو تسوية ضريبة الربح المستحقة عن سنة ١٩٤٢ على الشركة التي يديرها الراشى على أساس أرباحها الحقيقية وذلك بالتغاضي عن عيوب حسابات تلك الشركة التي تضمنت إخفاء متعمدا بجانب من أرباحها مع علمه بها وتسوية الضريبة على أرباح أقل من الأرباح الحقيقية ، ٢ - المتهم الثاني بوصفه موظفا عموميا (مأمور ضرائب اللبان) قبل من كوستا فرانجودس مبلغ ٣٥٠٠ جنيه على سبيل الرشوة ليمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته هو تسوية ضريبة الربح المستحقة عن سنة ١٩٤٣ عن تلك الشركة التي يديرها الراشى على أساس أرباحها الحقيقية وذلك بإقرار حساب خاطئ .مقدم من تلك الشركة يتضمن إخفاء متعمدا بجانب من أرباحها وتغاضيه عن إخفاء هذا الحساب مع علمه بها وتسوية الضريبة على هذا الأساس غير الصحيح ٣ - المتهم الأول أيضا اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثاني في جريمته السالفة الذكر وذلك بأن اتفق معه على الارتشاء على النحو السابق وساعده بالتمهيد لذلك لدى الراشى بأن أفهمه عيوب حساباته ووعده بالمعاونة لدى المتهم الثاني في إخفائها لقاء مبلغ ٣٠٠ جنيه قبضها من الراشى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة - ٤ - المتهم الأول أيضا بصفته موظفا عموميا ارتكب تزويرا في محرر رسمي حال تحريره المختص بوظيفته هو إشارته المثبتة على الطلب المندم من شركة أولاد فرنجودس المنضمين اختيار هذه الشركة أرباح سنة ١٩٣٩ أساس المقارنة عند احتساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن جعل تاريخ تلك الإشارة ٣١ من يناير سنة ١٩٤٢ ليوهم بأن طلب الشركة

ورد في التاريخ المذكور والحال أنه لم يقدم للمأمورية الضرائب إلا خلال سنة ١٩٤٣ وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ و ٤٠/٢ - ٣ و ٤١ و ٢١٣ من قانون العقوبات، فقرر بذلك، والمنهم الثالث بأنه شهد زورا لمتهمين في جناية وذلك بأن أدلى بأقوال غير صحيحة وهو يعلم بكذبتها أثناء شهادته أمام محكمة الجنايات حين نظرها قضية الجناية بأن أنكر إعطاءه رشوة للثمين في هذه الجناية وهما محمود محمد بكّاش ومحمدي إسماعيل الشريف رغم سابقة اعترافه بذلك وتفصيله هذا الاعتراف في محضر تحقيق النيابة وتأييد هذا الاعتراف بأدلة أخرى، وطابت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع المتهمون ببطلان إجراءات تفتيش منزل كوستا فرانجودس ومكتبه وبطلان جميع ما ترتب على هذا التفتيش من ضبط دفاتر وأوراق ومن اعترافات وأقوال أخرى وردت على لسان المسؤولين في ذلك التحقيق، وأقاموا دفعهم على أن كوستا من رعايا الدول الأجنبية التي كانت تخضع لقضاء المحاكم المختلطة في ذلك الحين، فيكون أمر رئيس النيابة الوطنية الصادر بتفتيش منزله ومكتبه قد صدر باطلا، لأنه صدر ممن ليست له ولاية إصداره .

والمحكمة المذكورة، سمعت هذه الدعوى، وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٢ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٨ و ٢١٣ و ٣٢ من قانون العقوبات، أولا: برفض الدفع ببطلان التفتيش وصحته، ثانيا: بمعاقبة المتهم الأول محمود محمد بكّاش بالسجن لمدة أربع سنوات عن التهمتين الأولى والرابعة مع تغريمه ٥٠٠ جنيه وبراءته من التهمة الثالثة، ثالثا: بمعاقبة المتهم الثاني المحمدي إسماعيل الشريف بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع تغريمه مبلغ ٣٥٠٠ جنيه وذلك على اعتبار أن المتهمين، أولا: المتهم الأول محمود محمد بكّاش بوصفه موظفا عموميا (مأمور ضرائب اللبان) قبل من كوستا فرانجودس مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل الرشوة للامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته

هو تسوية ضريبة الربح المستحقة عن سنة ١٩٤٢ على الشركة التي يديرها الراشي على أساس أرباحها الحقيقية وذلك بالتغاضي عن عيوب حسابات تلك الشركة التي تضمنت إخفاء متعمداً لحانب من أرباحها مع علمه بها وتسوية الضريبة على أرباح أقل من الأرباح الحقيقية الأمر الذي يتعين من أجله معاقبته طبقاً للمادتين ١٠٣ و ١٠٨ من قانون العقوبات وثانياً — المتهم الثاني عمدي اسماعيل الشريف بوصفه موظفاً عمومياً "مأمور ضرائب اللبان" قبل من كوستا فرانسجودس مبلغ ٣٥٠٠ جنيه على سبيل الرشوة ليمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته وهو تسوية ضريبة الربح المستحق عن سنة ١٩٤٣ على تلك الشركة التي يديرها الراشي على أساس أرباحها الحقيقية ، وذلك بإقرار حساب خاطئ مقدم من تلك الشركة يتضمن إخفاء متعمداً لحانب من أرباحها وتغاضيه عن أخطاء هذا الحساب مع علمه بها وتسوية الضريبة على هذا الأساس غير الصحيح ، ثالثاً : المتهم الأول أيضاً ، بوصفه موظفاً عمومياً ارتكب تزويراً في محرر رسمي حال تحريره المختص بوظيفته هو إشارته المثبتة على الطلب المقدم من شركة أولاد فرانسجودس المتضمن اختيار هذه الشركة أرباح سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة عند احتساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن جعل تاريخ تلك الإشارة ٣١ من يناير سنة ١٩٤٢ ليوهم بأن طلب الشركة ورد في التاريخ المذكور والحال أنه لم يقدم للمأمورية الضرائب إلا بعد مايو سنة ١٩٤٢ ، رابعاً — بمعاينة كوستا فرانسجودس بالحس مع الشغل لمدة سنة مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم ، وذلك عملاً بالمواد ٢٩٤ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض الأول في ١٠ و ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ والثاني في ١٠ و ١٥ من نفس الشهر والثالث في ١١ من الشهر المذكور ، وقدم

الأستاذ عبد الحميد السنوسي المحامي عن الطاعنين الأول والثاني تقريرين بالأسباب مؤرخين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ كما قدم الأستاذ سيد مصطفى المحامي عن الثالث تبرا بالأسباب في ٢٥ من الشهر المذكور ، ثم قدم الأستاذ أحمد رشدي المحامي عن الطاعن الأول أيضا تقريرا بالأسباب في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول بتقرير الأسباب المؤرخين في ٢٤ و ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ يتحصل فيما يأتي : أولا - أن المحكمة المطعون في حكمها قد خالفت القانون حين قضت برفض الدفع المقدم منه ببطلان إجراءات التفتيش والتحقيق ، ذلك أن الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية ينص في مادته الثالثة على أنه ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم المحاكم المختلطة بمقتضى قانون مصرى يصدر بالأمرة التنظيم القضائية الملحق نصها بهذا الاتفاق ، وقد صدرت هذه اللامحة ونص في المادة ٢٦ منها على أن المحاكم المختلطة تختص بالنظر في كل المنازعات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو بين الأجانب والأشخاص الخاضعين لفضاء المحاكم الوطنية ، على أن المحاكم الوطنية تكون مختصة بالنظر في هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضايتها وعندما انتقلت اللامحة إلى التحدث عن الاختصاص الجنائي لم تورد نصا مماثلا لنص المادة ٢٦ المذكورة ، وإنما ورد بها في المادتين ٤٤ و ٤٧ ما يوجب محاكمة الأجانب أمام المحاكم المختلطة عن الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، فاختصاصها بتحقيق هذه الأفعال ونظرها يكون من النظام العام ، وعند ما قدم عبد الرحمن الجاويش بلاغه في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ إلى مدير الضرائب بالاسكندرية متهما الطاعنين الأول والثاني بالارتشاء من شركة أولاد فيليب فرانجودس ، قدم مدير الضرائب في نفس التاريخ بلاغا آخر إلى رئيس النيابة اتهم فيه مدير الشركة المذكورة بأنه قدم بيانات غير صحيحة عن أرباحها وأنها تخفى الأوراق والدفاتر التي تثبت حقيقة أرباحها وتحاول اعدامها ، فأشرف رئيس

النيابة على هذا البلاغ بنائب مدير النيابة العسكرية لتحقيق واقعتي الإقرارات الكاذبة والرشوة ، ثم تولى التحقيق بنفسه وأثبت في صدر محضره نائب مدير النيابة العسكرية للقيام مع بعض أعضائها وأعضاء النيابة الكلية لإجراء التفتيش وضبط ما يوجد من أوراق ودفاتر وسائر ما يتعلق بالجريمتين المبلغ عنهما وأحدهما هي جريمة الرشوة وهي لا تخضع للحاكم العسكرية ، أما الجريمة الأخرى فلم يكن بلاغها جديا وليس هناك قرينة أو شبهة على إخفاء الأوراق أو إعدامها أو محاولة ذلك ، ولكن الحكم ذكر أن هذا البلاغ وهو المتعلق بالجريمة العسكرية المسندة إلى كوستا فرانجودس هو بلاغ جدي كبلاغ الرشوة ، دون أن يدل على هذه الجدية التي رآها ، بل قال إن النيابة العسكرية لها بمقتضى الأحكام العرفية سلطة إجراء التحقيق مع الأجانب في جرائم معينة ومنها الجريمة التي نسبت إلى كوستا مدير الشركة دون جريمة الرشوة ، مع أن الأمر صدر عن الجريمتين معا ، كما قال الحكم إن كوستا حضر إلى مدير الضرائب طائعا ليدلى باعترافاته مع أنه استدعى للحضور ، ثم أخذ إلى رئيس النيابة فاستجوبه ، وقال الحكم أيضا إن كوستا لم يطلب للتحقيق معه لا بوصف أنه متهم ولا بوصف أنه شاهد وظنت المحكمة أن الولاية لا تنعدم إلا إذا كان التحقيق يجري مع كوستا كمتهم أو كشاهد ، ولكنها توجد حين يسأل الأجنبي بوصف آخر لم يقله الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه بأن الإجراءات التي اتخذت قبل الطاعن الثالث المقول بأنه أجنبي ممن كانت لهم امتيازات قضائية ، كانت مبنية على بلاغ جدي عن جريمة عسكرية مما يسوغ للنيابة اتخاذ تلك الإجراءات ولو كانت ضد الأجانب من ذوي الامتيازات . السالف ذكرهم — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا صفة له في التحدث عن متهم آخر بمقوله بطلان الإجراءات المتخذة ضده ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا منه ، إذ لا صفة له في التحدث عن متهم أجنبي ولا بالتسك بالدفع الخاصة به .

ثانيا — يقول الطاعن إن الحكم قد شابه قصور الاستدلال حين ذهب إلى أن أحمد عوض الله رئيس لجنة الفحص شهد بجمل ما قامت به اللجنة

من أعمال ، وقرر أمام المحكمة أن تلك اللجنة كشفت تلاعب مدير الشركة في حساباتها ، وأنه قدم إقرارات غير صحيحة عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كما كشفت عن معاونة الطاعنين الأول والثاني لمدير الشركة في تقديم هذه الإقرارات ، وقد سلمت المحكمة بحصول هذا التلاعب دون أن تبحث ما قدمه الدفاع من أسانيد يدعى بها ما أسست عليه اللجنة تقريرها ، دون أن تبحث من جانبها الرأي العلمي الصحيح في هذا النزاع خصوصا أن رئيس اللجنة المشار إليها قد أدلى أمام المحكمة بأقوال تنقض ما جاء بتقريرها ، ثم إن ما قلته المحكمة عن معاونة الطاعنين للشركة في إخفاء أرباحها الحقيقية يتنافى مع الواقع ، ذلك أن هذه الإقرارات تقدم بمقتضى قانون الأرباح التجارية قبل أول مارس من كل سنة ، والثابت أن اتصال الطاعنين بالشركة لفحص حساباتها عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كان في أبريل سنة ١٩٤٣ وأبريل سنة ١٩٤٤ ولو أنهما ساهما بمعاونة للشركة في تقديم الإقرارات غير الصحيحة لأسندت النيابة إليهما تهمة الاشتراك في هذه الجريمة طبقا للمادة ٨٥ من القانون سالف الذكر ، وقد اعتمدت المحكمة على التقارير المقدمة من اللجنة دون أن تشير إلى موضع الاستدلال منها ، فضلا عن ذلك ، فإنه كان يجب تحليف أعضاء هذه اللجنة ايمين قبل مباشرة مأموريتهم بصفتهم خبراء . ولما كانت النيابة قد استوفت هذا الإجراء في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ فإن التقرير المقدم قبل ذلك وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٥ يكون باطلا لا يصح الاعتماد عليه ، وقد جاء هذا التقرير ، كما جاء بشهادة الأستاذ محمد فهمي مرسى مريكا من أموال الأعضاء الذين انفرد كل منهم بعمل خاص لم يشرك فيه زملاءه ولم تكن هذه التقارير المتعددة محل مداولة من الأعضاء مجتمعين ، ولا ثمرة عمل مشترك أنجزوه معا ، وقد طلب الدفاع استبعاد هذه التقارير ، فلم تعن المحكمة بالرد على طلبه ، وكذلك لم تتناول في حكمها ما قرره هذا الشاهد بجلسته ٢ أبريل عن الأرقام المختلف عليها بين المتهمين وبين رئيس اللجنة رغم أن هذا الاختلاف قاطع الدلالة على أن الطاعن لما قدر أرباح الشركة سنة ١٩٤٢ قدرها على صحة ، وبذلك ينعدم الركن الأساسي في جريمة الرشوة وهي مقابل العطاء ، وقد تغاضى الحكم عن هذا العنصر الهام فأهمل دفاعا جوهريا يرتب عليه بطلانه .

وحيث إن اللجنة التي يثير الطاعن بطلان أعمالها بسبب عدم حلف أعضائها اليمين ، إنما كانت حسبما يتضح من وجه الطعن ذاته لجنة إدارية شكلها مدير مصلحة الضرائب بناء على طلب النيابة ، فلا يعتبر أعضاؤها خبراء معينين من جانب سلطة التحقيق ، ولما كان الطاعن يسلم بأن النيابة عندما نذبتهم لأداء المأمورية التي كلفتهم بها ، قد حلفتهم اليمين ، فلا محال لما يقوله من بطلان أعمالهم السابقة على تحميلهم اليمين ، ذلك بأن أعمالهم المشار إليها هي على أية حال قرارات من موظفين بمصلحة الضرائب ، لا يتنازع الطاعن في صدورها منهم سواء أكانوا متفقيين على ما جاء بها ، أم أن لكل منهم رأيا خاصا ، فلا تريب على المحكمة إذا أخذت بما تطعن إليه منها باعتبارها جميعا من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث في الجلسة ، هذا إلى أن المحكمة قد سمعت أقوال رئيس لجنة الفحص بوصف كونه شاهدا وناقشته مناقشة مستفيضة فيما احتواه التقرير الذي قدمته اللجنة للنيابة ، كما أبدى الطاعن في كل ذلك دفاعه ، فلا يجوز له من بعد أن يجادل أمام محكمة النقض فيما اطعأنت إليه محكمة الموضوع وأخذت به من تلك العناصر — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ أن الشاهد محمد فهمي مرسى مثل أمام المحكمة باعتباره شاهدا نفى ، وكان الحكم قد اعتمد على ما أبداه رئيس اللجنة أحمد عوض أمامها ، وأورد ما يعززه من أدلة أخرى مقبولة استخلصت المحكمة منها وتووع جريمة الرشوة من الطاعن ودانته بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شاهد النفي مادام قضاؤها بالإدانة يفيد ضمنا أنها لم تطعن إلى أقوال الشاهد فاطرحتها — لما كان ذلك جميعه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يكون سديدا .

ثالثا — ويقول الطاعن إن المحكمة ذهبت إلى إثبات الركن المادي في جريمة الرشوة بامتناع الطاعن وزميله عن أداء عمل من أعمال وظيفتهما وهو تسوية أرباح المستحقة عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ على الشركة ، وذلك بالتغاضي عن عيوب الحسابات التي تضمنت إخفاء متعمد الجانب من أرباحها ، ولم تدال

المحكمة على ما ذهبت إليه من ذلك إلا بإيراد الأمثلة عن مبالغ ثلاثة استفتها من تقرير لجنة الفحص، ولم تن بمراجعة أسانيد الدفاع ولا ما شهد به رئيس اللجنة أمام المحكمة مما يدحض أكثر ما جاء في هذا التقرير، وكان على المحكمة أن تحقق كل الخلافات الحسابية التي أثارها الدفاع، وأن ترجح بين أدلة الطرفين المتنازعين خصوصاً وأن الطاعن بعد تقديم الميزانية لأول ما زار يعترض على تقدير الأرباح حتى بلغ بها في تمديد سنة ١٩٤٢ بلغ ١٨٣٦١ جنيهاً، وهذا التقدير منظم لمصلحة الضرائب بمجرد إخطار الممول به، وإذا لوحظ ذلك، ولوحظ معه أن الطاعن قرر أرباح الشركة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ بزيادة قدرها ٨٨١ جنيهاً رأت اللجنة تخفيضها، فإنه لا يكون صحيحاً ما قاله المحكمة من أن الطاعن أفهم مدير الشركة عن وجود مبالغ أخرى يمكن زيادتها على الأرباح التي ظهرت مما لا يتصور معه حصول الاتفاق على الرشوة أو طلبها، ويتمول الطاعن أيضاً إن المحكمة لم تناول ما اختلفت فيه أقوال الشهود عن مبلغ الرشوة التي قبل إن الطاعن تقاضاها ولا عن تاريخ قبضها، وإنما عندما تحدثت عن الباعث على الرشوة قالت إنه هو إخفاء الميزانية الأولى التي لا تتفق مع الفيود المدونة بالدفاتر فقد سحبها الطاعن من الملف حتى لا تكشف أرباح الشركة الحقيقية التي قدرت عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٠٠٨٦ جنيهاً بدلاً من ١٨٣٦١ جنيهاً في حين أن الدفاع كان قد قدم للمحكمة كشفاً موقعاً عليه من الشركاء عن الأرباح المتجمدة التي وزعت عليهم والتي قدرت بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيهاً في المدة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وهو ما يقطع بعدم صحة تقدير اللجنة، ولم يتحدث الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي اطعنت إليها المحكمة من شهادة الشهود الذين سمعهم، ومن تقارير لجنة الفحص ومن الوثائق والأوراق الأخرى التي اطعنت عليها، قال عن تهمة الرشوة التي دين بها الطاعن : "وحيث إنه على ضوء الأدلة التي عرضتها المحكمة فيما سلف، تكون التهمة الأولى ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) من أقوال كورتا فرانجودس نفسه، وهو الراشئ الذي سلم محمود افندى بككاش بصفته مأموراً

لضرائب اللبان مبلغ ٥٠٠ جنيه في مقابل أن يسهل لشركته الهروب بأرباحها الحقيقية من الضرائب المستحقة عليها ، وليس يقلل من قيمة هذه الشهادة أن أحدا من الشهود الآخرين لم يذكر أنه حضر دفع هذا المبلغ إلى المتهم الأول ، فإن جريمة الرشوة من الجرائم السرية التي تنعقد في الخفاء بين الراشي والمرتشى وأنه ما لم يتقدم الراشي لكشفها بما يدلى به من اعترافات ، فإنها غالبا ما تستعصى على التحقيق وكثيرا ما تفلت بغير عقاب ، هذا وقد تأيدت اعترافات الراشي في هذا الصدد بما شهد به أخواه أليكو ونيقولا ، وبما رواه عنه أيضا عبد الرحمن جاويش ، فقد شهدوا جميعا بأن كوستا فرانجودس أفضى إليهم بدفعه هذه الرشوة إلى المتهم الأول ، وكان مما زاد في تأييد صحة هذه الاعترافات ما صدر عن المتهم الأول من تصرفات تكشف عن أنه إنما كان يعمل لصالح شركة فرانجودس تحت تأثير هذه الرشوة ، وبحسب المحكمة أن تشير في هذا المقام إلى قيامه بتسوية الضريبة المستحقة على الشركة عن سنة ١٩٤٢ على أساس أرباح تقل نحو عشرة آلاف جنيه عن أرباحها الحقيقية ، وأنه في سبيل مساعدة الشركة على رقم المقارنة الأصلح لها ، لم يتعفف عن ارتكاب جريمة أخرى لا تقل خطورة عن جريمة الرشوة ، وهي جريمة التزوير في الأوراق الرسمية - لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم أنه أخذ في تحديد قيمة الرشوة بما جاء في اعتراف الراشي وما شهد به الشهود الذين علموا بها ، وكانت المحكمة قد بنت قضاءها في صدد تارخ هذه الجريمة على ما ثبت لديها من شهادة الشهود وقرائن الدعوى وظروفها ، وكان ذلك من الأمور الداخلة في اختصاصها وأوردت أدلة مقبولة على ثبوت وقوع جريمة الرشوة والتزوير من الطاعن - فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك أن تسير الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه - لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من طعنه لا يقبل منه .

رابعا - يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أخل بحقه في الدفاع وجاء قاصرا في أسبابه ، فلم يتقص حقيقة الخلاف العلمي والقانوني بين لجنة الفحص وبين الدفاع بصدد رقم المقارنة الذي يحق للشركة اختياره أساسا لتسوية

أرباحها الاستثنائية ، واعتمدت المحكمة على ما جاء بتقرير اللجنة ، وبنت عليه اقتنائها بثبوت جريمة الرشوة وتزوير الخطاب المؤرخ في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٢ في حق الطاعن ، ولم تكن المحكمة بالرد على ما أبداه الدفاع من أسانيد قانونية تجعل للشركة حق اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ أساسا لربط ضريبة أرباحها الاستثنائية ، وذلك طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، والخطاب الدوري والفتاوى المفسرة له والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ وأغفلت ما شهد به رئيس لجنة الفحص أمامها ، مما يؤيد ما ذهب إليه الدفاع ، كما أخطأت في حساب الفرق بين الأساسين عن السنوات الثلاث ١٩٤٠ - ١٩٤٢ ولم ترد على اعتراض الدفاع بشأن إجراء تفتيش منزل الطاعن وضبط الكشف الخاص باختيار الممولين للأرقام المقارنة ، فقد قال الدفاع إن هذا التفتيش تم في غياب الطاعن وبعد تفتيشين سابقين ، وأضاف الطاعن أن الحكم لم يحدد تاريخ ارتكاب التزوير ، وقد كان هذا التحديد محل خلاف بين اللجنة التي قالت إن تزوير الخطاب حصل في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، وقال رئيس اللجنة في تحقيق النيابة إنه كان في يولييه سنة ١٩٤٣ في حين أن الثابت في ملف الممول أنه سدد ضريبة الأرباح الاستثنائية عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ في فبراير سنة ١٩٤٣ على أساس اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ فلم تكن هناك حاجة لتزوير الخطاب بعد هذا التاريخ ، خصوصا أن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ أباح الاختيار للمولين وقت صدوره في أغسطس سنة ١٩٤٣ ونص على سرية على سريانه على الماضي ، ولا معنى لتزوير الخطاب بعد وجود هذا الحق في أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وكذلك ذكر الحكم بين أدلة التزوير أن الختم المبصوم به على الخطاب المزور يفيد أن ذلك الخطاب حرر بعد التاريخ المبين فيه ولم يصف الحكم الختم ولم يذكر كيف استنتج ما قاله عن وقت تحريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة التزوير التي دان الطاعن بها بما تتوافر به أركانها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت هذه الجريمة عليه ، وكان مما قاله : " إن الطاعن أشر

على الخطاب المزور بخطه وبتوقيعه في أواخر سنة ١٩٤٢ أو أوائل سنة ١٩٤٣ ، وأن هذه التهمة ثبتت ثبوتاً بأدلة مادية لا تقبل الجدل ، منها أن النموذج الذي كُتب عليه لم يكن قد خرج إلى حيز الوجود في ذلك التاريخ المزور ، وأن الختم الذي عليه يفيد أنه إنما حرر بعد ذلك التاريخ ، وأن دفتر الوارد الرسمي يكذبه إذ يثبت عكس مضمونه ، وأن الكشف الذي ضبط بعد ذلك في منزل المتهم جاء مؤيداً لحصول هذا التزوير ، وكانت أقوال كوستا فرانجودس وكوستالينا كس ومجد أفندي الحيني حاسمة في إثبات صحة هذا الوقائع جميعها . وقال الحكم في موضع آخر إنه بعد الاتفاق على الرشوة " رأى بكتاش أفندي أن يقدم للمول المذكور خدمة أخرى لا يقتصر نفعها على سنة دون أخرى ، ولكن أثرها النافع يبقى سارياً على مر السنين ، ذلك أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كان قد سمح للمولين باختيار الأساس الذي يرونه أصح لهم في اختيار رقم المقارنة التي تحتسب على أساسه أرباحهم الاستثنائية ، ولكن المدة التي خول فيها للمولين أن يتقدموا باختياراتهم حددت بحيث لا تتجاوز ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ، فلما رأى بكتاش أفندي في أواخر سنة ١٩٤٢ أن الشركة كانت قد أساءت الاختيار حين قررت في يناير سنة ١٩٤٢ اتخاذ ١٢٪ من رأس المال أساساً لحسابها ، وأنه كان قد فاتها في ذلك الوقت "أواخر سنة ١٩٤٢" أن تعدل عن اختيارها إلى طلب اعتماد أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس لهذا الحساب نظراً لانقضاء الأجل الذي حدده القانون ، تطوع من نفسه للعمل على إعداد خطاب جديد يشتمل على اختيار هذا الأساس الأخير الذي تبين له أنه أصح للمول وعمد إلى الخطاب الأول الموجود في الملف فأخفاه وأودع مكانه هذا الخطاب المصطنع الجديد بعد أن أشر عليه بخطه بالعبارات الآتية "يرفق ويقيد بالكشف" ووقع عليه بلامضائه ، ثم جعل تاريخ ذلك كله في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٢ ، مع أنه كان قد انقضى على ذلك التاريخ أكثر من ستة أشهر على أقل تقدير . ولما كان ما أثبتته المحكمة متفقاً مع ما اشترطه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في المادة الثالثة من وجوب تبليغ الاختيار في المواعيد التي تحدد بقرار وزاري ، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٢ في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٢ بمدّ ميعاد هذه الطلبات إلى ١٥ من فبراير

سنة ١٩٤٢ ، وكان القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ قد صدر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ أى بعد التاريخ الذى قال الحكم إن التزوير قد ارتكب فيه ، وهو الفترة الواقعة بين أواخر سنة ١٩٤٢ وأوائل سنة ١٩٤٣ ، وكان عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذى حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة ما دامت لم تمض عليها المدة المسقطة للدعوى - لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم فيما يتعلق بكشف الاختيارات الذى ضبط بمنزل الطاعن ليس من شأنه أن يؤثر على الأدلة التى أوردها سواء منها الأدلة المادية ، أو شهادة الشهود التى وصفتها بأنها حاسمة فى إثبات صحة الواقعة - لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل فى موضوع الدعوى ومناقشة فى أدلتها لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهذا إلى أنه لا بصاحة للطاعن مما يشكو منه فيما يتعلق بجريمة التزوير مادامت العقوبة التى وقعت عليه تدخل فى نطاق عقوبة الرشوة التى أثبت الحكم وقوعها منه .

خامسا - يقول الطاعن أخيرا إن الحكم قد خالف القانون ، إذا اعتمد على شهادة كوستا فى التحقيق دون أن تأمر المحكمة بتلاوتها فى حين أن أقواله بالجلسة تنفى التهمة عن الطاعن نفيا باتا ، وكذلك جاءت أقوال عبد الرحمن الجاويش بما لا يمكن أن يستتج منه ثبوت التهمة بالنسبة إلى الطاعن ، حيث قرر أن ذاكرته لا تساعده على ذكر جميع الوقائع ، وكان يجب على المحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله بالتحقيق ، وفوق ذلك فإن هذا الشاهد كان مستودعا لأسرار بمقتضى وظيفته فأفشاها بغير إذن من مخدومه ، فكان يجب على المحكمة استبعاد أقواله لصدورها على صورة تخالف القانون .

وحيث إنه لا جناح على المحكمة إذا هى أخذت بأقوال الشاهد كوستا فرائجودس فى التحقيق دون أقواله بالجلسة التى وجهت النيابة إليه على أثر الادلاء بها بتهمة شهادة الزور ودانته المحكمة فيها للأسباب التى ذكرها ، كما أنه لا تريب على المحكمة فى أخذها بأقوال الشاهد عبد الرحمن الجاويش ، مادام الطاعن لم يبد اعتراضا عليها أو يطالب بتلاوة أقواله فى التحقيق ، ولما كان للمحكمة فى سبيل

تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بما تطمئن إليه من قول للشاهد ، سواء في ذلك ما قرره في التحقيق أو شهد به أمامها ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو في حقيقته جدل في تقدير أدلة الدعوى واطمئنان المحكمة إليها ، مما تستقل به محكمة الموضوع . أما ما يثيره الطاعن من عدم جواز الأخذ بأقوال عبد الرحمن جاویش باعتباره مستودعا للسر ، فسيأتي الكلام عنه بعد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن الثاني يبنى الأوجه الأول والثاني والثالث من الطعن ، على أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ، قاصرا في الأسباب ، مشوبا بخطأ الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن : إن الإذن الصادر من رئيس نيابة الاسكندرية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ بتفتيش منشأة أولاد فرانجودس والمسكن الذي يقيم به مديرها ، هو إذن باطل لصدوره ممن لا ولاية له باصداره ، فيجب إهدار هذا الإذن وكل دليل مستمد منه ، ويقول الطاعن إن المحكمة استندت إلى أقوال أخوى كوستا فرانجودس في التحقيق الابتدائي ، ولم تأخذ بما شهدا به أمامها بالجلسة ، مع أنه ظاهر أن أقوالها الأولى كانت وليدة الإيحاء وتتنافى مع الواقع ، فإن كشوف الحساب تقطع بأن محاسبة لم تتم مطلقا مع كوستا على نصيهما في الرشوة ، واستندت المحكمة كذلك على أقوال عبد الرحمن الجاویش بأن الطاعن فاوض كوستا على قيمة الرشوة أمامه ، وأنه حضر تسليمها بمكتب ضرائب اللبان ، وما كان للمحكمة أن تعول على أقوال هذا الشاهد لأنه لم يؤدها اختيارا بل أداها تحت تأثير وعد بمكافأة يناها ، ولأن مخدومه قطع في التحقيق أكثر من مرة أن تابعه هذا لم يحضر شيئا بنفسه ولا شأن له بأعمال الحسابات ، وقد أخذت المحكمة بالشهادتين معا رغم ما بينهما من تناقض جوهري .

وحيث إن ما أناره الطاعن حول بطلان إجراءات التفتيش والتحقيق قد سبق الرد عليه وعلى ما جاء في طعنه بشأن استناد المحكمة إلى أقوال بعض الشهود

في التحقيق دون ما شهدوا به في الجلسة . هذا إلى أنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الشاهد عبد الرحمن الجاويش عندما ناقشته المحكمة فيما ذكره في التحقيق قال إن الوقائع التي يناقش فيها حدثت من ثماني سنوات وإن ما قرره في التحقيق صحيح — لما كان ذلك ، فإن ما يشكو الطاعن منه لا يكون إلا مناقشة في تقدير أدلة الدعوى الذي هو من شأن محكمة الموضوع وحدها .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال فقد نعى على الطاعن أنه كان مدفوعاً إلى تصرفاته لصالح الشركة تحت تأثير الرشوة وأخذته المحكمة باقتراحه بادي الأمر إلغاء الربط الذي ربطه زميله لتقدير الضريبة عن سنة ١٩٤٢ ، ثم عدوله عن تقديم هذا الاقتراح ، كما أخذته على تغاضيه عن أخطاء حساب سنة ١٩٤٣ وأغفلت المحكمة ما ارتكن إليه الطاعن بشأن اقتراح إلغاء الربط من أن هذا الرأي كان ينطوي على التسرع فلما ثبت أن عدل عنه ، كما أغفلت ما شهد به الشاهد أحمد عوض الله أمام المحكمة من أن تصرفات الطاعن كانت سليمة فعدل بذلك عما قرره في تحقيق النيابة .

وحيث إن الذي يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الشاهد أحمد عوض الله رئيس لجنة الفحص أحصى في شهادته أمام المحكمة الأخطاء والعيوب التي لوحظت على تصرفات الطاعن في أثناء فحصه لحسابات الشركة ، وكان مما قاله الشاهد إن الطاعن أعد خطاباً بما وقف عليه من أخطاء الحسابات ، ثم عدل عن إرساله إلى إدارة الضرائب مع أن أغلب هذه الملاحظات قد اتضح للجنة أنه صحيح وأنه سوى الأرباح التي تخضع للضريبة واستبعد منها مبلغ ٤٨٧٢ جنيهاً وهو يعلم أن هذا المبلغ سبق خصمه من المصاريف ، كما اعتمد مبلغ السمسرة رغم المغالاة في تقديره مغالاة جاوزت كل حد — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في حكمها إن الشاهد المذكور قرر أمام المحكمة ما كان قد قرره أمام النيابة من أن اللجنة كشفت عن تلاعب شركة أولاد فرانجودس في حساباتها بقصد إخفاء أرباحها ، كما أنها كشفت عن معاونة الطاعن وزميله

للشركة في تقديم إقرارات غير صحيحة وفي قبول مصلحة الضرائب لها ، وكان استدلال المحكمة بأقوال الشاهد التي لها أصاها في الأوراق وبالأدلة الأخرى التي أوردتها هو استدلال سليم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه - لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الخامس على أن المحكمة أخأت بحقه في الدفاع ذلك أن كوستا كان يقوم إلى جانب أعماله المشروعة بعمليات أخرى مع السلطات البريطانية ، إذ كان يشتري خام الحديد لبيعه في السوق السوداء ، وقدم الدفاع ما يؤيد ذلك من مستندات ، ودلل بأن معاملات كوستا مع السلطات البريطانية كانت تتم بشيكات على البنك ، وأن سحب المبلغ الذي قيل إنه سحب لدفعه في الرشوة تقابله إيداعات لاحقة بمبلغ كبير ، وكان يجب على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الدفاع ، وكذلك عرض الدفاع إلى الخطاب الذي وجد مع الطاعن ، وقال إنه لم يكتب يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ولم يكن تحريره في المقهى الذي زعم عبد الرحمن الجاويش أنه حرر فيه ، واستدل الدفاع على صحة ما ذهب إليه بأن تاريخ الخطاب . هو ١٧ من فبراير ، وواقعة المقهى حدثت في اليوم التالي ، كما أن الخطاب كتب بنفس المداد الذي كتب به البلاغ المقدم من الشاهد عبد الرحمن جاويش وعلى ورق من نفس نوع ورقة هذا البلاغ ، مما يدل على أنها حررا معا ، ورغم ذلك ، فقد عولت المحكمة في إدانة الطاعن على هذا الخطاب وعلى أقوال الشهود الذين استشهد بهم كاتبه ولم تتعرض المحكمة لهذا الدفاع أو تفصل أقوال هؤلاء الشهود بما يستبين منه مدى تأثير شهادتهم في إثبات النعمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الخطاب الذي ضبط مع الطاعن قد حرر في يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ أخذا بما قرره كاتبه وثلاثة من الشهود وحصلت المحكمة من ظروف تحريره ما اعتقدت صحته وكان كل ما قاله الدفاع في مرافعته بشأن هذا الخطاب هو احتمال أنه والبلاغ المقدم من الجاويش قد حررا في وقت واحد ولم يكن فيما قاله ما يستوجب من المحكمة ردا خاصا - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ايست مازمة بأن تتبع الدفاع في كل ما يقوله بالرد

في حكمها عليه ما دام الحكم قد اشتمل على بيان الأدلة التي استندت إليها المحكمة في إدانة الطاعن بجريمة الرشوة مما يتضمن الرد بأنها لم تجد في الاعتراضات التي أبداهها الدفاع ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة .

وحيث إن مبنى الوجه السادس أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون فقد اعتبرت كوستا قرانجودس شاهدا واستحلفته اليمين وأخذته بشهادة الزور لمخالفة أقواله لما أبداه في التحقيقات الأولى أمام النيابة والتي أداها بغير يمين ، ولم تبين المحكمة على ترجيح الأقوال التي اعتمدت عليها وليس يجوز قانونا أن تحيل المحكمة متهما إلى شاهد ، كما أنه ما كان يجوز لها أن تسمع شهادة عبد الرحمن الجاويش بعد استخلافه لأن النيابة سمعته بدون حلف اليمين توخيا لموقفه القانوني الذي لا يجعل لأقواله قيمة الشهادة ومع ذلك فقد اعتور أقوال هذا الشاهد فساد لا يساعد على الأخذ بها .

وحيث إنه من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية ممن تجعل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى إثباتا أو نفيا فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة "المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية" وذلك ضمنا للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ، ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها كما لا يمنع استخلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فإنه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كتمهم في ذات الواقعة ، ولم يقم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعفيه من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن الشاهدين المشاهدين المشار إليهما يكون غير سديد .

وحيث إن ما أورده الطاعن فوق ذلك في طعنه بشأن بطلان أعمال لجنة الفحص لعدم تحليف أعضائها اليمين القانونية ، فقد سبق الرد عليه ، أما ما ذكره بشأن استناد المحكمة في إدانته إلى أقوال عبد الرحمن جاويش فهو متعلق بتقدير أدلة المدعى مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون ما جاء بهذا الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن الثالث يدعي الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، إذ اعتمدت المحكمة في إدانته بجرime شهادة الزور على أنه ذكر بالجلسة أقوالا تخالف أقواله في التحقيقات الأولية وهي الأقوال التي تأيدت صحتها ، ولم تكن المحكمة بتلاوة تلك الأقوال الأولى علنا بالجلسة في حضرة الخصوم وعلى مسمع ممن حضروا المحاكمة ، وهذا يعيب الحكم لمخالفته لنص المواد ٢٧٤ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي أخذت عن القانون المختلط وقد ورد في مذكرة الإيضاحية أن عدم مراعاة هذه التلاوة يستوجب البطلان ، وورد ما يماثل ذلك أيضا بالمذكرات التفسيرية لقانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن القانون ، كما أجاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال المتهمين أو الشهود في التحقيقات الابتدائية ، قد أجاز أيضا للخصوم أن يطلبوا هذه التلاوة ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن هذه الإجازة لا يترتب على مخالفتها البطلان ، وما دام الطاعن لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته ، فليس له أن يثير أمر عدم تلاوته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي على المحكمة في الوجه الثاني من طعنه أنها أخطأت في الاستدلال إذ اتخذت من أقوال الشاهد عبد الرحمن الجاويش دليلا رئيسيا على إدانة الطاعن بشهادة الزور ، مع أن الحكم أثبت أن الشاهد المذكور كان موظفا في الشركة التي يديرها الطاعن وكان مستودعا لأسرارها لا سيما في الأعمال الحسابية ، ودفاتر الحسابات ، وقد انشق على الطاعن وأقدم

على إفشاءات بدون رغبة أحد ممن لهم شأن في الشركة ، ونص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات يتناول هذا الشأن لأن ما قرره من أقوال يخالف مقتضى المادتين ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون المرافعات وصدور هذه الأقوال على خلاف القانون كان يوجب استبعادها .

وحيث إن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجتماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول إلى تعرف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يعفى الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه شيئا إلا في الأحوال الخاصة التي بينها القانون ، ومنها حظر الشهادة إفشاء أسرار من أسرار المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ما لم يطلب من أسره إليه إفشاءه فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريما مطلقا ، وتنبه التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة في الوصول إلى الحقيقة وعلى الأخص إذا تعلق الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسي أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن إذا دعوا للشهادة أن يبذحوا بما لديهم من أسرار في حوادث الإجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الإيطالي على أن الإفشاء بسر المهنة معاقب عليه إلا أن يكون هذا الإفشاء لمبرر مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسري الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإفشاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بأداء الشهادة أمام القضاء — لما كان ذلك ، وكان الشارع عند ما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها بل إنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل وغيرهم وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن ياتمهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الاطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور ، فإنه لا يصح

التوسع في هذا الاستثناء بتعدي حكمة إلى من جدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ، فهؤلاء يضطر مخدموهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الشاهد عبد الرحمن الجاويش يقوم في الشركة بعمل مترجم أو كاتب على ما أثبتته المحكمة ، فهو ليس من أرباب المهن والصناعات الذين تقتضي طبيعة عملهم الإطلاع على ما يرتكبه مخدموهم من جرائم ، ومع هذا فإن مخدم هذا الشاهد قد باح في اعتراف مفصل بتصرفاته مع المتهمين وما وقع منهما ، وكشف عن ذلك كله للتحقق ، فلا يستساغ مع ذلك أن توصف شهادة الشاهد بأنها إفشاء لأسرار مخدمه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد حققت الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد ، ورأت فيها ما يؤيد أقوال مدير الشركة ، واتخذت من هذه الأقوال وغيرها من الأدلة التي أثبتتها المحكمة واطمأنت إليها المحكمة سنداً لإدانة المتهمين ، فإن استدلالها يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الثالث : على أن الحكم قد خالف القانون ، إذ جرى على أنه هو الذي قدم الرشوة للمتهمين الآخرين ، فهو متهم بالرشوة في نظر الشارع والعقاب على شهادة الزور لا يكون إلا على شاهد ، وإذا سمعت أقوال متهم على آخر فلا يوصف بأنه شاهد وتحليفه اليمين أمام المحكمة وسؤاله على أنه شاهد لا يكون صحيحاً ، ولا يعاقب على شهادة الزور إذا كذب ، لأن الشاهد إذا تجنب قول الصدق في واقعة نفسه فلا تصح مسئوليته .

وحيث إن الطاعن تقدم للمحكمة وأدلى بأقواله بصفته شاهداً من شهود الإثبات وليس منهما ، ولم تكن الدعوى مرفوعة عليه ، فإذا شهد زوراً بعد أن حلف اليمين القانونية في القضية التي كانت مرفوعة على المتهمين ، فلا غبار على الحكم المطعون فيه ، إذا اعتبره شاهد زور وقضى عليه بالعقوبة ، ولا عبرة بعد ذلك بما يقوله من أنه إذا قرر الصدق فإن شهادته تكون دليلاً عليه في قضية أخرى ، فإن ذلك لا يصلح مبرراً لحثه في اليمين .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الدفاع عن الطاعن تمسك بعدة أمور استدلت بها على أن أقواله أمام المحكمة هي الحق بخلاف ما أبداه في التحقيق تحت تأثيرات عديدة ، ولم تكن المحكمة بالرد على ما قاله الدفاع ، مع أن الأقوال التي تؤدي في الجلسة هي الصحيحة ، وكان على المحكمة أن توازن بين القولين وتقول كلمتها بعد هذه الموازنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة شهادة الزور وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في إدانته ، وكان مما قاله : ” إن الراشي كوستا فراجودس بعد أن أدلى أمام النيابة في جميع مراحل التحقيق بآراء فاته الصريحة التي قرر فيها أنه قام بتسليم مبلغ الرشوة إلى المتهمين لتحقيق الأغراض غير المشروعة التي تم الاتفاق بينهما عليها ، جاء أمام المحكمة فعدل عن كل ما كان قد قرره في تلك التحقيقات من تفصيلات أيده فيها باقي الشهود وقامت الأدلة الكثيرة على صحتها ، كما هو مبين فيما سلف ، وكان من شأن هذا العدول أن ينقض أهم دليل قام ضد المتهمين في جنايتي الرشوة والتزوير سالف الذكر ... ” — لما كان ما قالته المحكمة يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فلا تصح مجادلتها في ذلك لدى محكمة النقض ، إذ المجادلة على الصورة الواردة في الطعن لا يكون لها من معنى إلا إثارة البحث في كفاية أدلة الثبوت ، وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه .

وحيث إن ما جاء في الوجه الخامس بشأن بطلان الإجراءات قد تقدم الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا : وحضرات المستشارين :
مصطفى حسن ، وحسن دارد ، وأبيس غالي ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٧١)

القضية رقم ٥٩٤ سنة ٢٣ القضائية

(أ) ضبطة قضائية . إدارة مكافئة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

(ب) تفتيش . إجراء النيابة تحقيقا ثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة مكافئة المخدرات من تحريرات في شأن ما وصل إلى علمه من اتجار المتهم في المخدرات وأنه راقب المتهم فتتأكد من صدق هذه التحريات . صدور إذنها بتفتيش منزل المتهم . إذن صحيح .

١ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافئة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك ، فبعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب الخبرات للمخدرات المنشأ سنة ١٩٢٩ والذي لم يكن يكسب ضباطه صفة مأموري الضبط القضائي أصبحت منشأة بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص عليه فيه وهو مكافئة المخدرات وتنفيذ القوانين الخاصة بها في كافة أنحاء الدولة ، فأصبحت إدارة مكافئة المخدرات بموجب هذا القرار وقرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ إله منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلاحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة.

هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وذلك في كافة أنحاء الدولة فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يبين من المذكرة الإيضاحية التي قدم بها وزير الداخلية مشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ ، وما دام الطاعنان لا ينازعان في أن من قام بإجراء التفتيش هو من ضباطها .

٢ — متى كان الحكم قد تعرض لأمر النيابة بتفتيش منزل الطاعن الأول وقال إنه لم يصدر إلا بعد اتهام صريح موجه للطاعنين بإحرازهما المخدرات واتجارهما فيها أيدته أدلة مقبولة ، وأشار في بيان ذلك إلى التحقيق الذي أجرته النيابة وثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة المخدرات من تحريرات في شأن ما وصل إلى علمه من اتجار الطاعن الأول في المخدرات وتحقيقه من أنه يستورد كميات كبيرة من الحشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقق من صدق هذه التحريات ، وكان ما أثبتته الحكم من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي جمعت كانت مما يسوغ سلطة التحقيق اتخاذ إجراءات بتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمعرفة أو بمن تنديه لذلك من مأموري الضبطية القضائية متى اقتنعت بجديته وبفائدة ذلك الإجراء ، متى كان ذلك فانه لا يصح النعي على التفتيش الذي أمرت به بأنه لم يصدر في تحقيق مفتوح ، ذلك بأنها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تملك اتخاذ جميع إجراءات التحقيق في الدوى سواء بنفسها أو بمن تنديه لذلك من مأموري الضبطية القضائية ، وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره إجراء من تلك الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحزرا جواهر مخدرة " حشيشا " بقصد الاتجار دون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/١ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح المخدرات دفع المتهمان ، أولا : ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته ، وثانيا : بطلان هذا الإذن إذ لم يسبقه تحقيق مفتوح بالمعنى القانوني ، وثالثا : بطلان الإذن بصدوره ممن لا يملكه ، ورابعا : بطلان تفتيش المتهم الثاني لأنه وإن وجد مع المتهم الأول إلا أنه لا يصح تفتيشه . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام ، أولا : برفض الدفع المقدمة من المتهمين وبصححة الإذن بالتفتيش والإجراءات ، ثانيا : بحبس كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريم كل منهما ستمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، فاستأنف المتهمان ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنائية دفع المتهمان ، أولا : ببطلان الإجراءات طبقا للسادتين ٧٠ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لانعدام الولاية أصلا لدى الضابط أحمد براوى لدى ندبته النيابة العامة لإجراء التفتيش وانعدام ولاية من معه سواء أكانت نوعية أو مكانية ، ثانيا : ببطلان الإجراءات طبقا للسادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية لانعدام الولاية المكانية لدى الضابط محمد عبد المنصف الذي تولى تحرير المحضر ، ثالثا : ببطلان إذن النيابة الصادر بالتفتيش لوقوعه على خلاف المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . والمحكمة قضت حضوريا برفض الدفع الفرعية المقدمة من المتهمين وحددت جلسة بالدائرة الأولى لنظر موضوع الدعوى . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها رئيس فرع مخدرات المنصورة وقعت باطلة لأنه لم يكن قد صدر بعد قرار وزارى بتعيينه ضابطا فى إدارة مكافحة المخدرات المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١١/٨ ولم يكن قد صدر بعد القرار الوزارى الخاص بإنشاء فرع إدارة المخدرات بالمنصورة إذ لم تصدر القرارات الوزارية بإنشاء الفروع وتعيين موظفيها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر إلا بعد واقعة الدعوى بتاريخى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبذلك كانت صفة القائم بإجراءات القبض والتفتيش منعدمة وقت الحادث فلم يكن من مأمورى الضبط القضائى ، بل كان فردا عاديا لم يمنح بعد السند القانونى لمباشرة العمل كضابط بإدارة مكافحة المخدرات ولا كرئيس لفرع تلك الإدارة بالمنصورة ولذلك تكون الإجراءات التى قام بها قد وقعت باطلة ، ويقول الطاعنان إن أمر النيابة بالتفتيش جاء باطلا لعدم صدوره فى تحقيق مفتوح ولأنه صدر بناء على مجرد تبليغ لا يحوى أى استدلال على اتجار الطاعن الأول فى المخدرات أو حيازتها مما لا يتفق وحكم المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويضيف الطاعنان أن المحكمة استدلت فى حكمها بعلمها الخاص عن أمور لأصل لها فى التحقيق إذ أشارت عند تعرضها إلى إيجار الأرض التى تزايد الطاعن الأول فى استئجارها منافسا عدل ضابط مكتب مخدرات دمياط إلى أن بلوغ سعر الإيجار ما يزيد على الأربعين جنيها كان بسبب الحالة الاقتصادية وارتفاع سعر القطن فى وقت المزايدة وبناء على ذلك استبعد الحكم الضعيفة التى تمسك الطاعن بأنها من أسباب تلميق التهمة ضده دون أن يبين قيمة الفروق فى أسعار القطن التى جعلها أساسا له ، كما أضاف الطاعنان أن إجراءات المحاكمة شابهة البطلان إذ أن المحكمة بعد أن استمعت إلى دفاع الطاعنين أياما متعددة عادت فناقشتها وهذا منها استجواب لها لا يديحه القانون ، كما أضافا أن الحكم جاء باطلا لتخاذه وخطئه فى الاستدلال

إذ أنهما استدلا على أن المقابلة التمهيدية المقول بمحصولها بين المخبر والمرشد وبين الطاعن الأول في منزله ببشلا يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ لم تقع أصلا لأن المخبر المذكور كان في ذلك اليوم بالقاهرة مع رئيسه الضابط في مأمورية سرية سافر إليها من دمياط وعادا منها ليلا بالقطار باستمارات سفر قدم للمحكمة أرقامها — كما تمسك بما أثبت في شأن ذلك بدفتر أحوال مكتب مخدرات دمياط وقد حققت محكمة الدرجة الأولى هذا لدفاع وتبينت صحته وأثبتت في حكمها أن ما زعمه المخبر والمرشد عن مقابلتهما الطاعن الأول في مساء ذلك اليوم بمنزله ببشلا لم يكن صحيحا وإن كانت قد انتهت مع ذلك إلى إدانة الطاعنين ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تقرها على ذلك وأخذت في حكمها بأن تلك المقابلة قد حصلت فعلا وأسست ذلك على أن المخبر وإن كان قد سافر مع الضابط إلى القاهرة في صباح ذلك اليوم فإنه قد عاد منها إلى المنصورة بعد ظهر اليوم نفسه بالسيارة بناء على أمر مدير مكافحة المخدرات لها بالعودة فورا كما ذكرت أن الحصول على تذكرة السفر بالقطار بموجب الاستمارة لا يدل على أن من رخص له بها هو الذى استعملها في حقيقة الواقع ، ويقول الطاعنان إن ما قاله الحكم من ذلك لا أصل له في التحقيق إذ لم يقل أحد فيه إن شخصين آخرين غير الضابط والمخبر استعملوا الاستمارتين ولو حصل ذلك لكان في الأمر مخالفة للقواعد القانونية والإدارية والمالية السارية ، كما أن مدير مكافحة المخدرات لم يسأل فيما قبل من أنه أصدر أمرا للضابط والمخبر بالعودة فورا إلى المنصورة ، كذلك يقولان إن المحكمة أغفلت ما أثبت في دفتر أحوال مكتب مخدرات دمياط عن عودة الضابط والمخبر إليها في الساعة التاسعة والنصف مساء يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ من القاهرة من المأمورية السرية — مما يستحيل معه أن يكون المخبر في بشلا وفي دمياط في تلك الساعة مع طول المسافة بينهما — كما أغفل الحكم ما دلت عليه الدفاع من عدم صحة ما قيل من أنه عقد اجتماع بديران المديرية في الساعة الرابعة من مساء يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ تمهيدا لانتقال المخبر للمقابلة التمهيدية مع الطاعن الأول وقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يتعرض لذلك ولما يترتب عليه من أثر في النتيجة التي انتهى إليها من سلامة أقوال المخبر الذى

نادى بتلك المقابلة التمهيدية التي يقول إنه زعم فيها أنه من تجار المخدرات واتفق مع الطاعن الأول على شراء صفقة منه كما لم يرد الحكم على ما قاله الطاعنان من أن واقعة الضبط يوم ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قد حصلت على صورة متغيرة لما دون في الأوراق ، وأنه لا صحة للقول بأن المخبر ورئيس مكتب مخدرات دمياط الذى يصاهر أناسا من بلدة الطاعنين قد قاما مع القوة المكلفة بالتفتيش من المنصورة فى مساء اليوم المذكور وأن الحقيقة هى أن الضابط قد قام وحده من دمياط إلى بشلا ومعه رجلان وتقابلوا مع الطاعنين فى منزلهما بدعوى أنهم قدموا للعرزاء فى وفاة قريب الطاعنين واستدل الطاعنان على ذلك بدفتر أحوال مكتب مخدرات دمياط ومثبت فى دفتر نقطة سندوب وبما شهد به سائق السيارة التى استقلها الضابط المذكور من أنه نقل الضابط بسيارته وصرف الأجرة انتقاله من المحافظة من دمياط إلى المنصورة ثم بشلا وبالعكس ولكن الحكم المطعون فيه كان قاصرا فى الرد على دفاع الطاعن إذ علل مرور السيارة بنقطة سندوب بأنه لا يعنى أن الضابط كان بها ما دام أنه كان قد تركه بالمنصورة وأصبح للسائق أن يسير بها كما يشاء وأغفل الحكم بذلك ما شهد به سائق السيارة فى الجلسة من صرف الأجرة المستحقة له باستمارة حكومية من محافظة دمياط عن انتقاله بها من دمياط إلى بشلا وبالعكس - كما قام دفاع الطاعنين على أن المخبر والمرشد عند حضورهما إلى منزلهما بعد وصول الضابط ومن كان معه جلسا فى غرفة البواب المجاورة للبواب العمومى ، فلما علم الضابط بذلك انصرف بعد أن استوثق من وجود الطاعن الأول ومن وجود المخدر مع المخبر والمرشد فى غرفة البواب ولكن الحكم لم يواجه ما ساقه الطاعنان من أدلة على صحة دفاعهما ومنها شهادة سائق السيارة ٩١٣ وسائق السيارة ٧١٦ ومثبت فى نقطة مرور سندوب وبدفتر مرور نقطة الصاقورية وما روياه بشأن التسجيل الصوتى المحفوظ بأحراز القضية ، ويقولان كذلك إن الحكم أخطأ فى الاستدلال فى شأن الحديثين المسجلين وفى بيان مضمونهما إذا انتهى فى ذلك إلى نتيجة لا تتفق مع المقدمات السابقة وإلى القول بأن الضابط مادام قد تحدث تليفونيا مع أحد أقارب الطاعنين ووعده بمعاونته فى الإرشاد

هما يفيدهما لم يكن إلا مواليا لهما من بادئ الأمر وأنه ليس خصما لهما كما زعما - كما أخطأ الحكم في قوله إنه لو صح ماورد بالتسجيل من أن الضابط الأول كان بداخل منزله لافى غرفة البواب وقت ضبط المخدر فإنه يعتبر مسئولا عن المخدر الذى يضبط فى غرفة البواب لأنه كان على علم بوجوده فيها مادام هو صاحب المنزل وملاحقاته مع أن الطاعن الأول ليس إلا أحد أصحاب المنزل وأن الحكم جاء قاصرا فى بيان وجه استدلال الطاعنين بالمعينة إذ أنهما اعتمدا فى دفاعهما على مدلولات المعينة وحساب المسافات والزمن وأنه يستحيل أن تتسع ساعة واحدة الانتقال إلى منزل الطاعن وحصول الضبط وتفتيش المنزل جميعه مما يستغرق يوما كاملا وقد انتقلت المحكمة للمعينة وأثبتت أنها قطعت المسافة من المنصورة إلى منزل الطاعن فى ٥٥ دقيقة وإن مجرد عدد غرف منزل الطاعنين قد استغرق منها نحو نصف ساعة مما يستحيل معه تصديق أن إجراءات الانتقال لضبط وتفتيش المنزل قد استغرقت ساعة واحدة ولكن الحكم المطعون فيه رأى فى حساب الزمن والمسافات أنها مسائل تقديرية وأن الخلاف عليها فى دقائق معدودات مما يجعله قاصرا مستوجبا نقضه - كما أنه فى رده على مادفع به الطاعنان من أنه لم يضبط عندهما ميزان وأنه لا يتصور أن يجرى اتفاق على بيع المخدرات بالوزن دون وجود ميزان قد قال إنه لم تكن حاجة إلى إعداد ميزان لأن المتعارف أن الطريقة تزن ربع أقة وأن هذا العرف مستفاد من شهادتى المخبر والمرشد مع أنه لا أصل لذلك فى التحقيق .

وحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن بينت فى حكمها بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ فى الطعن رقم ٤٢٠ سنة ٢٣ القضائية أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره الا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات باعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك فبعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب المخبرات للمخدرات المنشأة سنة ١٩٢٩ والذى لم يكن يكسب ضباطه صفة مأمورى الضبط القضائى أصبحت منشأة بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص عليه فيه وهو

مكافحة المخدرات وتنفيذ القوانين الخاصة بها في كافة أنحاء الدولة فأصبحت إدارة مكافحة المخدرات بموجب هذا القرار وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ باضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في كافة أنحاء الدولة فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مفيدة بمكان على ما يبين من المذكرة الإيضاحية التي قدم بها وزير الداخلية مشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر في ذلك الا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة الا في أغسطس سنة ١٩٥٢ مدام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دام الطاعنان لا ينازعان في أن من قام بأجراء التفتيش هو من ضباطها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لأمر النيابة بالتفتيش وقال إنه لم يصدر إلا بعد اتهام صريح موجه للطاعنين بأحرازهما المخدرات واتجارهما فيها أيده أدلة مقبولة وأشار في بيان ذلك بالتحقيق الذي أجرته النيابة وثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة المخدرات من تحريات في شأن ما وصل إلى علمه من اتجار الطاعن الأول في المخدرات وتحققه من أنه يستورد كميات كبيرة من الحشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقق من صدق هذه التحريات - ولما كان يبين مما تقدم أن منزل الطاعن الأول قد صدر بتفتيشه أمر من النيابة العامة باعتبارها سلطة التحقيق في مواد الخنخ بعد أن اقتنعت بمجدية الاتهام الموجه للطاعنين باتجارهما في المواد المخدرة ووافقتها محكمة الموضوع على ذلك وكان ما أثبتته الحكم من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي جمعت كانت مما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ إجراءات بتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمعرفة أم بمن تنديه لذلك من مأموري الضبطية القضائية

متى اقتنعت بجديته وبفائدة ذلك الإجراء ، لما كان ذلك فانه لا يصح النعى على التفتيش الذى أمرت به بأنه لم يصدر فى تحقيق مفتوح ، ذلك بأنها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تملك اتخاذ جميع إجراءات التحقيق فى الدعوى سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبطية القضائية وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره إجراء منها ، هذا ولما كان لا تريب على المحكمة إذا هى استندت فى حكمها إلى ما يعرف عند الناس كافة عن ارتفاع سعر القطن فى موسم معين وما ترتب عليه من ارتفاع إيجار الأطنان الزراعية ، كما لا جناح عليها إذا هى بعد سماع مرافعة الدفاع عن المتهم قد استوضحت فيما رأت تقديم إيضاح عنه ما دام الدفاع لم يعترض على ذلك ولم يطلب التعقيب على هذا الإيضاح ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى رفض الدعين بطلان التفتيش ولا يكون ثمة بطلان فيه أو فى إجراءات المحاكمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وكان ما يشير الطاعنان فى شأن واقعة المقابلة التى تمت بين المخبر والمرشد وبين الطاعن الأول فى مساء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى منزله ببشلا والتي تصدقها محكمه أول درجة وصدقها المحكمة الاستئنافية لما ساقته من أدلة متبعة لما رتبته عليها وكذلك ما تمسك به الطاعنان فى شأن استعمال استمارات السفر وما أثبت فى دقر الأحوال وما ردت به عليه بما أخذت به من عودة المخبر مع الضابط من القاهرة بالسيارة دون القطار بعد ظهر ذلك اليوم بناء على أمر صدر لها من مدير إدارة مكافحة المخدرات وما يعترض به الطاعنان على ذلك من أن استقطاع تذكرة عودة من القاهرة بطريق السكة الحديدية بموجب الاستمارة على قطار المساء الذى يصل إلى المنصورة ليلا لمسافرين آخرين غير من صدرت استمارة السفر باسميهما فيه مخالفة للقواعد القانونية والإدارية والمالية وأن مدير إدارة مكافحة المخدرات لم يسأل فيما قبل من أنه أصدر أمرا للضابط والمخبر بالعودة فورا إلى المنصورة . لما كان كل ذلك من المسائل الموضوعية

التي فصلت فيها المحكمة بعد أن وزتها وأيدت في كل منها الأسانيد التي بذت عليها رأيها فيه وردت ما قالته في ذلك كله إلى أصله في الأوراق ، وكان يبين مما قالته في شأن ما أثبتت في دقتر أحوال دمياط من عودة الضابط والمخبر إليها في الساعة التاسعة والنصف مساءً مردوداً إلى أصله بمحضر محكمة أول درجة الذي يبين منه أن المخبر شهد أمامها بأنه ذهب مع المرشد إلى منزل الطاعن الأول ببشلا في ذلك اليوم في الساعة السادسة والنصف مساءً يبين أنه يؤيد ما انتهت إليه مما لا محل معه لما يقول به الطاعنان من أن الأخذ بأقوال المخبر بشأن هذه الزيارة يؤدي إلى أن يكون في بشلا وفي دمياط في وقت واحد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسك به الطاعنان في شأن السيارتين اللتين تشيران إليهما في طعنهما بدقتر المرور وأقوال السائقين وأبدى ما ارتآه في شأن التسجيل الصوتي وما استخلصه منه وكان ما ذكره بشأن مسؤولية الطاعن الأول عن المخدر الذي كان بغرفة البواب مؤسساً على أنه يفرض أنه كان بداخل منزله فانه كان على علم بوجود المخدر في تلك الغرفة وهو المخدر الذي يتجرفيه مما تتوفر به حيازته ، وكان يبين من الحكم أن المحكمة لم تخطئ فهم دفاع الطاعنين ووجه استدلالهما بالمعايينة وحساب المسافات والزمن وإنما هي رأت فيها مسائل تقديرية لا تمس الواقع الذي افتتعت به طالما أن الخلاف عليها ينحصر في زمن يسير وكان هذا من حقها ، وكان لا تثريب عليها فيما ردت به من عدم وجود ميزان لوزن المخدر الذي يتجران فيه من قولها بعدم الحاجة إليه ما دام أنها رأت أن العرف بين تجار المخدرات يجري بأن الطرابة تزن ربع أقة فهي في هذا تتزود لحكمها بما حصلته أثناء نظر الدعوى وهي بعد غير مكلفة بتتبع دفاع الطاعنين والرد عليه في كل جزئية يثيرها إذ يكون ذلك مستفاداً من قضائهما بادائتهما لما بينته من أدلة لما كان كل ذلك ، فإن ما ينمناه الطاعنان لا يكون له محل إذ هو منهما مجادلة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومبلغ قوتها في الاقناع مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٧٢)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسيبه . تفتيش . القضاء . بطلانه . ربيعة المتهم . الراقعة كما هي مبينة بالحكم فيها
من الدلائل على أن المتهم كان فى حالة تلبس . عدم تحوص الحكم قيام هذه الحالة . قصور .

متى كان الواضح من وقائع الدعوى أن الـ بـب فى دخول ضابط مكتب مكافحة المخدرات مقهى المتهم الأول هو إدراكه بحاسة الشم إحراق الحشيش بالمقهى إذ كانت رائحته تفوح من داخله ، فلما دخل وجد الجوزة فى يد المتهم الأول وهى متقدة ، ثم إن المتهم الثانى ألقى بما فى يده بمجرد رؤيته لأفراد القوة فالتقطه الضابط على الفور ووجده قطعتين من الحشيش ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قالت إن إدانة المتهم الأول قد أقيمت على دليل مستمد من تفتيش باطل لعدم ولاية من أجراه ، ولا توجد أدلة أخرى فى القضية مستقلة عنه ، ولذا فإن إدانته لا تكون صحيحة ، كما قالت إن المتهم الثانى يستفيد من هذا البطلان - متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هى مبينة بالحكمين الابتدائى والاستئنافية فهما من الدلائل على أن كلا المتهمين كانا فى حالة تلبس بالجرime مما يسوغ الإجراءات التى اتخذت لضبط المخدرات بالصورة التى ضبطت بهما ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحص قيام حالة التلبس ، مع أن الحكم الابتدائى دان الطاعن الأول على أساس تلبسه بالجرime ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما : بأنهما أولا — أحرزا جواهر مخدرة
فـ "خشيشا" بدون مسوغ قانوني — ثانيا — المتهم الأول أيضا بصفته صاحب
محل عمومي وجد وسمح بتعاطي مواد مخدرة في مقهاه . وطابت عقابهما بالمواد
١/٢٥ و٣٥/٦ بـ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و١٨ و٣٥/١
و٣٦ و٣٨ و٤٠ و٤٢ و٤٣ و٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ولدى نظر
المدعى أمام محكمة مخدرات بورسعيد دفع المتهم الأول ببطلان التفتيش وبطلان
جميع ما ترتب عليه من الاجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا
بمواد الاتهام أولا — برفض الدفع المقدم من المتهم الأول وبصححة التفتيش
وبصححة الاجراءات المرتبة عليه . ثانيا — بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل
وتغريمه ٤٠٠ جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة والنفاز عن التهمة الأولى
وتغريمه ألف قرش وإغلاق المقهى لمدة شهرين والنفاز عن التهمة الثانية
بلا مضاريف . ثالثا — براءة المتهم الثانى مما أسند إليه ومصادرة المخدرات
المضبوطة عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاستأنف
المتهم الأول كما استأنفته النيابة ولدى نظر المدعى أمام محكمة بورسعيد الابتدائية
تمسك المتهم الأول بالدفع السابق ابدائه والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا
عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا
وببطلان اجراءات التفتيش وما ترتب عليها وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة
لعقوبتى الحبس والغرامة وغلق المقهى المحكوم بها على المتهم الأول وتأيبده فيما
عدا ذلك . نطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على ما قالته من أنه وان كان الحكم المطعون
فيه قد استند فى تبرئة الطاعن الأول وتأيبده الحكم الصادر براءة الثانى على بطلان
الاجراءات ، إلا أن فى المدعى من الأدلة الأخرى ما لم تتعرض له المحكمة ،

فقد وجد المتهم الأول بجوار باب مقهاه وبيده جوزة مشتعلة فأسرع الضابط لماشم رائحة الحشيش وأمسك بالجوزة بيده وسلمها إلى الجاويش وهبه رزق الله الذى كان يرافقه ورائحة الحشيش تفوح منها وكان المتهم الثانى جالسا على يسار الداخل ولما رأى الضابط ومن معه ألقى بشيء من يده اليسرى أسفل الكرسي الذى كان جالسا عليه فالتقطه الضابط فاذا به قطعتان من الحشيش وتبين من التحليل أن المواد المضبوطة حشيش كما عثر على أثر الحشيش بالجوزة وضابتها وحجرها ومياهها والواقعة على هذه الصورة تكون معها الجريمة فى حالة تلبس بإحراز المخدرات مما يسوغ تفتيش المتهمين فكان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لذلك عند الفصل فى الاستئناف المرفوع من النيابة — وإذ لم تنفل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن وقائع الدعوى كما أوجلهما الحكم المطعون فيه وأحال فى تفصيلها على الحكم المستأنف تحصل فى أن الملازم أول عبد الحليم أحمد بركات ضابط مكتب مكافحة المخدرات ببور سعيد أثناء مروره فى ليلة الحادث وبصحبه بعض أفراد المكتب وعندما وصل أمام مقهى المتهم الأول شم رائحة الحشيش تفوح من داخل المقهى حيث كان بابه مفتوحا وبداخله ستة أشخاص وكان المتهم المذكور واقفا تجاه النضبة وبيده جوزة مشتعلة تنبعث منها رائحة الحشيش فاندفع إلى داخل المقهى وضبط الجوزة من يد المتهم الأول — وكان المتهم الثانى جالسا على يسار الداخل وما أن رأى أفراد القرة حتى ألقى بشيء من يده اليسرى أسفل الكرسي الذى كان جالسا فوقه فالتقطه الضابط على الفور ووجده قطعتين من الحشيش وفتش الضابط المقهى بعد ذلك فعثر على قطعة أخرى من الحشيش على أرضيته كما عثر على ميزان ذى كفتين صغيرتين وبعض الصنج التى تستعمل فى وزن المخدرات . . . وواضح من ذلك أن السبب فى دخول الضابط

المقهى هو إدراكه بحاسة الشم إحراق الحشيش بالمقهى إذ كانت رائحته تفوح من داخله فلما دخل وجد الجوزة في يد المتهم الأول وهى متقدة ، ثم إن المتهم ألقى بما في يده بمجرد رؤيته لأفراد القوة — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قالت إن إدانة المتهم الأول قد أقيمت على دليل مستمد من تفتيش باطل لعدم ولاية من أبراه ولا توجد أدلة أخرى فى القضية مستقلة عنه ولذا فإن إدانته لا تكون صحيحة ، كما قالت إن المتهم الثانى يستفيد من هذا البطلان ، ولما كانت الواقعة كما هى مبينة بالحكمين الابتدائى والاستئنافية فيها من الدلائل على أن كلا المتهمين كانا فى حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ الاجراءات التى اتخذت لضبط المحدثات بالصورة التى ضبطت بها وكان الحكم المطعون فيه لم يحص قىام حالة التلبس مع أن الحكم الابتدائى وإن الطاعن الأول على أساس تلبسه بالجريمة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ٤ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
مصطفى حسن ، وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٧٣)

القضية رقم ٦٤٧ سنة ٢٣ القضائية :

دفاع . اقترض احتمال صحة الدفاع الذى أدلى به المتهم . مزاخذته مع ذلك بما لا يتفق مع هذا
الاقترض . تصور .

إذا كان الحكم قد افترض احتمال صحة دفاع المتهم بأن تأخره عن إرسال المبلغ
المسند إليه اختلاسه كان عن طريق السهو ، ثم تدارك الأمر وأرسل المبلغ للصلة ،
ومع ذلك أخذ هذا المتهم بما لا يتفق مع هذا الاقترض ، فإنه يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اختلس مبلغ جنيهه و ٢٦٥ مليا لفؤاد
غريب حسين اضرارا به والذي كان قد سلم إليه بصفتة وكيل بالهجان لتوصيله
إلى مصلحة التليفونات ، وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون الاجراءات
الجنائية . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت بحضور باعمال بمادة الاتهام بحبس المتهم
أسبوعا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة عليه لمدة خمس سنوات فاستأنف
ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف .
فعارض والمحكمة قضت بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم
المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يعييه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما دفع به من أنه كان حسن النية وأن تأخره عن إرسال المبلغ المسند إليه اختلاسه لمصلحة التليفونات كان عن طريق السهو ثم تدارك الأمر وأرسل المبلغ لمصلحة التليفونات ومع ذلك استخلصت المحكمة سوء النية عن طريق الاستنتاج الخاطئ.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس إدانة الطاعن على أنه : " اعترف بأخذه المبلغ وقرر أنه نسي إدراجه في دفاتره أو دفع القيمة لخزانة المصلحة وبادر بإرسالها بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٥١ أى عقب التبليغ . ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الجريمة ثابتة قبل المتهم وأن ركن القصد الجنائي متوافر إذ لو صح زعمه أنه نسي المبلغ لكثرة مشاغله لكان من الميسور له إدراجه بكشوف المصلحة مما يثبت سوء نيته ويتعين من ثم معاقبته بمواد الاتهام " ولما كان الحكم قد افترض احتمال صحة دفاع المتهم القائم على الدسيان ومع ذلك ، فإنه آخذه بما لا يتفق مع هذا الافتراض فإنه يكون قاصرا ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٦ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٧٤)

القضية رقم ٧٧٧ سنة ٢٣ القضائية :

وصف التهمة . اتهام الطاعن وآخرين بالاشتراك فى تجهيز من خمسة أشخاص توافقوا على التعدى والإيذاء ووقعت فيه جرائم ضرب . إدانة الطاعن فى التجهيز مع تبرئته من تهمة الضرب . استئناف الحكم . تبرئة المتهمين جميعا من التجهيز وإدانتهم فى ضرب زيد ، مع أن الطاعن لم تكن قد وجهت إليه تهمة بضربه . هذا الحكم باطل بالنسبة للطاعن لأن الواقعة التى أدين فيها لم توجه إليه تهمة بشأنها ولم تدر عليها مرافعة فى أى من درجتى التقاضى . الحكم صحيح بالنسبة للآخرين ، لأنه وإن كان الحكم الابتدائى قضى بإدانتهم فى واقعة لم ترفع عنها الدوى إلا أنهم قد استأنفوا وترافعوا أمام المحكمة الاستئنافية فيها .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن وآخرين هى تهمة الاشتراك فى تجهيز ، وألف من خمسة أشخاص يحملون عصيا توافقوا على التعدى والإيذاء ووقعت فى هذا التجهيز جرائم ضرب ، وأن الطاعن ضرب بكرا وخالدا ، فأدانت محكمة أول درجة الطاعن فى تهمة التجهيز وقضت ببراءته من تهمة الضرب وأدانت الآخرين فى تهمة ضرب زيد وفى تهمة التجهيز ، ولما استؤنف الحكم رأت المحكمة الاستئنافية هدم توافر أركان جريمة التجهيز بالنسبة لجميع المتهمين ، ولكنها أدانت هذا الطاعن فى ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدر عليها المرافعة فى أى من درجتى المحاكمة ، فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة إليه ولا يصح القول بأنه كان متهما بالتجهيز ، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع فى هذا التجهيز مادامت هذه الواقعة بذاتها لم يكن موجهة إليه فى أى من درجتى المحاكمة ولم يدافع عن نفسه فيها .

أما باقى المتهمين فهم ولو أنهم لم تسند إليهم أيضا واقعة ضرب زيد، إلا أنهم قد استأنفوا وأبدوا دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إليها ، ولذلك فلا يكون لهم أن يطعنوا فى الحكم لهذا السبب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام من : ١ - عبده مصطفى خليل أبو الليل و ٢ - عيداروس أحمد محمد عبد الحق و ٣ - كمال أحمد محمد عبد الحق و ٤ - رشاد أحمد محمد عبد الحق و ٥ - نبيه أحمد محمد عبد الحق و ٦ - سباعى أحمد محمد عبد الحق (الطاعنين) و ٧ - صدقى أحمد عبد الحق بأنهم أولا : المتهمون السبعة الأول اشتركوا فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص يحملون عصيا توافقوا على التعدى والإيذاء ، وقد حصلت جرائم الضرب والجرح الآتية نتيجة لذلك . المتهمان الأول والثانى ضربا أحمد عبد العزيز حسين فأحدثا به الإصابات الميينة بالمحضر وبالكشف الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما . ثانيا : المتهمون الأول والثانى والثالث ضربوا ابراهيم ضيف الله ابراهيم فأحدثوا به الإصابات الميينة بالمحضر وبالكشف الطبى والتى شفيت فى أقل من عشرين يوما . ثالثا : المتهم الأول أيضا ضرب عزيزه اسماعيل سالم ، فأحدث بها الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لاتزيد عن العشرين يوما . رابعا : المتهم الأول أيضا ضرب حجازية يوسف عبد الله فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى لم يتقرر لها علاج . خامسا : المتهمان الأول والثانى ضربا السيد دسوقي سالم فأحدثا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى لم يتقرر لها علاج . سادسا : المتهمان الأول والثالث ضربا عبد الله حجازى يوسف فأحدثا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى لاتحتاج لعلاج ، وطلبت عقابهم بالمسادين ١/٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات ، وقد ادعى أحمد عبد العزيز حسين بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين وطلب القضاء له بمبلغ واحد وخمسين جنيها مصريا ومحكمة جناح الحسينية الجزئية قضت حضوريا

عملا بمادتي الاتهام للجميع مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث أولا : بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش أوقف التنفيذ عن التهمة المسندة إليهم وإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وثانيا : براءة الأول والثاني والثالث بالنسبة لضربهم إبراهيم ضيف إبراهيم ثالثا : براءة الثاني بالنسبة لضربه السيد دسوقي سالم ورابعا : براءة الثالث بالنسبة لضربه عبد الله حجازي يوسف بلا مصاريف . فاستأنف المتهمون ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا أولا : بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والسابع وبراءتهم مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وألزمت المدعى بمصاريفها ثانيا : بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس وحبس كل منهم شهرا واحدا مع الشغل وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى المدني ٢٠ جنيها والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وذلك عملا بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . فاستشكل المتهم السادس في الحكم الصادر ضده بالتنفيذ في القضية رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٥٢ جنح استئناف الزقازيق والقاضي بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وإلزامه بأن يدفع عشرين جنيها تعويضا للمدعى بالحق المدني وبني اشكاله على أنه قضى عليه بعقوبة الحبس عن جريمة ضرب لم توجه إليه من النيابة ولم يتناولها الحكم الابتدائي المستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في التنفيذ . فطعن الطاعنون في الحكم الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٥٢ الخ ...

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين بنوا طعنهم على أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا ذلك لأن التهمة التي كانت موجهة للطاعنين الثاني والثالث والرابع أمام المحكمة الابتدائية هي اشتراكهم في تجهيز مؤلف من خمسة أشخاص يحملون عصيا توافقوا على التعدي والإيذاء الأمر المنطبق على المادة ٢٤٣ عقوبات وقد حكمت

عليهم المحكمة الابتدائية بالعقوبة عن هذه التهمة دون سواها واستبعدت المحكمة الاستئنافية في حكمها المطعون فيه تهمة التجمهر لعدم توافر أركانها القانونية قبل جميع المتهمين وقضت ببراءتهم منها ولكنها في الوقت نفسه قضت على هؤلاء الطائفتين الثلاثة بالعقوبة عن تهمة ضرب لم تكن موجهة إليهم أصلاً أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة ثاني درجة وهي تهمة ضرب المجنى عليه أحمد عبد العزيز حسنين ، أما الطاعن الأول فقد قدم للمحاكمة بتهمة التجمهر وبضرب المجنى عليه إبراهيم ضيف الله وقد برئ ابتدائياً من تهمة الضرب واستئنافية من تهمة التجمهر ولكن المحكمة الاستئنافية دانت في الوقت نفسه عن تهمة ضرب لم تكن موجهة إليه أصلاً هي تهمة ضرب أحمد عبد العزيز ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الاستئنافية المطعون فيه دان الطاعن الأول بأنه ضرب المجنى عليه أحمد عبد العزيز مع أن اتهاماً لم يوجه إليه عن مقارفته هذا الفعل بنفسه أمام محكمة أول درجة وإنما وجهت إليه تهمة الاشتراك في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص يحملون عصيات وافقوا على التعدي والإيذاء وقد وقعت في هذا التجمهر جرائم ضرب كما وجهت إليه تهمة ضرب شخصين هما إبراهيم ضيف وعبد الله حجازي فدانت محكمة أول درجة في تهمة التجمهر وقضت ببراءته من تهمة الضرب ولما استأنف رأيت المحكمة الاستئنافية عدم توافر أركان جريمة التجمهر بالنسبة لجميع المتهمين ولكنها دانت الطاعن الأول في ضرب أحمد عبد العزيز حسنين ولما كانت هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدر عليها المرافعة في أي من درجتي المحاكمة فإن الحكم بادانته فيها يكون باطلاً ولا يصح القول بأنه كان متهماً بالتجمهر وأن الضرب الواقع على المجنى عليه أحمد عبد العزيز قد وقع في هذا التجمهر ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليه ولم يدافع عن نفسه فيها ولذا فإنه يتعين قبول طعن هذا الطاعن والحكم ببراءته ، أما بالنسبة لباقي الطاعنين فمع أن الحكم الابتدائي قد دانهم بواقعة لم تسند إليهم وهي ضرب أحمد عبد العزيز إلا أنهم قد أبدوا دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إليها فلا يكون لهم من بعد أن يطعنوا أمام محكمة النقض لهذا السبب — لما كان ذلك وكان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دانهم بها فإن طعنهم يكون على غير أساس .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ؛ والسادة المستشارين :
ابراهيم خليل ، واسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٧٥)

القضية رقم ٤ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . الجريمة السياسية في نظر القانون رقم : ٢٤ لسنة ١٩٥٢ . محكوم عليه بالتلاف محل نهمور . تقرير الحكم الصادر ضده في أسبابه أن هذه الجريمة كانت مظهر سخط لما وقع من قوات الاحتلال في منطقة القتال في اليوم السابق على ارتكابها . الاعتماد على ذلك في قبول إدراج اسم هذا المحكوم عليه بكشف من بشملهم العفو . في محله .

إن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو عن الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسي ، والمذكورة تفسيرية لهذا القانون قد أوضحت علته بقولها إن هذا النوع من الجرائم ، الاجرام فيه نسبي لم يدفع إليه أنانية ولم يحركه غرض شخصي . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بقبول التظلم وإدراج اسم المطعون ضده بكشف من شملهم العفو طبقا للقانون السابق الذكر على ما جاء بحكم محكمة الجنايات العسكرية العليا الصادر ضده من أن الحادث الذي وقع من المتظلم إنما كان رد فعل لما ارتكبه قوات الاحتلال في منطقة القتال في اليوم السابق مباشرة على اليوم الذي ارتكب فيه الحادث (إتلاف مخزن نهمور) من اعتداءات استشهد من جراءها كثير من جنود الأمن المصريين الذين كانوا يقومون بالدفاع عن النفس وعن أرض الوطن مما أثار سخط المصريين جميعا ، ولا شك أن هذا الباعث هو سياسي ولم يثبت أن المتظلم كان يرضى شهوة في نفسه أو يرمى إلى منتهى شخصي - فهذا الحكم يكون على صواب فيما قضى به من قبول التظلم .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : أنلف مع مجهولين بالقوة
الاجبارية ضمن جماعة محتويات مخزن الخمر المملوك للجنى عليه (باسبلى كيباروس)
والكائن بشارع شبرا رقم ٥٣ بأن حطوا مع هؤلاء المجهولين بابيه بآلات حديدية
كانت معهم واقتحموا وأتلفوا أدواته وأمتعته . وثانيا - اشترك مع آخرين
مجهولين في تجمهرفيه أكثر من خمسة أشخاص وكان الغرض من هذا التجمهر
ارتكاب الجرائم مع العلم بهذا ، ولذا استعمل المتجمهرون القوة والعنف وكان
بعضهم يحمل أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة
بأن ساروا مع جموع المتجمهرين وعبروا شطر السينما والمعمل حاملين قطع الحديد
والعصى والأسلحة الدارية واقتحموها عنوة ... بكسر أبوابها وارتكبوا فيها
جرائم الحريق والعمد والنهب والاتلاف تنفيذا للغرض من هذا التجمهر . وطلبت
عقابه بالمادة ٣٦٦ من قانون العقوبات . والمحكمة العسكرية العليا قضت فيها
حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة
المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فقدم المتهم تظلمها إلى النائب العام ،
فأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة التي قضت فيه حضوريا بقبول التظلم شكلا
وفي الموضوع بادراج اسم المتظلم أحمد ابراهيم مجود بكشف من شملهم العفو
طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . فطعنت النيابة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول
تظلم المطعون ضده وادراج اسمه بكشف من شملهم العفو طبقا للرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد شابها الخطأ في الإسناد ، ذلك لأنه استند في قضائه
إلى ما جاء بأسباب الحكم الصادر بإدانة المتظلم ضده من المحكمة العسكرية العليا
من أن السبب الذي من أجله وقعت حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ موضوع

الاتهام الأصلي هو سبب سياسى لأن شعور الشعب قد أثير فتجمع فى هذا اليوم بسبب الحوادث التى وقعت بمنطقة الاسماعيلية فى اليوم السابق وترتب على ذلك أعمال النهب والتخريب بمدينة القاهرة فى المحلات والمنشآت التى من بينها مخزن الخمر موضوع الواقعة التى أدين فيها المتظلم ضده ولكن بمراجعة الحكم المشار إليه يبين أن المحكمة قد أوضحت بجلاء أن حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لم تقع ردا على أعمال الانجليز بالقنال فى اليوم السابق بل كانت مدبرة وانهز مرتكبوها الفرصة السانحة لتنفيذ آرائهم فى التخريب والإتلاف الأمر الذى يقطع بانعدام الصلة بين تلك الحوادث والسياسة - وإذا كان بعض الناس قد تجهموا فى ذلك اليوم لغرض سياسى فليس ثمة ما يحول دون تعديل نيتهم وتحول غرضهم إلى الإجرام ولا يبعد أن يندس بينهم قوم مجرمون انتهزوا ذلك الظرف فأعملوا التخريب والإتلاف ، والمعروف أن الجرائم السياسية لا يتفرع عنها إلا ضرر سياسى دون أن يلحق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات والمقصود بالجريمة السياسية هى الجريمة التى تضر فقط بالنظام السياسى إذ كان المقصود منها مهاجمة المجتمع ليس بصفته مالكا لأموال أو حقوق بل ضد المجتمع معتبرا كدولة ، ومن هذا يتضح أن الحكم مشوب بخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون وفى تفهم عبارات الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا إذا أسند إليه معنى هو عكس المعنى الذى ذهبت إليه المحكمة الأخيرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بقبول التظلم وادراج اسم المطعون ضده بكشف من شملهم العفو طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ، على تأييد ما ذهبت إليه محكمة الجنايات العسكرية العليا فى حكمها الصادر بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٢ من أن سبب الحادث الذى وقع من المتظلم إنما كان رد فعل لما ارتكبته قوات الاحتلال فى منطقة القنال فى اليوم السابق مباشرة على يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ من اعتداءات استشهد من جرائها الكثيرون من جنود الأمن المصرى بين الذين كانوا يقومون بالدفاع عن النفس وعن أرض الوطن الأمر الذى أثار سخط المصرىين جميعا . كما دفع بعض الجماهير الثائرة

أن تظهر غضبها بأعمال التجمهر والإتلاف في اليوم التالي مباشرة ، وأنه لاشك في أن الذي أثار مثل هذه الحوادث كلها ، الباعث الحقيقي على ارتكابها هو سبب سياسي وفي الوقت نفسه ، فإنه لم يثبت أن المتظلم كان يرضى شهوة في نفسه أو يرمى من عمله إلى مغنم شخصي بل كان يرمى فقط إلى التجمهر والإتلاف كظهر من مظاهر الاستياء السياسي .

وحيث إن ما تستند إليه النيابة من أن حكم المحكمة العسكرية الذي قضى بإدانة المتظلم ضده أوضح أن حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لم تقع ردا على اعتداءات قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق على السكان ورجال الأمن العام وإنما كانت تلك الاعتداءات فرصة انتهزها مدبروها لتنفيذ مآربهم في التخريب والإتلاف فأثاروا شعور الشعب الذي تجمع لإظهار سخطه . ما تستند إليه النيابة من ذلك لا محل له في هذا الطعن ، لأن هذا الذي قاله الحكم إنما ينصرف إلى مدبري الحوادث لا إلى المطعون ضده الذي لم توجه إليه تهمة عن تدبيرها والواضح من الحكم أن المطعون ضده كان من بين الجماهير التي تأثرت بتلك الحوادث وسواء أكان هذا التأثير ذاتيا أم بتأثير تحريض المدبرين فإنه ليس في الحكم ولا فيما ساقته النيابة في طعنها ما يدل على أن المطعون ضده كان مدفوعا في فعله بسبب أو غرض غير إظهار السخط والاستياء أي أنه لم يكن سوى مجرد تعبير مادي عن ثورة نفسية ناشئة عن تلك الحوادث . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالامفو عن الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها التي قد تكون ارتكبت لسبب أو غرض سياسي وأوضحت مذكرته التفسيرية علة التشريع بقولها إن هذا النوع من الجرائم — الإجرام فيه نسبي لم تدفع إليه أنانية ولم يحركه غرض شخصي . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون على صواب فيما قضى به من قبول التظلم .

أما ما تقوله النيابة من أنه يصح أن يكون بعض الناس قد تجمهروا لغرض سياسي وأن تكون نيتهم قد تحولت إلى الإجرام فاعلموا التخريب والإتلاف —

ما تقوله النيابة من ذلك وإن جاز حصوله إلا أنه لا دليل على قيامه في حالة المطعون ضده ، ولذا فلا حجية له بالنسبة إليه .

أما ما تقوله من أن الجريمة السياسية لا يتفرع عنها ضرر بالأشخاص وممتلكاتهم ولا تقع إلا على المجتمع فهو تخصيص بغير مخصص لأن القانون قد أبان عن مقصد واضعه من الجريمة السياسية التي أراد شمولها بالعموم فقال إنها التي ارتكبت لسبب أو غرض سياسي مما لا عمل معه للاجتهاد في مجال يتسع فيه الجدل وتنشعب الآراء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفه من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين :
اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٧٦)

القضية رقم ١٠ سنة ٢٣ القضائية :

(١) عفو شامل . جرائم القتل . لا يشملها العفو الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(ب) عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسي وإنما ارتكبت بقصد النشفي والانتقام بعد انتهاء عملية الانتخاب . القضاء برفض التظلم . لامعقب له .

١ - إن جرائم القتل هي بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها العفو .

٢ - متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الدافع الذى حفز الطاعن على ارتكاب الجريمة ، موضوع التظلم والغرض الذى استهدفه من ارتكابها لم يكن سياسيا ، وإنما أقدم على ارتكابها مدفوعا بعوامل الأنانية والتشفى والانتقام من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتائجها - فإنه لا معقب لرفضه تظلم الطاعن من عدم إدراج اسمه فى كشوف العفو الشامل الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأربعة الأول مع آخرين مجهولين قتلوا عمدا بدرى عبد الجليل على حماد بأن انهلوا عليه ضربا بالعصى الغليظة قاصدين قتله ، فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والصفة التشريحية

والتي أدت إلى وفاته ، وكان ذلك مع سبق الإصرار ، والخامس : اشترك مع مجهولين في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر ، وكانوا يحملون أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت وأمرهم رجال البوليس بالتفرق فرفضوا إطاعتهم ولم يعملوا بالأمر الذي بلغهم ، وكان الغرض من هذا التجهيز ارتكاب جرائم القتل والضرب والنهب والإتلاف وقد وقعت بالفعل . وطلبت من قاضي الإحالة إحانتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بأواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ و ٢/٢٤٢ و ٣٦٦ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجهيز . فقرر بذلك ولم يفصل في قضية الجناية بعد . قدم المتهمون تظلمًا إلى النائب العام لعدم إدراج أسمائهم في كشوف العفو الشامل ، فأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة التي قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . قطع الأستاذ ميشيل رزق المحامي الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك بأن الحكم المطعون فيه وضع في اعتباره أن الجرائم المسندة إلى الطاعنين لا تدخل في مداد الجرائم السياسية التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تأسيسا على التعريف الذي عرّف به الجريمة السياسية مع أن ماهدف إليه المشرع من هذا المرسوم بقانون هو تخطي المسائل السياسية العامة إلى المسائل السياسية الخاصة المتعلقة بكل أمر سياسي محلي نتجت عنه جناية أو جنحة متى كان السبب أو الغرض من ارتكابها سياسيا ، والجناية موضوع التظلم ارتكبت بدافع سياسي هو هدم النفوذ السياسي المحلي الذي يتمتع به فريق على فريق آخر . ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه فرق بين الجرائم التي تقع قبل عملية الانتخابات وما يقع منها بعد الانتخابات ، فاعتبر الأولى جرائم سياسية دون الثانية مع أنه لا محل لهذه التفرقة متى ثبت من التحقيق أن سلسلة حوادث الاعتداء بين الفريقين المتنافسين كانت متصلة الحلقات ومستمرة من قبل الانتخابات ومن بعدها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن التهمة الموجهة إلى الطاعنين الأربعة الأولين في قضية الجناية رقم ٥٩٩ سنة ١٩٤٦ إسنا بالمطروحة أمام محكمة جنابات سوهاج ، وهي موضوع هذا التظلم هي أنهم قتلوا مع آخرين مجهولين بدرى عبد الباقى على حماد مع سبق الإصرار والترصد. لما كان ذلك وكانت جرائم القتل هي بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من بين الجرائم التي لا يشملها العفو ، فإن الطعن بالنسبة إلى هؤلاء الطاعنين يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن الخامس أبو الوفا هيبى بدر فقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله : ” إن الحادثة مردها وجود أحقاد وخصومات وعداء بين عائلة حزين وبين عائلتي مجاهد وأبو العلا ببلدة إسنا تخلفت عن الانتخابات العامة لمجلس الشيوخ عن دائرة إسنا وكان المرشحون للانتخاب مدنى حزين وأبو المجد الناظر رفراج عبد الرحيم مجاهد وقد تمت الانتخابات في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ وانتهت بفوز عميد عائلة مجاهد وهو رفراج عبد الرحيم مجاهد وفي الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٤٦ كان بدرى عبد الجليل شيخ خفراء الخزان وهو من عائلة حزين سائرا في طريقه إلى مستعمرة الرى نخرج كثيرون من عائلتي مجاهد وأبو العلا واعتدوا عليه بالضرب وما أن ذاع خبر الاعتداء عليه حتى تجمع كثيرون من عائلة قطان القسم القبلى لبلدة إسنا وتجهروا للاعتداء على من يصادفهم من عائلتي مجاهد وأبو العلا قطان القسم البحرى للبلدة ، كما تجمع كثيرون من أهالى القسم البحرى وتجهروا للاعتداء على أهالى القسم القبلى واجتمع الفريتمان في سوق البلدة وتبادلا للاعتداء وإطلاق الأعيرة النارية واستمر كل من الفريقين فى التعدى وإطلاق النار على الفريق الآخر وإتلاف المحال التجارية ونهب ما فيها من بضائع بالقوة الإجبارية رغم تحذير البوليس وأمره لهم بالتفرق إلى أن بلغت الساعة العاشرة مساء حيث تمكن البوليس — بعد أن تضاعف عدده وجاءه العون من بلاد أخرى — من تفريق المتجمهرين ” ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الوارد

بوجه الطعن ورد عليه بقوله " إنه وضع للحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن الحاضرين من المتظلمين أن الجرائم المسندة إلى المتظلمين ليست من الجرائم السياسية الصادر بشأنها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بل هي جرائم عادية ولم ترتكب لسبب أو لغرض سياسي بل وقعت بقصد التشفى والانتقام ولنهب أموال الناس بالباطل وإتلاف ممتلكاتهم وتلاخلال بالأمن العام وكون مردها الأصل ما تولد في النفوس من حزازات وأحقاد سببها الانتخابات لا يغير من أمرها شيئاً ولا يضيف عليها صفات الجريمة السياسية .. " وبناء عليه تكون الجرائم المتعلقة باستعمال حقوق المواطنين السياسية جرائم سياسية إذا تعلقت باستعمال حقوقهم المذكورة وكانت تهدف إلى إحداث تغيير في نتيجة الانتخابات بجرائم الخس في الانتخابات وإرشاء الناخبين لحملهم على التصويت في الانتخاب على وجه معين وإبعاد فريق من الناخبين عن مقر جمعية الانتخاب للحيلولة بينهم وبين الإدلاء بأصواتهم في قاعة الانتخاب ، أما ما يقع من جرائم بعد الانتهاء من عملية الانتخاب فلا يمكن أن يكون لها أية صفة سياسية لانعدام الصلة بينها وبين السياسة التي تمت وانقضت بمجرد تمام عملية الانتخاب . ولذا فهي جرائم عادية لأنه لا أثر لها في نتيجة الانتخاب " . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استخلص من عناء الدهوى أن الدافع الذي حفز الطاعن على ارتكاب الجريمة موضوع التظلم والغرض الذي استهدفه من ارتكابها لم يكن سياسياً وإنما أقدم على ارتكابها مدفوعاً بعوامل الأنانية والتشفى والانتقام من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتيجةها ولما كان ما استخلصه الحكم من ذلك وانتهى إليه سائغاً ومتفقاً مع القانون ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من يوليه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين :
مصطفى حسن ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٧٧)

القضية رقم ١١ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . تظلم الطاعن بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يقبل . تسليمه في طعنه بأنه غير محق في تظلمه وأنه إنما قصد أن يهيب بالنائب العام أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع . لا يجدى .

متى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، أى بعد فوات الأجل المخصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المحدد لتقديم التظلمات ، والذي ينتهى في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن نفسه يسلم في طعنه بأنه غير محق في تظلمه لمحكمة الجنايات ، وأنه إنما قصد برفع التظلم إلى النائب العام أن يهيب به أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى ، لا يكون قد أخطأ القانون في شيء .

الوقائع

بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ أعلن الشيخ عبد السلام عبد الرحمن - محمود حمزاوى (الطاعن) بعريضة متهمًا إياه بأنه في سنة ١٩٥٠ قذف في حق الشيخ عبد السلام عبد الرحمن المذكور بعبارات وأقوال أو صححت لأوجبت عقابه

واحتقاره عند أهل وطنه ، كما أنه أبلغ مع سوء القصد النيابة العامة بلاغا يتضمن ارتكاب الشيخ عبد السلام عبد الرحمن جريمة تقديم رشاوى للناخبين ليشتري أصواتهم فى انتخابات عامة ، وطلب عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ولم يفصل فى دعوى اللجنة المباشرة بعد . فقدم الطاعن تظلما إلى النائب العام لعدم إدراج اسمه فى كشف العفو الشامل ، فأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة التى قضت فيه حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه لم يدر بخلد الطاعن وما كان يجوز له أن يطلب من النائب العام إدراج اسمه فى كشف العفو ، لأنه يعلم أن المادتين الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . جعلتا هذا الكشف مقصورا على أسماء المحكوم عليهم والمتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحاكم عند العمل بهذا المرسوم وأجازتا طؤلاء فقط حق التظلم من قرار النائب العام ، وفى هذا النطاق وحده حدد اختصاص محكمة جنايات القاهرة فلا شأن لها بمن يتهم بعد العمل به بارتكاب جريمة وقعت قبله سواء أحصل التبليغ عنها قبل أم بعد صدوره ، ولهذا لم يتردد الطاعن فى الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الطلب المقدم منه للنائب العام وكل ما استهدفه من هذا الطلب أن يكلف النائب العام ممثل النيابة بطلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع ، لأن التهمة المسندة إلى الطاعن بفرض صحتها هى مما يشمله العفو . أما الميعاد المحدد فى المادة الثانية من هذا التشريع فلا يسرى إلا على الفئات الثلاث المتقدم ذكرها ، أما غيرهم كالطاعن فلم يقيدهم الشارع بميعاد معين ، واحتفظ لهم بحقوقهم فى التمسك أمام محكمة الموضوع بانقضاء الدعوى العمومية لسياسية الجريمة ، وذلك عند نظر الدعوى ، إذ أن ميعاد

الطعن لا يبدأ بداعة إلا بعد أن يولد حق الطعن بصدور أمر أو حكم يمس المركز القانونى للطاعن . أما قبل ذلك فإن التظلم لا يكون له مقتضى أو يعتبر مقدما من غير ذى صفة .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ أى بعد فوات الأجل المنصوص عليه فى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المحدد لتقديم التظلمات والذي ينتهى فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن نفسه يسلم فى طعنه بأنه غير محق فى تظلمه لمحكمة الجنايات ، وأنه إنما قصد برفع التظلم إلى النائب العام أن يهيب به أن يعمل على طلب الحكم بالنقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى لا يكون قد أخطأ القانون فى شيء ، ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين : اسماعيل مجدى ، وحميد دارد ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٧٨)

القضية رقم ١٤ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . الجرائم المستثناة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يشملها العفو سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن " يعفى عفا شاملا عن الجنايات والجناح والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ " ، ونص في الفقرة الثانية على أن " تأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها ، وكان القصد منها التأهب لفعلها " ، قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن " لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٣٥ ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات " . ولما كان نص هذه الفقرة الأخيرة قد جاء عاما شاملا ، فقد أفاد ذلك أن الجرائم المستثناة فيها ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشملها العفو إطلاقا سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتظاهرين المذكورين بأنهما : أولا - أحرز كل منهما قنبلة بدون ترخيص . وثانيا : حرضا طلبة مدرسة الزقازيق الثانوية على الامتناع عن تلقى الدروس ، ولأن المتهم الأول أيضا فى الزمان والمكان سالفى الذكر أولا - عرض عمدا حياة الناس للخطر بأن ألقى قنبلة بداخل المدرسة . ثانيا - شرع فى قتل عسكري البوليس رمضان عبد العال جاد المولى عمدا بأن ألقى القنبلة سالفة الذكر على رجال البوليس الذين كانوا يطاردونه وآخرين معه قاصدا قتلهم ، وكان المجنى عليه من رجال البوليس المذكورين ، فانفجرت القنبلة وأصابته بعض شظاياها ... وذلك مع سبق الإصرار ، وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢/٢٥٨ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتظلم الأول وبالمادة ٣٦٣ من نفس القانون بالنسبة للمتظلم الثانى ، وأحالت القضية على قاضى الإحالة ، فأحالها الأخير بدوره على محكمة الجنايات ولم يفصل فيها بعد ، وقرر المتظلمان بالتظلم من عدم إدراج اسميهما بكشوف العفو طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوايه سنة ١٩٥٢ ، وحكمت محكمة الجنايات بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإدراج اسم المتظاهرين بكشف من شملهم العفو طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول تظلم المطعون ضدهما ، وإدراج اسميهما فى كشوف العفو طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن جريمة إحراز المفرقات المسندة إلى المطعون ضدهما معا هى جريمة عادية بطبيعتها فلا تدخل فى عداد الجرائم السياسية وأن جريمة تعريض حياة الناس للخطر باستعمال المفرقات

المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات هي من الجرائم المستثناة من العفو بنص القانون، ولا يخل بهذا الاستثناء أن تكون هذه الجريمة كما ذهب الحكم قد اقترنت بجريمة سياسية أو كان القصد منها التأهب لها أو تسهيلها .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن "يعفى عفوا شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢" . ونص في الفقرة الثانية على أن "تأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التأهب لفعالها ... " قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن "لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٣٥ ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات" . ولما كان نص هذه الفقرة الأخيرة قد جاء عاما شاملا، فقد أفاد ذلك أن الجرائم المستثناة فيها ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشملها العفو إطلاقا سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها ، لما كان ذلك فإن مآثره النسيابة في طمئنها بالنسبة لهذه الجريمة يكون صحيحا ويتعين لهذا السبب نقض الحكم المطعون فيه ورفض التظلم بالنسبة لها، ولما كان الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون السابقة الإشارة إليها لا يتناول جريمة إحراز المفرقات، وكان الحكم قد أثبت للاعتبارات التي أوردها أن هذه الجريمة قد ارتكبت لسبب سياسي ، فإن الطعن بالنسبة لها يكون على غير أساس في موضوعه متعينا رفضه .

(٣٧٩)

القضية رقم ١٦ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . متهم بجريرة استعمال المفرقات . القضاء . بإدراج اسمه في كشوف العفو تطبيقاً
للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . خطأ .

لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء
المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها ، وجعله
بذاته نص المادة الجديدة هي المادة ١٠٢ فقرة (ج) وقد بينت المذكرة الإيضاحية
للقانون حكمة إلغاء المادة ٢٥٨ واستبدال المادة ١٠٢ بها فقالت إنه ” رثى
اتباعاً لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينتظم مجموع تلك الأحكام
باب واحد يكون موضعه بعد الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات
وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل عقب المادة ١٠٢ من قانون
العقوبات مباشرة “ — لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى
من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو والجرائم
المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت
الجريمة موضوع هذا التظلم وإن كانت معاقبا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج بدلا
من المادة ٢٥٨ الملغاة إلا أن المشرع إنما تحدث عن جرائم ولو مع الإشارة
إليها بأرقام المواد ، وكان من بين الجرائم التي نصت الفقرة الثالثة المشار إليها
على استثنائها من العفو جريمة استعمال المفرقات ، وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقاً ،
وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد
القانون مع استبقائها بوصفها وبأركانها — فإن القضاء بإدراج اسم المتهم بهذه
الجريمة في كشوف العفو تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون
مبنياً على الخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أحرزوا ذخائر و فرقعات دون ترخيص بذلك واستعملوا المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر ، بأن أشعلوها وألفوها على شرفة منزل المستر آرثر سمسون وآخرين وفي حديقة منزل المسيو هانز كزبر والمسترحى دافيزاك ودار المعهد الفرنسى جيراز ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٠ و ١٢ ج وه من قانون العقوبات وقرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والمادتين ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ولم يفصل فى قضية الجناية بعد ، فقدم المتهمون تظلمات من عدم إدراج أسمائهم فى كشف العفو الشامل فأحيل على محكمة جنايات القاهرة التى قضت فيه حضوريا بقواه شكلا وفى الموضوع باعتبار المتهمين (المتظلمين) ممن يشملهم قانون العفو الشامل الصادر بشأنه المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وذلك عن النهم المسندة إليهم فى الجناية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢ قسم الرمل . فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول تظلم المطعون ضدهم ، وإدراج أسمائهم فى كشف العفو تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات التى استثنىها القانون ونص على أن العفو لا يشملها ، هذه المادة وإن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ إلا أن المشرع قد استبقى الجريمة التى كانت تعاقب عليها ، وهى جريمة تعريض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر باستعمال المفرقات ونص عليها فى المادة ١٠٢ ج والاستثناء الوارد فى قانون العفو ينصب على الجريمة نفسها لا على المادة المنطبقة عليها .

وحيث إن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها ، وجعله بذاته نصا لمادة جديدة هي المادة ١٠٢ فقره ج وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون حكمة إلغاء المادة ٢٥٨ واستبدالها بالمادة ١٠٢ فقالت له "رئي اتباعا لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينتظم مجموع تلك الأحكام باب واحد يكون موضعه بعد الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل عقب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة" - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت الجريمة موضوع هذا التظلم وإن كانت معاقبا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج بدلا من المادة ٢٥٨ الملغاه إلا أنه لما كان المشرع إنما تحدث عن جرائم ولو مع الإشارة إليها بأرقام المواد ، وكانت من بين الجرائم التي نصت الفقرة الثالثة المشار إليها على استثنائها من العفوية استعمال المفرقات ، وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقا ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد القانون مع استبقائها بوصفها وباركانها - فإن ما تشير النيابة في طعنها يكون صحيحا ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، ورفض التظلم .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد المستشار إسماعيل مجدى رئيسا ، وحضرات المستشارين : مصطفى حسن ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأليس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٨٠)

القضية رقم ٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سيامى وأنها ارتكبت بعد ظهور
نتيجة الانتخاب بدافع من الأنانية والرغبة فى التشفى والانتقام . القضاء برفض التظلم . صحيح .
متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الأسباب الدافعة
للجرائم المسندة للطاعنين والغرض الذى قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسيا
وأنهم لم يقدموا عليها بعد ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدوافع من الأنانية والرغبة
فى التشفى والانتقام ، وكان ما أورده فى شأن ذلك سائغا ومقبولا فى العقل
والمنطق - فإنه يكون قد طبق المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالعفو الشامل تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم اعتدوا بالضرب على آخرين وقد أفضى
الضرب إلى موت بعض المجنى عليهم وأحدث عاهة مستديمة وإصابات أخرى
بباقي المجنى عليهم ، ولما كانت هذه الجناية لا تزال منظورة أمام المحاكم ولم
يفصل فيها بعد ، كما أن أسماء المتظلمين لم تدرج فى الكشف الذى أعانته النائب
العام فقد رفع المتظلمون هذا التظلم طالبين القضاء بإدراج أسمائهم فى الكشف
المذكور وقد أحال النائب العام تظلمهم هذا إلى محكمة جنايات القاهرة التى
قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . نطقن الطاعنون فى هذا
الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض نظم الطاعنين ، وبعدم انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل على الجرائم المسندة إليهم ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أن الحكم قد عرف الجريمة السياسية تعريفاً يتعارض مع نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية ، وقضى برفض التظلم استناداً إلى أن الجرائم المنسوبة للطاعنين قد ارتكبت بعد انتهاء عملية الانتخاب بدافع من الأنانية ولإشباع غريزة التشفى في حين أن سبب الجريمة سياسي إذ هي قد وقعت بسبب الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ونتيجة الخلاف الحزبي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله ” أن المتظلمين اتهموا في قضية الجناية رقم ١٧١٩ سنة ١٩٤٦ دسوق وتحصل ظروفها ووقائعها في أن الانتخاب النصفى لعضوية مجلس الشيوخ كان محمداً لإجرائه ببلدة دسوق يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ، ولما كان بعض المتظلمين من أنصار أحد المرشحين والبعض من أنصار المرشح الآخر ، فقد اشتبك الفريقان ببعضهما في يوم الانتخاب وقامت بينهما مشاجرة انتهت ولم يكن لها أثر في عملية الانتخاب ، ذلك أن الانتخابات قد تمت وأعلنت نتائجها النهائية في موعدها ، وانتهى أمرها أما الجرائم موضوع التظلم الحالي فقد وقعت في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٩ أي في اليوم التالي للانتخاب وبعد إعلان نتيجته ، مما يقطع بأنه لم يكن المقصود منها التأثير في نتيجة الانتخاب أو العمل على ترجيح فوز أحد المرشحين ، وإنما يرجع سببها المباشر إلى رغبة كل فريق في رد الاعتداء السابق وقوعه عليه والتشفى من المعتدين وهذا الاعتداء وإن كان مرده أصلاً إلى المشاجرة الأولى

التي حدثت بسبب التنافس الحزبي في يوم الانتخاب فإن هذا لا يغير شيئا من وجه الأمر ، ذلك أن التنافس الحزبي لم يكن هو سبب الجرائم التي وقعت في اليوم التالي للانتخاب والتي هي موضوع التظلم الحالي وإنما كان سببها المباشر والمحرك لها غرضا شخصيا هو الرغبة في الانتقام والتشفى ... ” .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من العناصر المتقدمة أن الأسباب الدافعة للجرائم المسندة إلى الطاعنين والغرض الذي قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسيا وأنهم لم يقدموا عليها بعد ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدوافع من الأنانية والرغبة في التشفى والانتقام ، وكان ما استخلصه الحكم من ذلك سائغا ومقبولا في العقل والمنطق فإن ما ينهيه الطاعنون على الحكم يكون في غير محله ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيساً ، والسادة المستشارين : اسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس قالى أعضاء .

(٣٨١)

القضية رقم ٢١ سنة ٢٣ القضائية :

هو شامل . جريمة سياسية وقعت بالتبع للجريمة الأصلية غير السياسية . لا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

إذا كانت الجرائم التى أدين فيها الطاعن هى تخريض ممرضى مستشفى قصر العينى ومستشفى فؤاد الأول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل فى مصالحة ذات منفعة عامة وتخريضه هؤلاء الممرضين على التجمهر فى الطريق العام وعدم التفرق بناء على طلب رجال السلطة ووقوع جرائم إتلاف وتعد نتيجة هذا التجمهر ، وكانت قد وقعت بطريق التبعية لهذه الجرائم التى ليست لها صبغة سياسية بجريمة سب رئيس الوزراء — فإن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التى تتحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون منطبقة على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأن محمد عبد الغنى النشترقى اشترك مع آخرين فى تجمهره وولف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر ، وكان الغرض منه التأثير على السلطات فى أعمالها وحرمان الغير من حرية العمل بأن احتشدوا وهم مئات فى مبنى قصر العينى هاتفين هتافات تحدد الغرض من احتشادهم وقد ارتكبوا الجرائم الآتى بيانها وهم عالمون بالغرض من هذا

التجمهر : (١) امتنعوا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك (٢) حاربوا عمدا وبقصد الإساءة بعضا من مبنى ونوافذ وأبواب مستشفى قصر العيني (٣) اقتلعوا بعض الأشجار المفروسة في حديقة المستشفى (٤) أحرقوا عمدا بعضا من دفاتر وسجلات وأوراق المستشفى (٥) تعدوا على رجال البوليس (٦) سبوا رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى . والأول مصطنعى عهد اغا اشترك بطريق التحريض مع باقى المتهمين فى جريمة امتناعهم عن تأدية واجبات وظيفتهم بأن خطب فيهم حاثا إياهم على جمع كلمتهم وكان من المدبرين والداعين لهذا التجمهر ، واشترك فى الجرائم المشار إليها فى ٢٤ ، ٣ ، ٤ ، ٥ إذ وقعت هذه الجرائم نتيجة لتدبيره ، وقضى بمعاينة المتهم الأول بالحبس سنة مع الشغل والثانى ستة أشهر مع الشغل ، فقدم كل من المتهمين تظلمات إلى النائب العام لعدم إدراج اسميهما فى كشف الدفء الشامل فأحالهما إلى محكمة جنائيات القاهرة التى قضت فيهما حضوريا بقبول التظلمين شكلا وفى الموضوع برفضهما . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

.. وحيث إن الطاعن الأول يقول إن الحكم المطعون فيه رفض تظلمه بحجة أنه اضرب اقتصادى وفاته المطلب الآخر الذى قالت عنه النيابة إنه يتنافى مع النظام الأساسى للدولة ، ونسيت شقا من الاتهام وهو المطالبة بسقوط حكومة النقراشى باشا وأغفلت المحكمة الحقيقة الكامنة فى جوهر هذه الإجراءات من الطوائف المختلفة بعد أن استتبع الحالف بين الحاكمين فى مصر والاستعمارين من الأنجلو أمريكيان ، وهو ما حدا بالمناضلين المصريين أن يضعوا الأهداف السياسية فى غلاف اقتصادى بقصد زعزعة مركز الحكومة وأن المحكمة نسيت الرد على الظروف التى لحأت إليها الدوائر الحاكمة فى البلاد العربية عندما أعدت العدة لمهزلة فلسطين لتستطيع استغلالها فى الكبت الذى فرضته على شعوب هذه البلاد والضرب على أيدي الأحرار المناضلين والزج بهم فى السجون لإرسال الفزع فى قلوب

الشعب ، ولم تحقق هذه الأمور وأغفلت ما قاله من أن أهدافه سياسية وليست اقتصادية ، فضلا عن أنها قاطعة ولم تتمكن من مواصلة دفاعه .

ويقول الطاعن الثانى فى أسباب طعنه إنه لم يسأل فى الدوى التى حكم عليه فيها بالحبس سنة ، وقد عارض بعد ستة أشهر وأنه تقدم بدفاع يربط الاقتصاد بالسياسة وأن القوانين التى حوكم بمقتضاها قوانين استعمارية مثل قانون التجمهر وأن من ين التهم سب رئيس الحكومة مما يوحى بأن هناك سببا سياسيا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على : حضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول قال فى دفاعه " إني كنت مستشارا لنقابات العمال ، ولقد أصدرت كتابا بعنوان " أين الطريق " ولقد وجهت النيابة إلى المتهمين جريمة السب فى رئيس الحكومة ثم إن الاقتصاد هو السياسة ولا يمكن فصلهما عن بعض ، وقال بذلك كثير من الفقهاء الاقتصاديين السياسيين ، فلا شك أنه بعد إنشاء النقابات نتيجة من الناحية الاقتصادية إلى الناحية السياسية ، كما يحدث فى انكلترا ، إذ أن العمال يحكمون الآن وقد عرضت على نقود من المصاريف السرية ، عرضها على النقراشى وكان المقصود من الإضراب زعزعة حكومة النقراشى وصمم على طلب اعتبار القضية سياسية " . ويبين من ذلك أن الطاعن يؤسس دفاعه على أن الاقتصاد مرتبط بالسياسة ، وأن الغرض الذى كان يتوخاه من الإضراب هو زعزعة مركز حكومة النقراشى باشا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عناصر الدعوى ٢٥ سنة ١٩٤٨ مستعجل جنح السيدة زينب (٤٦٠٧ سنة ١٩٤٨ استئناف جح مصر) على ما أثبتته الحكم الصادر فيها أن السبب الحقيقى لارتكاب الطاعن الجرائم التى دين فيها كان لتحقيق مصلحة شخصية لمرضى مستشفى القصر العينى وهى رفع أجورهم ومساواتهم من هذه الناحية ببعض فئات من العمال الآخرين الفنين وإعادة من فصل منهم إلى العمل . ولما كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بهذا السبب ولكنه يقول إن السبب المذكور لم يكن مقصودا لذاته بل كان يريد التعلل به كدافع على الإضراب لزعزعة مركز حكومة النقراشى باشا ، ولما كان قوله هذا لا يستند إلى أساس

وليس له أصل في دعوى الموضوع ، ولما كانت الجريمة التي دين فيها هي تخريض ممرضى مستشفى قصر العيني ومستشفى أواد الأول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل في مصلحة ذات منفعة عامة وتخريضه هؤلاء الممرضين على التجمهر في الطريق العام وعدم التفرق بناء على طلب رجال السلطة ووقوع جرائم إتلاف وتعد نتيجة لهذا التجمهر ، وكانت جريمة سب رئيس الوزراء قد ارتكبت من الممرضين دون أن تكون داخلة في أعمال التخريض إلى ارتكابها الطاعن ، وكان يؤدي ذلك أنها وقعت كنتيجة وبطريق التبعية للجرائم الأخرى التي ليست لها صفة سياسية فلا تنطبق عليها صفة الجرائم المرتبطة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون - لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه فيما يتعلق بأوجه طعن الطاعن الثاني فإن الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الممنحة رقم ٢٥ سنة ١٩٤٨ مستعجل السيدة زينب التي وجه فيها الاتهام للطاعن بأن ما كان يسعى إليه المتهمون من وراء التجمهر والامتناع عن العمل بقصد تعطيل مصلحة ذات منفعة عامة وهي مستشفى قصر العيني ومن جرائم الإتلاف والتعدي وتعطيل حرية الغير في العمل هو تحقيق منفعة شخصية لهم ، وهي رفع أجورهم ومساواتهم ببعض فئات العمال الفنيين . ولما كانت جريمة سب رئيس الوزراء المسندة للطاعن لم تكن الغرض المقصود من الامتناع عن العمل والتجمهر ، بل إنها ارتكبت بطريق التبعية لهذه الجرائم التي كان الغرض الذي كان ينشده المتهمون منها هو تحقيق مطالبهم برفع أجورهم ومساواتهم ببعض فئات العمال الفنيين . لما كان ذلك فإن هذا الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضاً موضوعاً .

(٣٨٢)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . المواعيد الواردة في المادة الثانية من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
وجوب مراعاتها . تظلم قدم إلى النائب العام بعد انقضاء ميعاد الشهر المحدد في القانون . عدم
قبول التظلم شكلا .

إن مؤدى النص في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على
ميعاد شهر من تاريخ العمل بهذا القانون لينشر النائب العام في الجريدة الرسمية
كشفاً بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين ، وتحديد الشهر
التالى للتظلم ممن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق في كشف العفو الشامل ،
حتى إذا رأى أن التظلم في غير محله رفعه في خلال أسبوعين إلى محكمة الجنايات —
مؤدى هذا هو اختصاص المحاكم بالنظر في التظلمات التى ترفع في المواعيد التى
حددها القانون الذى خولها هذا الاختصاص . فإذا كان الحكم قد اظهر أن
الطاعين قدموا تظلمهم إلى النائب العام من عدم إدراج أسمائهم في كشف العفو
الشامل بعد انقضاء ميعاد الشهر الذى حدده القانون لتظلمهم ، وبناء على ذلك
قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد — فإنه يكون قد طبق القانون
تطبيقاً سليماً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الستة الأول اشتركوا مع آخرين
في تجمهر بالطريق العام يزيد عدده عن الخمسة أشخاص ، وكان الغرض منه
ارتكاب جرائم القتل ضد فريق عائلة الأشراف وقد وقع منهم بقصد تنفيذ هذا
الغرض مع علمهم به الجرائم الآتى بيانها : أولاً — قتل عبد السلام محمد الشريف
وأبو زيد محمد النمر عمداً . وثانياً — الشروع في قتل الدسوقي أحمد محمد الشاذلى

واسماعيل اسماعيل الشريف ومحمد خليفة دومة و ابراهيم عبد الجواد عمدا ، بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم ، فأحدثوا بهم الإصابات المدونة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة الأولين وخاب أثر الجريمة بالنسبة للآخرين لسبب خارج عن إرادتهم وهو اسعافهم بالعلاج ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . والمتهمون الرابع والسابع والثامن والتاسع اشتركوا مع آخرين في تجهيز الطريق العام يزيد عدده عن الخمسة أشخاص ، وكان الغرض المقصود منه ارتكاب جرائم القتل ضد فريق عائلة المراسى ، وقد وقع منهم بقصد تنفيذ هذا الغرض مع علمهم به الجرائم الآتى بيانها : أولا - الشروع في قتل عبد الفتاح حسن يوسف المراسى وآخرين عمدا ، وذلك بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين قتلهم ، فأحدثوا بهم الإصابات المدونة بالتقارير الطبية الشرعية وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو اسعافهم بالعلاج وذلك مع سبق الإصرار . ثانيا ضرب قطب محمد فرج وعبد الحليم سيد أحمد الشامى ضربا تقرر لعلاجه مدة تزيد على العشرين يوما بالنسبة للأول ، ومدة لا تزيد على العشرين يوما بالنسبة للثاني وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى قاضى الإحالة إخراجهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ، والمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، وجنحة بالمادتين ٢/٢٤١ و ٢/٢٤٢ من نفس القانون ولم يفصل فى قضية الجناية بعد . فقدم المتهمون تظلمات إلى النائب العام لعدم إدراج أسمائهم بكشف العفو الشامل ، فأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة التى قضت فيه حضوريا بعدم قبول تظلمهم شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطمع الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين يعيرون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين قبل الدفع المقدم من النيابة وقضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد . ذلك بأن تطبيق العفو على الجرائم أو الاتهامات التى نص عليها المشرع

في القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ هو من النظام العام ولا يتقيد بالمواعيد الواردة في المادة الثانية ، ولم يقصد انشرع أن يضع في يد النائب العام سلطة قضائية للفصل في حكم عام تضمنه مرسوم بقانون ، بل أن كل ما خول له أن يضمني الصفة السياسية على بعض الجرائم أو يرفعها عن البعض الآخر ، وعندئذ يحق لمن رفعت عن جريمته الصفة السياسية أن يتظلم لمحكمة الجنايات ، أما مضي المواعيد فلا يسقط الحق لأنه قائم مقام القانون ، وقد دفع الطاعنون بذلك ، فردت عليهم المحكمة ردا قاصرا لم يمرض لدفاعهم واكتفت بقولها إن ما ذكره الدفاع عن المتظلمين بجماعة اليوم من أن رفع التظلم بعد الميعاد القانوني لا يفوت على المتظلمين حقهم في طلب المفو عن الجرائم المسندة إليهم اقترانها ، قول لا تأخذ به المحكمة لمخالفته للقانون .

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العقو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضايهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم ، وفي خلال الشهر الثاني يجوز أن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام ، وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم بدائرتها ، فإذا رأى النائب العام أن التظلم في غير محله أحاله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم جنايات القاهرة يعينها رئيس محكمة الاستئناف وذلك لتقضي فيه بما تراه بعد اطلاعها على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتظلم أو المدافع عنه ، ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليه أو المتهم الطعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض ، ولما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد صدر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ونشر في العدد رقم ١٤٢ مكرر من الوقائع المصرية الصادر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وكانت المادة الرابعة منه قد نصت على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولما كان مؤدى النص في المادة الثانية على ميعاد شهر من تاريخ العمل بالقانون لينشر النائب العام كشفا في الجريدة

الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين وتحديد الشهر التالى للتظلم ممن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بنير حق فى كشف العفو الشامل إلى النائب العام حتى إذا رأى أن التظلم فى غير محله رفعه فى خلال أسبوعين إلى محكمة الجنايات أن يقيد اختصاص المحاكم بالنظر فى التظلمات التى ترفع فى المواعيد التى حددها القانون الذى خوله هذا الاختصاص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعنين قدموا تظلمهم إلى النائب العام من عدم إدراج أسمائهم فى كشف العفو الشامل فى يوم ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ بعد انقضاء ميعاد الشهر الذى حدده القانون لتظلمهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تظلمهم شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ورد على دفاع الطاعنين لتبرير قبول طعنهم والفصل فى موضوعه من محكمة التظلم بتوile إن المحكمة لا تأخذ به لمخالفته للقانون ، إذ فعل ذلك يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ورد على دفاع الطاعنين ردا صحيحا ويتعين لذلك رفض الطعن .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(٣٨٣)

القضية رقم ٣٩ سنة ٢٣ القضائية :

أ، ب - عفو شامل . ضابط بالقسم السياسى . تعذيبه المتهمين فى جريمة شملها العفو باعتبارها سياسية . هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية ، ولا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . متى يتحقق الارتباط ؟

١ - إن كون الطاعن يشتغل بالبوايس السياسى وحصر اختصاصه فى القضايا السياسية ليس من شأنه أن يضفى على وظيفته أية صفة سياسية أو يطبع تهمرفاته بالطابع السياسى ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الموظف قد هدف إلى الدفاع عن الحكومة القائمة ، إذ الحكومات مهما تغيرت ألوانها السياسية بتغير

الأحزاب التي تلى الحكم لا يتغير بها لون الموظف ولو كان مخصصا لمكافحة الجريمة السياسية ، فإذا ما وقعت منه جريمة متصلة بعمله فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن "تأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها ، وكان القصد منها التآهب لفعلها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة " فهي قد حددت أساس الارتباط الذي يؤدي إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديدا لا يحتمل التوسع ولا القياس ، إذ أوجبت أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها إما التمهيد لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على ارتكابها أو مساعدة مرتكبها على الاختفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية . وإذن فإذا كانت الجريمة المسند إلى الطاعن ارتكابها "جريمة تعذيب الإخوان المسلمين" لا ترتبط بالجرائم السياسية التي ارتكبها أولئك المتهمون لا برابطة الزمنية ولا بالقصد من ارتكابها على ما حده قانون العفو الشامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفقرة السابقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه كان يعمل ضابط بوليس بالقسم السياسي رقد اشترك بحكم عمله هذا في ضبط الجرائم السياسية التي ارتكبها في ذلك العهد بعض الأفراد المتهمين لجماعة الإخوان المسلمين واعتقال البعض منهم ، غير أن بعض هؤلاء الأفراد شكروا للنيابة من أن المتظلم "الطاعن" كان عند ضبطه لهم واعتقالهم يقوم بتعذيبهم بشتى صنوف التعذيب التي سردوها في أقوالهم ، وذلك بقصد حملهم على الاعتراف بالجرائم التي كانوا يعتقلون من أجهالها وقد قامت النيابة بتحقيق هذه الوقائع ولم تتصرف فيه بعد فقدم المتهم تظلما إلى النائب العام لعدم إدراج

اسمه بكشوف العفو الشامل ، فأحاله على محكمة جنايات القاهرة التي قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض التظلم إلى ما لا أصل له ، في التحقيق ، فقد بنى حكمه على أن الطاعن كان يسعى من وراء التعذيب إلى تحقيق منفعة شخصية له وهي الترقية عن طريق كسب رضا رؤسائه وعطفهم عليه دون أن يرد ذلك إلى مصدر معين في التحقيق ويقول إنه تمسك أمام المحكمة بأن تهمة التعذيب اسندت إلى جميع ضباط القسم السياسى ولم يسلم منها رجال النيابة ورئيس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية والمحامى العام المحقق ، وأنه من الجهة الأخرى أدرج جميع رجال الأوكار في كشف العفو الشامل ما عدا من كان منهم متهما بالقتل ، ولا شك أن جريمتهم سياسية فكان يتعين بحكم المنطق والعقل السليم أن تكون هناك موازنة بين جرائم الفرقة بين وأن يعتبر ما وقع من اعتداء من الحكومة ورجالها على الاخوان المسلمين للرد عليهم ووقفهم عند حدهم من الجرائم السياسية أسوة بالجرائم التي وقعت من فريق الاخوان المسلمين . أما القول بأن الطاعن كان موظفا في الحكومة لا ينتمى إلى حزب من الأحزاب فردود عليه بأن المحنى عليها في جرائم الاخوان المسلمين كانت الحكومة ، والطاعن كموظف تابع للحكومة هداد تفكيره إلى الدفاع عنها ولو بالجرime للإبقاء عليها وعدم تمكين خصومها من النيل منها خصوصا وهو من رجال القسم السياسى الذى لم يخلق إلا للعمل على حفظ كينها ويتغير بتغير لاون الحكومات . ويقول في الوجه الثالث إن المحكمة قالت بعدم التوسع في تطبيق قانون العفو الشامل وقصره على أضيق الحدود ، وهذا منها غير سليم لأنه يجب تأويله بكل توسع في حدود التأويل ، فإذا قال المرسوم بالعفو عن كل جريمة ارتكبت لسبب أو غرض سياسى فلا يسوغ للمحكمة أن تقول إن السببية والعلة يجب أن تكون مباشرة ، لأن العبرة بالظاهر أما الخفى فلا يعلمه إلا الله

فما كان ينبغي أن تكون صفة الطاعن كموظف مائفا عن ادراج اسمه في كشف العفو الشامل . ثم أن جميع الشرائع اتفقت على أن أية جريمة مرتبطة بجريمة سياسية تعتبر سياسية وتأخذ حكم الأصل . قال الدفاع بذلك ، ودل عليه بالفقرة الثانية من المادة الأولى لا باعتبار أنها جامعة مانعة ، بل باعتبارها نواة تدل على اتجاه المشرع فلم تأخذ به المحكمة وأخذت بحرفية النص مع ما في ذلك من تفريق في المعاملة بين فريقين يقتضى العدل معاملتهما على قدم المساواة والمشرع لا يعرف المحاباة .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول من الطعن فإن الحكم المطعون فيه قد استبان من أقوال المجنى عليهم في حوادث التعذيب التي أسندوها إلى الطاعن أن الغرض منها كان حمايتهم على الاعتراف بالجرائم التي نسبت إليهم وقبض عليهم واعتقلوا من أجلها — لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن التحاق الطاعن بالبوليس السياسى وحصر اختصاصه في القضايا السياسية ليس من شأنه أن يضمن على وظيفته أية صفة سياسية ولا أن يطبع تصرفاته بالطابع السياسى هو رد صحيح على ما يذهب إليه الطاعن في طعنه من أنه كان يهدف إلى الدفاع عن الحكومة القائمة ولو بالجريمة ، ذلك بأن الحكومات وإن تغيرت ألوانها السياسية بتغير الأحزاب التي تلى الحكم فإن ذلك لا ينبغي عليه تغير لون الموظفين ولو كانوا قد خصصوا لمكافحة الجرائم السياسية فإن عملهم يظل متصورا على مكافحة الجريمة باعتبارها جريمة ، فهم يعملون للأمة وصالح المجموع لا لنصرة حزب على حزب أو فريق على فريق — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من العناصر سائفة الذكر أن ما دفع الطاعن إلى ارتكاب أفعال التعذيب المنسوبة إليه بفرض حروفها منه كان هو حمل المتهمين من الإخوان المسلمين على الاعتراف بالجرائم المسندة إليهم ، وأن غرضه من ذلك كان الظهور أمام رؤسائه بمظهر الكفاءة والمقدرة في ضبط القضايا والوصول إلى نيل رضائهم وإعجابهم حتى يكون موضع تقديرهم وبغية الحصول منهم على ترقية أو درجة أعلى لنفسه ، إذ استخلص الحكم ذلك فإنه يكون قد استخلصه من عناصر

الدعوى نتيجة معقولة وسائغة لتعليل الانحراف عن واجبات الوظيفة إلى ارتكاب أفعال التعذيب ويكون هذا الوجه لذلك على غير أساس ويتمين رفضه .

ومن حيث إن الوجه الثاني مردود بأن الجرائم التي كانت مسندة إلى الإخوان المسلمين إن كانت موجهة إلى الحكومة بصفتها الهيئة السياسية التي تتولى الحكم بقصد إبعادها عنه ، فلا تلازم بين صفة هذه الجرائم والجريمة التي أسند إلى الطاعن ارتكابها ضد بعض المتهمين من الإخوان المسلمين ، فإن لكل جريمة من الدافع إلى ارتكابها والغرض الذي كان يستهدفه منها ومن مرضوعها ما يحدد صفتها باعتبارها سياسية أو غير سياسية ، ولا يغير من طبيعة الجريمة المسندة إلى الطاعن كون الانهزام بارتكاب مثلها قد وجه لعدة موظفين .

ومن حيث إن الوجه الثالث مردود كذلك بأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ قد نصت على أن "تأخذ حكم الجريمة السابقة الجريمة التي ارتكبت لسبب أو اغرض سياسي كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها ، وكان القصد منها التأهب لفعالها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة " ، فحددت أساس الارتباط الذي يؤدي إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديدا لا يحتمل التوسع ولا القياس إذ أوجبت أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية ، وأن يكون القصد منها إما التمهيد لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على ارتكابها أو مساعدة مرتكبها على الاختفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية ، ولما كانت الجرائم المسندة إلى الطاعن ارتكابها لا ترتبط بالجرائم السياسية التي ارتكبها الإخوان المسلمون لا برابطة الزمنية ولا بالقصد من ارتكابها — على ما حدده قانون العفو الشامل — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(٣٨٤)

اللفضية رقم ٢٢ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . جرائم الشيوعية ليست من الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس و ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أن "يعفى عفاً شاملاً عن الجنايات والجناح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ " . وبينت المذكرة الإيضاحية المقدم بها مشروع المرسوم بقانون المذكور ماهية الجرائم التي هدف هذا المرسوم بقانون إلى شمولها بالعفو قتالت "إنها لا تتناول إلا ماله اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد ، وبلا حظ أن هذا التحديد كان كافياً لاستبعاد الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، إلا أنه مع ذلك نص عليها صراحة زيادة في الإيضاح " . ويبين من هذا أن الشارع حدد معنى سياسية الجريمة التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها ، فقال إنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي ، وقبدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد . وإذن فحتى كان الحكم المطعون فيه قد قل إن جرائم الشيوعية " المنسوبة إلى المتهم " لا تقتصر على الاعتداء على النظم السياسية للدولة ، بل تتناول الأنظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى ، وأنها لذلك ليست من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ العفو عنها - فإنه يكون قد أصاب وجه السداد .

الوقائع

انتهت النيابة العامة المتهمين وآخرين بأنهم أولاً : انضموا إلى جمعية بالملكية المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة

اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، بأن انضموا إلى جمعية سرية تعمل عن طريق إصدار النشرات وإلقاء المحاضرات وتأليف الحلايا والانبثاث في صفوف العمال للقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وعلى سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق ، وعلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونقلها للدولة ، وعلى خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين في الثورة الروسية بتحريض العمال على الاضراب والاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل ، وعلى بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام ، ثانيا ، روجوا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولنسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ولهدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى الجمعية السياسية سالفة الذكر ، وهى تعمل على تغيير مثل هذه المبادئ الأساسية وبأن قاموا بتوزيع نشرات وترويج الأفكار التى من شأنها إقامة حكم الطبقة العاملة في مصر ، وتوطيد سلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عن طريق اتباع البرنامج الثورى الذى نادى به "لينين وستالين" وعن طريق الأسلوب الثورى الذى تحقق به مثل هذا الانقلاب في روسيا ، ثالثا : حذروا وروجوا علنا المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ، وذلك بأن دعوا في نشرات ومحاضرات إلى القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإزالة سلطان الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالمجتمع المصرى ونظمه الأساسية على غرار النظام القائم في روسيا عن الطريق الذى سلكه لينين في الثورة التى أدت لذلك ، وعن طريق تحريض العمال على الإضراب وعلى الاعتداء على حق الغير في العمل وحرية العمل ، والتحريض على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير

السلم العام ، رابعا : عابوا مانا في حق الذات الملكية بأن حرروا نشرة وطبعوها على آلة الرونيو " ١١ فبراير عيد الملك — عيد الخونة المجرمين " ومذيلة بتوقيع " اللجنة المركزية — الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني — الشيوعيين المصريين " وقد وزعت هذه النشرة في الطريق العام ، وذلك بأن سبوا سيارة تحمل هذه النشرة وتنقلها للاهلين ، وبطرق أخرى مبينة بالمحضر . وطلبت عقابهم بالمواد ١٩٨ و ٩٨ ب و ٩٨ هـ و ١٧٩/١ و ١٧١ من قانون العقوبات . والمحكمة العسكرية العليا قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام ، مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمراقبة كل من عبد القيوم محمد سعد بالسجن لمدة سبع سنين وغرامة مائة جنيه مصري ، وإبرام تيودور جنائى بالسجن لمدة خمس سنين وغرامة خمسين جنيا مصرى . ثم قدم المتهمان تظلماتا للنائب العام لعدم إدراج اسميهما بكشوف العنوش شامل ، فأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة التى قضت فيه حضوريا بقبول التظلمين شكلا وبرفضهما موضوعا . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول " عبد القيوم محمد سعد " وإن طعن في الحكم الصادر حضوريا في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا ، ولما كانت المادة (٤٢) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على وجوب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن في ظرف ثمانية عشرة يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه فإنه يتعين عدم قبول طعن الأول شكلا .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الثانى (إبرام تيودور جنائى) قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن بنى الطعن هو أن الحكم إخطا حين اعتبر جرائم الشيوعية من الجرائم غير السياسية وإنها جرائم اجتماعية في حين أن الفقه والقضاء في فرنسا استقرا على أن جرائم الشيوعية هي جرائم سياسية ، لأن أول ما ترى إليه هو قلب

دستور البلاد وتغيير شكل الحكومة وتنويض نظام السلطات العامة وهدم ما بينها من صلات وإقامة حقوق الأفراد على أسس تخالف الأسس الحالية للبلاد وغير ذلك من مساس بالأمن الداخلى ، هذا فضلا عن المساس بالأمن الخارجى . وإذا كانت الشيوعية ترمى إلى إصلاح شؤون البشر كافة فليس ذلك هو غرضها الوحيد ، بل إنها ترمى أولا وأصلا إلى تغيير الأوضاع السياسية فى كل بلد تنبت فيه فههدف الشيوعية مزدوج سياسى واجتماعى فى الوقت نفسه وما تبغيه من إصلاح يشمل النظامين السياسى والاجتماعى معا . وهما فى نظرها نظامان متلازمان يسند كل منهما الآخر ، وهما فى عرفها نظامان برجوازيان أقامتهما الرأسمالية التى تعمل على استعباد الطبقات الفقيرة العاملة ، وترى الشيوعية ضرورة إحلال العمال محل البرجوازية الأمر الذى لا يتأتى إلا بتغيير النظم الدستورية القائمة وإحلال نظم أخرى محلها ، وذلك عن طريق الثورة لا عن طريق التطور الطبيعى السلبى ، وعلى ذلك تكون جريمة الشيوعية سياسية ، وعلى هذا الأساس يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ قد نص فى مادته الأولى على أن " يعفى عفو شاملا عن الحمايات والجنح والشروع فيها التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك فى المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ " . وبينت المذكرة الإيضاحية المقدم بها مشروع المرسوم بقانون المذكور المقصود بصفة عامة من هذا التشريع بقولها " تمشيا مع ما تستهدفه النهضة الجديدة وحتى تبدأ البلاد عهدا خاليا من أخطاء الماضى وخلافاته يسدل فيه الستار على التطاحن الداخلى وما جره فى أثره - رأت النظر فى أمر الجرائم التى وقعت لسبب أو لغرض سياسى على اعتبار أن الاجرام فيها نسبي لم تدفع إليه أنانية ولم يحركه غرض شخصى " . ثم بينت ماهية الجرائم التى هدف هذا المرسوم بقانون إلى شمولها بالعفو فقالت " إنها

لا تناول إلا ماله اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد ويلاحظ أن هذا التحديد كان كافيا لاستبعاد الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج إلا أنه مع ذلك نص عليها صراحة زيادة في الايضاح " ويبين من هذا أن الشارع حدد معنى سياسية الجريمة التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها فقال إنها هي التي ارتكبت لأب أو لغرض سياسي وقيدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك لمصلحة معينة رآها هي إسدال الستار على التطاحن الداخلي وآثاره باعتبار أن الإجرام في هذا النوع من الجرائم نسبي لا يستهدف إلحائي فيه إشباع غرض شخصي أو يندفع إليه بباعث من الانانية مما لا محل معه للخوض في مختلف النظريات والآراء في تحديد معنى الجريمة السياسية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بد أن استعرض مختلف الآراء في الجريمة السياسية وهل تدخل في مدلولها الجرائم الشيوعية ، قد انتهى إلى أن الاعتداء الذي يقع على النظم السياسية للدولة هو وحده الذي يعتبر جريمة سياسية ، وأما الاعتداء على النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية فإنه يحتفظ بطبيعة الجريمة العادية ، وأن الجرائم الشيوعية لا تقتصر على الاعتداء على النظم السياسية للدولة ، بل تناول الأنظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى ، ولذا فقد رفض نظم الطاعن .

وحيث إن الثابت من حكم المحكمة العسكرية العليا موضوع النظم أنها دانت الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المواد ٩٨ (أ) ٣ و ٩٨ (ب) من قانون العقوبات - لأنه ، " أولا : انضم إلى جمعية بالملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكما استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى جمعية سرية تعرف (بالحركة الديمقراطية لتحرير الوطن للشيوخ المصريين) تعمل - من طريق إصدار النشرات وإلقاء المحاضرات وتأليف الخلايا والانبثاث في صفوف العمال ، على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين ، وعلى سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وعلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونقلها للدولة ، وعلى خلق مجتمع مصرى على غرار

الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثوري الذي اتبعه "لينين" في الثورة الروسية بتحرير العمال على الإضراب والاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وعلى بغض طائفة الملاك والرأسماليين ، تحريرضا من شأنه تكدير السلم العام — ثانيا : حبذ وروج علنا تلك المذاهب السالفة الذكر ، وذلك بأن دعا في تشرارات ومحاضرات إلى القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإقامة سلطان الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالمجتمع المصري ونظامه الأساسية على غرار النظام القائم في روسيا وبالطريق الذي سلكه "لينين" في الثورة التي أدت لذلك " — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن الجريمة التي حكم على الطاعن من أجلها ليست من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ العفو عنها يكون قد أصاب وجه "السداد" — وذلك دون حاجة للبحث في مختلف المذاهب الفقهية في تعريف الجريمة السياسية ، ولا لما أفاض فيه الطاعن من الكلام عن طبيعة الجريمة الشيوعية وأهدافها ، مادام الشارع على ما سبق بيانه قد عين حدود الجريمة السياسية التي رأى العفو عنها ، وما دامت الجريمة التي حكم على الطاعن من أجلها قد خرجت عن هذه الحدود إلى الأغراض التي أثبتنا عليه الحكم الصادر بإدانتها فيها ، فما يثيره الطاعن من ذلك لا يغير من الوضع القانوني للجريمة المحكوم عليه من أجلها والتي أخرجها الحكم المطعون فيه من عداد الجرائم المشمولة بالعفو بالمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بناء على أسباب صحيحة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتمين .
رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٣٨٥)

القضية رقم ٢٨ سنة ٢٣ القضائية :

عفو شامل . الجرائم التى يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا تدخل فيها
جريمة قلب النظم الاجتماعية .

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على
أن "يعفى عفو شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التى ارتكبت لسبب
أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد" وإذا أشارت المذكرة
الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون إلى الغرض منه فيا فالتة من أن حكمه لا يتناول
إلا ماله اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد فإن هذا التحديد الذى نص
عليه الشارع ، ثم شفه به باستثناء الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ،
فيه تعيين لحدود الجريمة السياسية التى قصد شمولها بالعفو . فإذا كانت التهمة
المسندة إلى الطاعن تتجاوز هذه الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب النظم
الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على طبقة أو طبقات اجتماعية وتسويد طبقة
على سائر الطبقات فإن قانون العفو لا يشملها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأهم: أولا - أداروا فى المملكة المصرية
جمعية ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، وإلى القضاء
على طبقة اجتماعية ، وإلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية

والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، وبأن أداروا جمعية سرية تسمى "نواة الحزب الشيوعي المصري" وهي جمعية تستهدف القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق ، وإلغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الإنتاج ملكا للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصري على فرار الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثوري الذي اتبع هناك ، ثانيا - انضموا إلى الجمعية سالفة الذكر مع علمهم بأهدافها ووسائلها ، ثالثا - روجوا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، وللقضاء على طبقة اجتماعية ولقلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن أداروا الجمعية سالفة الذكر وانضموا إليها وهي تعمل على تغيير هذه المبادئ التي من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة وقاموا فعلا بترويج هذه المبادئ . وطلبت عقابهم بالمواد ٩٨ "أ" و ٩٨ "ب" و ٩٨ "ج" من قانون العقوبات والمحكمة العسكرية العليا قضت فيها بالإفراج عن الطاعن بضمان مالي قدره عشرون جنيها ووقف السير في إجراءات المحاكمة لحين الفصل في التظلم المقدم منه إلى محكمة الجنايات من عدم إدراج اسمه ضمن من شملهم العفو الشامل ، فقدم المتهم تظلما إلى النائب العام فأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة التي قضت فيه غيابيا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتبر الجريمة المسندة إلى الطاعن جريمة سياسية بالمعنى الوارد في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ مع أن نص هذه

المادة لم يذكر عبارة الجريمة السياسية وإنما ذكر الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي ، فلم يترك الشارع مجالا للبحث الفقهي في تكييف الجريمة السياسية ، بل أفصح عن مراده بما لا يدع مجالا للشبهة في أنه أخذ بالمذهب الشخصي في تحديد معنى الجريمة السياسية ، على أن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن هي بلا شك جريمة سياسية في نظر المذهبين الشخصي والمادى ، ذلك بأن الجرائم المضرة بأمن الدولة سواء من جهة الخارج أو من جهة الداخل هي جرائم سياسية وجريمة الطاعن من بين الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من قانون العقوبات ، فالشيوعية لا تعدو أن تكون مذهباً سياسياً وليست نظم الدولة إلا واردة التفاعل والترابط بين السياسة والاجتماع والاقتصاد ، ونظام الدولة السياسى شيوعياً كان أو غير شيوعى لا يهدف إلا إلى إنشاء مجتمع بشرى يحيا فى المستوى اللائق ، ومن ثم يكون نظر الحكم للمذهب الشيوعى نظراً غير سليم .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ الموافق ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم الوايل بمحافظة القاهرة ، أولاً : أداروا فى المملكة المصرية جمعية ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، وبأن أداروا جمعية سرية تسمى "نواة الحزب الشيوعى المصرى" ، وهى جمعية تستهدف القضاء على طبقة الملاك ولرأسمالين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الإنتاج ملكا للدولة عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم فى روسيا وبالأسلوب الثورى الذى اتبع هناك ، ثانياً : انضموا إلى الجمعية السالفة الذكر مع علمهم بأهدافها ووسائلها ، ثالثاً : روجوا فى المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية ، ولقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وهدم النظم الأساسية

للهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن أداروا الجمعية السالفة الذكر وانضموا إليها ، وهي تعمل على تغيير هذه المبادئ عن طريق إصدار نشرات وتأليف خلايا وترويج الأفكار التي من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة وقاموا فعلا بترويج هذه المبادئ .

وحيث إن المحكمة المطعون في حكمها بمد اطلعها على التحقيقات وأوراق الدعوى ، ناقشت في حكمها آراء الشراح في صدد تعريف الجريمة السياسية ثم قالت : "وحيث إن الهدف الشامل بطبيعته هو عمل من أعمال السلطة العامة لا يقصد به عادة ، وكما حدث في عهد ماضية إلا إسدال ستار الذسيان على بعض الجرائم التي ارتكبت في ظروف ومناسبات خاصة ، وهو يحور عن الفعل الذي وقع صفته الجنائية وآثار ذلك ، وإذا جاز للشارع أن يعفو عن المحرم السياسي لاعتبارات مختلفة يرجع غالبها إلى اعتقاده بخطأ السياسيين الذين مضوا ، أو النظام السياسي الذي كان قائما وقت ارتكابه الفعل ، فإن هذه الاعتبارات لا يمكن أن تكون محل نظر عند بحث جرائم الشيوعية التي أسامها قلب النظم الأساسية للجمع ، أو التي ترمى كما نصت المادة ٩٨ بفقراتها إلى تسويد طبقة اجتماعية على طبقة أو طبقات أخرى ، أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو على تحييد أو ترويج المذاهب التي تهدف إلى شيء من ذلك متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك " . ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن : "يعفى عفا شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ويأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآهب لفعلها أو تهديها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة " ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد أشارت إلى الغرض

من تشريع قانون العفو فيما قالته من أن حكمه لا يتناول إلا ماله اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد ، وهذا التحديد الذى نص عليه الشارع ، ثم شفعه باستثناء الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ، فيه ما يكفى للرد على ما قاله الطاعن من أن الجرائم المضرة بأمن الدولة عموما ومنها الجريمة المسندة إليه هي من الجرائم السياسية ، وليس للطاعن حجة فى ورود هذا الاستثناء مقصورا على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ، دون ما يضر بأمن الدولة من جهة الداخل ، لأن الشارع — كتصريحه فى المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العفو — إنما نص على هذا الاستثناء زيادة فى إيضاح الحد الذى وضعه أساسا للتمييز بين ما يدخل فى حكم ما يعفى عنه من الجرائم وما لا يدخل — لما كان ذلك فان الشارع يكون قد عين حدود الجريمة السياسية التى قصد شمولها بالعفو . ولما كانت التهمة المسندة إلى الطاعن تتجاوز هذه الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على طبقة أو طبقات اجتماعية وتسويد طبقة على سائر الطبقات ، فإن الحكم إذ قضى بعدم شمولها بقانون العفو يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا محل بعد ذلك لمباراة الطاعن فيما يجادل فيه بالنسبة إلى حقيقة المذهب الشيوعى ومبادئه ، وما إذا كان يهدف إلى أغراض سياسية قريبة أو بعيدة إلى جانب أهدافه الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك بأن مرسوم العفو لا يشمل إلا الجرائم السياسية التى عينها والجرائم المرتبطة بها فى الحدود التى نص عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
ابراهيم خليل ، واسماعيل مجدى ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس إغالى ، أعضاء .

(٣٨٦)

القضية رقم ١٣١٢ لسنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . حق رجال البوليس فى دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ذلك
لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المغلقة .

إنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور
لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء
المغلقة غير الظاهرة ، ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها ، كنه ما فيها
من مواد محظورة مما يجمل جريمة إحرازها فى حالة تلبس ، فيكون التفتيش
فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس ، لاعلى بالضابط من حق فى ارتياد المحال
العامة والإشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - فؤاد قطب أبو العلا (الطاعن)
و ٢ - قطب أبو العلا بأنهما : باعا جواهر مخدرة حشيشا وأفيونا وقدماهما
للتعاطى ، والأول أيضا بصفته صاحب مقهى باع جواهر مخدرة حشيشا وأفيونا
وسمح لرواد مقهاده بتعاطيها . والثانى أيضا بصفته تابعا للمقهى : باع جواهر مخدرة
وقدمها للرواد ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥/ب و ٤٠
و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ١ و ١٨ و ٢٠ و ٣٥/٣
و ١/٣٦ - ٢ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة جناح

بنى سوييف الجزئية قضت حضوريا ، عملا بالمواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥/٦ ب
و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ١ و ١٨ و ٢٠ و ٣٥/٣
و ٣٦ و ٣٨/١ و ٤٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ مع تطبيق المادة ٣٢
من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) ، والمواد ١٨ و ٢٠
و ٣٥/٣ و ٣٦ و ٣٨/١ و ٤٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ للمتهم الثانى أولا -
بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاد وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة
وإيقافه عن حق تعاطى مهنته مدة تعادل مدة عقوبة الحبس تبدأ بعد انقضاءها
عن التهمتين ، وذلك على أساس أن التهمة الموجهة إليه هى إحراز مواد مخدرة
بدون مسوغ قانونى ، وثانيا - براءة المتهم الثانى من التهمة الأولى وتغريمه
٢٠٠ جنيه وغلق المقهى لمدة شهر عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهمان . ومحكمة
بنى سوييف الابتدائية قضت حضوريا أولا : بعدم قبوله شكلا بالنسبة للمتهم
الثانى لرفعه بعد الميعاد ، وثانيا : بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم
المستأنف بلا مصروفات جنائية بالنسبة للمتهم الأول . فطعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق
القانون ، إذ قضى بـمحة التفتيش الذى أسفر عن ضبط المواد المخدرة ، اعتمادا
على أن لرجال البوليس حق دخول المحال العامة وتفتيشها ، ذلك أنه وإن كان
غير محظور على رجال البوليس أن يدخلوا المحلات العامة لمراقبة تنفيذ القوانين
واللوائح ، إلا أن تفتيش هذه المحلات والأشخاص الموجودين بها ، لا يجوز
فى غير حالة التلبس إلا إذا صدر إذن من النيابة بإجرائه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن ضابط
البوليس تلقى شكوى من مجهول بأن الطاعن يبيع المواد المخدرة فى مقهاه ، ففاجأ
الضابط المقهى ، وبصحبه اثنان من رجال البوليس فعثر على علبة أسطوانة

الشكل طافية في وعاء البترول الموضوع خلف النصبية ، وفتحها فوجد بداخلها كمية من الدخان المعسل ، مختلط بقطع صغيرة من الحشيش ، وعثر أيضا على علبة مستطيلة في أحد أركان النصبية وجد بداخلها حشيشا وأفبوتا ، ثم عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن ببطلان التفتيش ورد عليه بأن لرجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة للحصول على كافة المعلومات التي يهم البوليس معرفتها والتحقق منها ، وأن ما قام به الضابط من فتح الملبتين لا غبار عليه ، فضلا عن أن المتهم قرر أنهما ليستا له ، فلا يجوز له الدفع ببطلان تفتيشهما .

وحيث إنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور ، لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المغلفة ، غير الظاهرة ، ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنهه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة إحرازها في حالة تلبس ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس ، لا على ما للضابط من حق في ارتياد المحال العامة ، والإشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن ضابط البوليس إذ فتح العابتين وعثر بداخلهما على المواد المخدرة لم يكن بإزاء حالة من حالات التلبس التي تسوغ له إجراء التفتيش دون إذن من النيابة بإجرائه . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون مخالفا للقانون ، واجبا فتمضيه ، ولما كان الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل هو قوام الإدانة في الدعوى ، فإنه يتعين براءة الطاعن مما أسند إليه .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣

برئاسة السيد رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين : إسماعيل مجدى ،
ومصطفى حدى ، وأبىس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٨٧)

القضية رقم ٦٣٣ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . الحكم على المتهم بشغل الطريق العام بغرامة خمسة وعشرين قرشا وبتعويض قدره
٢٥ جنيا و ١٦ مليا . القضاء بعدم جواز استئناف الحكم فى شقيه الجنائى والمدنى . صحيح .

متى كان الحكم الابتدائى قد قضى بتفريم المتهم خمسة وعشرين قرشا عن شغله
الطريق العام بدون رخصة وبإلزامه بأن يدفع لمجلس بلدى المنصورة مبلغ ٢٥ جنيا
و ١٦ مليا والمصاريف المدنية ، وكان يبين من الحكم أنه قضى به هذا المبلغ
باعتباره تعويضا عن الضرر الذى تولى القانون تقديره فى حالة ثبوت الواقعة
لدى المحكمة ، فإن ما يقوله الطاعن من أن هذا التعويض عقوبة تبعية مما يجعل
الحكم بها مع الغرامة قابلا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات
الجنائية مردود بأنه وإن كان القانون قد راعى فى تقديره هذا التعويض نوعا
من الجزاء إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعويضا ، ولذا فإنه يخضع
فى جواز استئنافه لحكم المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى لا تجوز
استئنافه إلا إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى
الجزئى نهائيا ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من عدم جواز
استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى شقيه الجنائى والمدنى على أساس
أن الغرامة المحكوم بها لا تزيد على خمسة جنيهات ، وأن مبلغ التعويض المطلوب
لا يزيد على النصاب النهائى للقاضى الجزئى .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بالمنصورة: أشغل الطريق العام بدارق وخصه وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ طرق و ١٢ من قانون العقوبات ، وقد ادعى مجلس بلدى المنصورة بحق مدنى قبل المتهم ، وطالب التمهئة له بمبلغ ٢٥ جنيها و ١٦٠ مليا تعويضا . ومحكمة جنح المنصورة الجزئية قضت حضوريا — محلا بمواد الانهام — بتغريم المخالف خمسة وعشرين قرشا مع إلزامه بأن يدفع للمجلس بلدى المنصورة مبلغ ٢٥ جنيها و ١٦٠ مليا والمصاريف المدنية المناسبة لذلك بلا مصاريف جنائية ، فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه تناقض إذ جرى منطوقه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ، وتأيد الحكم المستأنف ، بينما أقيم فى أسبابه على عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، مما كان يقتضى أن يحكم بعدم جواز الاستئناف لا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، وأن ما قالته المحكمة من ذلك مخالف للقانون ، إذ هى أسسته على أن الحكم الابتدائى صدر بتغريم المتهم ٢٥ قرشا و بإلزامه بتعويض المجلس البلدى قدره ٢٥ جنيها و ١٦٠ مليا فهو غير جائز الاستئناف بالنسبة للعقوبة ، إذ صدر بغرامة لا تزيد على ٥ جنيها ، وبالنسبة للتعويض أيضا ، لأن المبلغ المطلوب لا يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . ويقول الطاعن إن حقيقة الأمر فى هذا التعويض هو أنه عقوبة تبعية لأنه اتخذ صورة الجزاء ، إذ هو لا يقابل الضرر الناشئ عن إشغال الطريق ، بل هو ضعف المبلغ الواجب اقتضاؤه إذا كان المخالف قد حصل على ترخيص نخرج بذلك عن معنى التعويض ، وأصبحت صفة العقوبة التبعية هى الغالبة عليه مما يجعل الاستئناف جائزا طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ويضيف الطاعن أن محكمة أول درجة أجلت الدعوى.

بناء على طلبه أكثر من مرة لإعلان مهندس التنظيم ، ثم قضت فيها دون سمائه
تأعاد طلبه أمام المحكمة الاستئنافية وأصر عليه ، ولكنها قضت بتأييد الحكم
المستأنف دون أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه ، وأن الحكم أخطأ إذ أيد الحكم
الابتدائي ، مع أنه اعتمد في قضائه على أقوال شاهد آخر لم تسمعه المحكمة
وهو الشاهد الذي أسند إليه الطاعن أنه هو الذي ارتكب المخالفة .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين قرشا
عن شغله الطريق العام بدون رخصة وبإلزامه بأن يدفع لمجلس بلدى المنصورة
مبلغ ٢٥ جنيا و ١٦٠ مليا والمصاريف المدنية . ولما كان يبين من الحكم
أنه قضى بهذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الضرر الذى تولى القانون تقديره فى حالة
ثبوت الواقعة لدى المحكمة ، وكان ما يقوله الطاعن من أن هذا التعويض عقوبة
تتبعية مما يجعل الحكم بها مع الغرامة قابلا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية مردودا بأنه وإن كان القانون قد راعى فى تقدير هذا التعويض
تنوعا من الجزاء إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعويضا ، ولذا فإنه
ينحضع فى جواز استئنافه لحكم المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى
لا تجيز استئنافه إلا إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم فيه
القاضى الجزئى نهائيا - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا
غيا قضى به من عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى شقيه
الجنائى والمدنى على أساس أن الغرامة المحكوم بها لا تزيد على خمسة جنيهات ،
وأن مبلغ التعويض المطلوب لا يزيد على النصاب النهائى للقاضى الجزئى .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره فى طعنه بشأن التناقض بين أسباب
الحكم ومنطوقه ما دام الحكم برفض الاستئناف - على ما جرى به منطوقه ،
أو بعدم جوازه - على ما قضى به فى أسبابه يلتقيان فى معنى واحد هو عدم
إجابة الطاعن إلى طلبه ، كما أنه لا محل لما ينعاه على المحكمة الاستئنافية بعد ذلك
من عدم سماعها الشاهدين اللذين أشار إليهما فى طعنه ما دام حكمها مقاما
فى حقيقته على أن الاستئناف لم يكن جائزا رفاه إليها ولا نظره أمامها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٩ من يوليه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى أعضاء .

(٣٨٨)

القضية رقم ٧٧٦ سنة ٢٣ القضائية :

دعوى مدنية . رفعها على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة . قصر الحكم قضاء .
على المتهم دون أن يتعرض للدعوى الموجهة إلى المسئولة عن الحقوق المدنية . خطأ .

متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته
مديرا لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفى جنيه بالتضامن بين المعلن
إليه شخصيا وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام
المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى
الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاءه فيها — فإن الحكم يكون
معيبا واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فصل العامل أوينج سورجيان
(الطاعن) دون أن يخطر بباله كتابة بما نسب إليه ودون التحقيق معه فيما وقع
منه وسماع دفاعه وتدوين ذلك فى محضر يحفظ فى المحل ، وطلبت عقابه بالمواد
١ و ٢٧ و ٤٠ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ و ١ و ٨ و ١٣ من القرارات
الوزارية الخاصة بتأديب العمال الصادرين فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وقد
ادعى أوينج سورجيان (المدعى بالحق المدنى المذكور) بحق مدنى قبل المتهم
وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تويسا ، ومحكمة جناح طابدين الجزئية

قضت حضوريا ، عملا بمواد الاتهام ، بتغريم المتهم عشرة جنيهات ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بأتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف كما استأنفه المدعى بالحق المدني ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا أولا : بالنسبة للدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف بغير مصاريف ، ثانيا : بالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني أربعمائة جنيهه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ادعى مدنيا ضد المطعون ضده بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك ، وقد صدر الحكم المطعون فيه بإلزام المتهم ، أى المطعون ضده شخصا ، بمبلغ التعويض دون أن يفصل في الشق الآخر من الدعوى الموجه إلى المطعون ضده ، بصفته مديرا للشركة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ، وقد أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعن رفع دعواه المدنية إلى محكمة جناح عابدين الجزئية في القضية رقم ٥٨٨١ سنة ١٩٥١ جناح عابدين المرفوعة من النيابة العامة على المطعون ضده ، وذلك بعريضة معانة إلى المطعون ضده بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك وطالب فيها الحكم له بمبلغ ألفي جنيه بالتضامن بين المعلن إليه شخصا وبين الشركة ، ولما قضى ابتدائيا برفض دعواه المدنية ، استأنف الطاعن هذا الحكم لمحكمة الجناح المستأنفة ، وأعلن

المطعون ضده بصفته الشخصية ، وبصفته مديرا لشركة كوداك بجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ لسماعه الحكم بالطبقات في الدعوى بين الجنائية والمدنية. ولما أن حجزت القضية للحكم بعد المرافعة فيها ، أعادته بمذكرة طاب في صدرها الحكم بإلزام المتهم وشركة كوداك بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه بالتضامن بينهما وقد صدر الحكم المطعون فيه بعد ذلك قاضيا في الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام المتهم بالتعويض دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاءه فيها ، فإن الحكم يكون معيبا واجبا نقضه من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين :
مصطفى حسن ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل — أعضاء .

(٣٨٩)

القضية رقم ٨٠٧ سنة ٢٣ القضائية :

إجراءات . حكم غيابي . الحكم التبايني الصادر من محكمة الجنايات . لا يسقط بمضى المدة .
العقوبة المحكوم بها . خضوعها لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات ، وذلك بغض النظر
عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جنحة . الحكم بسقوط الدعوى
العمومية بمضى المدة . مخالف للقانون .

إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي
عنوانه : "في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين"
قد نص في المادة ٣٩٤ على أن : "لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة
الجنايات في جناية بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح
الحكم نهائيا بسقوطها" . ونص في المادة ٣٩٥ على أنه "إذا حضر المحكوم
في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق
صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام
المحكمة" . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه :
"تسقط العقوبة المحكوم بها في جنسية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة
الإعدام لأنها تسقط بمضى ثلاثين سنة" . ووضح من هذه النصوص أنه ما دامت
الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية فإن
الحكم الذي يصدر فيها غيابيا ، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة
في مواد الجنايات وهي عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة

المقضى بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . وإذ كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المطعون ضدها لارتكابها جنائية اشترك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيابيا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاقبتهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ، ولما قبض عليهما أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : اشتركت مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية وهو المحضر سليمان افندي زهيدى في ارتكاب تزوير في محررين رسميين أثناء تحريرهما المختص به وهما إعلانا حضور لأحمد عثمان أحمد بأن اتفقت متهما على تقرير واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عليهما بتزويرها ، قدسمت باسم دولت محمد البيلي على اعتبار أنها والدة المراد إعلانه وزعمت بإقامته معها ووقعت على الإعلانين المزورين ببصمة أصبعهما فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتملك المساعدة وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها على محكمة الجنايات لما اكتنها بالمواد ٤٠ و ١٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٢٥ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، وأمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر عن المتهم بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ، إذ أن الحادث حصل في سنة ١٩٣٨ وقد انقضى على تاريخ آخر إجراء أكثر من عشر سنين ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٥ و ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم حميدة محمد شلي لسقوطها بمضى المدة . فطعن الأستاذ عبد الحليم البيطاش رئيس نيابة الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل وجه الطعن إن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ، فقد نصت المادتان ٣٩٤ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية لا يسقط إلا بمضى المدة المخصصة للعقوبة ، وعلى ذلك لا يسقط الحكم الغيابي الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ إلا بمضى عشرين سنة طبقا للمادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت المطعون ضدها الصادر ضدها الحكم الغيابي قد ضبطت قبل مضي هذه المدة ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ إذ قضى بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى عشر سنوات المقررة لسقوط الجريمة يكون مخالفا للقانون :

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضدها لارتكابها جنائية اشتراك في تزوير ورقتين رسميتين بأن تسمت باسم غير اسمها ، وقضت محكمة جنات الاسكندرية بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاقبتها بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عملا بالمواد ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٥ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ١٧ من قانون العقوبات ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة ، وقالت المحكمة في أسباب حكمها الذي تطعن فيه النيابة إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الحادث وقع في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ولم تستجوب المتهم في التحقيق وقد قضى ضدها غيابيا بالحبس مع الشغل ستة أشهر بالحكم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ولم تضبط المتهم إلا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ فيكون قد انقضى على الدعوى أكثر من عشر سنوات دون اتخاذ أى إجراء فيها وقبل أن تضبط المتهم .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث (من الكتاب الثانى) الذى عنوانه " فى الإجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين

الغائبين " قد نص في المادة ٣٩٤ على ما يأتي : " لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها " ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه " تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة " ووضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا ، يجب أن يخضع امدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جنحة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم يمض من وقت صدور الحكم الغيابي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ حتى وقت ضبط المنهمة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة ، وهي عشر سنوات يكون حكما مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(٣٩٠)

القضية رقم ٨١٣ سنة ٢٣ القضائية :

نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنة أو مخالفة .

إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنة أو مخالفة . فإذا كان الأمر المطعون فيه صادراً من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : الأول ضرب شعبان دياب حسين عمداً بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة هي فقد مساحة قطرها ٢,٥ سنتيمتر من أعلى العظم الجداري الأيسر ، والثاني ضرب أمين عبد الحكيم عبد العاطي عمداً فأحدث به الإصابة المبيضة بالمحضر . وطلبت من قاضي التحقيق إحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام لمعاقبة الأول بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات وبها وبالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من نفس القانون الثاني . وفي أثناء سير الدعوى أمام غرفة الاتهام بمحكمة بني سويف الابتدائية طلبت النيابة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى المتهم الثاني لوفاته ، وبعد نظرها أمرت حضورياً أولاً : — بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى المتهم الثاني حسين خليفه حسين لوفاته ، وثانياً — إحالة الدعوى إلى محكمة جنايات بني سويف لمعاقبة المتهم الأول بمادة الاتهام ، فطمن الأستاذ علي رزق سالم رئيس نيابة بني سويف في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة :

... من حيث إن النيابة العامة قررت الطعن في أمر غرفة الاتهام المطعون فيه الصادر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يحوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، ولما كان الأمر المطعون فيه صادرا من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(٣٩١)

القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) ضبطة قضائية . إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضما بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها مدة مأموري الضبط القضائي التي أصبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

(ب) تفتيش . تفتيش المتهم أثناء مروره في الطريق . ليس له أن يستند إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية للدفع بطلان التفتيش .

١ — إن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بأعادة انشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية ينحصر اختصاص مكتب مخبرات المخدرات المنشأة في سنة ١٩٢٩ وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار اليه وقرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذا له منشأة على وجه صحيح ، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل

أو من يلاحقون بها بعد ذلك صفة مأمورى الضبط القضائى التى اسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هى رقم ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التى تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافئة لمخدرات من رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المشار اليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا فى أغسطس سنة ١٩٥٢ مادام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى كافة أنحاء الأراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ وادام الطاعن يسلم فى طعنه أن الضباط الذى قام بالتفتيش كان من ضباطها وقت إجرائه .

٢ - متى كان التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره فى الطريق فإنه لا يكون هناك محل لاستناد الطاعن إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل للدفع ببطلان إجراءات التفتيش بمقولة إن الأمر به لم يصدر فى تحقيق مفتوح ما دام الثابت من الحكم أن القبض والتفتيش قد وُقعا صحيحين تطبيقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مواد مخدرة "أفيونا" بدون مسوغ قانونى وب قصد الاتجار ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣٥/٦ و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بندر المنصورة دفع الحاضر مع المتهم بدفعين : الأول بطلان إذن التفتيش لعدم بناءه على محضر جمع استدالات ، الثانى بطلان الإجراءات لتجاوز من أجرى التفتيش حدود ولايته المسكانية ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا

بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ ، عملاً بمواد الاتهام ، مع إضافة المادة ٧ من قانون المخدرات ، برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وبصحته وحبس المتهم خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بلا مصاريف جنائية ، فاستأنف ، وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة المنصورة الابتدائية دفع المتهم ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه ، لأنه مضى عليه ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ، وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت فيه بقبول الدفع المقدم من المتهم وببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة لمضى ثلاثين يوماً دون التوقيع عليه ، ثم أعيدت الدعوى . وفي أثناء نظرها أمام محكمة المنصورة المذكورة دفع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة ثم قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفض الدفوعين المقدمين من المتهم وحبسه ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه مئتي جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ رفض ما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات التفتيش مع أن الضابط الذى قام به لم يكن من مأمورى الضبط القضائى عند إجراءاته إذ لم يكن قد صدر قرار بتعيينه بإدارة مكافحة المخدرات المنشأة بقرار من مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ولم يكن قد صدر قرار من وزير الداخلية بإنشاء فروع هذه الإدارة وإيساضباطها ولاية شاملة أو اختصاص عام فى جميع أنحاء الأراضى المصرية ، وأن الحكم أخطأ كذلك إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش مع أن الأمر به لم يصدر فى تحقيق مفتوح بل صدر بناء على تبليغ لا يحوى أى استدلال .

وحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن بينت فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٣ فى القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢٣ القضائية أن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات

بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية ينحوله اختصاص مكتب مخبرات المخدرات المنشأة في سنة ١٩٢٩ وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأموري الضبط القضائي إذ أسبقها عليهم القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي رقم ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التي تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافئة للمخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء الأراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ وما دام الطاعن يقول في طعنه إن الضابط الذى قام بالتفتيش كان من ضباطها وقت إجرائه . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره في الطريق مما لا محل معه لاستناد الطاعن إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل وكان الحكم قد بين أنه وإن كان الضابط قد حصل على أمر من النيابة بتفتيش الطاعن إلا أنه مع ذلك قد كان لديه من الدلائل الجدية الكافية على اتهام الطاعن بإحراز المخدر والاتجار فيه ما كان ينحوله القبض عليه وتفتيشه طبقا للسنتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية بغير حاجة إلى أمر من النيابة بالتفتيش — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان إجراءات التفتيش لا يكون قد أخطأ في شيء مما يقوله الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضحا .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من : حضرة رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين :
اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كابل — أعضاء .

(٣٩٢)

القضية رقم ٨١٩ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . الطعن بالتزوير فى محضر ضبط الواقعة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . إحالة المحكمة الأوراق للنيابة للتحقيق . استناد الطاعن فى مرافعته إلى أمور قال إنها ثبتت من هذا التحقيق . الحكم بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون إشارة إلى ما تمسك به الطاعن . قصور وإخلال بحق الدفاع .

إذا كان الطاعن قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية أنه قرر بالطعن بالتزوير فى محضر ضبط الواقعة ، فأحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة للتحقيق ، ثم استند محامى الطاعن فى مرافعته بعدئذ إلى أمور قال إنها ثبتت فى هذا التحقيق ، وكان الحكم قد اكتمل فى إدانة الطاعن بالأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة دون أن يشير إلى الطعن بالتزوير ، ويرد على ما تمسك به الطاعن فى دفاعه فى شأن ذلك — فإن الحكم يكون قاصرا مخلا بدفاعه ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار مواد مخدرة (حشيشا) بدون ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ٢٥١ و ٣٥٥ — ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ومحكمة جناح السويس الجزئية قضت فيها بحضور يا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاث

سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بلامصاريف جنائية .
فاستأنف محكمة السويس الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم الابتدائي
والاكتفاء بنحبس المتهم سنتين مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق التمسك . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بدفاعة
إذ لم يتحدث عن طعنه بالتزوير في محضر جمع الاستدلالات مع أنه قام بإجراءات
الطعن طبقا للمادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية وأجرت النيابة التحقيق
فيه وقدمت الأوراق إلى المحكمة فلم تشر المحكمة في حكمها إلى هذا الطعن ولم تبد
رأيها في الأدلة التي انطوى عليها بقبولها أو رفضها رغم تمسكه في مذكرته
بالنتيجة التي أسفر عنها التحقيق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية
أن الطاعن أبدى أنه قرر بالطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة فقررت المحكمة
بجلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تأجيل الدعوى مع إحالة الأوراق إلى النيابة
لتحقيق التزوير الذي طعن به ، وقد تمسك الطاعن بجلسات المرافعة التالية
بالأدلة التي قدمها في طعنه وبما أسفر عنه التحقيق فيها ، ولكن الحكم
المطعون فيه صدر بتأييد الحكم المستأنف من جهة الإدانة للأسباب التي بنى عليها
مع تعديل العقوبة الفاضى بها دون أن يشير إلى دفاع الطاعن . ولما كان يبين
من الأوراق أن الطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة قد أبدى لأول مرة
أمام المحكمة الاستئنافية فأحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة لتحقيقه ، ثم استند
محامي الطاعن في مرافعته بعدئذ إلى أمور قال إنها ثبتت في هذا التحقيق ،
فإن الحكم المطعون فيه ، إذا اكتفى في إدانة الطاعن بالأسباب الواردة بحكم
محكمة أول درجة دون أن يشير إلى الطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة ويرد
على ما تمسك به الطاعن في شأن ذلك يكون قاصرا مخلا بدفاعه ويتعين لهذا السبب
قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(٣٩٣)

القضية رقم ٨٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

استئناف . حكم غياب استئنافي قضى بتشديد العقوبة دون النص على صدوره بإجماع آراء القضاة . باطل . تأييده مع النص على الإجماع . لا يجوز . المعارض لا يصح أن يضار بمعارضته .

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على المتهم إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . والنص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافر إجماع آراء القضاة شرط لازم لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد النص على ذلك بطل الحكم . فإذا كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد خلا من النص على صدوره بإجماع الآراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وحاول تصحيح البطلان الذي لحقه بأن نص على أن صدوره هو كان بإجماع آراء القضاة فهذا يكون مخالفا لنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه لا يجوز بأي حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وإذن يكون هذا الحكم متعيना نقضه مع تأييد الحكم المستأنف عملا بالمادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه غرض للبيع مياه غازية " غازوزة " غير صالحة للاستعمال الآدمي مع علمه بفسادها حالة كونه عائدا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة أبي قرقاص الجزئية قضت فيها غيابيا ، عملا بمواد الاتهام ، بتغريم المتهم خمسمائة قرش والمصادرة . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت فيه غيابيا بتعديل الحكم المستأنف

وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والمصادرة ونشر ملخص الحكم بجريدة الأهرام على مصاريقه بلا مصاريف جنائية ، فعارض ، وقضى في موارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره ويقول إنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأنه دفع التهمة بأن الرواسب التي وجدت بالمياه الغازية لا بد أن تكون من مياه البلدية ولا دخل لارادته فيها ، إذ لم يأت بأى عمل إلجائي يترتب عليه وجودها ، وجاء بشهود أمام المحكمة الاستئنافية شهدوا بما يؤيد دفاعه وسمعت أقوال الموظف الكيماوى الذى أجرى التحليل فشهد أن "مينة التى أرسلت كانت خالية من الأحماض المعدنية والسكرية ولكن وجدت بها رواسب عبارة عن أتربة وقال إنه على فرض أنها من مياه البلدية فانه كان يجب أن يرشحها الطاعن قبل استعمالها ، والمياه المكرة تكون ظاهرة للعين المجردة وتأسيسا على ذلك قال الحكم إن المتهم كان يعلم بوجود العكارة ، وهذا القول غير صحيح لأنه أخذت عينات من معمله قبل ذلك وفى وقت لم تكن فيه عيوب فى مواسير البلدية فانضح أنها صالحة للاستعمال ، ثم إن المحكمة لم تستظهر ماهية الرواسب التى وجدت وسببها وأثرها على عدم صلاحية المياه الغازية للاستعمال ، ومن جهة أخرى فإنه من المعروف قانونا أن الغش لا تتوافر عناصره إلا بإضافة عنصر من العناصر يغير من طبيعة الشيء وجوهره أو بترع عنصر من عناصره يكون له نفس الأثر وفى كلا الحالين لا يقع إلا بفعل المتهم أو بعلمه ومجرد وجود رواسب بالمياه الغازية لا يترتب عليه فسادها خصوصا أن من أجرى التحليل لم يعين نسبة هذه الرواسب كما أن المحكمة لم تبين فى حكمها أثر هذه الرواسب على المياه الغازية المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحيتها للاستعمال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى واستظهر من عناصر الإثبات في الدعوى وجود رواسب بالمياه الغازية التي كان يعرضها الطاعن للبيع ، وأثبت أن هذه الرواسب عبارة عن عكارة من الأتربة ويمكن رؤيتها بالعين المجردة وأنها مضرّة بالصحة ، ثم رد على ما دفع به الطاعن في الجلسة من أن هذه العكارة ناشئة من تآكل مواسير البلدية التي توصل المياه لمعمله بقوله "ومن حيث إن ما يقول به المتهم دفاعا عن نفسه من أن هذه المياه تصل إلى معمله من البلدية عكرة لا يقوم دليلا على براءته بل كانت يتعين عليه القيام بتنظيفها وترشيحها قبل أن يضع بها المحلول الذي يستخدم في المياه الغازية " ، ولما كان الحكم قد استظهر أن العكارة الموجودة بهذه المياه الغازية مضرّة بصحة الإنسان وكان هذا يكفي للتدليل على فسادها وعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي — لما كان ذلك فان أسباب هذا الطعن تكون لذلك غير سليمة ، إلا أنه لما كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد عدل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على الطاعن ، ففقد بحجبه شهرا واحدا مع الشغل والمصادرة ، ونشر الحكم بجريدة الأهرام على مصاريقه بعد أن كان الحكم الابتدائي قد قضى عليه بغرامة مقدارها ٥٠٠ قرش والمصادرة ، ولما كانت المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات تنص على أنه لا يجوز تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على المتهم إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، ولما كان النص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافر إجماع آراء القضاة شرطا لازما لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد النص بطل الحكم ، ولما كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد خلا من النص على صدوره بإجماع الآراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وحاول تصحيح البطلان الذي لحقه ، فنص على أن صدوره هو كان بإجماع آراء القضاة ، ولما كان ما ذهب إليه الحكم المذكور مخالفا لنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه لا يجوز بأي حال أن يضار الممارض بناء على المعارضة المرفوعة منه — لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم لمصلحة الطاعن وتصحيح الخطأ بتأييد الحكم المستأنف عملا بالمادة ٢٥٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣

المؤلفة من السيد رئيس المحكمة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيسا ، والسادة المستشارين .
مصطفى حسن ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل أعضاء .

(٣٩٤)

القضية رقم ٨٢٤ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) تفتيش . إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام . لم ينزع اختصاص
المديرين في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مدير باتهم وتكليفهم بعض مأموري الضبط
القضائي بضبطها . انتداب النيابة ضابطا من ضباط المديرية لتفتيش متهم بحيازة
مخدرات . إجراء سليم .

(ب) دفاع . استماع المحكمة الى دفاع المتهم بالكيفية التي رآها محققة لمصلحته . تأجيل
القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة . عدم تضمن مذكرة دفاعا في موضوع
الدعوى . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

١ - إذا كان من قام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية الدقهلية تابعا
مباشرة لمديرها وحكمادها ، فانه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي
بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية ، فاذا ندبته النيابة المختصة للتفتيش
كان إجراؤها سليما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكماد قد كلف
ذلك الضابط بالتحري في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحري
في جرائم المخدرات بذاتها ، سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية ،
أو على وجه الاستقلال عنه ، لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن
العام لم ينزع اختصاص مدير الدقهلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ،
وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشركين مع ضباط إدارة
المخدرات أو مستقلين عنهم مما يدخل في صميم تقديره هو .

٢ - متى كان يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها استمعت إلى المرافعة التي أبداهها المدافع عن الطاعن بالكيفية التي رآها محققة لمصاحته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شطر من الدعوى لتفصل فيه قبل نظر باقيها ، ثم أجلت النطق بالحكم جلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء وجهات قرارها عاما لا قيد ولا تخصيص فيه ، وكان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعا في موضوع التهمة - فانه لا يكون له أن ينعى على المحكمة إصدارها حكمها في الدفوع وفي الموضوع معا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - متولى محمود محمد الشهير بالشيخ (الطاعن) ٢ - هانم محمد الدمرداش بأنهما حازا مواد مخدرة (حشيشا وأفبونا) بقصد الاتجار بدون مسوع قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٣٥ / ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٣٠ من قانون العقوبات ، وأمام محكمة جناح المنصورة الجزئية دفع المتهم الأول ببطلان جميع إجراءات الضبط والتفتيش لأن من قام بهما لا ولاية له في هذه الإجراءات . ذلك لأن مكتب المخدرات لا وجود له قانونا وأن ضباطه ورجالهم ليسوا من رجال الضبط القضائي ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة الى المتهم الأول (الطاعن) أولا - برفض الدفع المقدم من المتهم الأول وبصححة إجراءات التفتيش وبحبسه ستين مع الشغل والنفاذ وبتغريمه أربعماية جنيه والمصادرة وثانيا - ببراءة المتهم الثانية بلا مصاريف ، فاستأنف وأمام محكمة المنصورة الابتدائية دفع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظره قضت حضوريا برفض الدفع ببطلان الإجراءات وبصححتها وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون في رفض الدفع ببطلان التفتيش مع أنه تبين عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية أن الضابط الذي أجزاء لم يكن من رجال إدارة مكافحة المخدرات بل كان ضابطا تابعا لمديرية الدقهلية منذ نقله إليها من محافظة القنال وأنه عين معاونا لبوليس قسم أول بندر المنصورة ثم ندب لرئاسة القسم المخصوص ثم ندبه مدير الدقهلية لفرع إدارة مكافحة المخدرات بالمنصورة مع أن هذه الإدارة تابعة لوزارة الداخلية ومستقلة عن المديرية ولا يملك المدير ندبه للعمل بها ولهذا يكون آخر عمل اختص به قانونا، وعهد به إليه المدير هو أنه ضابط بالقسم المخصوص، فهو لم يكن من رجال الضبط القضائي وتكون إجراءات التفتيش التي قام بها باطلة، ويضيف الطاعن أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة أيضا، إذ صدر الحكم المطعون فيه قبل أن تسمع المحكمة الدفاع في موضوع الدعوى، إذ كان البحث مقصورا بالجلسة الأخيرة أمامها على أمر الدفع، كما أنها لم تسأل المتهم عن التهمة، ويضيف أيضا أن الحكم جاء مخلا بحقه في الدفاع، إذ لم يشر إلى ما تمسك به من أن مرشد مكتب المخدرات كان قد أبرق إلى النيابة قبل ضبطه شاكا من أن رجال إدارة المخدرات يكرهونه على دس المخدر للطاعن، وأن النيابة تجري في ذلك تحقيقا، كما أنه تمسك بأن التهمة الثانية التي حكم ببراءتها هي مرشدة لمكتب المخدرات وهي التي حملت المخدر إلى منزله، واستدل على ذلك بقضية أخرى تدل وقائعا على أن رجال مكتب المخدرات يتخذونها وسيلة لدس المخدرات على الناس بالطريقة التي فعلتها في الدعوى الحالية، ولكن الحكم استبعد تلك القضية لمجرد أنه لم يحكم فيها دون أن يبين وجه استدلال الطاعن بها، ويقول الطاعن إنه تمسك لدى المحكمة بصورة فوتوغرافية لسيارة أحد خصومه وهي أمام منزل المرشدة المذكورة في حراسة ابنها، وبصورة لخصمه وهو يهم بركوب السيارة للتدليل على وجود صلة وثيقة بينهما، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدليل دون أن يحققه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين راقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان الحكم قد تعرض لما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات التفتيش ورد عليه بأن الضابط الذي قام به كان وقت إجرائه من ضباط مديرية الدقهلية تابعا مباشرة لمديرها وحكمدارها وأنه بذلك كانت له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية فإذا ندبته النيابة المختصة للتفتيش كان إجرائها سليما وكان . اقاله الحكم من ذلك صحيحا ، ولا يؤثر عليه أن يكون المدير أو الحكمدار قد كلف ذلك الضابط بالنجوى في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للنجوى في جرائم المخدرات بذاتها سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية أو على وجه الاستقلال عنه لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم يترع اختصاص مدير الدقهلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ، وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشتركين مع ضباط إدارة المخدرات أو مستقائين عنهم مما يدخل في ضمم تقديره هو — لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة الأخيرة للمحكمة الاستئنافية أنها استمعت إلى المرافعة التي أبداهها المدافع عن الطاعن بالكيفية التي رآها محققة لمصالحته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شطر من الدعوى لتفصل فيه قبل نظر باقيها ، ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء ، وجعلت قرارها عاما لا قيد ولا تخصيص فيه ، فإذا كان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعا في موضوع التهمة ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة إصدارها حكما في الدفوع وفي الموضوع معا ، كما أنه ليس له أن ينعى عليها أنها لم تسأله في الجلسة عن التهمة مادامت قد أفسحت له مجال الدفاع عن نفسه في الجلسة وبطريق الدفاع المكتوب أيضا . ولما كان الحكم قد تعرض للقضية

التي يشير إليها الطاعن في طعنه، ورد على ما يقوله في شأنها بأنه لا علاقة لها بالدعوى الحالية وأن لكل دعوى ظروفها الخاصة وهو قول صحيح ، ومادام يبين من الحكم أن المحكمة لم تخطئ فهم وجه استدلال الطاعن بالقضية المشار إليها ، وأنها لم ترفيه ما يغير رأيها في الأدلة القائمة ضده ، فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض ، ولما كان الحكم قد بين أنه لا يعول على الصور الفوتوغرافية التي نسك بها الطاعن لعدم دلالتها على شيء منتج في الدعوى ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع دفاع المتهم والرد عليه في كل جزئية يثيرها أو استنتاج يستنتجه مادام مستفادا من قضائها بإدانتها للأدلة التي بيثنها وأخذت بها ، عدم أخذها بما عرضه عليها من أدلة لنفي التهمة عنه — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ، إذ هو جدل في وقائع الدعوى والأدلة فيها ومبلغ قوتها في الإقناع مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

فهرس هجائى عام للسنة الرابعة

من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إتلاف وتخریب وتعيب :
٤٧٩	١٨٠	إتلاف أموال ثابتة أو منقولة . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟ ...
٨٧٦	٣١٨	إتلاف عمدا . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟
		إثبات :
		الاثبات بوجه عام :
		أساس الأحكام الجنائية . حرية القاضى فى تقدير الأدلة
٩٤٨	٣٤١	القائمة فى الدعوى
٧٥٣	٢٧٤	دليل لا يشترط أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة ..
		استناد المحكمة إلى ما فى أوراق الدعوى المطروحة أمامها
٣٠٦	١١٩	من عناصر الإثبات . جائز
		اعتراف . سلطة المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم رغم عدوله عنه
٣٥٠	١٣٧	بعد ذلك
		اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم
٦٣٨	٢٣٢	إثر تفتيش باطل . من سلطة محكمة الموضوع
		استعراق الكلب البوليسى . حرية المحكمة فى تقديره كدليل
١٠١٠	٣٥٩	فى الدعوى
		رغف الخبز على ردة خشنة . القانون لم يفرض دليلا معينا
٥٨٧	٢١٦	لإثبات هذه الجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الموضوع . لها أن توازن بين التقارير الطبية وتأخذ
١٠٣٣	٣٦٤	بما تراه منها
		عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم أو الشهر الذي حصل فيه
١٠٦٤	٣٧٠	التزوير . لا يعيب الحكم
		الشهود والبيئة :
		ساطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد في حق متهم دون آخر
٢٨٢	١١٠	أو الأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر ...
		اعتماد المحكمة على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب
		شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز مادام أنها كانت مطروحة
٣٨٩	١٥٠	على بساط البحث في الجلسة
		محكمة الموضوع . ساطتها في تكوين اعتقادها . لها أن تأخذ
		بأقوال فريق من الشهود وتطرح ما عداها . هي غير ملزمة بسماع
		شهود لم يطلب المتهم سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعهم
٥٥٤	٢٠٣	ما يكفي لظهور الحقيقة
		وجود اختلاف بين شاهدي الرؤية وتقرير الصفة التشريحية
		في تقدير المسافة بين المتهم والمجنى عليه عندما أطلق النار .
		عدم استناد الحكم في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين .
٦٣٦	٢٣١	لا يعيب الحكم
		الخلافاً بين أقوال الشاهد والخبير الفني في تقدير المسافة التي أطلق
١٦٦	٦٧	منها العيار الناري على المجنى عليه . لا يهدر باقي شهادة الشاهد ...
		الأخذ بأقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق
٢٨٢	١١٠	الابتدائي دون تلاوتها بالجلسة . لا تثريب على المحكمة في ذلك ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧١٠	٢٦٠	شهادة . فهمها على غير حقيقتها والاستناد إلى ما حصلته المحكمة من ذلك في الإدانة . فساد في الاستدلال
٩٩٦	٣٥٥	شاهد نفى . سماعه لدى المحكمة الاستئنافية . عدم تعليقها على هذه الشهادة . لا يقدح في سلامة حكمها
١٠١٠	٣٥٩	شهادة . سلطة المحكمة في تقديرها
١٠٦٤	٣٧٠	شاهد حكم بإدانته كشاهد زور . الأخذ بأقواله في التحقيق على المتهم . لا مانع
١٠٦٤	٣٧٠	إفشاء الأسرار . شهادة . الأصل في أدائها أمام القضاء أنه واجب . الطوائف التي حرمت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات عليها إفشاء الأسرار . كاتب في شركة . لا يعتبر منها ...
١٠٦٤	٣٧٠	شاهد . هو كل من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تخليفه اليمين . واجب . لا يغير من ذلك أن يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين
		الخبرة :
٣٨١	١٤٧	خبير . الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقديره . لاجرج على المحكمة في ذلك . النهي على الحكم بأن حقيقة السن معروفة في دار البطيركية . لا يجدى
١٧٦	٧٠	طبيب شرعى . سؤاله تكبير . تخليفه اليمين . غير لازم اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات (ر . أيضا : إثبات . تحقيق . حكم "تسبيبه" . دعوى عمومية . محاكمة) :
٥	٣	إجراءات المحاكمة . اعتماد المحكمة في حكمها على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات من مثل شهادة الشهود أو التقارير الفنية أو المعاينات دون أن تتلوها بالجلسة إلى جانب من سمعهم من الشهود . جائز
٢٨٢	١١٠	الأخذ بأقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي دون تلاوتها بالجلسة . لا تثريب على المحكمة في ذلك ...
١٢	٦	الحكم على المتهم بناء على اعترافه دون سماع شهود . جائز ...
١٩٨	٧٨	الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . مثال ...
١٢٥	٥٠	إغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم ليس من شأنه أن يبطل المحاكمة
١٢٥	٥٠	عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض المحاضر . لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما ورد بها يخالف للحقيقة ...
٩٧١	٣٤٩	توقيع القاضي والكتاب على كل صفحة من محاضر الجلسات . عده . لا يترتب عليه بطلان
٣٠٠	١١٦	محضر الجلسة . عدم تدوين دفاع المتهم به بالتفصيل لا يعيب الإجراءات
١٥٩	٦٤	متهم في جناية ومتهم في جنحة . فصل المحكمة الجنائية عن الجنحة بعد تحقيق الدعوى وسماع المتهم في الجنحة شاهدا في الجناية بعد سماعه باقي الشهود . عدم اعتراض المتهم . طعنه أمام محكمة النقض يبطلان الإجراءات . لا يقبل

رقم الصفحة	رقم المادة	
		تزود المحكمة في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود لم تسمعهم . جوازه . شاهد أحال إلى أقواله في محضر التحقيق .
٤١٨	١٦٠	تلاوة أقواله . ليست واجبة . هي جوازية حكم . عضو ممن سمعوا المرافعة لم يحضر النطق به . توقيعه
٢٣٧	٩٣	مسودة الحكم . لا عيب في الإجراءات عدم طلب المتهم سماع شهود نفى أمام محكمة الموضوع . النعي
٣٠١	١١٧	على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل حجز المحكمة القضية للحكم . هي غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة ...
٤٦٦	١٧٨	غرفة الاتهام . خطأ في إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمان المتهم من تقديم مذكرة بدفاعه . دفعه بذلك أمام محكمة الجنايات . منحه أجلا لاستيفاء دفاعه . لا تأثير لذلك الخطأ
٤٨٦	١٨٢	على سلامة الحكم نذب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه . حضور مساعدته . لا حرج على المحكمة في أن تعتمد على التقرير الذي
٣٤٢	١٣٣	يقدمه المساعد دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها تحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان
٥٠٥	١٨٩	التحقيق الابتدائي . لا وجه له تحقيق . جنحة . القانون لا يستوجب إجراء تحقيق فيها .
٥٥٧	٢٠٤	الطعن في صفة محرر محضرها . لا محل له قضية تم تحميتها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . عرضها على غرفة الاتهام وتقرير هذه الغرفة إحالتها إلى محكمة
٦٠٣	٢٢٢	الجنايات . إجراءات صحيحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٦٢	٢٤٠	ما نصت عليه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية من تخليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين إنما شرع ضمانا للمتهم المشهود ضده . عدم تخليف المدعى اليمين . لا يكون له أن ينعى على الإجراءات بسبب ذلك
٤٤٢	١٦٩	شاهد وحيد لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفض هذا الطلب . تأييد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه . خطأ
٦٩٩	٢٥٤	محاكمة . يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . إدانة المتهم دون إجراء تحقيق ما . لا يصح
٦٨٤	٢٤٨	محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . إدانة المتهم دون سماع شهود . لا يصح
٢٠١	٧٩	محاكمة . إدانة المتهم استنادا إلى أقوال المجنى عليها دون سماعها . تأييد الحكم استئنافيا دون استكمال هذا النقص في الإجراءات . خطأ
٨٩٧	٣٢٦	محاكمة . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة مادام ذلك ممكنا . إدانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون سماع شهود . بطلان إجراءات المحاكمة
١٠٦٤	٣٧٠	محاكمة . تلاوة أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الابتدائية . جائز للمحكمة . للخصوم أيضا أن يطلبوا هذه التلاوة . عدم طلب المتهم شيئا من ذلك لا يصح له النعي على الحكم بسبب ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩١٩	٣٣٢	إجراء تم صحيحا في ظل قانون قائم . صحته وخضوعه لأحكام هذا القانون . المادة ٥ من قانون الإجراءات الجنائية . لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية
١٠٦٤	٣٧٠	شاهد . هو كل من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تحليفه اليمين . واجب . لا يغير من ذلك أن يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ...
١١٦٠	٣٨٩	حكم غيابي . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . لا يسقط بمضى المدة . العقوبة المحكوم بها . خضوعها لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . الحكم بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة . مخالف للقانون ...
٢٥٤	١٧٤	تقرير التلخيص . ثبوت أن تقريرا تلى بالجلسة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت خلاف ذلك . لا تقبل المناقشة في ذلك ...
٤٥٤	١٧٤	عدم توقيع تقرير التلخيص . لا يؤثر
٨٢٧	٣٠٥	تقرير التلخيص . خلوه من التوقيع . لا يبطل الإجراءات ...
		أحداث مجرمون (ر . ر . اختصاص) .
		اختصاص (ر . ر . أيضا : تنازع الاختصاص) :
١٠٥	٤٤	دفع ببطلان القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام به لم يكن مختصا به على حسب المكان . المحكمة غير ملزمة بتحري حقيقة هذا الدفع . على الطاعن تقديم دليله

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		منهم حدث . اختصاص محكمة الأحداث بما يقع منه من جناية أو جنحة أو مخالفة . المادة ١/٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية . إحالته إلى محكمة الجنايات قبل العمل بهذا القانون . صدور الحكم عليه من محكمة الجنايات بعد العمل بهذا القانون . وجوب نقضه قواعد الاختصاص في الموا - الجنائية من النظام
٢٦٧	١٠٣	العام
٤٩٩	١٨٦	حدث . متى يجوز لقاضي التحقيق إحالته إلى غرفة الاتهام ؟ اختلاس (ر خيانة الأمانة) . اختلاس أشياء محجوزة (ر . خيانة الأمانة) . إخفاء أشياء مسروقة (ر . أيضا حكم "تسليمه") : علم المتهم بأن ما ضبط عنده متحصل من سرقة . ركن من أركان الجريمة دفاع المتهم بأنه ما كان يعلم بأن الشيء الذي ضبط بمنزله مسروق . تنويه الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وتقدم استظهار علم الطاعن بسرقة المضبوط بمنزله . قصور ...
٨١٣	٢٩٦	أسباب الإباحة وموانع العقاب (ر . أيضا : تزيف) : دفاع شرعي : نفيه بمقولة إنه كان في مقدور المتهم أن يهرب فيتق الاعداء . هذا خطأ في تطبيق القانون
١	١	دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشـر بأنه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور
١٣١	٥٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٣١	١٦٥	الاعتراف بالجريمة . لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ...
		اعتماد شخص على غيره . اعتداء آخر عليه . لا يلزم عن ذلك
٤٦١	١٧٦	أن تكون حالة الدفاع الشرعى قائمة
		البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع.
٨٢٠	٢٩٨	من سلطة قاضى الموضوع
		استئناف : (ر . أيضا : حكم "تسليميه" . قانون) :
		حق المتهم فى الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها .
		حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن للنياحة أن
		تستأنف أى حكم صادر فى الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى
		للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة
٢١٤	٨٤	المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح
		حق المتهم فى الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها .
		حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن للنياحة أن
		تستأنف أى حكم صادر فى الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى
		للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة
٢١٨	٨٤	المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح
٢٩٠	١١٣	...
		حق المتهم فى الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها .
		حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن للنياحة أن
		تستأنف أى حكم صادر فى الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى
		للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة
٣٢٧	١٢٧	المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٤	٨٧	حق النيابة وحق المتهم في الاستئناف . حقان مستقلان . لاستفادة المتهم من استئناف النيابة محلها . الطعن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يقبل
٤٥٠	١٧٢	الأحوال التي يجوز الاستئناف فيها من النيابة . بيانها على سبيل البحر في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية
٧٨٥	٢٨٥	طلب النيابة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون تحديد القدر الذي تطلبه . الحكم بالعقوبة في حدود المادة التي طلبت النيابة تطبيقها . لا يجوز للنيابة استئنافه
٨٩٢	٣٢٤	طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ذلك يعتبر مطالبة بالحكم بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ . الحكم على المتهم بتغريمه مائة قرش . جواز استئناف هذا الحكم عملاً بالمادة ٤٠٢ إجراءات
٨٩٥	٣٢٥	طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . الحكم ببراءته . استئناف هذا الحكم من النيابة غير جائز
٩٠٣	٣٢٨	حق المتهم في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية . مناطه العقوبة وحدها في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . التعويض المقضى به في الدعوى المدنية . لا تأثير له
١١٥٤	٣٨٧	الحكم على المتهم بشغل الطريق العام بغرامة خمسة وعشرين قرشاً وبتعويض قدره ٢٥ جنيتها و ١٦٠ ملياً . القضاء بعدم جواز استئناف الحكم في شقيه الجنائي والمدني . صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٥٤	٣٤٣	حكم . ادعاء الطاعن صدور الحكم في تاريخ غير الوارد فيه وطلبه التأجيل لإثبات ما يدعيه . قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون تمكينه من إثبات دعواه . إخلال بحق الدفاع
٧٨٧	٢٨٦	قضاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى . قضاؤها بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ . استنفاد المحكمة سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف بحكمها الأول
٢٨٥	١١١	ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقديم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . لا يكون لازما إلا عندما يكون التنفيذ واجبا قانونا ...
٣	٢	حكم ابتدائي بالبراءة . إلغاؤه استئنافيا . عدم النص في الحكم الاستئنافي على أنه صدر بإجماع الآراء . بطلانه
٣٣	١٣	حكم استئنافي ألغى حكما ابتدائيا بالبراءة دون أن يذكر أنه بإجماع الآراء . بطلانه . تأييد حكم البراءة
٣٢٣ و ٣٣٧	١٢٥ و ١٣٠	حكم ابتدائي . تشديد الحكم الاستئنافي العقوبة على المتهم مع عدم ذكر أن ذلك كان بإجماع آراء القضاة . حكم باطل .
٤٥٩ و ٥٧٢	١٧٥ و ١٢٠	لا ينظر في وجوه الطعن إلا فيما ورد على الحكم الابتدائي ...
٥٨٧	١٢٦	حكم غيابي استئنافي قضى بتشديد العقوبة دون النص على صدوره بإجماع آراء القضاة . باطل . تأييده مع النص على الإجماع لا يجوز . المعارض لا يصح أن يضار بمعارضته
١١٧١	٣٩٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٨	١٤٦	تعديل الطلبات في المذكرات . شرطه . تعديل الطلبات في مذكرة قدمها المدعى بالحق المدني بعد حجز القضية للحكم بناء على ترخيص من المحكمة لم يحدد فيه موعد لكل من الخصوم لتقديم مذكرته . لا أثر له في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه
٣٩٣	١٥٢	الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة أربعة أشهر . عدم استئناف النيابة هذا الحكم واستئنافها الحكم الصادر في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا
٦٠٧	٢٢٣	استئناف . رفعه في ظل قانون تحقيق الجنايات المأني . التحدى في صدد قبوله بما جاء في قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل
٢٢٣	٨٦	حكم صادر في ظل قانون تحقيق الجنايات بتفريم المتهم مائة قرش . للنيابة أن تستأنفه
٦٩٤	٢٥٢	طلب النيابة من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم . الحكم على المتهم بالإندار . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز . تحدى النيابة أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد . لا يجوز ما دامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية
٧٢٦	٢٦٣	رفعه بعد الميعاد . تمسك الطاعن بأنه كان مريضا فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد . عدم تقديمه دليلا على صحة دعواه . عدم تصديق المحكمة لدفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . من سلطاتها

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه لا يعرف المواعيد . رفض دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح . ادعائه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان مريضا في اليوم الذي كان محمدا انظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .
٧٢٨	٢٦٤	لا يقبل دفاع المتهم بأنه لم يرفع الاستئناف في الميعاد ، لأنه كان مريضا وتقديمه شهادة بمرضه . القضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة بأنه على فرض مرضه فقد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل
٨٢٨	٣٠١	لمحام . هذا خطأ ميعاده . تقديم المتهم استئنافا بعد الميعاد . احتجاجة لذلك بأنه كان غائبا في بلدة أخرى وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يؤبه له . عدم التفات المحكمة إلى عذر يزعم أنه أثبتته في عريضة قدمها للنياحة وقت تقريره بالاستئناف .
٢٤٤	٩٦	لا تثريب عليها في ذلك ميعاد الاستئناف . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . تأسيسه على افتراض أن الطاعن كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يسرى إلا من يوم إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسميا . واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف أصبح غير معاقب عليها . يتعين مع القضاء بقبول الطعن تبرئة الطاعن ...
٣٨٦	١٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٤٢	٢٦٩	رفعه بعد الميعاد . تمسك المتهم بأنه كان صريضا بالمستشفى يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . وجوب تحقيق ذلك . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا دون تحقيقه . خطأ ...
٧٦٢	٢٧٧	عود إلى التشرّد . طلب النيابة معاقبة المتهم بالفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم عليه بالإندار . لا يجوز . جواز استئنافه
٧٦٦	٢٧٨	الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية . متى يجوز للنيابة استئنافها ؟ معنى الطلب في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات
٧٧٧	٢٨٢	حكم بعقوبة في حدود ما طلبت النيابة تطبيقه . لا يجوز استئنافه
٧٧٧	٢٨٢	متى يتعين على المحكمة الاستئنافية أن ترفض إما بعدم اختصاصها لكون المتهم تائدا وإما بالتطبيق للآدين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات ؟
		اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		إشكال في التنفيذ :
٥٩٧	٢١٩	إشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل . رفضه . إثبات الحكم الذي رفضه أن رخصة المحل ليست باسم المستشكل . لا صفة للمستشكل في رفع الإشكال . رفضه صحيح
		إصابات العمل (ر . عمل) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إصرار سابق :
٣٥٢	١٣٨	إثبات الحكم أن المتهم كان ميّتا النية على قتل من بصادفه من غرمائه أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم . ذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق إعادة الاعتبار (ر . ر . رد الاعتبار) . إعادة النظر (ر . ر . طلب إعادة النظر) . اعتراف (ر . ر . إثبات) . إعلان :
٤٨٦	١٨٢	بطلان ورقة التكليف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يتمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه ... إفشاء الأسرار (ر . ر . إثبات) . أمر الحفظ :
٣٣١	١٢٤	أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية . هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة أو يجريه أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها إهانة (ر . ر . أيضا : حكم "تسبيبه") :
		إهانة موظف . الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . ورود ألفاظ الإهانة فى حوار بين المتهم وبين غيره . تتحقق بها الجريمة مادام المتهم تعمد توجيهها إلى الموظف على مسمع منه . هذه المادة تعاقب على الإهانة أثناء تأدية الوظيفة
١٠٩	٤٥	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ب)

بلاغ كاذب :

الجريرة المبلغ عنها . تشكك المحكمة فيها . لا يمنع المحكمة
المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة
طليقة من كل قيد

٤٠٥ ١٥٥

كذب الوقائع . مسخ الوقائع كلها أو بعضها . يكفي لتحقيق
الجريرة

٤٠٥ ١٥٥

بناء (ر . ر . مبان) .

(ت)

تبديد أشياء محجوزة (ر . ر . حكم . "تسبيبه" . خيانة
أمانة . دفاع) .

تحقيق :

ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي
يباشر التحقيق ومن تحليف الشهود اليمين . لا يترتب على عدم
اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة
الاستعجال وقبل حضور كاتب التحقيق

١٤٦ ٦٠

ندب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على المجنى عليه . قيام
مساعدته بذلك . عدم اعتراض المتهم . قرار الندب لم يكن
باسم كبير الأطباء بل بمنسبته . اعتماد المحكمة على تقرير المساعد
لا جناح عليها في ذلك

١٥١ ٦٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تفتيش : (ر أيضا : اختصاص . تلبس . مواد مخدرة) :
١٠٥	٤٤	إذن صادر على وفق قانون تحقيق الجنايات . الدفع ببطلانه لمخالفته قانون الإجراءات الجنائية . لا يقبل . كل إجراء تم صحيحا على وفق القانون الذى حصل فى ظله يظل صحيحا ... إذن تفتيش صادر من النيابة بالمطابقة لقانون تحقيق الجنايات الذى كان قائما وقتئذ . وجوب اعتباره صحيحا منتجا لكل آثاره
١٢٧	٥١	الخطأ فى ذكر اسم المطلوب تفتيشه فى الإذن . لا يبطل التفتيش
١٩٠	٧٥	تفتيش متهم بإذن من النيابة . ضبط مادة مخدرة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح
٣٩١	١٥١	أئى . متى يكون تفتيشها بمعرفة أئى واجبا ؟ استيقاف شخص يرافق المتهم المأذون فى تفتيشه . تخلى هذا الشخص عن مخدر كان يحمله . أخذه بالإحراز . صحيح لا بطلان فيه
٦٥٦	٢٣٨	وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه
٣١٢	١٢١	تفتيش منزل المتهم دون حضوره فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا بطلان
٣١٤	١٢٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٧	٤٨	إلقاء المتهم بعلبة كانت معه لما رأى رجل البوليس يقترب منه . هذا تخل منه بإرادته عما كان يحزره في العلبة . إدانته في إحراز المخدر بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة . صحيحة
٦٦٩	٢٤٢	سيارة معدة للإيجار وواقفة في نقطة المرور . فتحها . لا تعرض فيه لحرية الركاب . تخل أحد ركابها عن كيس كان واضعاً يده عليه عندما رأى رجال الضبطية القضائية . هذا تخل عنه يبيع تفتيشه . العثور فيه على مخدر . حالة تلبس . تفتيش هذا الشخص . صحيح
٦٨٦	٢٤٩	إلقاء المتهم الجوزة من يده بمجرد رؤيته سيارة البوليس . هذا تخل منه عن حيازتها . فحص الجوزة وتبين أن بها حشيشا . تفتيش المتهم على أثر ذلك . صحيح
٨٣٢	٣٠٣	ضابط مخدوب للتفتيش عن مخدر بمنزل المتهم تكليفه المخبر الذى معه بفتح باب المنزل من الداخل . لا حرج على الضابط في ذلك . إلقاء زوجة المتهم بعلبة كانت بيدها . هذا تخل منها عن حيازتها . للمخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى أن يلتقطها ويكشف عما فيها . وجود مخدر بها . تلبس
٨٣٧	٣٠٥	المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . محل الاستناد إليها . لا يجوز التحدى بها فى صدد التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بإذن من سلطة التحقيق
٦٩١	٢٥١	مواد مخدرة . ضبط المتهم يبيع المخدر فى الطريق العام . تلبس . تفتيشه والقبض عليه بواسطة ضابط من إدارة مكافحة المخدرات . وقوع هذه الحادثة بعد القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . صحة إجراءات القبض والتفتيش

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٧٣	٣١٧	إذن ذكر به أنه صدر الساعة ١٢ مساء . استيضاح المحكمة من وكيل النيابة الذي أصدره أنه أصدره الساعة ١٢ ظهرا وأنه بناء على ذلك سابق لإجراءات القبض والتفتيش . لا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكون الأمر موضوعيا ...
٩٠٩	٣٣٠	التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جنائية أو جنحة . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات ...
٩١٥	٣٣١	التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل إلى علمها عن وقوع جنائية أو جنحة . لا يشترط أن يكون هذا التحقيق المفتوح قد قطع مرحلة معينة أو كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات ...
١٠٨٧	٣٧١	إجراء النيابة تحقيقاً تثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات من تحريات في شأن ما وصل إلى علمه من اتجار المتهم في المخدرات وأنه راقب المتهم فتحقق من صدق هذه التحريات . صدور إذنها بتفتيش منزل المتهم . إذن صحيح ...
٨٣٧	٣٠٥	ضبط متعلقات الجريمة . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ وما بعدها . لا يترتب عليه بطلان ...

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
١١٥١	٣٨٦	حق رجال البوليس في دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المغلفة
٦١٩	٢٢٦	قمار . إثبات الحكم أن المتهم أعد غرفتين من منزله للعب القمار وأن الناس يغشونه دون تمييز بينهم . هذا يجعل من منزله محلا عاما يجوز لرجال البوليس دخوله بغير إذن من النيابة ...
١١٦٥	٣٩١	تفتيش المتهم أثناء مروره في الطريق . ليس له أن يستند إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية للدفع ببطلان التفتيش
١١٧٤	٣٩٤	إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام . لم ينزع اختصاص المديرين في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديرياتهم وتكليفهم بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها . انتداب النيابة ضابطا من ضباط المديرية لتفتيش متهم بحيازة مخدرات . إجراء سليم
١٢٨	٥٦	ضابط مكتب المخدرات . استصداره إذا من النيابة بناء على تحرياته . قيام معاون البوليس المختص بالتفتيش . إجراءات سليمة
٨٣٥	٣٠٤	تلبس (ر . أيضا : تفتيش . مواد مخدرة) :
٨٤١	٣٠٦	تلبس بإحراز مخدر . صورة واقعة
٨٤٤	٣٠٧	حالة تلبس . صورة واقعة
		صورة واقعة إحراز مخدر متلبس بها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شجيرات حشيش قائمة وسط المزارع . تلبس . مرور رجال إدارة مكافحة المخدرات بإحدى المزارع للتحري . ذلك لا يكون
١٠٥٩	٣٦٩ مروراً بغير حق
٤٠٢	١٥٤ صورة واقعة لقيام فيها لحالة التلبس
		قبض :
		المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . مأمور الضبط القضائي . الأحوال الممينة غير أحوال التلبس بالجنح التي يجوز له فيها القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فيها . تقدير تلك الدلائل . يكون لمأمور الضبط القضائي تحت رقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع
٦٧٢	٢٤٣ الحالات التي يجوز القبض فيها على المتهم غير التلبس . المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات . صورة واقعة
٢٣٣	٩١ وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه
٣١٢	١٢١ ترصد :
٣٠٦	١١٩ توفره . مثال
٩٦٤	٣٤٦ لا يؤثر في قيامه أن يكون في مكان خاص بالجاني نفسه

تزوير :

تزوير في أوراق رسمية :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . لا يستعمله فقط من القوانين واللوائح بل يستعمله كذلك من أوامر رؤسائه . رسمية المحرر يستعملها من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره ، أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها
٥١٣	١٩٢	...
٣٦٥	١٤٢	ركن الضرر . تحققه بمجرد تغيير الحقيقة فيها القصد الجنائي . تحققه بتعمد تغيير الحقيقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبذية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها
٣٦٥	١٤٢	...
		اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بإمضاء منور لمهندس التنظيم المختص على غرار القرارات الصحيحة . تزوير في ورقة رسمية
٦٧٩	٢٤٦	...
		البطاقات الشخصية تغيير الحقيقة فيها معاقب عليه بعقوبة الجنحة . كذلك اصطناعها
٨٥٤	٣١٠	...
		دفتر المواليد . تغيير اسم والد الطفل أو والدته فيه . تزوير في ورقة رسمية
٩٣٠	٣٣٦	...
		التزوير في دفتر اشتراك كيلومترى ينحول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية . تزوير في محرر رسمى
١٠٢٩	٣٦٣	...
		استعمال أوراق مزورة :
		استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضائها "
٤١	١٧	...
٨٩٢	٢٨٨	علم المستعمل بتزوير الورقة . وجوب التدليل على قيامه ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزييف :
٢٣	١٠	تزوير أوراق مالية . الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات . يشمل حالتين : إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة ، وتسهيل القبض على الجناة ولو بعد الشروع في البحث عنهم . هذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥
		تسعين جبرى (ر . ر . تموين) .
		تشرذ (ر . ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		تصدير :
٥٧٢	٢١٠	المراد بكلمة "التصدير" الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ . هو الشحن بالمراكب لا مجرد إدخال البضاعة في السوق الجمركية
		تعويض : (ر . ر . أيضا نقض) :
٢٦٠	١٠١	الحكم على الطاعن بتعويض . الطعن عليه بمقولة التكافؤ في السيئات . لا محل له لخصومه لتقدير قاضى الموضوع ... قصاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية اعتمادا على أن تحقيق الضرر وتعيين مقداره من شأن المحكمة المدنية .
٤٢٣	١٦٢	ذلك من حقها زيادة التعويض بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية
٥٣٤	١٩٦	مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم . لا مانع ... تغيير وصف التهمة (ر . ر . وصف التهمة) . تقرير التامخيص (ر . ر . إجراءات) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقطير :
١٨	٩	كول محول . نزع كل أو بعض المواد المحولة منه . محظور ...
		تموين :
		دقيق . متعهد توريد خبز . تسلمه دقيقا لاستعماله في هذا الغرض . تصرفه فيه لغرض آخر . عقابه بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون الخاص بفرض قيود على تداول الأغذية . كون الدقيق مستولى عليه أولا . لا يهم
٧٦	٣٣	دقيق تسليم المتهم إلى آخر جزءا من الدقيق المنصرف لخبزه لصنعه خبزا . معاقب عليه طبقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٧٨٢	٢٨٤	صاحب الخبز . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . عدم ثبوت تعذر استطاعته منع الجريمة بسبب الغياب أو لأعذار أخرى . إدانته بالحبس والغرامة . صحيحة
١٤٩	٦١	إدانة صاحب الخبز ومديره المسئول لإنتاجهما وعرضهما للبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر . براءة العامل الذى يتولى تقطيع الخبز . لا تناقض . مسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراض قانونى هو إشرافهما على المحل
٢٣٩	٩٤	إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التى لديه طبقا للسنتين ١ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرافق له . اشتغال الجدول على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب . عدم بيان الحكم أصناف الحبوب التى يحوزها المتهم أو يتجر فيها . قصور
٣٢٥	١٢٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٠٢	٤٣	تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر . هذه الجريمة لا تقتضى قصدا جنائيا خاصا ...
٩٤٥	٥٩	سكر . السكر المعد للصانع والمحال العامة . أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢
١٦١	٦٥	سكر . إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته وما تبقى لديه . لم يعد معاقبا على عدم القيام به بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .
٢٧٦	١٠٧	سكر . صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٣ . صاحب مصنع . عدم إخطاره مراقبة التموين عن إصلاحات أجراها بمحله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه لم يعد معاقبا عليه .
٣٥٧	١٣٩	صاحب مصنع حلوى . عقابه طبقا للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ . لا محل له بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك المحلي
٣٠٨	٨٢	تاجر بجزئة خصص له عدد من المستهلكين ليصرف لكل منهم السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي . إقراضه السكر لآخر . غير جائز
٦٢٤	٢٢٨	متهم بعدم قيد حركة استخدام لزيت بمحله العمومي طبقا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . تقديمه دفترا لا يحتوي إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقا للقرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ . البيانات الواردة بهذا الدفتر لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ : هذا الدفتر لا يقوم مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مناطق تخفيف العقوبة على المخالفات للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مجرد إنشغال المتهم بحاله الأخرى . ليس من شأنه أن يصلح سنداً للتخفيف
٤٣	١٨	فاتورة . مساءلة صاحب المحل عن فاتورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنعص في بياناتها . في محله
٥٥٧	٢٠٤	قانون . القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ . صدوره من وزير التكوين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للمشتغلين بشئون التكوين . لا يصح .
١٧٨	٧١	المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى . خلوه من التوقيت . تخويل وزير التجارة حق تعديل الجدول الملحق به بالمواد والسلع التى يجرى عليها التسعير الجبرى بقرار يصدر منه . إضافة سلامة مع خلو القرار من التوقيت . حذفها بقرار لاحق . إجراء مقتضى هذا الحذف على متهم ومعاماته بالمادة ٥ من قانون العقوبات . في محله
٤٢٩	١٦٤	القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار فى بعض المحال العامة . المادة ١٢ منه توجب عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على اخطار مصالحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها
٥٠٥	١٨٩	قمح . توريده للحكومة المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ . القمح المطلوب توريده هو عن سنة من السنوات المشار إليها فى هذا المرسوم . لاتبدأ المسئولية الجنائية عن عدم توريده إلا بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به إذا لم يؤد الالتزام عينا أو بدفع جنيتين عن كل إردب
٨٢٦	٣٠٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٣٠	٣٠٢	قمح . توريد حصة الحكومة في القمح . واقعة حصلت قبل القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي صدر قبل الحكم فيها نهائيا . تبرئة المتهم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر . معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا إعلان جدول الأسعار التي تميمها لجنة التسعيرة . متروك للمحافظ أو المدير العمل على تحقيقه بيع سلعة مسعرة . العقاب عليه يكون بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة ١٣ منه بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر الرسمي . إثبات الحكم السعر الذي باع به المتهم وأنه أكثر من السعر الرسمي . لا يلزم بيان السعر الأخير مادام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبري زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ . الحيازة الفعلية . هي أساس ما أوجبه القانون من ذلك .
٣٠٣	١١٨	تنازع الاختصاص :
٧٣	٣٢	قراران بعدم الاختصاص من قاض تحقيق . طلب من النيابة بتعيين الجهة المختصة مثال تنازع سلبى . قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجددا . إعادة محكمة الدرجة الأولى القضية بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها . قضاء المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى في الدعوى . ذلك إنهاء للتنازع السلبى في الاختصاص . الطعن في الحكم الاستئنافية الثانى بذلك . لا وجه له
١٥٤	٦٣	

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

تنظيم :

اعتماد خط تنظيم بمرسوم . صدور مرسوم بتزع ملكية جزء
من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد . ليس معناه
العدول عن المرسوم الخاص بالتخطيط ... ١٣٤ ٣٤٤

صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم . ترتب آثاره المنصوص
عليها بالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس
سنة ١٨٨٩ على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود
بالفعل . الحكم ببراءة المتهم بترميم واجهة منزله دون بيان ما إذا
كان البناء واقعا على جانب طريق عام أو داخلا في طريق مزيج
إنشائه . قصور ... ٣١٦ ٨٧١

تنفيذ (ر . إشكال في التنفيذ) .

(ج)

جرائم الجلسة :

جلسات قاضي التحقيق . حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق .
غير واجب قانونا . سماع طلبات النيابة فيما يتعلق بجرائم الجلسة .
غير لازم إلا حيث يكون حاضرا ... ١٢٣ ٣١٧

جلسات قاضي التحقيق . حضور ممثل النيابة . يجب أن تمكنه
الحكمة من إبداء أقواله ، فإن لم ير هو إبداء أقوال فإن ذلك
لا يبطل الإجراءات ... ١٢٣ ٣١٧

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		جريمة :
		دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق فى دعوى سابقة .
		القضاء بالبراءة فى الدعوى الأصلية . لا يمنع من العقاب
١٩٥	٥٣٢	فى الدعوى الأخرى
٣١٩	٨٧٩	انعدام جسم الجريمة . لا يؤدى إلى بطلان الاتهام ...
		جنسية :
		اعتماد الحكم فى نفي الجنسية عن الطاعن على أنه لم يقدم
		دليلا عليها وعلى عدم وجود ما يدل عليها فى ملفه بوزارة الداخلية
٢٢	٥١	دون بيان أنه لا تتوافر فيه هذه الجنسية قانونا . قصور ...
		(ح)
		حجز (ر . خيانة الأمانة . دفاع) .
		حكم (ر . أيضا : إجراءات . استئناف) :
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
		البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فى الحكم . حكم ابتدائي
		خلا من هذه البيانات . تأييده لأسبابه . بطلان الحكم الابتدائي
١٦١	٤٢١	والحكم الاستئنافي تبعا
٢٤٤	٦٧٤	حكم . نص القانون الذى حكم بموجبه . وجوب الإشارة إليه .
		صدوره باسم الملك دون الإشارة إلى هيئة الوصاية .
٢٥٩	٧١٦	مصحح

رقم الصفحة	رقم الجماعة	
		تسببه (ر أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب "دفاع شرعي" . تموين . تنظيم . ضرب أفضى إلى الموت . غش) :
٥٤٣	٢٠٠	بيان الواقعة . المراد به
		بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . مثال للقصور في جريمة
٢٤٢	٩٥	قتل خطأ
		مؤاخذة الطاعن بواقعة روتها المحكمة على غير الحقيقة التي
٨٠	٣٥	يدل عليها حكمها . قصور
		خلو الحكم من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها
٤١١	١٥٧	في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . حكم باطل ...
		إغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم .
١٢٥	٥٠	ليس من شأنه أن يبطل الحكم
		عدم ذكر اسم المتهم المحكوم عليه في منطوقه اكتفاء بوروده
		في ديباجته . لا يمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره
٥٧٧	٢١٢	في الدعوى
		حكم . سقوط كلمة منه لا يستقيم معناه إلا دلي أساس
٤٥٤	١٧٤	وجودها . سهو لا يؤثر في سلامته
		طلبات النيابة الخطأ في إثباتها في الحكم . لا يضير المتهم .
		الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . يجوز ولو لم تطلب
٢٢٢	٩٦	النيابة ذلك

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٠٥	٨٣٧	خطأ مادي واضح . لا يقدح في سلامة الحكم
٢٧٣	٧٥١	خطأ في الإسناد يعيب الحكم . مثال
٤	٧	تناقض . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . القضاء في المنطوق بتعديل مبلغ التعويض إلى الزيادة . تناقض يعيب الحكم .
٢٤٠	٦٦٢	محكمة الموضوع . هي غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام
٢٢٣	٦٤١	إيراد أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم . هذا يفيد دلالة اطراح أقوال شهود النفي التي أدت في التحقيق
٣٧	١٠٦٤	شاهد النفي . الإشارة صراحة في الحكم إلى عدم الأخذ بما قرره . لا يلزم
٣٩٢	١١٦٩	دفاع . الطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية إحالة المحكمة الأوراق للنيابة للتحقيق . استناد الطاعن في مرافحته إلى أن قال إنها ثبتت من هذا التحقيق . الحكم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إشارة إلى ما تمسك به الطاعن . قصور وإخلال بحق الدفاع
٢٦٥	٧٣٠	محكمة استئنافية . قضاء الحكم بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة . وجوب اشتغال حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة الدرجة الأولى ، وأن يرد على أسباب الإدانة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٥٠	٢٣٦	مستند هام قدم إلى المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور
٣٠٣	١١٨	تسعين جبرى . بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر الرسمى . إثبات الحكم السعر الذى باع به المتهم ، وأنه أكثر من السعر الرسمى . لا يلزم بيان السعر الأخير مادام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى
٧٢٢	٢٦١	تمسك المتهم بانتفاء مسئوليته عن التعويض بأنه لا يربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم . مساءلته على أساس قيام هذه الصلة دون إيراد الدليل عليها . قصور
٩٢٧	٣٣٥	سبق الإصرار . مثال للقصور فى التدليل على قيامه
٤١٦	١٥٩	الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . القصد الجنائى فيها . يكفى لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . ثبوت توجيه هذه الألفاظ . لا يلزم بعد ذلك التدليل صراحة فى الحكم على أن الجنائى قصد بها الاساءة أو الإهانة
٥١٣	١٩٢	١- تعال ورقة مزورة . نفى المحكمة حصول تزوير فيها . لا ثريب عليها إن لم تتحدث عن جريمة الاستعمال
٥٣٧	٩٧	متهم بتبديد . دفعه بأن الواقعة ليست وكالة بل معاملة مدنية . عدم استظهار الحكم حقيقة الواقعة . قصور
٦٣	٢٨	سرقة . الاقتصار فى بيان الواقعة على ذكر أن المتهم نقل الأشياء المتهم بسرقتها دون بيان قصده من هذا النقل . قصور .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٦٨	٢٧٩	سرقة . التحدث عن نية السرقة استقلالا . لا يلزم
٥٠٤	١٨٨	إخفاء شيء مسروق إدانة المتهم دون بيان الأدلة على أن الشيء كان قد سرق فعلا . قصور
١٠٠	٤٢	عاهة مستديمة . بيان مداها في الحكم أو عدم بيانه . لا يؤثر في سلامته
١٤	٧	دفاع . إصابة خطأ . استدعاء المحكمة خبيرا فنيا لتحقيق دفاع المتهم . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الهام في ملابساته التي استجدت . قصور
٢٧٣	١٠٥	دفاع . تبديد أشياء محجوزة . الدفع ببطلان الحجر لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور
٦١٧	٢٢٥	دفاع . الدفع ببطلان التحريز . عدم بيان وجه هذا البطلان . رد الحكم على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته . زعم الطاعن أنه حدد سبب البطلان في دفاعه دون أن يكون لذلك سند مما هو ثابت بمحضر الجلسة . طعن على غير أساس
١٣١	٥٣	دفاع شرعي . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشعر بأنه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور
٣٧١	١٤٣	دفاع شرعي . الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٤	١٤٤	دفاع شرعى . قصوره . مثال فى واقعة تمسك فيها أحد المتهمين بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه
٤٣١	١٦٥	دفاع شرعى . دفع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . عدم الرد عليه بما يفنده . قصوره . مثال
٢٧٨	١٠٨	غش البضاعة . اقتصار الحكم على قوله إنه ثبت من التحقيق أن المياه الغازية فاسدة دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن المتهم كان حاملا به . قصوره
٤٣٥	١٦٦	غش البضاعة . ركن العلم بالغش . مثال للقصور فى بيانه ...
٦٠١	٢٢١	غش البضاعة . قصور فى التسبيب . مثال
٥٨٠	٢١٢	غش . ركن العلم بالغش . بيانه فى الحكم . مثال
٧٩٩	٢٩١	عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك . علم المتهم بفساد هذه المادة . يجب أن يكون علما واقعا . عدم استظهار هذا العلم . التدليل على عدم الصلاحية بمجرد مظهر من التحليل . قصوره
٥٨٢	٢١٤	شهادة بأن المتهم كان مريضا وتلزمه لراحة مدة أسبوع . عدم أخذ المحكمة بها استنادا إلى أن المرض المبين بها لا يقعد الطاعن دون بيان مصدر هذا الذى استندت إليه . قصوره
٦٣١	٢٣٠	دعوى مدنية . براءة الطاعن من تهمة الشروع فى القتل لعدم ثبوتها ومن تهمة التجمهر للعفو الشامل . قضاء الحكم بالتويض للجنى عليه على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة . عدم فصله فيما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى . قصوره

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٩٣	١٨٤	إدانة المتهم ببيع جبن مغشوش مع علمه بذلك . دفعه بأنه اشترى اللبن في صفائح مغلقة من آخر قضي ببراءته . تفنيد دفاعه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه صاحب المصلحة في الربح . قصور . عزب . مباني عزبة . تعديل فيها دون إذن من مجلس المديرية . معاينة المتهم بإزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة . عدم بيان الأعمال المخالفة ووجه مخالفتها للقانون ، وهل اتخذ مجلس المديرية قراراً في هذا الشأن حسب القانون . قصور
٣٨٤	١٤٨	ضرائب . إدانة المتهم في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لتقدير الضريبة المستحقة . الاستناد في ذلك إلى مجرد قيام التضامن بينه وبين شريكه . عدم إقامة الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته . قصور .
٥٤٠	١٩٩	معارضة أمام المحكمة الاستئنافية في الحكم الغيابي الصادر منها . الإحالة في الحكم الصادر في المعارضة إلى الحكم الابتدائي في بيان الواقعة والأخذ بأسبابه لامانع
٩٥	٢٩	ضرب أفضى إلى الموت . نفى سبق الإصرار عن المتهمين وعدم إقامة الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف الحادث . إثبات أن الإصابة حصلت من ضربة واحدة . إدانة المحكمة المتهمين بمقولة إنهما كانا متفاهمين متعاونين على الضرب يحدوهما
٧٨	٣٤	ذلك قصد مشترك . قصور
		شروع في قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . هذا يكفي لقيام الشروع في القتل . الجدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كانت مداركة المجنى بالعلاج كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعن . لا محل له
١٦٣	٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧١١	٢٥٨	اتهام المتهم في نصب وفي شروع فيه . إقامة التهمتين على وقائع واحدة . إدانته ابتدائيا في التهمتين وعقابه عليهما بعبقوبة واحدة . إلغاء هذا الحكم استئنافا وبراءة المتهم . ذلك فصل في التهمتين .
٦٨٢	٢٤٧	معارضة . استمهار الحكم المطعون فيه أن إعلان الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه . قصره البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أو في غير موطنه . عدم استظهار ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة . قصور
٧٤٤	٢٧٠	قتل خطأ . إدانة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته . عدم بيان الإصابات ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور
٨٠٤	٢٩٣	قتل خطأ . الاستدلال على خطأ المتهم بأسرعه وأنه كان يمكنه تفادي الحادث لو لم يكن مسرعا . عدم استظهار مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها وكيف كان يمكنه تفادي الحادث . قصور
٨٠٦	٢٩٤	قتل خطأ . بيان الواقعة . القصور في هذا البيان . مثال .
٨٨٨	٣٢٣	استناد الحكم في إدانة الطاعن إلى ما قرره من أنه عرض على المجنى عليه عرضا قانونيا فتعرف عليه لأول وهلة . الثابت من التحقيقات أن الطاعن كان قد عرض على المجنى عليه في اليوم السابق مع آخرين فقرر أن ضار به ليس من بينهم . هذا يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن متنبهة إلى هذا العرض . نقض الحكم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٠٩٧	٣٧٢	تفتيش . القضاء ببصره وبربه المتهم . الواقعة كما هي مبينة بالحكم فيها من الدلائل على أن المتهم كان في حالة تلبس . عدم تحيص الحكم قيام هذه الحالة . قصور
		توقيعه (ر . أيضا : نقض) :
١٣٥	٥٥	عدم توقيعه في ظرف الثمانية الأيام . أثره
٤٤٤	١٧٠	حكم . إيداعه في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني . لا يكفي في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني ...
٤٤٦	١٧١	الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما
٩٣٤	٣٣٧	الشهادة التي يعتمد عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع ويردع قلم الكتاب في المدة القانونية . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوما
٩٦٩	٣٤٨	توقيع الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ادعاء عدم التوقيع في مدى هذه المدة . سبيل إثباته . الاستناد في ذلك إلى مجرد خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدي
		حكم حضوري :
٣٩٧	١١٥	حضور الطاعن إحدى الجلسات وتأجيل الدعوى للجلسة أخرى . عدم حضوره هذه الجلسة . تقدم محاميه بعذر لم تقبله المحكمة لأسباب سائغة . الحكم الذي يصدر يكون حضوريا ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم غيابي (ر أيضا : إجراءات) :
٢٢٨	٨٩	الحكم الغيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الطعن فيه بطريق النقض . ميعاده يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم
٥٦٨	٢٠٨	حكم . وصفه بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك بحقيقة الواقع . حكم وصف خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه بطريق المعارضة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
٦٢٢	٢٢٧	شرط اعتبار الحكم حضوريا . إعلان المتهم للجلسة وتسليم الاعلان لشخص آخر . الحكم الصادر ضده ، يكون غائبا . يجوز له الطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده

(خ)

خطف طفل :

١٠٠٣	٣٥٨	ركن التحيل . يكفي لقباه أن يقع على من يكون المحنى عليه في كفاله
------	-----	---

خيانة الأمانة :

اختلاس أشياء محجوزة :

٤٣٧	١٦٧	تبيد أشياء محجوزة . متى تقوم هذه الجريمة ؟ انتفاء نية عرقلة التنفيذ . لا قوام للجريمة . صورة واقعة
-----	-----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٧٠	٢٠٩	اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوز . لا ينفى الجريمة متى ثبت أنه لم يقدم في اليوم المعلن للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ...
٧ ٤	٢٦٢	مجرد عدم نقل المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع . لا يكفي لقيام هذه الجريمة . ثبوت أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله . نقض الحكم القاضي بإدانته وبرئته ...
٨٨١	٣٢٠	المنازعة في أصل الدين لا تأثير لها في المسؤولية عن عرقلة تنفيذ الحجز الموقع من أجل هذا الدين
		تبديد :
٧٤٨	٢٧٦	تحرير سند باسم المتهم وإيداعه لديه على وجه الأمانة لتحويله لمصاحب الحق فيه عند تحقق الشرط المتفق عليه . تسليمه السند للمدين لإضراراً بمصاحب الحق فيه . إدانة المتهم . صحيحة ...
٣٥٩	١٤٠	إدانة المتهم في تبديد أشياء مسلمة إليه دون بيان توفر القصد الجنائي لديه . قصور في الحكم
		(د)
		دستور (ر . شريعة . قانون) .
		دعارة :
٤٣٩	١٦٨	عاهرات . إدارة منزل للدعارة . المقصود منها طبقاً للأداة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠
١٠٤٩	٣٦٦	الاعتیاد على ممارسة الدعارة . إثبات الحكم أن المتهمه اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم . توافر أركان الجريمة ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		دعوى عمومية :
		يصح رفعها مباشرة دون تحقيق . تحقيق المحكمة الدعوى في مواجهة المتهم .. طعنه ببطلان محضر جمع الاستدلالات . لا يصح
١٠٢	٢٦٢	...
		إجراءات . دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها تحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان التحقيق الابتدائي . لا وجه له
١٨٩	٥٠٥	...
		دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية . لا يمنع من العقاب في الدعوى الأخرى
١٩٥	٥٣٢	...
		انقضاء الدعوى . جنحة . مضي أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وجوب انقضائها والتقرير ببراءة المتهم
٥٢	١٢٨	...
		انقضاء الدعوى . ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو التاريخ الذي استقر قضاء المحكمة على جعله موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح لأنهم
٧٢	١٨٠	...
		انقضاء الدعوى العمومية . واقعة لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد وضعت على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا القانون هو الواجب تطبيقه على الواقعة
٢٩٧	٨١٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى مباشرة :
٨٨	٣٩	تحريكها من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسببها تحقيق أو شكوى . جوازه
		دعوى مدنية (ر . أيضا : حكم "تسببه") :
٦٤٥	٢٣٥	دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم تسببه خطأ في إصابة المجنى عليه بالسيارة قيادته . القضاء بالتعويض لما لك سيارة كان يقف بجوارها المجنى عليه واصطدمت بها السيارة قيادة المتهم . خطأ
٧١١	٢٥٨	الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية
٨٥٧	٣١١	قضاء المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لكون النزاع مديا . لا خطأ في ذلك
٩٦١	٣٤٥	تخل المحكمة الجنائية عن الفصل فيها على أساس أن ذلك يحتاج لتحقيق طويل لا يتسع له وقت المحكمة . لا غبار عليها في ذلك . يجب على المحكمة في هذه الصورة أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية . حكمها بعدم الاختصاص . خطأ
١٠٥٢	٣٦٧	الحكم بالبراءة وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . خطأ . يجب على المحكمة إما أن تفصل في الحكم في موضوع الدعوى المدنية أو تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٨١	٣٥٢	صدور الحكم بتعويض مؤقت . النعى عليه أنه لم يحدد خطأ المجنى عليه ومبلغ تأثيره على مقدار التعويض . لا محل له ...
٩٨١	٣٥٢	مسئول عن الحقوق المدنية . الحكم برفض طلب تدخله أمام المحكمة الاستئنافية خصما . منضما إلى المتهم في ظل قانون تحقيق الجنايات . حكم صحيح
١١٥٧	٣٨٨	رفعها على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مدير الشركة . قصر الحكم قضاءه على المتهم دون أن يتعرض للدعوى الموجهة إلى المسئولة عن الحقوق المدنية . خطأ
١٥٤	٦٣	طلب المدعى تعويضا قدره قرش واحد . القضاء له ابتداءيا بما طلب . استئناف المتهم وحده . الحكم بتعويض مؤقت قدره قرش . خطأ
٢٦٢	١٠٢	تنازل أحد المدعين بالحق المدني . استمرار الآخر في المطالبة وحده بالمبلغ الذي كانا قد طلباه . القضاء به على الطاعن . لا خطأ في ذلك
١٨٠	٧٢	نقض الحكم في الدعوى الجنائية . لا يؤثر حتما في الدعوى المدنية
		دفاع : (ر . أيضا : حكم .) :
١٥١	٦٢	استماع المحكمة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع . سؤاها المجنى عليه عن مكان الاعتداء . عدم طلب المدافع بعد ذلك إبداء شيء ما . لا إخلال بحق الدفاع
٨٦٤	٣١٣	سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة . عدم منع المحكمة أيها من إبداء الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع ...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
١١٧٤	٣٩٤	استماع المحكمة إلى دفاع المتهم بالكيفية التي رآها محقة لمصلحته . تأجيل القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة . عدم تضمن مذكرته دفاعا في موضوع الدعوى . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع
١٣٨	٥٦	طلب المتهم تأجيل القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة . تقديمه مذكرة قصر فيها دفاعه على بعض الدفوع . لا يجوز له أن يدعى الإخلال بحق الدفاع
١٣٨	٥٦	تأجيل القضية للحكم مع تقديم مذكرة . عدم تقديم الطاعن مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع
١٥٤	٦٣	قرار المحكمة بتأجيل القضية للحكم مع الإذن في تقديم مذكرة . قصر المتهم مذكرته على دفع أبداه . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع
٧٠١	٢٥٥	حجز القضية للحكم مع تقديم مذكرات . ورود قرار المحكمة بذلك بصفة عامة دون تصريح بأن الحكم سيكون مقصورا على الدفع الذي أدلى به المتهم . القضاء برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لا يجوز للمتهم أن يدعى إخلالا بحقه في الدفاع . الأصل أن المتهم يجب عليه إبداء ما لديه من وجوه الدفاع جميعا .
٢٠٢	٨٠	الدفع ببطلان القبض والتفتيش . اقتصار المتهم على هذا الدفع . إدانته . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل ، إدام أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٩	٦٥	متهم . اكتفاؤه أمام المحكمة الاستئنافية بطلب استدعاء الخبير الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان وجه هذا الطلب . حرية المحكمة في إجابته أو رفضه . نفي المتهم على المحكمة أنه لم يبد دفاعه في موضوع الدعوى . لا يقبل
٢١	٤٩	تعارض مصلحة المتهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . يعيب إجراءات المحاكمة
٧٤	١٨٦	تعارض مصلحة متهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . بطلان الإجراءات
٣٥٧	١٠٠١	محام . متهم بجناية أمام محكمة الجانح . لا يتحتم أن يحضر معه مدافع
٦٠	١٤٦	دفع أبنائه محامي الطاعن ورد عليه الحكم . لا أهمية لما يشيره من خلو محضر الجلسة مما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع
٧٤	١٨٦	متهم قدم إلى محكمة الجنايات بتهمة جناية وجنحة . فصل المحكمة الجنحة عن الجناية . سماعها المرافعة في الجناية . نفيها هذه التهمة عنه . معاقبته مع ذلك على الجنحة . إخلال بحق الدفاع
٣٠٩	٨٥١	دفاع يقوم على مسألة فنية بينها الدفاع للمحكمة وطلب استجلاء حقيقة الواقع فيها . عدم إجابته وإغفال الرد عليه . قصور ...
٣٣٩	٩٤٠	طلب إحالة المتهم إلى طبيب في الأمراض العقلية . رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب معقولة . صحيح . المحكمة ليست ملزمة بالاستعانة برأي طبيب الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٤٤	٩٥٦	طلب معاينة ليس من شأنها أن تنفى الأدلة التي أقنعت المحكمة بثبوت التهمة . لا تثريب على المحكمة في إغفاله ...
٣٦٢	١٠٢٦	طلب المتهم سماع شاهد أمام محكمة أول درجة . الحكم بإدائته مع التعويل على أقوال هذا الشاهد كدليل من أدلة الدعوى دون أن تسمعه . التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم دون استكمال هذا النقص . إخلال بحق الدفاع ...
٣٥٤	٩٩٤	طلب هام . عدم إجابته أو الرد عليه . عيب يستوجب نقض الحكم . مثال ...
٢٧١	٧٤٦	متهم أعلن قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل . طلب محام عنه التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثا . امتنع دفاعه بحمام آخر . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل ...
١٩٩	٨٢٣	دفع المتهم بجريرة إحداث عاهة بأن عملية التريئة لم تكن ضرورية . رد الحكم على ذلك بمسؤولية المتهم عن نتيجتها مادام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجراءها . صحيح .
٣٣٤	٩٢٤	طلب المتهم سماع شاهد الإثبات في مواجهته أمام محكمة أول درجة . عدم التفات المحكمة إلى طلبه . طلبه سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد هذه المحكمة الحكم لأسبابه دون إجابة المتهم إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع ...
١٦٢	٤٢٣	حضور الطاعن الجلسة التي تلى فيها تقرير التلخيص وطلب النيابة إلغاء الحكم . عدم إبدائه شيئا . لا يجوز له من بعد أن يدعى حصول الإخلال بحقه في الدفاع ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٥٨	١٠٠	متهم باختلاس محجوزات . تمسكه بأنه أو في الدين قبل يوم البيع وطلبه ضم أوراق المحجز لإثبات ذلك . تأييد المحكم الابتدائي بالادانة دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع . عدم الأخذ بشهادة بمقولة إن في الأوراق ما يدحضها دون بيان هذا الذي في الأوراق . قصور
٢٧٣	١٠٥	محجز . تبديد أشياء محجوزة . الدفع بطلان المحجز، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور
٤٠٨	١٥٦	متهم باختلاس محجوزات . دفعه بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان وأن الصراف ما كان يستطيع الانتقال لما كان الأشياء المحجوزة وطلب تمكينه من إحضار شهود على ذلك . عدم الرد على هذا الدفاع . قصور
١٧٤	١٠٦	قضاء محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهم . استئناف النيابة . طلب محامي المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود نقي . القضاء بادانة المتهم دون أن تشير المحكمة إلى هذا الطلب وعلّة اطراحها له . إخلال بحق الدفاع
٣٣٥	١٢٩	شاهد كان موجودا وقت وقوع الجريمة وشهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد وتمسكه باعلانه لمناقشته . إدانته دون سماع هذا الشاهد . إخلال بحق الدفاع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٩٠	٧٩٧	مرض . عدم تأجيل القضية مع تقديم المحامي عن المتهم شهادة دالة على مرضه . عدم تحدث المحكمة في حكمها عن هذا العذر . قصور
٣٩٢	١١٦٩	الطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . إحالة المحكمة الأوراق للنياحة للتحقيق . استناد الطاعن في مرافعته إلى أمور قال إنها ثبتت من هذا التحقيق . الحكم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إشارة إلى ما تمسك به الطاعن . قصور وإخلال بحق الدفاع
٣٧٣	١١٠١	افتراض احتمال صحة الدفاع الذي أدلى به المتهم . مؤاخذه مع ذلك بما لا يتفق مع هذا الافتراض . قصور دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب) .

(ر)

رد الاعتبار :

١٤١	٦٦٦	مدة وقف العقوبة . عدم مضيها على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند تقديم طلب رد الاعتبار ، ولا عند الحكم بإعادة الاعتبار . لا يقبل طلب رد الاعتبار
-----	-----	---

رشوة :

١٧٧	٤٦٣	العمل . لا يشترط لاعتباره داخل في اختصاص الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . مثال
٤١	٩٥	يكفى أن يكون للموظف نصيب من العمل المطلوب
٣٥٣	٩٨٨	كون الراش غير جاد في عرضه . لا يؤثر في قيام الجريمة ما دام الموظف قد قبله على أنه جدى

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ز)

زرائب :

إقامة زريبة في الأراضي الزراعية دون تصريح . الحكم
بالغرامة والإزالة تطبيقا للمادتين ٣٥١ من قرار مديرية البحيرة
الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ خطأ . انتقال الحق بالهدم
إلى وزير الداخلية بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ ... ١٠٩ ٢٨٠

زنا :

الحكم بعدم قبول دعوى الزنا لانعدام الزواج بموجب حكم
سابق صدوره من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس .
صحيح ١٧٩ ٤٦٩
التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات .
المقصود منه ٢٠٧ ٥٦٦

(س)

سب (ر. أيضا : قذف) :

الجهل بالفاظ السب من غرفة مظلة على الطريق العام بصوت
يسمعه من كان مارا فيه . توافر العلانية ٨٣ ٢١١
سب وقذف . حصولهما في فناء منزل . متى تتوافر العلانية ؟
٢٨١ ٧٧٤

سبق الاصرار (ر. إصرار سابق) .

سرقة :

نية التملك . لا يشترط التحدث عنها صراحة في الحكم الذي
يعاقب على هذه الجريمة . يكفي أن تكون هذه النية مستفادة
من بيانات الحكم ٧٧ ١٩٦

رقم الفاصلة	رقم الفاصلة	رقم الفاصلة
٢٠٥	٨١	سرقة تيار كهربائي إداة صاحب المنزل في السرقة باعتباره فاعلا على أساس أنه هو الذي يدير المفتاح الذي يعطل سير العداد . في محله
٩٣٧	٣٣٨	شروع فيها . مثال
		سرقة بالاكراه :
٤٧	٢٠	اتخاذ التهديد بامتعال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجني عليه. توافر ركن الإكراه
٨٠٩	٢٩٥	ظرف مشدد . الكسر . صورة واقعة
		سلاح :
١٤١	٥٧	إحراز سلاح . القصد الجنائي في هذه الجريمة . : والقصد الجنائي العام
		(ش)
		شهادة (ر . إثبات . "الشهود والبيئة") .
		شهود (ر . إثبات "محاكمة") .
		شيك :
٢٨٨	١١٢	إعطاء شيك بدون رصيد . معنى الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات
		إعطاء شيك ليس له رصيد مقابل . الاحتجاج بأن الشيك صدر في واقع الأمر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . لا يؤبه له . سوء النية . تحققه بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب
٥٢	٢٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٨٨	١١٢	إعطاء شيك بدون رصيد . سوء النية . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ إصداره ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني . معاقبة المتهم باعتباره شيكا . خطأ
٢٢٩	١٣١	شيوعية .
١١١	٤٦	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . غير مخالف للدستور
		(ض)
		ضبطية قضائية :
١٠٢٠	٣٦١	إدارة مكافحة المخدرات . جميع ضباطها منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ من رجال الضبطية القضائية في جميع أنحاء القطر
١٠٨٧	٣٧١	إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر
١١٦٥	٣٩١	مأمور الضبط القضائي . تحريه عن الجرائم بقصد اكتشافها . لا أثرب عليه في ذلك مادام أنه لم يقع منه تحريض على ارتكابها
٣٤٨	١٣٦	ضرائب (ر . ر . حكم "تسبيبه") .
		ضرب :
٤٥	١٩	القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٣٩	١٦	الآلة التي استعملت في الضرب . عدم طلب المتهم استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب . استخلاص الحكمة أن الضرب حصل من عصا . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل
٣٤٦	١٣٥	ضرب أفضى إلى عاهة (ر . أيضا : حكم "تسببيه") : عاهة . دفع المتهم المجنى عليها بيده . وقوعها على الأرض وتختلف عاهة عندها من ذلك . عتابه بمقتضى المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات
٦٤٣	٢٣٤	عاهة . متى تعتبر متحققة ؟
١٠٠	٤٢	بيان مدى العاهة في الحكم أو عدم بيانها . لا يؤثر في سلامته . تقدير نسبة العاهة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة : لا ينبغي أن عنها هذه الصفة
٢٦٠	١٠١	إثبات الحكم مما أورده التقرير الطبي أن العاهة التي تخلفت بالمصاب هي فقد جزء من العظم لا ينتظر ماؤه في المستقبل . هذا لا يدل على عدم استدامة العاهة
٩٧٤	٣٥٠	عاهة مستديمة . استخلاص الاستدامة من عدم توقع ملء الفقد العظمي بنسيج عظمي . احتمال ملئه بنسيج ليفي . استخلاص سائق
٧٥٥	٢٧٥	ضرب أفضى إلى الموت : متى يسأل الجاني بصفته فاعلا ؟ تعدد الإصابات . مساهمة بعضها دون بعض في الوفاة . عدم بيان الحكم وجه اعتبار كل من المتهمين فاعلا أو اعتبار أحدهما فاعلا والآخر شريكا . قصور .
٦٩	٣٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٦	١٤٥	مساعدة الضارب عن الوفاة . يكفي أن تكون الإصابة التي أحدثها ساهمت في هذه النتيجة جرح تسبب المتهم في حصوله للجنى عليها يجذب حقيقتها بمعنف فوقعت على الأرض . إصابتها أثناء علاجها منه بالتهاب رئوى أدى إلى وفاتها . توافر ظرف الإكراه في السرقة وقيام جريمة إحداث جرح أفنى إلى الموت .
٩٤٥	٣٤٠	
		(ط)
		طعن (ر. نقض) . طلب إعادة النظر :
٣٩٦	١٥٣	الحالة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقتصر على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من ذوى الشأن . رأيه في هذا لا معقب عليه . لا يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام
		(ع)
		عاهرات (ر. دعارة) . عاهة مستديمة (ر. ضرب أفضى إلى عاهة) . عزب (ر. حكم "تسبيبه") . عفو شامل :
٥٧٥	٢١١	عيب . جرائم العيب التي ارتكبت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . لاعقاب عليها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إدراج اسم الطاعن في كشف من شملهم العفو . وجوب نقض الحكم الصادر بالإدانة وبراءة المتهم الذي يشمل العفو جريمته
٥٨٤	٢١٥	متهم تظلم إلى النائب العام من عدم إدراج اسمه في كشف من يشملهم قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وقبل طلبه . نقض الحكم بالنسبة إليه والتقرير ببراءته
٢٤٧	٩٧	القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . حق من لم يدرج اسمه في كشف من شملهم العفو في التظلم . ميعاده . الشهر التالي للشهر الأول من تاريخ العمل بهذا القانون أيا كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية
٦٢٨	٢٢٩	القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصه بأن لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عنها في المواد ٧٧ - ٨٥ ، ٢٣٠ - ٢٣٥ ، ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . متهم دين غيابيا يقتضى المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات . لا يسرى على هذه الجريمة قانون العفو على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها ...
٤٩٥	١٨٥	المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصها على أن تتبع في نظر الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية . وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه
٧٤٠	٢٦٨	الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . تخطيم حانة . ليست من الجرائم المذكورة
٧٣٧	٢٦٧	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		المواعيد الواردة في المادة الثانية من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . وجوب مراعاتها . تظلم قدم إلى النائب العام بعد انقضاء ميعاد الشهر المحدد في القانون . عدم قبول التظلم شكلا
١١٣٢	٣٨٢	تظلم الطاعن بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يقبل . تسليمه في طعنه بأنه غير محق في تظلمه وأنه إنما قصد أن يهيب بالنائب العام أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع . لا يجدى
١١١٦	٣٧٧	الجريمة السياسية في نظر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . محكوم عليه بإتلاف محل نحور . تقرير الحكم الصادر ضده أن هذه الجريمة كانت مظهر سخط لما وقع من قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق على ارتكابها . الاعتماد على ذلك في قبول إدراج اسم هذا المحكوم عليه بكشف من يشملهم العفو . في محله
١١٠٧	٣٧٥	جرائم القتل . لا يشملها العفو الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
١١١٢	٣٧٦	استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسي ، وأنها ارتكبت بقصد التشفى والانتقام بعد انتهاء عملية الانتخاب . القضاء برفض التظلم . لا معقب له
١١١٢	٣٧٦	الجرائم المستثناة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يشملها العفو سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها
١١١٩	٣٧٨	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٢٨	٣٨١	جريمة سياسية وقعت بالتبع للجريمة الأصلية غير السياسية . لا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
١١٣٥	٣٨٣	ضابط بالقسم السياسي . تعذيبه المتهمين في جريمة شملها العفو باعتبارها سياسية . هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية ، ولا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . متى يتحقق الارتباط ؟ ...
١١٤٠	٣٨٤	جرائم الشيوعية . ليست من الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
١١٤٦	٣٨٥	متهم بجريمة استعمال المفرقات . القضاء بإدراج اسمه في كشوف العفو تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . خطأ .
١١٢٢	٣٧٩	عقوبة (ر . أيضا : استئناف) : متهم عمره ست عشرة سنة . عقابه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . خطأ . لا يصح الحكم عليه لا بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو مؤقتة
١٩٦	٧٧	عقوبة تكميلية . موظف أدين في جنابة اختلاس أموال أميرية حكم عليه بالحبس لمعاملته بالرفقة . وجوب توقيع العقوبة التكميلية وهي العزل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس
٨٦	٣٨	عمل : كلمة "العقاب" التي وردت في الأمرين ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ اللاحقين للأمر رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ . قصد الشارع منها . الجزء الذي نصت عليه المادتان السابعة والثامنة من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والذي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . وجوب القضاء بالإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقيها علاوة على العقوبة الجنائية
٦١١	٢٢٤	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٢٧	٨٩٩	إصابات العمل . تعويض عن عاهة . كيفية ثبوت العاهة . بيان التعويض . ميعاد دفعه . الامتناع عن دفعه . العقاب عليه...
		عود (ر . ر . غش . متشردون ومشتبه فيهم) .
		(غ)
		غرفة الاتهام (ر . ر . أيضا : إجراءات . اختصاص . قاضي التحقيق . نقض) :
		سلطتها . لها أن تحصى واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة . لها أن تقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لقيام حالة الدفاع الشرعى
١٦٣	٤٢٦	أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . يكون بناء على موازنتها للأدلة ، وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم
١٩٠	٥٠٩	سلطتها في تحييص الدعوى وتقدير الأدلة فيها
٢٠٦	٥٦٣	سلطتها في إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات
٣٤٧	٩٦٧	هي سلطة من سلطات التحقيق . صدور قرارها في جلسة غير علنية . لا مخالفة في ذلك القانون
١٩١	٥١١	الطعن في أوامرها . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها
٢١٧	٥٩٠	طعن المدعى بالحقوق المدنية في أوامرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها
١٩١	٥١١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		غش (ر . أيضا : حكم "تسييه") :
٥٣٩	١٩٨	غش البضاعة . فلفل . قشوره
		عرض مواد ملونة للمواد الغذائية للبيع دون أن يوضح على عبوتها تركيبها الكيميائي . إدانة المتهم في هذه الجريمة . دفعه بأن هذه المواد إنما تستعمل في تلوين البيض غير المقشور من الظاهر . لا محل له . المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنص على أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها
٣٠٩	١٢٠	غش البضاعة . متعهد توريد لبن . عقابه لمجرد كونه ذو المتعهد بالتوريد . لا يصح . يجب أن يثبت أنه ورد اللبن مع علمه بغشه
٩٢٢	٣٣٣	إدانة متهم في جريمة غش خل لوجود رواسب فيه تطبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يمنع من ذلك المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بوجوب خلو الخل من الرواسب ..
٧٨٠	٢٨٣	عود . إدانة المتهم لأنه حال دون تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته . سبق الحكم عليه في جريمة غش لبن . وجوب اعتباره عائدا والفضاء عليه بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصلقه ...
٧٠٨	٢٥٧	عود . غش لبن . الحكم على عائد بالحبس دون نشر الحكم .
٦٧٧	٢٤٥	لا يصح
		(ف)
		فاعل :
		متى يعتبر الجاني فاعلا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟
٣٥٢	١٣٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠٥	٨١	سرفة تيار كهربائي . إدانة صاحب المنزل في السرقة باعتباره فاعلا على أساس أنه هو الذي يدير المفتاح الذي يعطل سير المعداد . في محله فعل فاضح :
٩٩٦	٣٥٥	متى تتوافر هذه الجريمة ؟ مجرد الأقوال مهما بلغت من البذاءة . تعتبر سباً (ق)
		قاضي :
٧٠٤	٢٥٦	الطعن في الحكم لاشتراك عضو في إصداره ينسب إليه الطاعن أقوالاً مرسله لم يؤيدها دليل . لا يقبل أمام محكمة النقض قاضي التحقيق :
٥٩٠	٢١٧	له سلطة التقدير فيمن يرى لزوماً لسماع أقواله من الشهود الذين طلب الخصوم سماعهم . غرفة الاتهام . لها بمقتضى المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق . قانون (ر . أيضا : تموين) :
٩١٩	٣٣٢	المادة ٥ من قانون العقوبات . لا تسرى إلا بالنسبة للسائل الموضوعية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٣	٥٨	قانون أصلح . معاملة الطاعن به عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات . مثال في جريمة تمويينية
		ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ . صدور قرار من وزير الصحة طبقا للمادة الأولى منه بسريان نصوصه على مدينة دمهور . الزعم بعدم سريانه عليها بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه عليها . غير صحيح . هذا القانون جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذي حرمه القانون
٢٣٠	٩٠	مرسوم بتمانون . صدوره بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لعرضه عليه لا يقتضى بطلانه
١١١	٤٦	استئناف . استئناف قررت به النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات . لا يكون لصدور قانون الإجراءات الجنائية تأثير عليه
٤٥٢	١٧٣	قتل عمد :
		اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه عمدا ومساهمتهم في تنفيذ الجريمة . حدوث الوفاة نتيجة إصابته منهما . مساءلة المتهمين عن الجريمة . صحيح
٣٣٢	١٢٨	نية القتل . وجوب استظهارها وبيان عناصرها
١٣٣	٥٤	نية القتل . استظهارها في الحكم . لا يقدح في ذلك أن يكون المتهم قد استعمل في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها
٣٣٢	١٢٨	نية القتل . توافرها . موضوعي
٧١٦	٢٥٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٣	٦٦	شروع فى قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . هذا يكفى لقيام الشروع فى القتل . الجدل حول السبب الذى من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالعلاج كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعن . لا عمل له ... قتل خطأ (ر . أيضا : حكم "تسبيبه") :
١٦٩	٦٨	رابطه السببية . قيامها أو عدم قيامها . موضوعى ... نفى المتهم (مفتش صحة) الخطأ المنسوب إليه بعدم علمه بمنشور وزارة الداخلية الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب . لا يصح . وجوب إلمامه بجميع التعليمات سواء أكانت صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك
١٠٣٣	٣٦٤	قذف :
٥٦١	٢٠٥	رفع الدعوى فى ظل قانون تحقيق الجنايات المانعى . لا يشترط تقديم شكوى من المجنى عليه . التحدى فى صدد هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل ...
٧٧٤	٢٨١	قذف وسب حصولهما فى فناء منزل . متى تتوافر العلانية ؟ قرار الحفظ (ر . أمر الحفظ) . قرار (ر . تحقيق) .
		(ك)
		كحول :
٤٨٣	١٨١	المرسوم بقانون الصادر فى ٧ يوايه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . إجازته لموظفى إدارة رسم الإنتاج ممائة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٤٨٣	١٨١	الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر . يشمل الكحول الصرف ، والسوائل الكحولية الأخرى متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات ... (م)
		مبان :
٣٧	١٥	مخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . الحكم بالازالة . خطأ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لا تسرى أحكامه على القرى ولو كانت خاضعة للأئحة التنظيم . قرية بها مجلس قروي وبها نقطة بوايس . لا يغير من صفتها
٥٢٩	١٩٤	متشردون ومشتبه فيهم :
		الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . رفع الدعوى على المتهم تطبيقاً لها وتأسيساً على اتهامه في جريمة . على المحكمة أن تبحث فيما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون انتظار الفصل في موضوع التهمة الأخرى
٣٥	١٤	العود المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه
٢٩٥	١١٤	عود إلى الاشتباه . أمر المحكمة بضم قضية استكمالاً لتحقيق الدعوى . عدم تريثها حتى تضم القضية . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يثبت أنه حكم عليه بعد إنذاره مشبوها وأنه إذا تبين من القضية التي تقرر ضمها أنه أدين فيها تعاد محاكمته عن العود إلى الاشتباه . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية
١١٤	٤٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦١	٢٧	استعمال المحكمة الرخصة التي خولها القانون في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكمها بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . خطأ . يجب أن يكون الحكم بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد
٤١٤	١٥٨	الإعتياد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . توافر هذه الجريمة . مثال
٧٩٠	٢٨٧	عود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ مدى تقييد المحكمة بمصير الاتهام الأخير المبني على العمل الذي أتاها المتهم ومن شأنه تأييد حالة الاشتباه
٧٦٢	٢٧٧	عود إلى التشرد . طلب النيابة معاقبة المتهم بالفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم عليه بالإندار . لا يجوز . جواز استئنافه
٦٩٧	٢٥٣	مراقبة . عقوبة المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بدء تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . النص في الحكم على أن مدة المراقبة يبدأ تنفيذها من يوم صدوره . خطأ ...
		محاكمة (ر . أيضا : إجراءات) :
٦٥٩	٢٣٩	شهود . وجوب سماعهم متى كان ذلك ممكنا . يجب تأسيس المحاكمة على التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بالجلسة

رقم
الناعدة

رقم
الصفحة

محضر الجلسة (ر . إجراءات . محاكمة) .

محكمة استئنافية :

٣٤٤	٩٥٦	الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سماع محكمة أول درجة شهود الإثبات في الجلسة التي تخلف فيها المتهم عن الحضور بغير عذر . قبول واعتبر فيها الحكم حضوريا . ليس له أن ينهى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع الشهود في مواجهته ...
٣٦٠	٦٠١٦	تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى . قضائها بالغاء الحكم الابتدائي وبقبول الدعوى . يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها
٩٩	٣٥٢	الأصل أنها تحكم في الدعوى بعد اطلاعها على الأوراق . طلب المتهم إعادة سماع الشهود دون بيان وجه النقص الذي يطالب استكمالها . عدم إجابته إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع ..
١١٨	٣٠٣	الأصل أنها تقضى من واقع الأوراق سماعها الشهود . غير لازم ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد أجرت تحقيقا ...
٢٣٣	٦٤١	الأصل أنها تقضى بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى تحقيقا إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . سماعها من حضر من الشهود الذين أعلنتهم . عدم طلب المتهم سماع من تخلف منهم . لا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض
٢٢٠	٥٩٩	هي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى استكمالها أو لزوما لإجرائه . قضاء محكمة الدرجة الأولى بفروق العلاوة . تحديد المحكمة الاستئنافية لهذه الفروق وتعيين مستحقيها . لا يتجاوز منها
٢٢٤	٦١١	لسلطتها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الموضوع (ر . إثبات) .
		محكمة النقض (ر . نقض) .
		محلات عمومية :
		المحلات المقلقة للراحة أو المضرّة بالصحة أو الخطرة . محل
٨١	٣٦	بيع مشروبات . إثبات الحكم أن المحل أمداً لبيع القهوة والشاي
		للاتردين عليه والمحلات المجاورة . يكفي لاعتباره كذلك ...
٨١	٣٦	الترخيص بإدارة محل لغرض معين . لا يبيع إدارته لغرض آخر ...
		محلات مقلقة للراحة ومضرّة بالصحة . محاكمة المتهم عن
		إدارة مستودع للبقالة (ترانسييت) بدون ترخيص . تقديمه
		رخصة محل بقالة . تبرئته على أساس أن هذه الرخصة تسرى
٦٨٩	٢٥٠	على المستودع . خطأ
		مراقبة (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		مسئولية مدنية :
		مساءلة القصر عن تعويض الضرر الواقع من خادمهم .
٥٣٤	١٩٦	جائزة ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته ...
		معارضة : (ر . أيضا : حكم "تسبيه") :
		إعلان المعارض للنيابة . لا يصلح أساساً لإصدار حكم صحيح
٥٥	٢٤	في المعارضة
		شهادة مرضية . عدم التعويل عليها لأسباب قاصرة .
١٨٢	٧٣	نقض الحكم
		عدم جواز أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .
٣٦١	١٤١	انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ...
		إعلان المعارض لا لشخصه ولا في محل إقامته بل لجهة
١٠٤٦	٣٦٥	الإدارة . هذا الإعلان لا يصح أن يبنى عليه حكم في المعارضة ...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٧٣٤	٢٦٦	معارضة المتهم في الحكم الغيابي الصادر عليه وتأجيل نظر المعارضة لإعلانه . معارضته مرة أخرى في الحكم ذاته . تعجيل المعارضة الأولى ونظر الممارضتين والحكم باعتبارها كأن لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوسا يوم الحكم . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون باطلا
		ملاريا (ر . قانون) .
		مواد مخدرة (ر . أيضا : تحقيق . ضبطية قضائية) :
٢٤٩	٩٨	رجال مكتب المخدرات . ضبطهم المتهم في حالة تلبس بإحراز مخدر . الدفع بأن رجال مكتب المخدرات لم يكونوا وقت مباشرتهم إجراءات الضبط من رجال الضبط القضائي . لا محل له ...
٦٦٩	٢٤٢	صفة مأمور الضبطية القضائية القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ خلع هذه الصفة على ضباط مكافحة المخدرات
		(ن)
		نصب (ر . أيضا : شيك) :
١٧٤	٦٩	توافر الطرق الاحتمالية . مثال . عدم تحديد تاريخ كل واقعة في الحكم . لا يعيبه مادام أنه حدد الفترة التي وقعت فيها هذه الوقائع ولم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى
٧١١	٢٥٨	طرق احتمالية شرط توافرها . استخلاص المحكمة أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه حقيقى ومرجح لا تتوافر هذه الطرق ...
٧١١	٢٥٨	نصب باتخاذ صفة كاذبة . يجب أن تكون الصفة الكاذبة هي التي خدعت المجنى عليه وحمايته على تسليم المال للتهمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقد :
٧٧١	٢٨٠	استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري . منطاط تحريره ... تصدير أوراق نقد إلى الخارج . مجرد دخول شخص الدائرة الجمركية بمبلغ يزيد على عشرين جنيتها . لا يكتفى لقيام جريمة الشروع في تصدير أوراق النقد . لابد من استظهار نية التصدير ...
٨٦٩	٣١٥	نقض (ر . أيضا : استئناف . حكم "توقيعه") : التقرير بالطعن ، وتقديم الأسباب وميعاد الطعن : التقرير بالطعن يجب أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه . التقرير به من مسجون . يجب أن يكون من المحكوم عليه نفسه أمام مأور السجن ما يشترط لامتداد الميعاد بعد ثمانية عشر يوما المقررة بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية
٩٩٩	٣٥٦	طاعن . حصول محاميه على شهادة بعد ختم الحكم في الميعاد . توقيعه على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك عدم تقديمه أسبابا في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا
٨٦٧	٣١٤	عدم علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه . مبادرته إلى الطعن فيه على أثر علمه بصدوره . قبول الطعن شكلا
٨٠٢	٢٩٢	شهادة مقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء الثمانية الأيام النالية لصدور الحكم بأنه لم يختم . شهادة أخرى مقدمة منه بعد انقضاء الثمانية عشر يوما بأن الحكم لم يختم . عدم قبول الطعن شكلا
١٠٤٦	٣٦٥	...
١٠٥٥	٣٦٨	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٧	٢٥	طاعن . إعلانه بإيداع الحكم بعد ختمه . عدم تقديمه أسبابا للطعن في العشرة الأيام التالية للإعلان . لا يقبل الطعن شكلا ...
٦٠	٢٦	تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن . وجوب حصوله في ظرف الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم الحضورى عدم ختم الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره .
٢٦٢	١٠٢	لا يترتب عليه بطلان الحكم طاعن لم يقدم شهادة بعدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب . لا وجه له في طلب إعطائه مهلة لتقديم الأسباب ...
٧٢	٣١	الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه بقلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره
٢٣٦	٩٢	حكم غيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الطعن فيه بطريق النقض . ميعاده يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم
٢٢٦	٨٨	طاعن . مدع بالحقوق المدنية . عدم إيداعه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعدم حصوله على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها . عدم قبول طعنه
٦٥٣	٢٣٧	شهادة بعدم ختم الحكم تاريخها اليوم الثامن من تاريخ النطق بالحكم . يصح الاعتماد عليها في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعن بإيداع الحكم بقلم الكتاب
٥٤٩	٢٠١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إيداع الحكم في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني .
٤٤٤	١٧٠	... لا يكفي في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني ... طلب نقض الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما اعتمادا على تأشيرة قلم الكتاب بورود الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوما . لا يصح . الشهادة التي يصح الاستدلال بها في هذا الصدد هي الشهادة السلبية المثبتة لعدم التوقيع في المدة المذكورة طعن على الحكم ببطلانه لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما عدم تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . لا يقبل لا عبرة بوجود تأشيرة على الحكم بوروده في يوم معين الطعن في الحكم ببطلانه لمضي ثلاثين يوما دون التوقيع عليه يجب لقبوله تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين ... يوما التالية لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه ... يوم طلبه رغم من مضي ثلاثين يوما الشهادة التي يعتمد عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع ويودع ... قلم الكتاب في المدة القانونية . هي الدالة على عدم التوقيع عليه ... وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوما حكم . توقيعه في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ادعاء ... عدم التوقيع في مدى هذه المدة . سبيل إثباته . الاستناد في ذلك ... إلى مجرد خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدي الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه ... في الميعاد . هي الدالة على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب ... وقت إعطائها ٢٣٩ ٩٤ ... ٢٥٢ ٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحكام جائز الطعن فيها :
٥٢٧	١٩٣	الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه . جواز تناول الطعن كلا الحكيم
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٢٢٤	٨٧	الطعن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يقبل
٤٩٢	١٨٣	حكم غيابي جائزة المعارضة فيه . لا تجوز المعارضة فيه بطريق النقض
٥٠٢	١٨٧	الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى . لا يجوز الطعن فيه من والد المحنى عليه
٩٥٠	٣٤٢	حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة . قصره على حالة الأمر بحالة الواقعة على المحكمة الجزئية . الأمر بحالتها إلى محكمة الجنايات لا ارتباطها بجناية . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
١١٦٤	٣٩٠	حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . الطعن في الأمر الصادر بأمر الدعوى إلى محكمة الجنايات . غير جائز

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

حالات الطعن :

أسباب جديدة أو موضوعية :

حكم ابتدائي . تأييده استثنافيا مع بيان واقعة الدعوى وأدلتها . الطعن أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره .

لا يقبل ٨ ١٦

عدم الاعتراض على صفة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . تعويض . القضاء به لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له . لا يضار به المحكوم عليه واو كات المجنى عليه قد بلغ سن الرشد

في أثناء الدعوى ٧٦ ١٩٣

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والنفتيش . لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة

النقض ١٥٠ ٣٨٩

دفع الطاعن ببطلان النفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم إثارة الدفع أمام المحكمة الاستئنافية . لا تقبل منه إثارته

أمام محكمة النقض ٣١٩ ٨٧٩

الطعن ببطلان الاجراءات :

صحة الأحكام الجنائية وبطلانها . تكتل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيم ذلك . طلب نقض الحكم لبطلانه استنادا إلى

المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . لا يقبل ٢٠٢ ٥٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المصلحة من الطعن :
٩٠	٤٠	ورود الطعن على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن . توقيع عقوبة واحدة عليه مقررة لأي من تلك الجرائم التي لم يشملها الطعن . لا مصلحة من الطعن
		إدانة المتهم ابتدائيا بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب والحكم عليه بعقوبة واحدة وبالتعويض . براءته استثنافيا من تبعة البلاغ الكاذب وتأيد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض الطعن على الحكم بسبب ذلك . العقوبة الموقعة ابتدائيا من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين بها الطاعن استثنافيا . لا محل للنعي على الحكم بسبب الدعوى العامة
٢٦٩	١٠٤	اتفاق المتهمين على القتل ومساهمة كل منهما في إحداثه . توقيع عقوبة مبررة في حدود القتل العمد الخالي عن سبق الإصرار والترصد . الطعن في الحكم من جهة عدم توافر هذين الظرفين . غير منتج
١٢٠	٤٩	دفع المتهم ببطلان التفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى اعترافه في تحقيقات النيابة . لا جدوى له من التمسك ببطلان التفتيش
٩٥٦	٣٤٤	حكم براءة المتهمين جميعا . طعن النيابة فيه . قصرها أسباب الطعن على وجهين يشمل أحدهما جميع المتهمين ، والثاني خاص بمتهمين معينين . عدم تعرضها لسبق حفظ لدعوى قبل هؤلاء المتهمين مع أن ذلك كان أحد الأسباب التي أقيم عليها الحكم ببراءتهم . الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولا لأن هذا السبب يكنى وحده لحمل الحكم
١٠٥٩	٣٦٩	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		سلطة محكمة النقض :
٢	٣	حكم ابتدائي بالإبراء . إلغاؤه استثنافيا . عدم النص في الحكم الاستثنائي على أنه صدر بإجماع الآراء . بطلانه . محكمة النقض . لها أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها
١٣٢	٣٤١	حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضي . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها
٣٠٨	٨٤٧	حكم طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات يفيد منطوقه أنه أوقع عقوبات متعددة بتعدد الجرائم . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ بجعلها عقوبة واحدة
		آثار النقض :
٧٤	١٨٦	طاعنان . إسناد تهمة إلى أحدهما واقعتها مستقلة عن واقعة التهمة المسندة إلى الآخر . نقض الحكم بالنسبة إلى أيهما لا يقتضي نقضه بالنسبة إلى الآخر
٢٨٩	٧٩٤	محاكمة المتهم عن جريمة سبق الحكم عليه فيها ونقض الحكم بناء على طلبه . لا يجوز تشديد العقوبة عليه
		(هـ)
		هناك عرض :
٢٧٢	٧٤٩	جان من المتولين تربية المحبى عليه . تشديد العقاب . يكفي لذلك أن تكون التربية عن طريق إلقاء دروس خاصة ولو في مكان خاص مهما كانت مدة التربية قصيرة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٥١	٩٧٨	إثبات المحكمة وقوع الفعل على المجنى عليها بغتة ، الأمر الذي أثار استنكارها واستنكارها في أول مرة ودفعها لصفع المتهم في ثانی مرة . ذلك يكفي لتوافر ركن استعمال القوة
		(و)
		وصف التهمة :
٩٠	٢٣٠	تعديل المحكمة مواد القانون المطلوب تطييبها . لا تريب عليها في ذلك
١١	٢٧	تعديل المحكمة وصف التهمة في حكمها من جنایة شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد إلى جنحة ضرب مقتن بهذين الطرفين دون لفت الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع
١٠٢	٢٦٢	إدانة المتهم على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد ركن العلانية . لا بطلان
٣٢٢	٨٨٥	تعديل محكمة الدرجة الثانية تاريخ واقعة التبديد إلى اليوم الذي كان محمدا لبيع المحجوزات أخذا عن الأوراق . ذلك من حقها ولا يعتبر قضاؤها في هذه الدعوى قضاء في واقعة لم ترفع بها الدعوى
٣٦٦	١٠٤٩	تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من إدارة منزل للدعارة إلى الاعتیاد على ممارسة الدعارة دون إضافة أفعال جديدة . لا إخلال بحق الدفاع

رقم القاعدة	رقم الصفحة
<p>اتهام الطاعن وآخرين بالاشتراك في تجهيز خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والإيذاء ووقعت فيه جرائم ضرب . إدانة الطاعن في تجهيز مع تبرئته من تهمة الضرب . استئنافية الحكم . تبرئة المتهمين جميعا من التجهيز وإدانتهم في ضرب زيد ، مع أن الطاعن لم يكن قد وجهت إليه تهمة بضربه . هذا الحكم باطل بالنسبة للطاعن ، لأن الواقعة التي أدين فيها لم توجه إليه تهمة بشأنها ولم تدر عليها مرافعة في أى من درجتي التقاضى . الحكم صحيح بالنسبة للآخرين لأنه وإن كان الحكم الابتدائى قضى بإدانتهم في واقعة لم ترفع عنها الدعوى إلا أنهم قد استأنفوا وترافعوا أمام المحكمة الاستئنافية فيها</p>	
٣٧٤	١١٠٣

فهرس المواد

قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	٥٨ و ١٣٩ و ١٦٤ و ٣٣٢	٢٤٧	١
٢٧	٣٨	٢/٢٦٧	٢٧٢
٢٩	٨١ و ١٣٨	٢/٢٦٩	
٥٩	٢٤١	٢٧٦	٢٠٧
٧٢	٧٧	٢٧٨	٣٥٥
١٠٣	٤١ و ١٧٧	٢٨٨	٣٥٨
١٧١	٨٣	٣٠٥	١٥٥
٢١٣	٤٥ و ١٥٩	٣٠٦	٨٣ و ٣٥٥
٢١٠	١٠	٣١٠	٣٧٠
٢١١	١٤٢ و ١٩٢ و ٢٤٦ و ٣٦٣	٣١٤	٢٠
٢١٣	٢٣٦	٣٣٦	٦٩ و ٢٥٨ و ٣٤٠
٢٣٠	١٢٨	٣٣٧	٢٣ و ١١٢ و ١٣١
٢٣١	١٣٨	٣٤١	١٦٧ و ٢٠٩ و ٢٧٦
٢٣٦	١٤٥	٣٦١	١٨٠ و ٣١٨
٢٤٠	١٩ و ٣٠ و ١٣٥ و ٢٣٤ و ٢٧٥		

(ب)

قانون الاجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٧	٧٢ و ٥٢	٣١٢	١٢ و ٣٧ و ٥٥ و ٩٤ و ٩٩
٣٤	٢٤٣ و ١٢١		١٠٢ و ١٧٠ و ٢١٨ و ٣٣٧
٤٦	٢٤٢ و ٤٤	٣٢٤	١٨٢ و ١٨٦
٥١	٣٠٥	٣٤٤	١٠٣ و ١٨٦
٧٢	١٢٣	٣٧٤	٢٧١
٩١	٣٣٠ و ٣٣١	٣٨٣	٦٤
٩٢	٣٠٥	٣٩٤	٣٨٩
١١٠	٢١٧	٤٠٢	٨٤ و ٨٥ و ١١٣ و ١٢٧ و ١٧٢
١٧٢	١٨٢		٢٥٢ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٨٢
١٧٣	١٨٢		٢٨٥ و ٢٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٨
١٧٩	١٦٣ و ١٨٦ و ١٩٠		٣٨٧ و
	٢٠٦ و ٢١٧ و ٢٨٧	٤٠٦	٩٦
١٩٣	١٨٧ و ٣٩٠	٤١١	٩٩ و ٢٢٠ و ٢٣٣ و ٣٠٥
١٩٥	١٩٠ و ١٩١ و ٢١٧	٤١٢	١١١
١٩٩	٣٠٥	٤١٣	١٦٩
٢٢١	٢٢٧	٤٠٧	١٣٠ و ١٣٥ و ١٧٥ و ٢
٢٢٢	٣٩ و ١١٩		٢١٠ و ٢١٦ و ٣٩٣
٢٢٨	٢٢٧	٤١٩	٣٦٠
٢٢٩	١١٥	٤٢٢	١٨٣ و ٢٠٨
٢٦٦	١٤١	٤٢٤	٢٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٣٥٦
٢٧١	٦	٤٢٥	٢ و ١٣٥ و ١٧٥ و ٢١٠ و ٢١٦ و ٣٠٨
٢٨٥	٢٤٠	٤٢٦	٢٥ و ٣١ و ٩٢ و ٢٠١
٢٩٠	١٦٠		٢٠٢ و ٣١٤ و ٣٦٨
٢٠٩	١٦٢ و ٣٦٧	٤٢٧	٢٣٧
٢١٩	٩٥ و ١٥٧ و ١٦١ و ٢٠٠	٤٤١	١٥٣
	٢٤٤ و ٢٦٥	٤٥٥	٤٧

(ج)

قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٧	٩٨	٤٢	١٢٤
١٥	٩١		

الدستور

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٤١	٤٦		

(د)

قوانين مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
الأمر العالي الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩...	٣١٦ و ١٣٤
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤	٢٥٠ و ٣٦
القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦	٩٠
المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤...	٩
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠	٢١٠
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١	٢٨٣ و ٢٥٧ و ٢٤٥ و ١٩٨
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥	١٥٨ و ٩٤ و ٦١ و ٣٣ و ١٨
	٢٨٤ و
المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥	٢٠٤
المرسوم بقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٤٥	٢٥٣ و ١٥٨ و ١١٤ و ٢٧ و ١٤
	٢٨٧ و ٢٧٧ و
القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦	٩٠
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦	٤٦
المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦	١٢٠
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧	٣١٥ و ٢٨٠
المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧	١٨١
القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨	١٩٤ و ١٥
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩	٢٥٩
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩	٥٧
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠	١٤٨ و ١٠٩
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠	٣٢١ و ١٦٤
القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠	٣٢٩

تابع) قوانين مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١	٣٦٦ و ٩٦٨
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١	٣٧١ و ٣٦١ و ٢٥١ و ٢٤٢ و ٣٩١ و ١٠٩
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢	٢١١
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢	٩٧ و ١٨٥ و ٢٩٥ و ٢٢٩
القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢	٣٧٦ و ٣٧٥ و ٢٦٨ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥

قرارات مختلفة

القرار	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥	٢٢٨ و ٨٢
القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨	٧١
القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩	١٨٩
القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠	٢٢٨
القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠	٢٠٤
القرار الوزاري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١	١٢٦
القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢	١٣٩ و ١٠٧ و ٦٥ و ٥٩

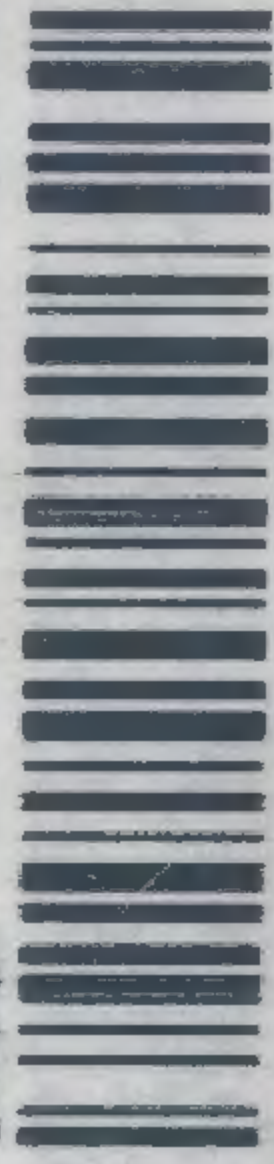
تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم
الأربعاء ٢ من رمضان سنة ١٣٧٣ (٥ من مايو سنة ١٩٥٤) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية

حسن علي كليوه



Bibliotheca Alexandrina



0542319